الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـــة منتـوري - قسنطينـــة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه "إقتصاد-مناجمنت" رقم التسجيل : ....
الشعـــبة : تسيير المؤسسات
الفرع : إدارة مالية

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

من إعداد الطالبـــة
بورويسة سعاد

تحت إشراف الدكتــور
دخموش العربي

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة

د / براهمية إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جـــامعة قسنطينة
د / دخموش العربي	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جـــامعة قسنطينة
د / بن ناصر عيسى	أستاذ محـــاضر	عضوا	جـــامعة قسنطينة
د / زعيبط نور الدين	أستاذ محـــاضر	عضوا	جـــامعة قسنطينة

السنـــة الجامعيـــة 2009-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر و تـقديـــر

الـحمد و الشكـر العـلي القديـر على نعمه التي لا تحـصى منها توفيـقي لإنجـاز هذا العمـل.

و اعتـرافا بالفضل وتقديـرا للجميـل يسرني أن أتقدم بالشكـر الجزيل إلى الأستـاذ الدكتـور دخموش العربي عـلى متابعته المستمرة، و توجيهاته القيمـة، و كذلك على ما بذلـه من جهـود كانت لي سنـدا كبيـرا لأجـل إثراء هذا البحـث.

كما لا يفوتنـي أن أتوجـه بجزيـل شكري و امتنـاني إلى كل من ساعـدني من قريـب أو من بعيـد.

قائمة المختصرات

AAA	**American Accounting Associaton**
AAB	**African Accounting Board**
AAP	**Accepted Accounting Principles**
AFA	**Association of South East Asian Nation Federation of Accounting**
AICPA	**American Institut of Cerfified Public Accountants**
AISG	**Accounting Internationl Study Group**
APB	**Accounting Principles board**
ARB	**Accounting Research Bulletin**
ARC	**Accounting Regulatory Committee**
ASB	**Accounting Standard Board**
CAP	**Committee On Accounting Principles**
CESR	**Committe of European Securities Regulators**
CRC	**Commission de Réglementation comptable**
COSOB	**Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse**
EFRAG	**European Financial Reporting Advisory Group**
E N	**European Nation**
EVA	**Economic Value Added**
FASB	**Financial Accounting Standard Board**
FIFO	**First In First Out**
IAS	**International Accounting Standards**
IASB	**International Accounting Standards Board**
IASC	**International Accounting Standards Committee**
IASCF	**International Accounting Standards Committee Foundation**
IFAC	**International Federation of Accountants**
IFAD	**International forum for accountancy development**
IFRIC	**Internationale Financial Reporting Interpretations Committee**
IFRS	**International Financial Reporting Statement**
IOSCO	**International Organisation of Securities Comitions**
LIFO	**Last In First Out**
NYSE	**New York Security Exchange**
OECD	**Organisation for Economic Cooperation and Development**
PCG	**Plan Comptable Général**
PME	**Petites et moyennes entreprises**
SAC	**Standards Advisory Committee**
SCF	**Système Comptable Financier**
SEC	**Security And Exchanges Commission**
SIC	**Standards Interpretation Committee**
SFAC	**Statement of Financial Accounting Concept**
SFAS	**Statement of Financial Accounting Standard**
UEC	**Union Européenne des Expets Comptables**
U N	**United Nation**
US GAAP	**United State Generally Accepted Accounting Principales**

المقدمـــة

انعكست محصلة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل تنامي ظاهرة العولمة و ثورة الاتصالات الحديثة على آداء المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت تعرف المعاملات الدولية مفهوما و قواعد جديدة، جعلت انتقال الموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى يتم على نحو يسير و بكفاءة و سرعة عالية، ذلك ما كان له بالغ الأثر على توسيع نشاطات بعض المؤسسات الاقتصادية و تخطي معاملاتها حدود الدولة الواحدة، و أمام هذا الواقع الجديد ازداد الطلب على المعلومات المعبرة عن حصيلة تلك النشاطات على المستوى المحلي و الدولي، من أجل ترشيد القرارات المتخذة من طرف مستخدمي هذه المعلومات الذين يشكلون مجموعات مختلفة و ينتمون إلى بيئات غير متجانسة.

و بصفتها أهم المصادر لتوفير تلك المعلومات المطلوبة و أنجع الوسائل للإثبات تجاه الغير، كان لابد على المحاسبة أن تتطور لتتجاوز العوائق التي تواجه الممارسة المحاسبية ذات البعد الدولي، حيث أن لكل دولة نظامها المحاسبي الذي تشكل تحت تأثيرات ظروف معينة تختلف عن تلك السائدة في دولة أخرى، و أن إعداده مكيف حسب الأهداف المحلية لكل دولة، قد تتمثل عموما في عدالة العرض (النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني) أو التماشي مع المتطلبات الضريبية و القانونية للدولة (النموذج المحاسبي الأوروبي)، و من ثمة فإن انتقال المعلومات المحاسبية خارج المحيط الذي تم إعدادها فيه يؤدي في الغالب إلى تغيير أو إنقاص مضمونها الإعلامي، و الإخلال بدورها الأساسي لدى مستخدميها، و ينتهي الأمر بتضليل الكثير منهم، و على هذا الأساس بدأ الإهتمام بتوسيع مجال المحاسبة من أجل التصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، و هو ما أصبح يعرف بالمحاسبة الدولية.

أوجدت القضايا التي طرحتها المحاسبة الدولية ضرورة ملحة للفصل فيها من خلال معايير محاسبية كفيلة بإقامة توافق محاسبي دولي، و ذلك ما تم تجسيده فعلا بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973، و قد لاقت نشاطات هذه اللجنة نجاحا فائقا، فمنذ إنشائها بدأ الإلتحاق بها سواء من مختلف الكيانات الدولية، أو المجالس المحاسبية الوطنية في الكثير من الدول، و بذلك انتشر استخدام معايير المحاسبة الدولية سواء بصفة تامة أو بصفة استرشادية.

و تقوم معايير المحاسبة الدولية على أساس مراعاة احتياجات مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي و من ثمة الوفاء بها، و حسب أهداف القوائم المالية التي تسعى لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيقها، يحظى المستثمرون بأهمية خاصة، من حيث توفير كافة احتياجاتهم من المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المتعاملة في الأسواق المالية و زيادة منفعتها في ترشيد قراراتهم المتخذة، و على هذا الأساس يترتب على المؤسسات التي وجدت في تلك الأسواق أفضل المصادر التمويلية تكييف سياسة اتصالها حسب تطلعات المستثمرين، من أجل الدخول إلى هذه الأسواق

و الحصول على التمويل منها بشروط ملائمة، و بالتالي يتحقق هدف المؤسسة من إتبـاع معـايير محاسبية تضبط بدقة أسس إعداد القوائم المالية و طريقة عرض محتواهـا، مـا دامـت مطالـب المستثمرين كلها تدور حول زيادة منفعة المعلومات المحاسبية و المالية و رفع مستويات الإفصـاح و الشفافية في القوائم المالية، بالشكل الذي يؤدي إلى تدعيم تقييمهم للبدائل الاستثمارية و من ثمـة تدعيم قراراتهم و توجيهها نحو البدائل الأكثر كفاءة، لاسيما و أن اختيارهم قد تـم علـى أسـاس المعرفة التامة بالقيمة الاقتصادية للمؤسسات المتنافسة.

إن تقيد المؤسسة بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق معايير المحاسـبة الدوليـة يفـرض عليها تنسيق نظام معلوماتها الداخلية مع مستلزمات المعلومات المطلوبة، من أجل اكتسـاب ميـزة توفير معلومات ذات جودة مرتفعة و تستجيب لتطلعات المستثمر، حيث تجد المؤسسـة فـي تلـك المعايير وسيلة لرفع جودة المعلومات مثل باقي المعايير في مختلف المجـالات، غيـر أن تـوفير المعلومات هي خدمة إقتصادية حكمها في ذلك حكم باقي الخدمات التي تنتج و تقـدم للمسـتفيذين منها، لذلك فإن إنتاج هذه المعلومات غالبا ما يحمل المؤسسة أعباء تتراوح بـين تأهيـل العنصـر البشري و تكييف هياكل المؤسسة و أنظمتها المعلوماتية مع متطلبات النظـام المحاسـبي الجديـد، و بين تغيير أساليب آداء المهام و الوظائف الأساسية، حيث عموما يؤدي الإنتقال من نظام محاسبي إلى نظام محاسبي آخر إلى إحداث تغيرات على مستويات و مراحل مختلفة، من أجل توفير كافـة العناصر الكفيلة بتشغيل النظام الجديد، و ذلك بسبب كون المحاسبة أهم مورد للمعلومات المستخدمة داخل المؤسسة و الموجهة للتسيير و اتخاذ القرارات الإقتصادية.

و انطلاقا من أهمية الدور الذي تؤديه معايير المحاسبية الدولية في تجنب التـأثيرات السـلبية لتعدد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، جاءت محاولات عديدة من طرف دول ذات أنظمة محاسبية مختلفة، تسعى من خلالها إلى تقليص أو القضاء على الاختلافات المحاسبية القائمـة بـين الممارسات المحاسبية السائدة في هذه الدول و المعايير المحاسبية الدولية. و في هذا السياق تعتبـر الجزائر واحدة من الدول التي عملت على تطوير نظامها المحاسبي من أجـل مواكبـة التغيـرات الإقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية، حيث أظهر المخطط المحاسبي الوطني الذي روعيت عنـد تصميمه التوجهات الإشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال، قصوره في الإستجابة لمتطلبـات المرحلة الراهنة و ما يميزها من إصلاحات باشرتها الدولة بهدف الإنتقال إلـى اقتصـاد السـوق، جعلت النظام المحاسبي الجزائري موضوع تغيير و تطوير نتج عنه نظام محاسبي مالي جديد.

و مما سبق فإن إشكالية البحث تنحصر في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي آثار الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الممكن حدوثها على المستوى الداخلي و الخـارجي للمؤسسة الإقتصادية ؟

و من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع يمكن الإستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هو الإطار العام لظهور و تطور معايير المحاسبة الدولية و تطبيقها ؟
- كيف تؤثر معايير المحاسبية الدولية على منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات الإسـتثمارية بما يحقق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن القوائم المالية ؟
- ما هي المستجدات الحاصلة على المستوى الداخلي للمؤسسة الإقتصادية بفعل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ؟
- ما هي مقومات التنظيم المحاسبي في الجزائر و كيف تم توافقـه مـع معـايير المحاسـبة الدولية ؟ و ما هو واقع المؤسسات الجزائرية تجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أسباب اختيار الموضوع من خلال :

- الدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة كأداة للإفصاح المالي، و الإهتمام المتزايد بتوجيه هدفها نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات و تعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم المتخذة.
- الإصلاحات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر و التي ظهر في سياقها ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، هذا الأخير أصبح يشكل عائق أمام انفتاح الإقتصاد الجزائري و تشجيع الاستثمار الأجنبي و تدعيم السوق المالي.
- الرغبة في إلقاء الضوء على المستجدات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية و انعكاساتها على المؤسسة الإقتصادية، خاصة و أن النظام المحاسبي المالي الذي تقرر تطبيقه في الجزائر جد مستوحى من معايير المحاسبة الدولية.
- حداثة الموضوع و قلة البحوث الأكاديمية المتناولة للنظام المحاسبي المالي الجديد و السعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الإتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، حيث أن الرغبة في الإندماج في الإقتصاد الدولي دفعت العديد من الدول إلى اعتمادها كمعايير و طنية بشكل رسمي، و عملت دول أخرى على تكييف أنظمتها المحاسبية وفق هذه المعايير، بهدف تعميم استخدام القوائم المالية من خلال الفهم و القراءة الموحدة لها. و تزداد أهمية هذا البحث خاصة و أن الجزائر تسعى حاليا إلى تطبيق نظام محاسبي مالي جديد متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، و ذلك في سياق التحولات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري، و بذلك تبرز أهمية الوقوف على الآثار المترتبة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة الإقتصادية على وجه

العموم، و تحديد ملامح التطورات التي يشهدها النظام المحاسبي الجزائري و آثارها على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث أساسا إلى :

- إبراز التطورات التي شهدتها المحاسبة إستجابة للتحولات الإقتصادية المتلاحقة و الناتجة عن التوسع و الإنتشار الكبير للمعاملات الإقتصادية الدولية.
- استعراض ملامح المحيط المحاسبي الدولي و تقديم سياق ظهور الحاجة لإقامة توافق في التطبيقات المحاسبية، و الجهود المبذولة لتحقيقه مع التركيز على جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- إبراز الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن القوائم المالية، من خلال استعراض دورها في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية و في تطوير الإفصاح بهدف تشجيع الإستثمارات المالية الدولية.
- تناول انعكاسات تطبيق المعايير الدولية الحاصلة على المستوى الداخلي للمؤسسة الإقتصادية، بداية بالتحضيرات السابقة للتطبيق، ثم الآثاراللاحقة ذات الأبعاد التنظيمية و تلك المتعلقة بالوظائف الأساسية داخل المؤسسة الإقتصادية.

منهجية البحث

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، فيكون المنهج وصفيا عند تناول الإطار النظري لمعايير المحاسبة، أو عند استعراض ملامح أهم النماذج المحاسبية على المستوى الدولي، و يتم الإستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل تطور نظرية المحاسبة و التطورات التاريخية للجنة معايير المحاسبة الدولية، و يكون المنهج تحليليا عند دراسة الآثار الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية و عند عرض النظام المحاسبي المالي.

و اعتمدنا منهج دراسة الحالة كذلك في الجانب الذي يتعلق بتجربة الجزائر في مجال التوافق المحاسبي الدولي، و لقد تم استخدام تقنيتي الإستبيان و المقابلة الشخصية بغية تتبع واقع عينة من المؤسسات الجزائرية تجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي، و تقصي معلومات حول التحضيرات المتخذة من طرف بعض الجهات المعنية بالمحاسبة في الجزائر، و من بين أدوات البحث كذلك استخدمنا المسح المكتبي، بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع، إضافة إلى الأقراص المضغوطة و كذا الإعتماد على الأنترنيت كأداة بحث هي الأخرى.

و على أساس ما تقدم سيتم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول :

حاولنا من خلال الفصل الأول تقديم الخلفية النظرية و التطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية، حيث تعرضنا إلى المقومات النظرية لمعايير المحاسبة الدولية، بداية بتقديم مظاهر تطور الفكر المحاسبي، و ركزنا على نظرية المحاسبة كأهم مظهر من مظاهر هذا التطور، كما تناولنا من خلال هذا الفصل ملامح المحيط المحاسبي الدولي، ثم تعرضنا للمحاسبة الدولية و الجهود المبذولة من أجل التغلب على المشاكل التي تثيرها، و قد ركزنا على دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى المؤسسة الإقتصادية في ظل التحولات المحاسبية الدولية، من خلال الوقوف على مقومات معايير المحاسبة الدولية و أهم التطورات الناتجة عن تطبيقها، ثم تناولنا دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن قوائمها المالية، و الآثار الناتجة عن تطبيقها على المستوى الداخلي للمؤسسة، سواء تلك المتعلقة بالإجراءات التحضيرية السابقة للإنطلاق في التطبيق، أو تلك المنعكسة على أنظمة المعلومات، الهياكل التنظيمية و بعض الوظائف الأساسية التي تمارس عادة داخل المؤسسة الإقتصادية.

و قد خصصنا الفصل الثالث لتقديم التنظيم المحاسبي في الجزائر و سياق توافقه مع المعـايير الدولية، من خلال استعراض دور المجلس الأعلى للمحاسبة في هذا المسار، ثـم تعرضـنا إلـى المخطط المحاسبي الوطني من حيث ظهوره، خصوصياته و نقائصه، كما قمنا فـي هـذا الفصـل بعرض النظام المحاسبي المالي، حيث تعرضنا لمشروع هذا النظام، محدداته، و عرض أهم ما جاء فيه، إضافة إلى التطرق إلى متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسات، على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنة و التعليم المحاسبي.

أما الفصل الرابع فقد حاولنا من خلاله تتبع عينة من المؤسسات الكائنة بولاية قسنطينة خـلال مرحة الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما قمنا باستقصاء معلومات من بعض الجهـات المهتمة به، بهدف إسقاط المفاهيم النظرية الواردة في الفصول السابقة على الواقـع الميـداني فـي الجزائر بقدر الإمكان، و لتحقيق هذا الغرض استخدمنا تقنيتي المقابلة الشخصية و الإستبيان، حيث قمنا بإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في مصلحة الضرائب و مديرية التربية و التعليم و بعض المحاسبين المهنيين بولاية قسنطينة، أما تقنية الإستبيان فقد تم استخدامها من أجل الحصـول علـى معلومات أكثر عن واقع المؤسسات المشكلة للعينة تجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي، و استطلاع آراء المستجوبين و توقعاتهم حول آثار تطبيقه على المؤسسات العاملين بها.

الفصل الأول :

الخلفية النظرية و التطبيقية لمعايير المحاسبة الدولية

تمهيد

عرفت المحاسبة منذ ظهورها على أنها المنبع الوحيد و الأكيد للمعلومات التي تسـهم بشـكل رئيسي في ترشيد قرارات مستخدميها، و تبوأت هذه المكانة بفضل خصوصيات و سمات تطورهـا الذي كان ملازما لتطور الشعوب و المجتمعات بالشكل الذي يؤدي إلـى تلبيـة احتياجـاتهم مـن المعلومات على تعددها و تنوعها.

و قد إزدادت الحاجة مع مر الزمن إلى خدمات المحاسبين الذين أعتبروا في البداية أن ما تقدمه الخبرة المتراكمة كفيل بالوفاء بمتطلبات المهنة، لذلك تركزت جهودهم حينها على ضبط الممارسـة وفق ما هو مقبول و متعارف عليه بين طوائف المحاسبين، و قد ترتب عن ذلـك الوضـع عجـز القوائم المالية التي كثيرا ما تأثرت بالأحكام و التقديرات الشخصية للقائمين بإعدادها علـى الوفـاء باحتياجات المستخدمين، خاصة بعد إزدياد حرص هؤلاء على الحصول على معلومـات تتحلـى بخصائص لا يمكن أن تتوفر لها إلا إذا إستندت في إعدادها إلى أساس علمي و هيكل نظري يـوفر التبرير المنطقي المقنع للممارسات المحاسبية المستخدمة، و من ثمة كان لعجز المبادئ و القواعـد العرفية على التصدي لهذه المتطلبات أثر جوهري على البحث المحاسبي.

إن تحول الإهتمام من حل المشاكل التطبيقية للمحاسبة إلى البحث عن مقوماتها النظرية يجسـد جدية الحاجة لتطوير إطار عام، يوفر مرجعية نظرية لتقييم سلامة الممارسات و تفسيرها و التنبـؤ بها، لذلك بدل الكتاب الأفراد و الهيئات الرسمية جهودا معتبرة في سبيل تحديد أهداف و مبادئ و معايير المحاسبة، و قد برزت العديد من المحاولات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكيـة حيـث تولت العديد من الهيئات مهمة تحديد إطار نظري للمحاسبة، و لعل أكثر هذه الهيئات سلطة و أهمية مجلس معايير المحاسبة المالية الذي كلف بمهمة إصدار معايير للمحاسبة، إستنادا إلى إطار نظري ثابت بدل تحديد المبادئ ذات القبول العام.

و تؤدي معايير المحاسبة دورا بالغ الأهمية في توفير الإرشاد و التوجيه في قيـاس العمليـات و الأحداث و عرضها، لذلك سارعت معظم دول العالم إلى تنظيم المحاسبة مـن خـلال إصـدار معاييرها، غير أن إصدار المعايير ليست عملية إجرائية بحتة و إنما تتوقف على عدة عوامـل ذات أبعاد نظرية و تطبيقية تختلف من دولة لأخرى، فالمعايير القائمة تختلف بالضرورة كلمـا اختلفـت تلك العوامل، و عموما تتحدد المعايير في دولة ما على أساس المـدخل المتبـع فـي إصـدارها، و عليه ظهر على المستوى الدولي نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهم أنجلوسكسـوني و الآخـر أوربي، و قد برزت آثار اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول بشكل واضح خاصـة علـى إثـر التحولات الجوهرية التي شهدها الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، و ما ترتب عنها من تعـاظم في دور المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية على المستوى الدولي، ذلك ما فرض على المحاسبة ضرورة الإستجابة لهذه المتطلبات الجديدة من أجل الخروج من معالجة المشاكل المحاسـبية علـى

المستوى المحلي إلى معالجتها على نطاق دولي، و هو ما أدى إلى ظهور المحاسبة الدولية، و التي تتجسد في تحقيق قدرا من التوافق فيما بين الممارسات المحاسبية لمختلف الدول، من خلال وضـع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية النموذجية بحيث تصلح للتطبيق في مختلف دول العالم.

و هكذا جاءت فكرة معايير المحاسبة الدولية التي عرفت بدايتها الحقيقية على إثر تأسيس لجنـة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973، و قد بدأت اللجنة نشاطها بكيان محدود من حيث التكـوين أو من حيث الهدف، أو من حيث السلطة في فرض تطبيق المعايير التي تقوم بإصدارها، لكن خـلال السنوات اللاحقة لإنشائها و بفضل العلاقات التي أنشأتها مع مختلف الهيئات و المنظمات الدوليـة، إستطاعت أن تثبت وجودها في الساحة العالمية كمصدر أول للمعايير لاسيما بعد إعـادة هيكلتهـا. و على أساس ما تقدم سوف نقسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث

نعالج في المبحث الأول المقومات النظرية لمعايير المحاسبة، حيث نستهل هذا المبحث بالتعرف إلى تطور الفكر المحاسبي ثم نتطرق إلى نظرية المحاسبة من حيث الحاجة إليها، مفهومها منـاهج بنائها و مكوناتها بصفة عامة، ثم مراحل تطورها.

و في المبحث الثاني نتناول التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، من خلال التطرق إلـى ماهية المعايير المحاسبية، المحيط المحاسبي الدولي، و محددات المحاسبة الدولية.

أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى التوافق المحاسبي الدولي، مـن حيـث ماهيتـه، الإطـار التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية باعتبارها أهم الهيئات التي سعت لتجسيده، و فـي الأخيـر نتناول تجارب بعض الدول في تطبيق المعايير الدولية.

المبحث الأول : المقومات النظرية لمعايير المحاسبة

لم تنشأ المحاسبة كفرع مستقل من فروع المعرفة، و إنما نشأت من واقع الإجراءات المتخذة في سبيل التسجيل الكمي للأحداث الإقتصادية و التغلب على مشكلة النسيان التي تلازم الطبيعة البشرية، و ظلت قرونا طويلة من الزمن مكتفية بما يقوم به المحاسب خلال ممارسة مهنته بالإعتماد على ما توفر لديه من مبادئ و قواعد عرفية، أقرتها المهنة و استقرت عليها الممارسة، حيث لعبت ظروف البيئة بكل مكوناتها دورا فاعلا في تكوين هذه المبادئ و القواعد، و في الإبقاء على بعضها و التخلي على البعض الآخر منها.

و على هذا الأساس لم تعجز المحاسبة في ذلك الوقت من بلوغ الهدف الذي تسعى إليه و إتمام الدور الذي وجدت من أجله، غير أن التطورات المتسارعة التي شهدها القرن الماضي أظهرت قصور المنظور الفني للمحاسبة في بلوغ هدفها و إتمام دورها، و تحولت جهود المحاسبين إلى البحث عن الأساس النظري و التبرير المنطقي لاستخدام مبادئ مقبولة و متعارف عليها، وانعكست هذه الجهود في محاولة إرساء هيكل ثابت لنظرية المحاسبة و تعزيز الأصول العلمية لها من خلال إستخدام مناهج المعرفة العلمية (الإستقراء و الإستنباط)، لكن رغم كل تلك الجهود المبذولة لا يوجد حتى اليوم نظرية محاسبية تمتاز بالثبات والشمولية، حيث ظهر إلى الوجود العديد من النظريات، إختلفت بإختلاف مدارك المنظرين و بيئاتهم، و خلال السعي المتواصل لإرساء الهيكل النظري المنشود، تحول الإهتمام من البحث عن نظرية المحاسبة إلى البحث عن معاييرها، حيث يتم بناؤها على أساس إطار مفاهيمي (نظري) و بالتالي تنبثق من علاقة منطقية بينها و بين أهداف ومفاهيم و مبادئ المحاسبة.

و على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مميزات التطورات التي شهدتها المحاسبة، و نتناول بشيء من التفصيل ما أحدثته بيئة القرن العشرين من تغيير في الإتجاه الرئيسي للفكر المحاسبي، و التي تجلت في ظهور الحاجة لوضع نظرية للمحاسبة، سنخصص لها حيزا نتعرف من خلاله على مفهومها و مناهج بنائها و على مكوناتها بشكل عام، وفي الأخير نتطرق إلى مراحل تطور نظرية المحاسبة.

1. تطور الفكر المحاسبي

لقد تطورت المحاسبة من أجل الاستجابة لاحتياجات بيئتها، و وصلت إلى ما هي عليه الآن نتيجة تطورات متلاحقة إتسمت بخصائص أعطت للمحاسبة القدرة على التكيف مع الواقع المتجدد، هذا الواقع الذي عرف تحولات جوهرية، خاصة منذ مطلع القرن الماضي، كان لا بد على المحاسبة من التكيف معها.

1.1. مظاهر تطور الفكر المحاسبي

يستطيع المتتبع لتطور الفكر المحاسبي التعرف على قدم تاريخه، فالمحاسبة أثرت كثيرا على شكل النشاط الإنساني حيث تمتد جذورها إلى الماضي و تصل إلى الحاضر و تؤثر في المستقبل[1]، فقد ظلت قرونا طويلة من الزمن تشكل أداة حسابية كمية "فعالة" لخدمة أغراض معينة، "منفعلة" تستجيب للتغيرات في عوامل البيئة التي تحكم تطورها.

و يكشف استقراء تطور المحاسبة من منظوره التاريخي أن له جوانبه الإدراكية المفسرة لكيفية تطور الفكر المحاسبي و الممارسة العملية، و التعرف على العوامل البيئية التي تسبب هذا التطور و كيفية حدوثه و تساعد على فهم أفضل للتاريخ الإقتصادي و تاريخ الأعمال، كما أن لتاريخ المحاسبة جوانبه النفعية التي تلقي الضوء على أصول المفاهيم و إجراءات التطبيق العملي، و تمد بالحلول المناسبة للمشاكل المحاسبية المعاصرة[2]، و قد إتسم هذا التطور سواء على الصعيد التطبيقي المهني أو على الصعيد الأكاديمي النظري بخاصيتين هما الإستمرارية و التغيير، حيث تشير الإستمرارية إلى تراكم الخبرات و تكون القواعد و الأعراف المحاسبية بمرور الزمن بعد أن تثبت منفعتها في التطبيق العملي أولا ثم مراعاتها و تقبلها فكريا و نظريا ثانيا، و بذلك تراكمت خبرات محاسبية عملية مع مرور الزمن و أصبحت متعارفا عليها لدى جمهور المهتمين بالعمل المحاسبي. فالمحاسبة علم تطوري لا يتسم بثورية المعرفة، إجتماعي يحافظ على الأعراف و التقاليد و يتوارثها. أما التغيير فهو مؤشر لديناميكية المحاسبة و قدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال[3]. و تجدر الإشارة إلى بطئ إستجابة المحاسبة للتغيرات البيئية (قد يستغرق إستيعاب ظاهرة جديدة عقود من الزمن) و مع ذلك أصبح معدل التغير أسرع من المعدل المألوف منذ النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة تسارع التغيرات الإقتصادية و القانونية و التكنولوجية، إذن يعد التطور المحاسبي حالة من الإستمرارية مع التغيير، فالإستمرارية هي سمة الأفكار النابعة من الماضي إلى الحاضر و الممتدة إلى المستقبل، أما التغيير هو سمة تفاعل المحاسبة مع تأثيرات الظروف الجارية المحيطة بها و التي تأثر على الإستمرارية لكن لا تلغيها،[4] وبالتالي يمكن القول أن هناك مجموعة من الأفكار الأساسية التي لازمت المحاسبة في تطورها[5]:

- أفكار إستمرت رغم التطور في البناء المحاسبي دون أن تكون محل جدل أو مناقشة بين المحاسبين، بمعنى اعتبرها المحاسبون حقائق ثابتة؛

[1] عبدالرزاق خليل، عادل عاشور،أثر تطبق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة،، العدد 03، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 178.

[2] الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الإدارة العامة، العدد 64، الرياض، السعودية، نوفمبر 1989، ص 89.

[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص ص 13 - 15.

[4] عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي (مع حالات تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص37.

[5] نفس المرجع السابق، ص 47.

- أفكار لم يأخذها المحاسبون على أنها حقائق مسلم بها بل كانت محل مناقشات و معارضة أو تأييد من قبل المحاسبين.

و لقد أثرت سمتي تطور المحاسبة على مضمونها من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، ففي البداية كان هدفها مقتصرا على عرض المعلومات على الملاك، حيث كان ينظر للوحدة الإقتصادية على أنها تعود لشخص واحد أو مجموعة أشخاص، يمتلكون أصولها و يتحملون ديونها بالتضامن، و منه إعتبرت المحاسبة أداة موجهة لتلبية إحتياجات الملاك و حماية مصالحهم. و بظهور الثورة الصناعية و ما ترتب عنها من كبر في حجم الوحدات الإقتصادية و إتساع نشاطها، ظهرت مؤسسات المساهمة من أجل التغلب على مشاكل التمويل. و قد أدى ذلك إلى إنفصال الملكية عن الإدارة و الإعتراف بالشخصية المعنوية للمؤسسة، و بذلك أصبح هدف المحاسبة يتجه لتلبية إحتياجات المستثمرين و المساهمين من المعلومات[1]، ووفقا للتوسع الجديد لمفهوم المحاسبة الذي ظهر عام 1975 أظافت المحاسبة لأهدافها بعدا جديدا هو البعد الإجتماعي الذي يفرض على المؤسسة أن تراعي لدى ممارسة نشاطها المصلحة الإجتماعية، بالإظافة إلى مصالح الملاك[2].

و على أساس تطور أهداف المحاسبة تطورت وجهة النظر إليها، ففي بداية ظهورها لم تتعد كونها أداة لتسجيل الأحداث الإقتصادية و الوصف التاريخي لها، و انصب الإهتمام حينها على المكونات الإجرائية الأساسية للعمل المحاسبي من تسجيل، تبويب و تلخيص العمليات و الأحداث وصولا إلى القوائم المالية، و من ثمة سادت فكرة إعتبارها فنا يتصف بالذاتية و يخدم التطبيق العملي، و ظلت خالية من أي أساس منطقي أو نموذج نظري حتى بداية القرن العشرين، حيث بدأ التنظير لصياغة مقومات البناء الفكري للمحاسبة و إقامة نظام من القواعد و الأصول المنطقية التي تحكم التطبيق العملي، ثم أضفي على المحاسبة طابع جديد على أنها نظام للمعلومات و أداة إتصال بين الوحدة المحاسبية و بين أصحاب المصلحة فيها. و تعتبر المحاسبة نظام للمعلومات لما يتوفر فيها من عناصر أساسية مكونة للنظام من مدخلات، معالجة بيانات و مخرجات. و في أواخر القرن الماضي و نتيجة لتزايد دور المحاسبة في ترقية و تفعيل طاقات المجتمع، أصبح ينظر إليها على أنها نشاط خدمي لتشمل ليس الأبعاد الإقتصادية فحسب بل توسعت لتشمل أسس قياس مستوى الأداء الإجتماعي[3]، و من خلال ما سبق يمكن إستخلاص مراحل تطور المحاسبة على النحو التالي[4]

- مرحلة تكوين و تطوير الجانب المهني للمحاسبة؛
- مرحلة الإهتمام بالنواحي الأكاديمية إلى جانب النواحي المهنية؛
- مرحلة ظهور الدور المعلوماتي للنظام المحاسبي؛

---

[1] عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005، ص17.
[2] كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 113.
[3] نفس المرجع السابق، ص 113.
[4] بالرقي تيجاني، التطورات الإقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، عنابة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص 4.

- مرحلة إعتبار المحاسبة نشاط خدمي متجاوزا نطاق المؤسسة ليشمل المجتمع ككل.

هكذا يتضح أن المحاسبة بصورتها الحالية هي نتاج لتطور مستمر، و بوتيرة معادلة لوتيرة تغير عوامل البيئة التي تمارس فيها، ففي ظل الإقتصاديات المتقدمة كانت تغيرات البيئة في النصف الثاني من القرن الماضي متسارعة، و بطبيعة الحال ترتب عن ذلك ثورة جوهرية في المحاسبة سواء من جانبها النظري أو التطبيقي، ذلك ما استدعى تظافر الجهود ذات الأبعاد المفاهيمية و الأبعاد الإجرائية من أجل تعزيز قدرة المحاسبة للتصدي للظواهر الجديدة، خاصة في ظل الأزمات الإقتصادية التي شهدها العالم في القرن العشرين، لذلك فمن الأهمية تقديم وصف و إستعراض لأهم المستجدات المحاسبية المعاصرة.

2.1. المحاسبة المعاصرة

يتسم تطور المحاسبة في العصر الحديث عموما بوجود حدثين مهمين هما تنظيم المحاسبة من خلال إصدار المعايير المحاسبية و تطور البحث المحاسبي[1].

1.2.1. تنظيم المحاسبة

لم تخضع المحاسبة قبل سنة 1930 لأي صورة من صور التنظيم المهني المشرع أو المقنن، و كانت السياسة المحاسبية آنذاك من أسرار الوحدة المحاسبية، و قد ترتب عن ذلك الوضع تضاربا في إعداد القوائم المحاسبية و من ثمة زوال الثقة فيها،[2] لذلك عملت معظم الدول على تنظيم محاسبتها، و يعني ذلك أن المؤسسات في دولة ما تعتمد على مصطلحات محاسبية و مفاهيم مشتركة، و تنتج قوائم محاسبية متماثلة من حيث المحتوى و من حيث طريقة عرضه إستنادا إلى معايير محاسبية، و ترجع هذه المبادرة أحيانا إلى الدولة أو لجهات دولية و أحيانا أخرى إلى مهنة المحاسبة في حد ذاتها.

و تنامى إهتمام الدولة بالكيفية التي تقوم بها المؤسسة بمسك حساباتها منذ أن أصبحت تتدخل في الحياة الإقتصادية، لذلك إزداد تسارع وتيرة محاولات التنظيم المحاسبي في القرن العشرين، بفضل إرادة الدولة في الحصول على معلومات متجانسة حول نشاطات المؤسسات من أجل أغراض التخطيط و الرقابة، حيث تسهل هذه المهمة في حالة حصولها على قوائم محاسبية موحدة و شاملة. و في حالات أخرى يتولى القطاع الخاص هذه المهمة و ما يتضمنه من هيآت ممارسة للمهنة، و هنا يكون للممارسات العملية تأثير كبير على تنظيم المحاسبة. و يقدم التنظيم المحاسبي الدعم للمستخدمين الخارجيين لمخرجات النظام المحاسبي لإتخاذ القرار من خلال ضمان حد أدنى من القواعد و المبادئ المحاسبية، التي تسهل إجراء المقارنات بين القوائم المحاسبية لمختلف المؤسسات أو لنفس المؤسسة و لكن في فترات مختلفة، أما على المستوى الداخلي للمؤسسة

---

[1] Bernard COLASSE, Comptabilité Générale (PCG 1999 et IAS), 7ème édition, Economica, Paris, 2001, P 25.

[2] عقاري مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

تظهر أهمية التنظيم المحاسبي عند قيامها بمختلف التحليلات بغرض تحسين كفاءتها التسـيرية دون تحمل عناء البحث عن أفضل ممارسة من بين الممارسات البديلة[1].

و من أمثلة الدول التي عملت على إيجاد و صياغة معايير تضمن تنظيم العمل المحاسبي، نذكر بريطانيا التي عملت على إنشاء لجنة Accounting Standard Setting Committe و التي فوضت لها صلاحية وضع المعايير، كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة عامة من المعـايير التـي أطلق عليها "مبادئ المحاسبة المقبولة عموما" (GAAP) و قد حظيت بقبول عام على مـدار الـزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع.

2.2.1. تطور البحث المحاسبي

يرجع الفضل في كفاءة الفن المحاسبي منذ ظهور المحاسبة و حتى بداية القرن العشرين، إلـى الممارسين من خلال بحثهم المتواصل عن إيجاد حلول جديدة تستجيب للإحتياجات من المعلومـات التي يفرضها العصر، لكن إذا كان دور الممارسين المهنيين في تلك الفترة هو المحـرك الرئيسـي لتطور المحاسبة و تكيفها مع ظروف الحال، فاليوم يجب التأكيد علـى الأهميـة المتزايـدة لـدور البحوث المحاسبية المنجزة من قبل الجامعيين و الأكاديميين، هذه البحوث التي تستمد منهجيتها مـن الرياضيات و الإحصاء و من العلوم الإنسانية و الإجتماعية تهدف إلى جعل المحاسبة تقنيـة أكثـر فأكثر علمية. و من خلال تفحص الأدب المحاسبي يمكن التمييز بين نوعين من الأبحـاث أحـدهما نظرية و الأخرى تطبيقية.[2]

أولا ـ الأبحاث النظرية : و تنظر للمحاسبة كظاهرة تاريخية إجتماعية و تنظيمية، حيث تعالج من منظور معرفي قضايا متعددة متعلقة بمفاهيم المحاسبة و مبادئها و مسار عملها و أهدافها ... مـن أجل تطوير قوانين و نظريات و مبادئ بهدف التفسير الملائم و المنطقي للظـواهر الملاحظـة، و تشير أحد الدراسات التي أجرتها مجلة أمريكية (*Journal of Accounting Research*) أن نسبة المقالات المنشورة في المجلة و المتعلقة بأبحاث محاسبية علمية، لمجموع المقالات المنشورة قد إرتفع مـن 40% سنة 1968 إلى 79% سنة 1984[3].

ثانيا ـ الأبحاث التطبيقية : الهدف منها هو الرفع من كفاءة المحاسبة كـأداة تطبيقيـة، و يمكـن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف[4]:

- الصنف الأول، أبحاث محاسبية تطبيقية تهدف من خلال النمذجة المحاسبية إلى مد جسـور من المحاسبة إلى الواقع التنظيمي، لذلك نجد أبحاث عن محاسبة الموارد البشرية، المحاسبة الإجتماعية، المحاسبة البيئية، ...

---

[1] Bernard COLASSE, Comptabilité Générale (PGG 1999 et IAS), Op.Cit, P 30.
[2] Doria TREMBLAY, Théories et Modèles Comptables (Développement et Perspective), 2ème Edition, Presse de l'Université du Québec, Canada, 1993, P 8.
[3] Ibid, P 15.
[4] Bernard COLASSE, Comptabilité Générale (PCG 1999 et IAS), Op.cit, P37.

- الصنف الثاني، أبحاث محاسبية تهدف إلى تكييف النمدجة المحاسبية مع المتطلبات المتجددة للمستخدمين، كالمحاسبة في فترات التضخم؛
- الصنف الثالث، أبحاث محاسبية تهدف إلى دراسة سبل تطبيق التكنولوجيات الحديثة علـى وسائل المعالجة المحاسبية.

إن تحول الإهتمام إلى البحث عن الأصول العلمية للمحاسبة ما هو إلا دليل على تصميم العلماء و الباحثين على الإرتقاء بها إلى مصاف العلوم الأخرى، مع تركيزهم على الربط بين النظريـة و التطبيق حيث لا يكفي أن تقدم التبرير المنطقي فقط و لكن أيضا أن تكون ذات فائدة في الممارسـة العملية.

2. نظرية المحاسبة

لقد إستمرت المحاسبة لفترة طويلة دون وجود إطار نظري شامل يوفر التفسير المنطقي لسبب إختيار ممارسات محاسبية دون الأخرى، و ظل الإعتماد في ذلك على الأعراف و المبـادئ التـي تحضى بتأييد واسع، إلى أن ظهرت الحاجة إلى نظرية متكاملـة تتوقـف عليهـا تقيـيم صـحة و سلامة الممارسة وتوفر لها التبرير أو النقد المقنع، كما تقدم الأساس لتفسير الأحداث و السـلوك المحاسبي و التنبؤ بهما ضمن إطار شامل لمجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة.

1.2. الحاجة إلى نظرية المحاسبة

إن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي علـى الفكـر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، و قد تحدد إتجاه هذا التطور على ضـوء مـا شـهدته بيئـة المحاسبة من تغيرات جذرية في جميع النواحي الإقتصادية، الإجتماعية و التكنولوجية، حيـث أدى التوجه العملي للمحاسبة إلى تراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط تحول تدريجيا إلى قواعـد عرفية و تقاليد أصبحت مقبولة بين طوائف المحاسبين.[1]

و يتم تحديد قواعد العمل المحاسبي على أساس العرف أو الإصطلاح من خلال إختيار جماعي بطريقة تحكمية لقواعد عرفية بهدف ضبط و توحيد التطبيق العملي، يتم الإتفاق عليها بين الأطراف المتخصصة، و التقيد بوجوب إتباعها و الإلتزام بها من طرف الجميع.

إن ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية وفق منهج عملي لا يستند إلى أي تبرير منطقي أو أساس نظري يضع المحاسبة في مواجهة تحديا مستمرا خاصة في ظل ظهور عوامـل جديـدة عجـزت الممارسة من التصدي لها. و يؤخذ على هذا المنهج عيوب نذكر منها :

- ترك المجال لكثير من المسميات غير المتفق عليها بين المحاسبين مثل معيار، قاعدة ...؛[2]
- الإفتقار إلى الإتساق المنطقي مما قد يؤدي إلى تناقض بين المبادئ المحاسبية المستخلصة؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص298.
[2] العقاري مصطفى، مرجع سابق، ص 46.

- الإفتقار إلى الإكتمال، مما يترك كثيرا من المشاكل المحاسبية - خاصة المستجدة - دون حل، كما لا يقدم أساس للإختيار أو المفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة؛
- إنعدام التأصيل العلمي لمجموعة القواعد و المبادئ و الأعراف المعتمدة مما يؤثر على جدواها بشكل عام[1].

أوجد هذا الوضع ضغوطا على مهنة المحاسبة لا سيما بظهور حالات فشل العديد من المؤسسات رغم أن القوائم المالية المنشورة لها تؤكد سلامة مركزها المالي، و ذلك بسبب الإختيار من البدائل المحاسبية ما يجعلها تبدو أفضل من حقيقتها، و مست هذه الضغوط المحاسب بالدرجة الأولى، كونه مضطر لقبول ما تمليه عليه الإدارة من سياسات و إجراءات، كما أن دفاع المحاسب عن هذه الأخيرة بحجة أنها مجرد قواعد عرفية لن ينجح في إقناع المحاكم و القضاء[2].

و نتيجة لهذا الوضع الذي عرفته المحاسبة، بدأت تتبلور في الأفق في القرن العشرين بوادر علمية تنصب حول تصميم نظرية للمحاسبة، توفر أساس منطقي و علمي يسمح بتفسير مختلف أوجه الممارسة المحاسبية و تقييم نوعيتها و التنبؤ بالحلول المناسبة للمشاكل المستجدة، و تحديد مضامين المفاهيم و المصطلحات المحاسبية بهدف خلق لغة محاسبية موحدة. حيث أن وجود نظرية محاسبية شاملة سيوفر فوائد هامة للمحاسبة منها :[3]

- وضع إطار مرجعي لحل المسائل المحاسبية التي يثار حولها الخلافات؛
- زيادة فهم و ثقة المستخدمين في المعلومات التي تنتجها المحاسبة؛
- تعزيز القدرة على المقارنة؛
- تقديم إرشادات للهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية.

و تجدر الإشارة أن بداية العقد الثالث من القرن العشرين و بالذات سنة 1922، تشكل البداية الفعلية للبحث العلمي في مجال صياغة إطار عام لنظرية المحاسبة، و يرجع الفضل في ذلك إلى رائد نظرية المحاسبة وليام باتون (WILLIAM PATON) الذي نشر سنة 1922 كتاب بعنوان "نظرية المحاسبة"، يعد المنطلق العلمي للعديد من الأبحاث و الدراسات اللاحقة نذكر منها هاتفيلد (HATFIELD) سنة 1927 و كانينغ (CANNING) سنة 1929[4].

و غني عن البيان ما تكتسيه النظرية من أهمية في مختلف المجالات بشكل عام، و تزداد هذه الأهمية في المجال المحاسبي بشكل خاص، ذلك ما يدفعنا إلى التعرف أكثر على نظرية المحاسبة.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص88.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 29.
[3] نعيم دهيمش و آخرون، الحاجة إلى نظرية المحاسبة، مجلة المدقق، العدد 71، جويلية 2007، عمان، الأردن، ص 9.
[4] كمال عبد العزيز النقيب ، مرجع سابق، ص 376.

2.2. مفهوم و مناهج نظرية المحاسبة

إستخدمت في الأدبيات المحاسبية كلمة "النظرية" في أكثر من موضع، يقصد بها أحيانا المفاهيم المحاسبية و أحيان الفرضيات و أحيانا أخرى النماذج، و من أجل التقرب أكثر من نظرية المحاسبة سنتناول فيما يلي مفهومها و مناهج إعدادها.

1.2.2. مفهوم نظرية المحاسبة

تعرف النظرية بشكل عام على أنها " مجموعة متناسقة من المبادئ و الفروض الفكرية التي تشكل إطار عام مرجعي لمجال البحث"[1]، و قد أعطي لنظرية المحاسبة عدة تعاريف نذكر أهمها تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) "النظرية هي مجموعة متناسقة و متماسكة من المفاهيم و الفروض و الأحكام العلمية و المنطقية التي تسهل عمل المحاسب و ترشده في تعريف و قياس و إيصال البيانات المالية لذوي العلاقة"[2]، أي أن النظرية المحاسبية عبارة عن مجموعة من الفروض و المبادئ و المعايير و المفاهيم المتناسقة التي تكون إطار متناسق و متكامل يرشدنا في التطبيق العملي، من خلال توفير إطار عام مرجعي يمكن في ضوئه تقييم الممارسات المحاسبية إضافة إلى تقديم الإرشاد في تطوير ممارسات و إجراءات جديدة في مجال المحاسبة[3].

و هكذا فإن النظرية تستخدم لشرح و تفسير الممارسات القائمة للحصول على فهم أفضل لها و التنبؤ بالسلوك و الأحداث المحاسبية في المستقبل، و على الرغم من الجهود المبذولة في مجال التنظير المحاسبي، لا يمكن الجزم بوجود نظرية واحدة مقبولة بشكل شامل، و لكن توجد نظريات مختلفة و متنافسة و أحيانا مكملة لبعضها البعض نشأت بسبب[4] :

- الإعتماد على تخصصات أخرى غير الاقتصاد مثل الرياضيات، علم الإجتماع، علم النفس و استلهام أدوات و أساليب مختلفة و من ثمة توصل البحوث إلى أكثر من نظرية؛
- الإختلاف في المناهج العملية المتبعة في إعداد البحوث و الدراسات.

و أضافت لجنة المفاهيم و المعايير للتقارير المالية الخارجية التابعة ل (AAA) في تقريرها الصادر سنة 1977 بإسم "بيان حول نظرية المحاسبة و مدى قبول هذه النظرية" أن التناقض القائم بين النظريات المحاسبية يعود إلى إختلاف الباحثين حول تشخيص المستخدم و سلوكه من جهة، و حول الوسط الذي نفترض بالإستناد إليه أن يتخذ معد و مستخدم البيانات سلوكا معينا من جهة أخرى[5]، غير أن ذلك لم يمنع الباحثين من مواصلة جهودهم بغرض الوصول إلى موقف مشترك، يرقى بالنظرية إلى مستوى الشمولية و العمومية بالإعتماد على الأداة المناسبة للوصول إلى المعرفة العلمية المتمثلة في مناهج البحث العلمي و هما الإستنباط و الإستقراء.

---

[1] Doria TREMBLAY, Op.cit, P 180

[2] حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص 193.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 26.

[4] عقاري مصطفى، مرجع سابق، ص 55.

[5] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2004، ص 152.

2.2.2. مناهج نظرية المحاسبة

يتطلب تطوير المعرفة عموما استخدام المنهج العلمي الذي يستند أساسا إلى الاستدلال المنطقي، حيث يكون ذلك الاستدلال المنطقي استدلالا استنباطيا أو استدلالا استقرائيا.

إن جوهر الإستدلال الإستنباطي عموما هو إنتقال الباحث من قضايا عامة مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، و بالتطبيق على المحاسبة يبدأ الباحث بالمقدمات الكبرى و الصغرى حول الوسط المحاسبي ثم يشتق منها منطقيا مبادئ محاسبية تمثل دليلا أو أساسا لتطوير الإجراءات و الممارسات المحاسبية، حيث أن نظرية المحاسبة وفق المنهج الإستنباطي عبارة عن تتابع أو تسلسل من الأهداف إلى الفروض إلى المبادئ و أخيرا إلى الإجراءات.

و يعنى المنهج الإستقرائي في تكوين النظرية البدء بدراسة و تحليل و فحص الحالات الجزئية و الظواهر المشاهدة، ثم وضع الفروض التي تحل المشكلة و تفسر الظاهرة، ثم إختبار هذه الفروض تجريبيا، فإن ثبتت صحة فرض ما أصبح هذا الفرض مبدأ أو قانونا علميا، و إلا فقد الفرض قيمته العلمية. و لقد تم اعتماد هذا المنهج من قبل عدد من علماء المحاسبة للتوصل إلى عموميات و مبادئ رئيسية من أجل إقتراح إطار نظري للمحاسبة[1].

و الجدير بالذكر أنه من أجل تكوين نظرية محاسبية يتم تطبيق كلا من المنهجين، حيث تشتق المبادئ عن طريق إتباع أحد العمليات الإستنباطية، في حين أن الإفتراضات العامة يتم تكوينها من خلال عملية إستقرائية. و يتم المزج بين المدخلين من طرف معظم المنظرين، لكن نسب المزج تختلف و على هذا الأساس نشأ في مجال البحث المحاسبي مدخلان رئيسيان هما المدخل المعياري و المدخل الإيجابي.

أ- المدخل المعياري (التوصيفي) : يعتمد المدخل المعياري بصورة أساسية على الإستنباط و بصورة ثانوية على الإستقراء و ينطلق مما يجب أن يكون عليه الواقع بهدف إستنباط معايير للسلوك و إقتراح حلول نموذجية للإجراءات المحاسبية، و تهدف الدراسات المعيارية إلى صياغة أو تصور إطار عام لمبادئ كلية مجردة، تحدد ما يمكن إعتباره بمثابة أهداف عامة للمحاسبة بغية وضع المعايير و القواعد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف عن طريق إستنباط ممارسات أفضل و إن خالفت الواقع، لذلك موضوع هذه الدراسات أثار جدلا حول تحديد قائمة الأهداف التي تسعى المحاسبة إلى تحقيقها[2].

ب- المدخل الإيجابي (الوصفي) : يعتمد المدخل الإيجابي بصورة أساسية على الإستقراء و بصورة ثانوية على الإستنباط، و ينطلق من الواقع كما هو كائن فعليا و بذلك يتصف بدرجة عالية من الموضوعية و الحياد، و تركز البحوث الإيجابية على أساليب المعالجة العملية ثم إستخلاص أوجه

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص ص 78 - 83.

[2] محمد عباس سراج، دراسة تحليلية لفاعلية إستخدام المدخل المعياري و المدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي، مجلة الإدارة العامة، العدد 64، الرياض، السعودية، 1989، ص 150.

الشبه في تلك المعالجات المتعددة لظاهرة أو مشكلة محاسبية معينة، و بتجميع عدد كاف من الإستقراءات يمكن التوصل إلى مجموعة من التعميمات المترابطة، و التي تصلح أساسا لتفسير الممارسات الجارية و بالتالي أساسا لتكوين نظرية محاسبية[1].

و على العموم يتطلب وضع نظرية محاسبية إستخدام المدخل المعياري و المدخل الإيجابي معا، فكل منهما يكمل الآخر، حيث ينبغي الجمع و التنسيق بين المدخل المعياري، لإقتراح الإطار و الفروض النظرية التي يتسم بناؤها الداخلي بالتناسق، و بين المدخل الإيجابي لإختبار هذه الفروض من حيث قابليتها للتعميم على المستوى الواقعي[2].

نخلص إلى القول أنه رغم الجهود المبذولة في سبيل وضع نظرية علمية متكاملة للمحاسبة إلا أن الرأي يكاد يكون متفق حول النتيجتين الآتيتين :

- لا يمكن الجزم بوجود نظرية محاسبية متكاملة حتى الآن يتوافر فيها الأركان و الشروط التي ينبغي توافرها في النظرية العلمية، كما هو الحال في نظريات باقي العلوم؛
- يوجد عدد من المفاهيم و المبادئ، و القواعد و المعايير التي يكاد يكون هناك إتفاق كامل على الجزء الأكبر منها إلى جانب بعض آخر ما زال محل خلاف في الرأي.

و مهما يكن المنهج المتبع (إستقرائي، إستنباطي) في بناء الإطار النظري المحاسبي فإنه توجد عناصر مترابطة يجب توافرها تعد جوهرية في أي نظرية.

3.2. مكونات نظرية المحاسبة

لقد اتفقت معظم الدراسات المحاسبية على ترتيب العناصر الرئيسية لنظرية المحاسبة في سبعة مستويات تتمثل في أهداف التقرير المالي، المفاهيم المحاسبية، الفروض المحاسبية، المبادئ المحاسبية، القيود (المحددات)، المعايير و تطبيق المعايير و إعداد القوائم المالية.

أ- **أهداف التقرير المالي** : إن جميع عناصر هيكل النظرية تصمم لتكون متناسقة مع أهداف التقرير المالي و التي تعتبر نقطة البداية لبناء أي إطار نظري. فمن خلال تحديد هذه الأهداف يتحدد مستخدمي المعلومات المحاسبية على ضوء علاقتهم بالوحدة الإقتصادية، و هذا بدوره سيساعد على معرفة نوعية القرارات التي يتخذونها و من ثمة معرفة نوعية المعلومات التي تفي باحتياجاتهم[3].

ب- **المفاهيم المحاسبية** : هي مجموعة المصطلحات التي تستخدم في مجال المحاسبة من قبل المحاسبين وهيئاتهم العلمية والمهنية لغرض تنظيم المعرفة المحاسبية وتحديد جوهر أجزائها بصورة علمية ومنطقية، بما يؤدي إلى توحيد المعاني والدلالات في الأذهان.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص ص 101-102.
[2] نفس المرجع السابق، ص 106.
[3] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة: القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 27.

ج- الفروض المحاسبية : و هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية، تتمثل فـي ملاحظـات عامـة لمجموعة ظروف في عالم الواقع، يتم تبسيطها بغية تسهيل مهمة توضيح الإرتباط المنطقـي بـين عناصر النظرية، فالباحث ينطلق من إفتراضات عادة ما يتم قبولها على أساس إتفاق مـع أهـداف القوائم المالية، تشكل أساسا للاستدلالات اللاحقة. و يشترط في الفروض أن تكون[1]:

- قليلة العدد بقدر الإمكان و إلا تعرض الباحث لإحتمالات الخطأ في عمليـة الإسـتدلال المنطقي؛
- مستقلة عن بعضها و غير متعارضة و إلا نتج عن ذلك بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقيا.

د- المبادئ المحاسـبية : عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المبدأ على أنه " قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، و هو أرض صلبة أو أساس للسلوك و التطبيق العملـي"[2].و تعتبر المبادئ قواعد عامة تحكم تطوير الأساليب المحاسبية و هي بمثابـة دليـل لحـل المشـاكل المحاسبية أو الأساس لإتخاذ إجراء محاسبي معين، و يتم التحقق من صلاحيتها عن طريـق أحـد الإختبارين التاليين :

- الإختبار التجريبي أو إختبار التطبيق العملي، فيجب أن يحتوي المبدأ المحاسبي على تعليمات لترشيد الممارسات العملية؛
- إختبار الإستدلال المنطقي مع مجموعة الأهداف و المفاهيم و الفروض للتأكد من عدم وجود تناقض معها.

إن نجاح المبدأ في إجتياز الإختبارين السابقين لا يعني أنه ثابت بصورة مطلقة، فالمبـدأ قابـل للتطوير و الإحلال بمبدأ آخر، و ذلك بما يتناسب و تطور بيئة الأعمال[3].

ه) القيود (المحددات) : يظم هيكل نظرية المحاسبة عددا من القيود التي تمثل محددات لتطبيق تلك المبادئ المحاسبية، أي أنها تبرر الخروج عن القواعد العامة التي تنص عليهـا تلـك المبـادئ، و لهذه القيود عدة مبررات أهمها [4]:

- على المحاسبة أن تراعي إقتصاديات إنتاج المعلومات (التكلفة، المنفعة) و هذا قيد عام تعتمده العلوم الإجتماعية كافة؛
- تطبق المحاسبة في وحدات إقتصادية تعكس بعضها أوضاعا بالغة التعقيد، و تتفـاوت حدتها من مجال إلى آخر؛

---

[1] عقاري مصطفى، مرجع سابق، ص69.
[2] محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، الإسكنرية، مصر، 2002، ص211.
[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم، مرجع سابق، ص119.
[4] نفس المرجع السابق، ص 222.

- تطبق المحاسبة المبادئ المحاسبية العامة في ظروف عدم التأكد، الأمر الـذي يتطلـب السماح باستثناءات كحالات خاصة؛
- في ظل الظروف الإقتصادية المعاصرة تأخذ المحاسبة في الإعتبار الجوهر الإقتصادي للعمليات إلى جانب الشكل القانوني.

و) المعايير : و تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ كما تستمد المعايير قوتهـا منها، و يتم في هذا المستوى تحديد إجراءات التطبيق العملي و سبل إعداد المخرجات في صـورة قوائم مالية. و لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس يـتم إسـتخدامها كإرشـاد لأغراض القياس و العرض العادل و الإفصاح الكافي، و منه تعبر المعايير المحاسبية عن موقـف مهني رسمي يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك فهـي نتـاج دراسـة متأنيـة لأفضـل الممارسات المتاحة[1].

ي) تطبيق المعايير وإعداد القوائم المالية : و يمثل الجانب التطبيقي من النظرية، حيث أن ما أنتجته النظرية في الخطوات السابقة يتم تطبيقه في الواقع العملي من أجل إختبار مدى صلاحية النظريـة، و من أجل الربط بين الجانب الفكري و الجانـب الإجرائـي تظهـر ضـرورة التـدفق العكسـي للمعلومات، و يتيح هذا التدفق العكسي للمعلومات بين عناصر هيكل نظرية المحاسبة إمكانية تراكم الخبرات التطبيقية و تطوير الحقل المعرفي[2].

3. مراحل تطور نظرية المحاسبة

لقد شهد القرن العشرين محاولات عديدة لدراسة الأسس النظرية للمحاسبة، و بدى هذا الإتجاه واضحا في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بداية بتنظيم المهنة عن طريق البحث عن مبادئ محاسبية لاقت قبولا عاما في الأوساط المهنية (US GAAP)، ثم الإنتقال إلى البحث عـن معايير محاسبية تستند في إعدادها إلى هيكل نظري ثابت من الأهداف و المفاهيم، و لقد تـم هـذا التحول في البحث عبر مراحل سوف نتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي.

1.3. مرحلة مساهمات الإدارة (1900 - 1933)

ساهم إنتشار شركات المساهمة بعد سنة 1900 كشكل جديد للملكية بفاعلية في توسيع نشاط الشركات و نمو حجمها، و من ثمة تنامي دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية، و قد كان للإعتماد على مبادرة الإدارة في إيجاد الحلول للمشاكل العارضة النتائج التالية :[3]

- إفتقار غالبية الممارسات إلى الخلفية النظرية بسبب الطبيعة العملية للحلول المعتمدة؛
- الإفتقار إلى الإكتمال مما يؤدي إلى إعتماد حلول و ممارسات مختلفة لنفس المشكلة؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 319.
[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم، مرجع سابق، ص121.
[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص ص 300-301.

- إفصاح الإدارة عن قائمة المركز المالي فقط و عدم نشر قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بالمصالح التنافسية للمؤسسة، و هكذا لم يكن ممكنا تقييم نشاط الإدارة و إخلاء مسـؤوليتها عمليا؛
- التركيز على تحديد الدخل الخاضع للضريبة بما يؤدي إلى تدنية ضريبة الدخل؛
- تجنب معالجة المشاكل المعقدة و إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية التي تعيق عمل المؤسسات فقط.

خلق ذلك الوضع المتحيز لصالح الإدارة جوا من عدم الرضا، فكثرت المطالبـات بضـرورة تحسين القوائم المالية كما كثرت النداءات بضرورة حماية المحاسبين من ضغوط الإدارة، و حمايـة مصالح المستثمرين و المساهمين من خلال إيجاد مبادئ محاسبية مقبولة تعتمد من المحاسبين و من مهنة التدقيق، و هكذا بدأ يتبلور إتجاه جديد محوره تزايد إهتمام المجتمع الإسـتثماري و السياسـي بتطوير المحاسبة وأدوات تقريرها المالي. و كما سبق الإشارة إليه، ظهر على الصعيد الأكـاديمي أول محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية للمحاسبة سنة 1922 على أساسها تحددت جميع الفـروض المحاسبية التي مازالت حتى اليوم مقبولة في النموذج المحاسبي المعاصـر، و لقـد جـاءت هـذه المحاولة بعد بداية الإهتمام بتطوير الجانب الأكاديمي للمحاسبة و تطوير الأمور المتعلقـة بوضـع برامج و مناهج دراسية في المحاسبة في الكثير من الجامعات[1].

2.3. مرحلة مساهمات الجمعيات المحاسبية (1933 ـ 1973)

على إثر أزمة الكساد العامة التي أصابت النظام الرأسمالي العالمي، عمدت كثير من المؤسسات - خوفا من الإفلاس - إلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق إختيار إجـراءات محاسـبية تظهر المؤسسة على غير حقيقتها (رفع قيمة الأصول و زيادة الأرباح صـوريا)، و تـؤدي إلـى الإضرار بمصالح المقرضين و المساهمين[2]، و قد كان لذلك الوضع النتائج التالية : [3]

- مطالبة الدولة بوضع مبادئ للمحاسبة، تلتزم الإدارة بالتقيد بها من أجل الحد من حريتها في إختيار الإجراءات المحاسبية المتميزة لمصالحها، و قد إرتفعت بعض الأصـوات لتنـادي بتدخل الدولة لتنظيم المبادئ المحاسبية، حيث صدر قانون الإستثمارات لسنة 1933 الـذي يتطلب تسجيل الأوراق المالية الجديدة المعروضة للبيع تحـت إشـراف لجنـة حكوميـة (أصبحت فيما بعد لجنة SEC)، و صدر قانون الأوراق المالية و تبادلها، كما تم إنشاء لجنة الإستثمارات و البورصة (SEC) سنة 1934 و التي أوكلت لها مهمة تحديـد الإجـراءات المحاسبية و مضمون الإفصاح المحاسبي للشركات التي تتعامل في البورصة، كما أعلنـت (SEC) سنة 1938 أنها ستتولى مباشرة إصدار معايير للمحاسبة في حال عجز المهنة.

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم، مرجع سابق، ص 35.
[2] نفس المرجع السابق، ص 37.
[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2006، ص ص 26 - 27.

- تعاظم دور المنظمات المهنية نتيجة لحدوث الأزمة و توالي حوادث الإفـلاس، و تعـرض مركز المحاسب و مراقب الحسابات للخطر، أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصـغيرة تتحد مع بعضها لتشكل منظمات قوية تلعب دورا في توجيه العمل المحاسبي، حيث أصـبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته دون الإكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل بها.

و من أهم جهود هذه الجمعيات و المنظمات نذكر تلك المبذولة من طرف المجمـع الأمريكـي للمحاسبين القانونيين و الجمعية الأمريكية للمحاسبة.

أ- المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) : قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القـانونيين بتكوين لجنة بهدف إقرار مبادئ محاسبية مقبولة عموما، عن طريق جرد ميداني للمبادئ المحاسبية السائدة، و يمثل بيانها الصادر سنة 1934 أول وثيقة لهذا الغرض، كما أطلق على هـذه المبـادئ مصطلح "مبادئ محاسبية مقبولة" (AAP). و في سنة 1936 إعتمد المجمع لأول مـرة مصـطلح "المبادئ المحاسبية المقبولة عموما" (GAAP). في سنة 1938 كون لجنة الإجـراءات المحاسـبية (CAP) بغرض تضييق مجالات الإختلاف في التقارير المالية من خلال تقديم نشرات محاسبية (51 نشرة) بإسم منشورات بحوث محاسبية (ARB)، و لكن هذه النشرات لم تمل ممارسـات أو مبـادئ محاسبية إجبارية و لكن حصلت على سلطتها من القبول العام فقط، و في سنة 1959 كون المجمع مجلس المبادئ المحاسبية (APB) ليحل محل (CAP) على إثر فشلها في تطوير مجموعـة مبـادئ محاسبية تلقى قبولا عاما وفق رؤية نظرية متكاملة. وكان هدف مجلس (APB) تطوير و توضـيح مفهوم المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، حيث أصدرت خـلال فتـرة حياتهـا (1959- 1973) مجموعة آراء (31 رأي) تمثل حلول مقترحة لمشاكل تواجهها المهنة أو تعديلات لمواقـف سـابقة صدرت عن لجنة (CAP)، و قد وجهت إنتقادات كثيرة إلى مجلس (APB) و أسلوب عمله، من بينها خضوعه للضغوط الخارجية و إفتقاره إلى إطار نظري متكامل للتصدي للمشاكل المختلفة، و نتيجة لتلك الإنتقادات تم حل مجلس (APB) في عام 1973، و تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الماليـة (FASB)[1].

ب- الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) : و إعتمدت على الدراسة الفلسفية و التحليل المنطقي من أجل الوصول إلى المبادئ المحاسبية التي تمثل نتاجا لنظرية المحاسبة، ففي سنة 1966 أصـدرت بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة (ASOBAT) من طرف لجنة شكلت لهذا الغرض، و أعربـت اللجنة عن تراجعها عن مصطلح "مبادئ محاسبية" مستخدمة بدلا منها مصطلح "معايير محاسـبية" يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية (معيار المنفعة، معيار الموضوعية، معيار قابلية التحقق)، و في سنة 1964 شكلت لجنة بهدف تطوير و بناء إطار متكامل لنظرية المحاسبة، و لقـد قـدمت

[1] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص ص 100-101.

اللجنة تقريرها سنة 1966 بإسم "إيضاح حول النظرية الأساسية للمحاسبة" تضمن أهداف المحاسبة، معايير المعلومات المحاسبية و إرشادات لعملية توصيل المعلومات[1].

3.3. مرحلة إنشاء المعايير المحاسبية (من سنة 1973 إلى الوقت الحاضر)

نتيجة للإنتقادات المتزايدة ل (APB) و طريقة عملها، عين مجلس إدارة (AICPA) في سنة 1971 لجنتين هما لجنة wheat هدفها دراسة الكيفية التي يجب بها وضع مبادئ المحاسبة المالية، و لجنة Trublood و طلب إليها تحديد أهداف القوائم المالية. وقد أصدرت لجنة wheat تقريرها سنة 1972 الذي تضمن توجيهات بإلغاء (APB) و إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB). و في سنة 1973 نشرت لجنة Trublood تقريرها حول أهداف القوائم المالية، و قد تبنى (AICPA) بسرعة توصيات لجنة wheat. و أصبح مجلس معايير المحاسبة المالية هو الهيئة الرسمية المكلفة بإصدار معايير المحاسبة[2]، حيث إعتمد مدخلا علميا (إستنباطيا - إستقرائيا)، كما جعل عملية وضع المعايير عملية ذات طابع سياسي و إجتماعي، و إعتبر أن إصدار المعايير هو نتاج لتصرف سياسي أكثر من كونه إستنتاج منطقي، و ذلك بعد حملات الإنتقادات المكثفة ضد تحيز و خضوع مجلس (APB) لضغوط مكاتب التدقيق المسيطرة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن وضع المعايير هو قرار إجتماعي، لأنها تمثل قيودا على السلوك، لذلك يجب أن تكون مقبولة من الأطراف المعنية. و تجدر الإشارة إلى غياب نظرية المحاسبة في أمر تكليف (FASB)، فبدلا من تكليفه بمهمة تحديد الفروض و المبادئ العلمية كما حدث مع مجلس المبادئ المحاسبية السابق، نجد المهمة الموكلة إليه تضم جانبين هما تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة، وإصدار معايير التطبيق العملي، أي أن الإهتمام تحول من تحديد الفروض و المبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف و المفاهيم و المعايير، و قد إستخدم (FASB) في دراساته و نشراته منهج علميا، حيث إستخدم المنهج الإستنباطي في تحديد الإطار المفاهيمي و دراسة أهداف التقارير المالية، بينما إستخدم المنهج الإستقرائي في إصدار معايير التطبيق العملي[3]. و يقوم FASB بنشر أربع أنواع من الإصدارات هي :[4]

- بيانات مفاهيم المحاسبة المالية (SFACs)، الغاية منها وضع الأهداف و المفاهيم التي يستخدمها المجلس لتطوير معايير المحاسبة و التقرير المالي؛
- بيانات معايير المحاسبة المالية (SFASs)، تساعد في تطوير المبادئ المتعارف عليها؛
- التفسيرات، و هدفها توضيح و شرح (SFASs) و آراء (APB) و نشرات البحوث المحاسبية القائمة حاليا، وتكون كذلك مبادئ المحاسبة المقبولة و المتعارف عليها؛

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص ص 309 - 310.
[2] ريتشارد شرويدر و آخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2006، ص35.
[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص317.
[4] ريتشارد شرويدر و آخرون، مرجع سابق، ص39.

- النشرات الفنية، و هي إرشادات حول مشاكل المحاسبة و التقرير المالي، تستخدم للمساعدة في التعامل مع مشاكل التنفيذ.

أما فيما يخص نتائج الجهود التي بذلها (FASB) من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه فقد إستطاع بناء إطار مفاهيمي شكل قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة، إذ أصدر في الفترة ما بين (1978 - 1985) ستة بيانات (SFACs) و أصدر بيان سابع سنة 2000، حيث عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة على انه "نظام متكامل ينطوي على تحديد أهداف القوائم و التقارير المالية باعتبارها نقطة البداية، و يوفر المفاهيم التي تساعد على تحديد خصائص المعلومات المحاسبية التي تستجيب لهذه الأهداف"،[1] و بالنسبة لمعايير التطبيق العملي فقد صدر عن المجلس حتى الآن ما يزيد عن 150 معيار محاسبي (SFASs) تناولت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) بالتعديل و إعادة الصياغة و التوضيح، كما صدر عن المجلس دراسات تفسيرية للمعايير التي يقوم بإصدارها و لتوضيح مضمون و أسلوب تطبيق الحلول المقترحة من مجلس (APB).[2]

على أساس ما تقدم نستخلص أنه لم يعد ينظر للمحاسبة كفن أو مهنة، حيث بدى في القرن الماضي إتجاه واضح نحو تكوين إطارها الفكري، وقد تجسد في صياغة نظرية علمية يتم الإسترشاد بها في تحقيق أهداف المحاسبة، لكن لطبيعة المعرفة المحاسبية و ارتباطها الوثيق بالمتغيرات البيئية و بالسلوك الفردي أثر عميق حال دون وجود نظرية محاسبية عامة حتى الآن، و أسفرت المحاولات إلى وجود عدد من الأطر الفكرية التي تختلف باختلاف سلوك المنظرين و بيئاتهم.

[1] وصفي عبدالفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 24.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص ص : 317-318.

المبحث الثاني : التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي

لم يكن تطور المحاسبة نتيجة لنظرية علمية محددة، و لكن نتيجة تفاعلات مستمرة بين النظرية و الممارسات التطبيقية و العديد من التأثيرات البيئية التي وجهت هذا التفاعل، ذلك ما أدى إلى خلق مرجعية محاسبية يتم الإسترشاد بها لمواجهة متطلبات الممارسة و توفير الحلول المناسبة التي قـد تواجهها. و تتمثل هذه المرجعية في المعايير المحاسبية التي تعمل كمرشد أساسي في مجال التقييم، العرض و الإفصاح، من أجل الإرتقاء بمستوى الممارسات و توجيهها لخدمة الأهـداف المسـطرة ضمن إطار متكامل من الأهداف و المفاهيم و المبادئ. لذلك يتعين بناء المعايير من وجـود إطـار فكري يتكون من ناحية من مقومات نظرية المحاسبة بإعتبارها توفر الأساس العلمي المرشد لبنـاء المعايير، و من ناحية أخرى من مجموعة الإعتبارات البيئية المؤثرة على الممارسات و المتمثلة في العوامل الإقتصادية و القانونية و السياسية السائدة في دولة معينة.

و تقديرا للدور الحيوي الذي تؤديه المعايير في تنظيم الممارسات المحاسبية، فقد عنيت معظـم دول العالم بتنظيم المحاسبة من خلال إصدار معاييرها، و تتأثر هذه العملية بعوامل البيئة التـي تستخدم فيها المعايير و بالجهات المسؤولة عن إصدارها و تطويرها، لذلك فتنظيم المحاسبة يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف هذه العوامل و التي تحدد في مجموعها الأهداف التي تسعى المحاسبة لبلوغها، فهناك إختلاف واضح بين المحاسبة التي تهدف إلى العرض العادل للمركز المالي و نتائج الأعمال، و المحاسبة التي تهدف إلى التماشي مع المتطلبات الضريبية و القانونية، و تعتبر العدالـة من خصائص المحاسبة في الدول الأنجلوسكسونية، أما الإلتزام بتطبيق القوانين فهو من خصـائص المحاسبة الأوربية.

إذا كان إختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول لا يثير أي مشاكل في السابق، فلا شك أن هنـاك العديد من التطورات خاصة في أواخر القرن الماضي، وضعت هذه الإختلافات محل نقاش و دراسة، لذلك ظهرت المحاسبة الدولية من أجل البحث في القضايا التي تثيرهـا المحاسـبة علـى المستوى الدولي.

سوف نتطرق فيما يلي إلى معايير محاسبة من خلال إستعراض مفهومها و أهدافها و مـداخل إصدارها، كما نتناول أهم نموذجين محاسبيين ظهرا إلى الوجود نتيجة لتطبيق هذه المداخل، و فـي الأخير نتطرق إلى المحاسبة الدولية و أهم أبعادها و أسباب تزايد الإهتمام بها.

1. ماهية معايير المحاسبة

تعد المعايير المحاسبية أداة أساسية للتنظيم المحاسبي، لدى تحظى بأهميـة بالغـة مـن قبـل المحاسبين و المراجعين في كل دول العالم، فهم غالبا ما يحرصون على مراعـاة نصـوص هـذه

المعايير في إعداد و عرض القوائم المالية، و قد جرت العادة أن يختتم المراجع تقريره حول عملية المراجعة بالتأكيد أو النفي على أن القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة تم إعدادها وفقا لمعـايير المحاسبة المعتمدة، فما المقصود بمعايير المحاسبة؟ و ما هي أهدافها؟ و ما هي مداخل إصدارها**؟**

1.1. مفهوم المعيار المحاسبي و التمييز بينه و بين الإتفاقية و القاعدة

سنحاول فيما يلي تقديم مفهوم المعيار المحاسـبي، و مـن أجـل زيـادة التوضـيح و ظـبط المصطلحات أكثر سنقوم بالتمييز بين المعيار، الإتفاقية و القاعدة، على أساس أن هذه المصطلحات تستخدم أحيانا دون الأخذ بعين الإعتبار الفروقات و الحدود الفاصلة بينها.

1.1.1. مفهوم المعيار المحاسبي

يعرف المعيار على أنه "نموذج معد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طـول شـيء معـين أو درجة جودته، و أيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمـدة و المقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها علـى شـيء معـين"[1]، و يرى البعض أن مصطلح "المعيار" يشير إلى مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون و التي نستخدمها للوصف العادل لشيء معين، كما يعتبره البعض الآخر كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما و تحديد مميزاته بدقة. فاستخدام الكيلوغرام كمعيار في قياس الوزن يسمح لنا من معرفة ما سنحصل عليه إذا قمنا بشـراء سلعة يمكن قياسها بهذه الوحدة، و بحصولنا على آلة مصادق على مواصفاتها من طرف هيئة مـا نكون قد تحصلنا على ضمان أن منتوج هذه الآلة سيكون موافق لمعايير هذه الهيئة[2]، أما المعيار في المجال المحاسبي يمكن تعريفه من منظورين :

أ- من منظور شكل المعيار المحاسبي : "المعيار المحاسبي هو بيان كتابي يصدره جهـاز أو هيئـة تنظيمية رسمية (حكومية أو مهنية) يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معـين من أنواع العمليات أو الأحداث"[3]. و يقصد ببيان المعيار المحاسبي، الإطار الكتابي الـذي يصـدره جهاز أو هيئة إصدار المعايير في تاريخ معين، و يشمل هذا البيان أهداف المعيارو نطاق تطبيقـه على قطاعات المجتمع المعنية به، وبرقم مسلسل لكل فقرة من فقراته، كما يتضمن تاريخ بدأ سريان المعيار و الإفصاحات المتعلق بها و الملاحق الإيضاحية أو التفسيرية للنتائج التي إنتهى إليها هـذا البيان.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 58.

[2] ROSS M. Skinner, J. Alex Milburn, Adaptation Française : Nadi CHLALA, Jaques Fortin, Normes Comptables (Analyse et Concepts), 2ème Edition, Québec, CANADA, 2003, P 798.

[3] محمد الشريف توفيق، رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية، مجلة الإدارة العامة، العدد55، الرياض، سبتمبر 1987، مرجع سابق، ص 174.

ب- من منظور مضمون المعيار المحاسبي: "هو عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية و المحددة، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس، إثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الإقتصادية للمشروع"[1].

و حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن المعايير المحاسبية هي عبارة عن قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم إجتهادهم و إستلهام حكمتهم، و لكنها لا تلغي الحكمة أو الإجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، و تهدف إلى تقليل درجة الإختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، و تعتمد كإطار عام لرفع نوعية و كفاءة العمل الفني و لتحديد طبيعة و عمق المسؤولية المهنية[2]، حيث لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة و لكن حتى تستخدم كإرشادات لأغراض القياس و العرض العادل و الإفصاح الكافي، و من خلال ما تقدم يمكن تعريف المعيار المحاسبي على النحو التالي :

المعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي في قياس العمليات الإقتصادية و إيصال المعلومات الناتجة عن هذا القياس للمستفيدين منها، و هو نتاج جهد واع من المهنيين و الأكاديميين في شكل بيان كتابي، لرفع كفاءة العمل المحاسبي و تقييمه في بيئة معينة. و من تعريف المعيار بشكل عام، و المعيار المحاسبي بشكل خاص يمكن إستنتاج ما يلي :

- المعايير هي مقاييس أو موازين مقبولة و معتمدة على نطاق معين؛
- المعايير المحاسبية هي عبارة عن ضوابط تعزز موضوعية المخرجات المحاسبية؛
- لا تتميز المعايير المحاسبية بالثبات المطلق و إنما تتأثر بعوامل البيئة السائدة؛
- لكي تحضى المعايير بالقبول العام يجب أن تستند في إصدارها إلى إطار نظري متكامل؛
- تعتبر عملية وضع معايير المحاسبة أصعب من عملية وضع معايير القياس أو الجودة، بسبب عدم أكادة المحيط الذي تمارس فيه المحاسبة.

2.1.1. التمييز بين المعيار و الإتفاقية و القاعدة

يستخدم في ميدان المحاسبة مصطلح المعايير المحاسبية و أحيانا يستخدم مصطلح الإتفاقيات المحاسبية و أحيانا أخرى يفضل مصطلح القواعد المحاسبية دون التمييز بينها، على الرغم من وجود فروقات جوهرية تحدد مجال استخدام كل مصطلح، حيث يمكن التمييز بين "المعيار" و "الإتفاقية"، فالإتفاقيات بشكل عام هي مجموعة من المعالم التي يضعها المجتمع، أغلبها ذات طابع ضمني، تمكن المتعاملين في مجال معين من إتخاذ القرار و من ثمة إتخاد السلوك المناسب. و المحاسبة كذلك تستند إلى إتفاقية أو مجموعة من الإتفاقيات، فهي تقوم على مبادئ تم إبتكارها على مر الزمن من قبل ممارسين شاركوا في وضعها بشكل جماعي، و تعمل على توجيه سلوكهم

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 58.
[2] حامد داود الطحلة، معايير المحاسبة الدولية النشأة و المفهوم، http://www.acc4arab.com، 2008/02/21 .

من أجل إجراء الإختيارات التي تفرضها المهنة، و في القرن الماضي أصبحت بعض هذه المبـادئ معتمدة و معترف بها من قبل جهات (مؤسسات) قامت بتأسيسها و إعطائها قوة إلزامية و تحويلهـا إلى معايير، و من ثمة يمكن القول أن بعض المعايير المحاسبية عبارة عن إتفاقيات قد تم تأسيسها، ذلك لا يعني أن الإتفاقية لا تحضى بقبول عام، فالمحاسبة تقوم على أساس القيد المـزدوج الـذي يحضى بالقبول و الإجماع منذ أن عرف بإيطاليا في العصر الوسيط حتى الآن دون وجود حاجـة لتأسيسه و إعطائه قوة الجهة التي تقوم بذلك، و أحسن مثال على ذلك مبادئ المحاسـبة المقبولـة عموما في الولايات المتحدة الأمريكية US GAAP، ففي سنوات الثلاثينات من القرن الماضي كـان الهدف من التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية هو تحديد مجموعة من المبادئ المتفق عليها و الأكثر إنتشارا، و التي تحضى بالقبول و الإجماع من طرف الأوساط المهنية المحاسـبية، و ذلك من أجل القضاء على الممارسات المحاسبية المضللة التي كانت سببا من أسباب الأزمة سنة 1929، ومن جهة أخرى ليست كل المعايير المحاسبية وليدة مبادئ محاسبية متفق عليهـا، حيـث البعض من هذه المعايير لم تنشأ من الممارسة و إنما كانت نتيجة إستدلال منطقي، كما تسـتند فـي إعدادها إلى إطار نظري ثابت قد تم وضعه في وقت سابق.

كما نميز بين "المعيار" و "القاعدة"، فلا يمكن استخدام المصطلحين كمترادفين على الرغم أنـه في الممارسة لا يبدو الإختلاف واضحا بينها، فمفهوم المعيار أوسع مـن مفهـوم القاعـدة التـي تستخدمها البلدان ذات القانون المدني مثل فرنسا، حيث أن المعيار يحدد نمط التصرف فـي شـكل توصيات كما يأخذ طابعا إختياريا، على عكس القاعدة التي تكون دائما إجبارية. و القول أن القاعدة أكثر إلزاما من المعيار لا يعني أن إحترامها و قبولها أوسع، فالمعيار الصادر عن خلفية إتفاقية ذات قبول عام قد يكون أكثر إحتراما من قاعدة مرفوضة أو غير معروفة، ذلك ما يجعل التمييـز بـين القاعدة و المعيار أحيانا بلا أهمية، هذا التمييز الذي لا تعترف به المحاسبة الأنجلوسكسونية و التي تستخدم مصطلح Standards للإشارة إلى كل القيود التي تخضع لها الممارسة المحاسبية[1].

2.1. أهداف معايير المحاسبة[2]

بداية يجب التأكيد على أنه لضمان بلوغ الأهداف المرجوة من المعايير المحاسبية يتطلب هيكلة إجراءات إصدارها، و يمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :[3]

- ضرورة وجود إطار نظري مقنع حيث تتفق كل المعايير المصدرة مع هذا الإطار؛

[1] Eve CHIAPELLO et autres, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, La Découverte, Paris, France, 2005, p p 29-31.
[2] ROSS M. Skinner, J. Alex Milburn, Op.cit, P 798.
[3] Ibid, P 800.

- يجب أن تتمتع الهيئة المصدرة للمعايير بالإستقلالية و السلطة و أن تكون بعيدة عن الضغوطات خاصة الخارجية، و يتم تعيين أعضائها على أساس الكفاءة و الخبرة كما يجب أن تتوفر على الموارد اللازمة للنهوض بمسؤولياتها؛
- يجب أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة و ذلك ما ينعكس في المعايير التي تقوم بإصدارها، و أن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة و شفافة؛
- القيام ببحوث معمقة حول الموضوع المطروح و نشر نتائجها، ذلك من شأنه أن يساهم في التحضير الفعال لإصدار المعيار، كما يمكن أن تستعين هذه البحوث بعلوم أخرى يمكن أن يكون لها أثر على المحاسبة؛
- إن إصدار المعيار لا يتم إلا بعد مرور فترة بعد طرح المشكل و إجراء الدراسة من أجل ترك المجال للأطراف المهتمة لإبداء وجهات نظرها؛
- يجب تفسير بشكل واضح و مفصل الأسباب التي أدت إلى قبول أو رفض معيار محاسبي، و في حالة كون المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية و أحيانا تقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.

إن الغاية من إصدار المعايير المحاسبية هو تحقيق أهداف التقرير المالي من خلال اللجوء إلى أدوات ذات تكلفة إستخدام معقولة، حيث تتجسد من خلال تطبيق مبدأ التكلفة/المنفعة، و على العموم تسعى معايير المحاسبة إلى تحقيق أهداف عامة و أخرى إقتصادية.

أ- الأهداف العامة : تهدف معايير المحاسبة إلى تحقيق المساواة في تلبية احتياجات مختلف الأطراف المهتمة بمخرجات النظام المحاسبي، فإذا كان هدف النشاط الإقتصادي هو تعظيم الربح، و المحاسبة هي الأداة الإخبارية عن هذا الربح، فإن المعايير تعمل على توجيه المحاسبة إلى عدم تفضيل مصالح بعض فئات المجتمع على حساب فئات أخرى، على الرغم أن درجة تحمل أعباء المعايير تكون بصورة متفاوتة بين القائمين على التطبيق المباشر للمعايير و إنتاج المعلومة المحاسبية (المؤسسة على وجه الخصوص) و بين المستفيدين من هذه المعلومة (مساهمين، مقرضين، أجهزة حكومية، موظفين ...)، إذن فإن وضع معيار محاسبي يعتبر إختيار جماعي، و بذلك يمكن إعتبار أن إختيار المعيار المحاسبي يكون بدلالة قدرته على تحقيق المنفعة للمجتمع بكل فئاته.

ب- الأهداف الإقتصادية : إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو ترشيد القرارات الإقتصادية المتخذة، لذلك ينبغي أن يترتب على إعتماد المعايير في العمل المحاسبي آثار إقتصادية، لكن التقييم و القياس الدقيق للنتائج الإقتصادية لإستخدام المعايير المحاسبية غير ممكن، فعلى الرغم من تقدم سبل القياس في مختلف المجالات، فإنه لم تتاح أية وسيلة مباشرة يمكن بها قياس مدى بلوغ المعايير لأهدافها، أو التعرف على ما إذا قد بلغ العائد المتوقع منها حده الأقصى، و ترجع الصعوبة في ذلك إلى كون

قياس المنافع المترتبة عن إصدار معيار محاسبي غير متاح في جميع الأحوال، في حين أن قيـاس التكاليف الناجمة هو أسهل نسبيا[1].

إن عملية إصدار المعايير ليست عملية إجرائية بحتة، و إنما تتأثر بمجموعة العوامـل البيئيـة السائدة (الإقتصادية، السياسية، الثقافية، ...) في كل دولة و التي تحدد طريقة إصدار المعايير، هذه الأخيرة تخضع أساسا للإحتياجات الخاصة لمستخدمي المعلومات المالية و شكل الطلب عليها مـن جهة و طرق تنظيم المحاسبة من جهة أخرى و على هذا الأساس يتحدد المدخل التنظيمي المستخدم.

3.1. مداخل إصدار معايير المحاسبة

أدى التفاعل بين النظرية المحاسبية و تطبيقاتها العملية إلى ظهور إطار عـام يضـمن وجـود الضوابط الكفيلة بخلق مرجعية محاسبية كافية لمواجهة متطلبات الممارسة، ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي، و هو محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية و ذلك بتنظيمها و وضـع ضوابط و حلول للمشاكل التي تواجهها، و لقد عملت معظم الدول على إصدار معايير للمحاسبة من أجل تنظيم الممارسات المحاسبية، إلا أن درجة تنظيم المهنة تختلف من دولة إلى أخرى، كمـا تـم إستخدام مداخل مختلفة لذلك الغرض، وعلى العموم يوجد مدخلان لإصدار المعايير المحاسبية همـا المدخل الذاتي و المدخل القانوني.

1.3.1. المدخل الذاتي

بناءا على هذا المدخل تقوم المنظمات المهنية المختصة و الممارسين لمهنة المحاسـبة بوضـع و تطوير المبادئ و الإجراءات المحاسبية بشكل مستقل عن توجيهات و تدخل القوانين و الحكومة[2]، و نعني "بالمهنة" هنا المهنة الليبرالية، أي المحاسبين اللذين يمارسون المهنة بشكل حر على الـرغم أنهم لا يمثلون إلا جزءا فقط من مهنة المحاسبة، فالمعايير المحاسبية توضع بشكل مستقل بواسـطة خبراء المحاسبة المهنيين مع ترك مرونة كبيرة في الإختيار بين مجموعة مختلفة مـن الطـرق و الإجراءات لنفس الأحداث الإقتصادية[3]، و يسود مدخل التنظيم الذاتي بشكل عام فـي الـدول ذات التوجهات الفردية و النظام الإقتصادي الحر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، ... و على هذا الأساس تتجه المحاسبة إلى تلبية إحتياجات المستثمرين و المقرضين من المعلومات بالدرجة الأولى، و في غياب النصوص القانونية، تلعب مهنة المراجعـة دورا بـالغ الأهمية في الكشف عن حالات الغش المحتمل وجودها في القوائم المالية، و يستند المراجع في عمله على المبادئ النظرية و على الممارسات المعترف بها من قبل إدارة المؤسسة، حيـث أن نزاهـة القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة تتوقف على تقرير المراجع، كما تقوم هيئـات المراجعـة

---

[1] محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 169.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 66.

[3] Eve CHIAPELLO et autres, Op.cit, p 33.

بإعداد دراسات تعرض من خلالها أفضل الإجراءات المحاسـبية و تقـدم توجيهـات عـن أكثـر الممارسات إثارة للخلاف. و يقدم هذا المدخل عدة مزايا خاصة على المستوى الجزئي نذكر منها :[1]

- تتمتع المؤسسة بحرية كبيرة في إختيار الإجراءات المحاسبية التي تعتبرها الأكثر تكيفا مع ظروفها من أجل تلبية إحتياجات الجمهور من المعلومات، و من النادر أن تلجأ المؤسسـة إلى تطبيق إجراءات تختلف عن تلك المتبعة على مستواها الداخلي، و التي تستخدم عـادة من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرار المناسب، ذلك ما يؤدي إلـى تخفـيض أعبـاء الوظيفة المحاسبية.
- للمؤسسة مصلحة في تلبية إحتياجات مختلف الأطراف المتعاملة معها من المعلومـات، إذ يقدم لها هؤلاء المتعاملين الموارد التي هي فـي حاجـة إليهـا (مسـتثمرين، مقرضـين، عمال،...)، حيث أن مصلحة المؤسسة في ذلك هي أكبر ضمان لعدالة و صـدق عـرض القوائم المالية التي تقوم بإعدادها، دون أن يكون هناك داع لأي تدخل خـارجي ذو صـفة إلزامية.
- للمؤسسة حرية تحديث إجراءاتها المحاسبية من أجـل مسـايرة التطـورات الإقتصـادية الحاصلة، و هذا التغيير لن يخل بإتفاق المؤسسة مع غيرها من المؤسسات فيما يعتبرونـه أفضل الإجراءات المحاسبية، ما دامت كل المؤسسات مقتنعة بضرورة الإبتكار و التجديـد المحاسبي.

و من جهة أخرى أظهرت التجربة و الخبرة عيوب هذا النموذج و تتمثل أهمها في ثلاث نقـاط أساسية تتمثل في :[2]

- تقوم تحت مدخل التنظيم الذاتي جهات غير حكوميـة بوضـع و متابعـة تنفيـذ اللـوائح و التشريعات المحاسبية، غير أن أهم عنصر للتنفيذ هو حجة الإلزام القـانوني، و مـدخل التنظيم الذاتي يشتمل على ضعف كبير في هذا الجانب؛
- يبدو واضحا تأثير السوق الحر على تطوير المعايير المحاسبية، وغالبا مـا يلاحـظ فيهـا تضاربا في مصالح و احتياجات المستخدمين للقوائم المالية، حيث يحاول كل طرف التأثير على المعايير لتعكس إحتياجاته من المعلومات، و منه ظهر ما يعرف باللوبي المهني الـذي يمارسه المستخدمين على المهنيين المسؤولين عن تنظيم المحاسبة؛
- يتواجد المراجع في مكان وسط بين معدي القوائم المالية و مستخدمي هذه القـوائم، حيـث يحاول كل طرف التأثير على المراجع من أجل خدمة مصالحه الخاصـة، و بـذلك يجـد المراجع نفسه تحت تأثير قوتين متعاكستين. و أحسن مثال عن ذلك حادثة شركة ENRON،

---

[1] ROSS M. Skinner, J. Alex Milburn, Op. cit, P 806.

[2] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص ص 68-71.

و هي شركة دولية عملاقة مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تدقيق قوائمها المالية من قبل إحدى الشركات العالمية للمراجعة (ENDERSON) قبل إفلاسـها بوقـت قصـير سنة 2001، و تبين في وقت لاحق أنها قامت بمخالفات يصعب إخفائها عن المراجعين.

2.3.1. المدخل القانوني

تعتبر المبادئ و المعايير المحاسبية في المدخل القانوني جزءا من الإطار القانوني للدولة و مـا تضمه من أجهزة تشريعية و تنفيذية و قضائية، و تستطيع الدولة تولي عملية التنظـيم المحاسـبي حيث يتوفر الجهاز التشريعي و التنفيذي على السلطة الكافية لوضع و تنفيـذ القواعـد المحاسـبية و يسهر الجهاز القضائي على تطبيقها و الموافقة عليها[1].

تعد المحاسبة تحت هذا المدخل ذات صفة قانونية، و تبدو محددة بشـكل كبيـر فـي توجههـا و ممارستها، و من ثمة تكون الممارسات المحاسبية أكثر توحيدا حيث يسمح هذا النظـام بمعالجـة محاسبية واحدة فقط لأي نوع من العمليات، و يسود هذا المدخل في الـدول التـي تسـاهم فيهـا المؤسسات بشكل كبير في إعداد بيانات الإقتصاد الكلي، كما لا تعتمد المؤسسات في تمويلها علـى أسواق رأس المال إلا قليلا مثل فرنسا، ألمانيا، ... لهذا فإن دور المحاسبة في هذه الدول هو تقديم المعلومات الضرورية للتخطيط على المستوى الكلي و الجزئي، فالمحاسبة هنا ليست موجهة أساسا لخدمة متخذي القرارات من أصحاب رؤوس الأموال و إنما مصممة لخدمة الحكومة التـي تقـوم بتقييم و تقرير الإجراءات المحاسبية و تأثيراتها الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك في ظل الأهـداف القومية للدولة. و تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري و القوانين الضريبية مع تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منظمة، و تمنح الدولة سلطة مراجعة و متابعة الممارسـات المحاسبية إلى لجنة حكومية دائمة.

و من المميزات الرئيسية للنظام المحاسبي تحت مدخل التنظيم القانوني هو توحيد طرق عرض و معالجة العمليات المحاسبية، بالتركيز على إستخدام أفضل البدائل بشكل موحد مـع الثبـات فـي التصنيف و المصطلحات و القياس و ذلك لخدمة إحتياجات المستفيدين على حد سواء[2]، أما عيـوب هذا المدخل فنذكر منها :[3]

- يمكن أن تتخذ الدولة موقفا لخدمة غايات معينة، خاصة و أنها حساسة للضغوط السياسـية و بالتالي تقوم بتوجيه المعايير المحاسبية بما يتعارض مع مصالح بعض مستخدمي القـوائم المالية؛
- قد يواجه الجهاز المكلف بإصدار المعايير نقص في التمويـل، و منـه لا تحضـا مهمـة الإصدار بأكفأ الموارد الممكنة، كما أن البحث عن توفير التمويل اللازم لدى جهات أخرى

[1] Eve CHIAPELLO et autres, Op.cit, p 32.

[2] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 73.

[3] ROSS M. Skinner, J. Alex Milburn, Op.cit, P 809.

يؤثر على درجة إستقلالية الجهاز، إضافة أن التنظيم البيروقراطي المعتمد من طرف الدولة عادة ما يشكل عائقا للسيرورة المثلى لإعداد المعايير؛

- إن فرض تطبيق القوانين بشكل صارم يؤدي إلى كبح المبادرات و التقديرات الشخصية ذلك ما قد ينعكس في الإحجام عن الإمتثال لما تمليه القوانين.

يمثل المدخلان السابقان لإصدار المعايير المحاسبية حدين يفصلهما وجود مداخل أخرى تتشكل من خلال المزج بينهما، فنجد مداخل مختلفة بين التنظيم الذاتي و التنظيم القانوني، حيث عملت كل دولة على تبني مدخل التنظيم المحاسبي الذي يتكيف و خصوصياتها التاريخيـة و الإجتماعيـة و الإقتصادية و القانونية، و على هذا الأساس ظهر نموذجان محاسبيان شائعان الأول أنجلوسكسوني، وطبقته الدول الناطقة بالإنجليزية - أو دول أخرى لها علاقات وطيدة معها- و يستند هذا النمـوذج عموما على المدخل الذاتي في التنظيم المحاسبي، و الثاني أوروبي و يسود خاصـة فـي الـدول الأوروبية و يستند إلى مدخل التنظيم القانوني.

2. المحيط المحاسبي الدولي

تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى و في بعض الحالات قد تتشابه، لذلك يكـون هنـاك تشابه في الأنظمة المحاسبية بين الدول ذات العوامل البيئية المتشابهة، و الدول ذات البيئات المختلفة سوف تختلف حتما أنظمتها المحاسبية، و قد بينت الدراسات التي عنيـت بتشـخيص و تصـنيف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وجود نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني و الآخر أوربي، حيث ركزت هذه الدراسات خاصة على تحديد الأسباب التي أدت إلـى اخـتلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، و تجدر الإشارة أن دمج النموذجان ممكن و ينتج عنه نظام محاسبي يتسم بالمزايا التي يوفرها كل و احد منهما، و يعود في النهاية بالفائدة على كل الأطراف الفاعلة في الدولة المعنية (مؤسسات، مستثمرين، سلطات محلية،...).[1]

1.2. المحاسبة الأنجلوسكسونية

ظهرت المحاسبة الأنجلوسكسونية في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، و يظـم هذا النموذج المحاسبي تشكيلة كبيرة من الدول من بينها الدول الأعضاء في الكومنولث (أسـتراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيـا، هونـغ كونـغ، أندونيسـيا، نيوزيلنـدا، باكسـتان، سنغافورة، ...). حيث تقارب على العمـوم 43 دولـة[2]، و تتميـز المحاسـبة الأنجلوسكسـونية بالخصائص التالية :

- تقوم المحاسبة الأنجلوسكسونية على وجود إطار مفـاهيمي (Conceptual Framework)، و هو بناء نظري يتضمن قائمة بالأهداف و المفـاهيم و الخصـائص النوعيـة للمعلومـات

---

[1] مفاهيم المعايير الدوليـة للمحاسبة، ملتقى وطني، الجزائر، 10–11- 12 نوفمبر2007.

[2] Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, Magister en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE,Alger, 2007,p 32.

المحاسبية و المبادئ العامة للمعايير التطبيقية. و قد تم وضع الإطار المفاهيمي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، أما في بريطانيا فقد تـم وضعه من طرف مجلس معايير المحاسبة ASB (تم إنشاؤه سنة 1990)، و يتضمن الإطار المفاهيمي تحديدا دقيقا للهدف من عرض القوائم المالية، فالمعلومة المالية موجهـة أساسـا لخدمة المستثمرين من أجل اتخاذ قرارات رشـيدة و بـذلك تسـعى لحمايـة المسـتثمرين و المدخرين.

- النظام القانوني في الدول الأنجلوسكسونية هو القانون العام الذي لا يبحث في توفير إجابـة عن الحالات الخاصة، حيث أن الدول الأنجلوسكسونية هي دول ذات قانون غير مدون لذلك فإن القوانين المتعلقة بعرض المعلومات المالية قليلا ما تأخذ طابع إلزاميا، و تكون مقتصرة على تحديد قوانين عامة و تترك مهمة إعداد القواعد التطبيقية للخبراء المهنيين[1].
- استقلال معدي النصوص التنظيمية عن السلطات السياسية مقابل علاقة متينة وتبادليـة مـع مستخدمي المعلومات المحاسبية، من جمهور، محللين، مستثمرين.
- يطبق النموذج الأنجلوسكسوني في الدول ذات توجه نحو السوق، فنجد في هذه الدول أسواق مالية جد متطورة تضمن تمويل الإقتصاد بأكمله ذلك مـا يفسـر عنايـة التقريـر المـالي بالمستثمرين المهتمين بمردودية إستثمارهم.
- في البلدان الأنجلوسكسونية لا تمارس الضرائب أي تأثير على القانون المحاسبي و تحسـب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية، و بالتالي تقـدم المؤسسـة نوعين من الحسابات أحدهما مالي محض و الآخر ضريبي محض، و يرجع السبب في ذلك إلى عدم إعتماد الدولة مباشرة على قائمة الدخل، حيث يتم تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لإحتياجات المساهمين من المعلومات[2].

2.2. المحاسبة الأوربية

يعتبر تاريخ المحاسبة الأوربية حافلا بالأحداث حيث تمتد جدورها إلى القرن الرابـع عشـر، و تطلق تسمية المحاسبة الأوربية (القارية) على هذا النموذج، و لا يعني ذلك تحديد مجال تطبيقهـا على أوربا فقط، و لكن تعتمد دولا كثيرة عليه لا تنتمي إلى القارة الأوربية كالجزائر، اليابـان، ... و عموما يضم النموذج المحاسبي الأوربي حوالي 28 دولة، تتشابه أنظمتها المحاسبية في العديد من الخصائص، لأنها قامت على مر الزمن بتبادل أفكـار و مفـاهيم حـول المحاسـبة و تنظيمهـا،[3] و تتمثل أهم هذه الخصائص في ما يلي :

[1] Jacqueline LONGO, COMPTABILITE ANGLO-SAXONNE (normes US GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS), 5ème edition, ECONOMICA, Paris, France, 2002, p 8.
[2] Eve CHIAPELLO et autres, Op.cit, p 142.
[3] Samir MEROUANI, Op.cit, p 29.

- يسود في الدول المطبقة للنموذج المحاسبي الأوربي نظام قانون مدني (كـودي)، يتضـمن قوانين مدونة للشركات من خلال إعداد مقاييس ثانوية أساسية تحكـم المشـروع الهـادف للربح. و في الغالب ينص القانون على ضرورة إنشاء الشركات (شركات المساهمة) حسب خطوات محددة، هذا بالإضافة إلى وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم تـرك أي فرصة للتقديرات و الأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعـة مـن إجـراءات التسـجيل و العرض العادل الموحدة و الصارمة، لذلك يكون هناك إتجاه نحو تغليب الشكل القـانوني على الجوهر الإقتصادي[1].
- تعتبر الدولة هي المنظم الرئيسي للمحاسبة في هذه الدول، و بذلك تلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا يتمثل في تقديم تأييدها للمواقف التي تتخذها الدولة من خلال الآراء التي تقـوم بنشرها، و يكون هدف الدولة الحصول على حسابات منظمة بمعنى تتماشى مـع القـوانين الموضوعة، حيث تعتبر أن مسألة وضع معايير المحاسبة يجب أن تتولاها الدولة بالطريقـة التي تسمح لها بتوجيه النشاط الإقتصادي نحو الوجهة المرغوبة، لذلك ترجع لها مسـؤولية وضع المعايير و متابعة تطبيقها. فمن وجهة الإقتصاد الكلي تسـتعمل السـلطة العموميـة المحاسبة كمصدر معلوماتي موجه لخدمة السياسة الإقتصادية[2].
- يقود تنظيم مهنة المحاسبة إلى تطبيق إطار متناسق و متكامل يسهل مقروئية القوائم المالية، و في الغالب يتجسد هذا الإطار في إعتماد مخطط محاسبي وطني تلتزم المؤسسات بـه، و يتم من خلاله تصنيف الحسابات في القوائم المالية حسب طبيعتها. و يسمح هذا التصـنيف بحساب القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسة و كيفية توزيعها على الأطراف المتعاملة معها (عمال، مستثمرين، جهات عمومية...) و بالتالي تربطها علاقة مع المحاسبة الوطنية[3].
- للتشريعات الضريبية تأثير كبير على الممارسة المحاسبية في النموذج المحاسبي الأوروبي، فلا تخصم مصاريف النشاط لأغراض الضريبة إلا إذا كانت مقيدة في السجلات و موضحة في القوائم المالية[4].

و في ما يلي ندرج جدولا نبين من خلاله أهم الخصـائص المميـزة للنمـوذج المحاسـبي الأنجلوسكسوني و النموذج المحاسبي الأوربي.

---

[1] ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 160.

[2] Imed REZZEG,Nécessite d'adapter le plan comptable national aux nouvelle exigences comptables internationales, Magister en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE, Alger, 2004,p 27.

[3] Eve CHIAPELLO et autres, Op.cit, p 143.

[4] Samir MEROUANI,Op.cit, p 30.

جدول رقم (01) : مقارنة بين النموذج المحاسبي الأوروبي و النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني

	النموذج المحاسبي الأوروبي	**النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني**
مصادر التمويل	القطاع البنكي	الأسواق المالية
الإيديولوجية	توجه جماعي	توجه فردي
النظام القانوني	- سيطرة القانون المدون (القانون المدني) - تتضمن القوانين جميع التفاصيل المحاسبية	- سيطرة القانون العام - تتولى المنظمات الخاصة مهمة إعداد القواعد المحاسبية
النظام الضريبي	علاقة كبيرة بين المحاسبة و الضرائب	إستقلالية المحاسبة عن الضرائب
أهم مستخدمي المعلومات المالية	الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون	المستثمرون بشكل خاص
المبادئ المحاسبية	- مبدأ الحيطة و الحذر - تأثير سلبي للضريبة على منفعة البيانات المحاسبية	- عدالة العرض - الموثوقية
مجال عرض المعلومات المالية	مجال عرض محدود	مجال عرض واسع
البدائل المحاسبية	عدد معتبر من بدائل القياس و التقييم	عدد محدود من بدائل القياس و التقيم
حساب الربح	- مبدأ الحيطة و الحذر - وضع حدود في توزيع الأرباح - الميل إلى إنشاء إحتياطات غير ظاهرة	- حساب الربح يأخذ في الإعتبار المنفعة في إتخاذ القرارات - عدالة العرض، الموثوقية - مبدأ إستقلالية الدورات - عدم وجود حدود في توزيع الربح - عدم وجود إحتياطات غير ظاهرة
العلاقة بين المحاسبة و الضرائب	تأثير متبادل بين المحاسبة و الضرائب	إستقلالية المحاسبة عن الضرائب
الدول المعنية	بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، سويسرا، اليابان...	أستراليا، بريطانيا، إيرلندا، كندا، نيوزيلندا، هولندا، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية...

المصدر: Bernard RAFFOURNIER et autres, COMPTABILITE INTERNATIONALE, Vuibert, Paris, France, 1997, P 9.

من خلال إستعراض النموذجين المحاسبيين السابقين يتبين وجود إختلافات محاسبية جوهرية من دولة إلى أخرى، و من البديهي أن تظهر مثل هذه الإختلافات في الممارسات المحاسبية على أساس وجود إختلافات واضحة في أهداف المحاسبة و معاييرها و سياساتها و أساليبها، و التي أنتجتها ظروف البيئة السائدة في كل دولة.

3.2. أسباب الإختلافات المحاسبية على المستوى الدولي

إن إختيار مدخل تنظيمي دون الآخر محكوم بعوامل البيئة السائدة بكل مكوناتها، لذلك فيمكن إعتبار أن النظام المحاسبي السائد في دولة ما و في فترة زمنية معينة ما هو إلا نتيجة لتوازن تكون بفضل إمتزاج هذه العوامل البيئية معا، و أن حدوث أي تغيرات في عوامل البيئة يصيب التوازن القائم بإختلالات يترتب عنها ظهور وضعية توازن جديدة و من ثمة نظم محاسبية جديدة، غير أن هذه التغيرات لا تحدث بين الدول في نفس الوقت، و لا تؤدي بالضرورة إلى نفس ردود الفعل، و من هنا يبدو واضحا وجود إختلافات جوهرية في الممارسات و المعايير المحاسبية من دولة إلى أخرى،[1] و تعد العوامل الإقتصادية و السياسية و القانونية أبرز العوامل المؤثرة على شكل النظام المحاسبي المعتمد إضافة إلى مدى تدخل مهنة المحاسبة.[2]

أ- العامل الإقتصادي : كلما زادت درجة النمو الإقتصادي إزدادت الحاجة لأساليب جديدة للمحاسبة حتى تلبي الإحتياجات الجديدة لمتخذي القرار، كما أن للشركات المتعددة الجنسية و حجم نشاطها و عددها في دولة ما تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية في هذه الدولة، و يؤثر نوع النظام الإقتصادي المطبق بشكل كبير على نوع الأنظمة و الممارسات المحاسبية، حيث يختلف دور المحاسبة وفقا للنظام الاقتصادي (إقتصاد السوق، إقتصاد مخطط)، كما يؤثر نوع المصدر التمويلي على توجه النظم المحاسبية سواء إلى تلبية إحتياجات المستثمرين أو إحتياجات المقرضين[3]، إضافة إلى تأثر الأنظمة المحاسبية بعوامل إقتصادية أخرى كالتضخم و إقامة الإتحادات و التكتلات الإقتصادية الدولية و الإقليمية.

ب- النظام السياسي : ينعكس النظام السياسي لدولة ما على النظام المحاسبي بتلك الدولة، فعندما يكون النظام السياسي نظاما دكتاتوريا فإنه من الأرجح أن لا يستطيع خلق و تطوير مهنة المحاسبة بشكل يبرز فيه مبدأ الإفصاح الكامل و العادل، أما النظام الديمقراطي فيتمتع فيه الشعب بحريته السياسية و كل حقوقه المدنية التي تخول له إقامة النظام المحاسبي الذي يتناسب مع أهدافه، و من بين التأثيرات السياسية على المحاسبة عملية إستيراد و تبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى تربطهما علاقات سياسية قوية.

[1] Bernard RAFFOURNIER et autres, Op.cit, p 4.

[2] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص151.

[3] ثناء القباني، مرجع سابق، ص163.

ج- النظام القـانوني : يوجد شكلان أساسيان للنظم القانونية المستخدمة في مختلف دول العالم هما القانون المدني والقانون العام، فطبقا للشكل الأول فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءا من القـوانين العامة للدولة و لا يجوز تجاهلها، حيث في هذه الدول لا يوجد فـرق بـين المحاسـبة الضـريبية و المحاسبة المالية، فإذا ما تمت معالجة عملية ما لأغراض الضريبة و بطريقة معينة فإنه يجب أن تعالج ذات العملية بنفس الطريقة عند إعداد القوائم المالية،[1] و طبقا للشكل الثاني فتتبنى مدخلا غير تشريعي حيث يلعب المحاسبون دورا رئيسيا في تحديد الممارسات و المعايير المحاسبية، و طبقـا لهذا الشكل تحدد القوانين الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب في الإعتبار ويعمل في حدودها، و نجد القوانين هنا أكثر عمومية فهي لا تزود بتفاصيل عن التطبيقات المحاسبية المختلفة، كما أن محتويات القوائم المالية المعدة للأطراف الخارجية تتأثر بشكل كبير بقوانين الضرائب.

د- المهنة المحاسبية : و هنا تظهر أهمية المنظمات المهنية في التأثير على شكل النظام المحاسبي السائد، حيث تزدهر هذه المنظمات خاصة في الدول ذات التوجهات الإقتصادية الرأسـمالية وذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، و التي تسود بها قوانين غير تشريعية مثـل بريطانيـا و الولايـات المتحدة الأمريكية و كندا.

تؤثر العوامل المذكورة على شكل و تطور النظام المحاسبي في أي دولة، ولعل اخـتلاف هذه العوامل يفسر إختلاف الممارسات المحاسبية، و لقد أصبح هذا الإختلاف يشكل مشكلة كبـرى بالنظر إلى طبيعة القضايا التي يفترض أن تعالجها المحاسبة في الآونة الأخيرة، و التي تتعد حـل مشاكل الممارسات المحاسبية في نطاق الدولة الواحدة، لذلك يطلق عليها "المحاسبة الدولية".

3. المحاسبة الدولية

لقد شهد العالم في العقود الماضية تطورات سريعة و واسعة شملت معظم المجالات حيث أذيبت الحدود بين العديد من الدول، و أحدث التقدم العلمي الباهر ثورة في جميع المجـالات، و ظهـرت التكتلات الإقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و كذلك الأفـراد بين الدول ذات الظروف الإقتصادية و السياسية و الثقافية المختلفة، و لقد فرضت تلـك الظـروف على المحاسبة ضرورة الإستجابة لمتطلباتها. و من ثمة عرفت المحاسبة في نهاية القرن الماضـي تحديات جديدة، إنعكست في تطور الفكر المحاسبي من أجل مواجهة المشاكل المحاسبية على نطاق دولي.

1.3. تعريف المحاسبة الدولية

عرفت المحاسبة الدولية في الأدب المحاسبي بتعاريف عديدة و مختلفة، و لا يوجد لهـا حتـى الآن تعريف متفق عليه دوليا، على إعتبار أن للمحاسبة الدولية أبعاد متعددة و مجـالات متنوعـة

[1] نفس المرجع السابق، 159 .

و غير متجانسة أحيانا. فتستخدم المحاسبة الدولية في بعض الأحيان للتعبير عن التطور التـاريخي للمحاسبة، و في أحيان أخرى تعرف بأنها المحاسبة التي تهتم بالمشاكل العملية و الفنيـة للأقسـام و الفروع الأجنبية في حين أن هناك من إعتبرها مجرد فرع من فروع المحاسبة و يمكن تصـنيف أبعاد المحاسبة الدولية كما يلي :[1]

أ- المحاسبة العالمية : و هو من أوسع الأبعاد و أكبرها من حيث المجال، و على أساسه تعتبـر المحاسبة نظاما عالميا يمكن إقراره و تطبيقه في كل الدول، حيث يمكن تأسيس و وضـع مبـادئ محاسبية مقبولة عالميا على نطاق واسع، (كتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية) و من ثم يتم تطوير مبادئ و ممارسات حتى تكون قابلة للتطبيق في كل دول العالم.

ب- المحاسبة المقارنة : بناءا على هذا البعد تتجه المحاسبة الدولية إلى دراسة و فهم الإختلافـات الدولية للمحاسبة لتشتمل على إدراك التباين في الأنظمة المحاسبية دوليا، فهم المبـادئ و الطـرق المحاسبية لكل دولة على حدا و القدرة على تقييم أثر الإختلافات في الممارسات المحاسـبية علـى القوائم المالية، و هذا البعد للمحاسبة يشتمل على مجموعة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لكـل دولة على حدا، و بالتالي فهو يهتم بكل أنواع المبادئ و الطرق و المعايير المحاسبية لكل دولة ذلك ما يستوجب أن يكون المحاسبين مدركين و ملمين بها، و ليس من المتوقع أن يتم وضع مجموعـة مثالية عالمية من المبادئ المحاسبية و لكن مجموعة من المبادئ يتم تجميعها من خلال المبـادئ و الطرق و المعايير المعتمدة في كل دولة ليتم إعتبارها كنظام محاسبي دولي.

ج- **محاسبة الفروع الأجنبية** : يشير هذا البعد إلى دور محدد أو معين للمحاسبة الدولية لذلك يعتبر من أضيق و أقدم مجالاتها. و هو يهتم بإعداد نظام قوائم مالية فعال. فالمحاسب تحت هذا المفعـول يكون مهتما أساسا بترجمة و تسوية القوائم المالية للشركات و الفروع.

يبدو من خلال إستعراض تصنيفات أبعاد المحاسبة الدولية أنها أبعاد مكملة و لا تحـل محـل بعضها البعض، و بذلك تتجلى صعوبة تحديد تعريفها بشكل شامل لما لها مـن مجـالات واسـعة و متعددة. و يتضح ذلك من خلال التعاريف المتنوعة التي أعطيت لها و التي نذكر منها :[2]

- المحاسبة الدولية هي محاسبة العمليات الدولية و مقارنة المبادئ المحاسبية لـدول مختلفـة و إيجاد توافق في المعايير المحاسبية المتباينة على نطاق عالمي؛
- المحاسبة الدولية هي المحاسبة التي تهتم بتداخل العلاقات المحاسبية بين الدول؛
- المحاسبة الدولية هي نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، مع تحديد الأساليب المشتقة من تلك المبادئ و المعايير.

[1] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 15.
[2] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، مصر، ص 28.

و مما سبق يمكن أن نعتبر أن المحاسبة الدولية هي التي تعمل على توسيع مجـال المحاسـبة للتصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة على المستوى الدولي، و التـي تهـتم بـإجراء مختلـف المقارنات المحاسبية و بإيجاد المعالجات المحاسبية المناسبة للممارسات الناتجـة عـن أحـداث أو عمليات إقتصادية تتعدى حدود الدولة الواحدة.

2.3. أسباب ظهور المحاسبة الدولية

بدأ الإهتمام بالمحاسبة الدولية سواء على المستوى المهني أو على المستوى الأكـاديمي خـلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، و تعتبر سنة 1972 نقطة تحول أساسية في مراحل تطورهـا، حيث قبل هذا التاريخ لم تحضا بإهتمام جدي، وإقتصر على عقد إجتماعات و مؤتمرات إقليمية بين المحاسبين لتبادل المعلومات و الخبرات بين الدول، دون العمل على تقليل فجوة الإختلافـات فـي الممارسات المحاسبية القائمة، و من هذه المؤتمرات نذكر :

- مؤتمر سانت لويس في سنة 1904 و المؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات في كـل مـن أمستردام، نيويورك، لندن، برلين و باريس؛
- مؤتمر المحاسبة الأمريكي (AIC) و عقد أول مرة سنة 1949 تلاه سلسلة من المؤتمرات؛
- المؤتمرات التي يعقدها الإتحاد الأوروبي للخبراء الإقتصاديين و الماليين (UEC) كل ثلاث سنوات و التي عالجت مشاكل محاسبية أوروبية؛
- أسست جمعية المحاسبة الأمريكية سنة 1966 لجنة تهتم بمواضيع المحاسبة الدولية، و بنفس السنة تأسست المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين (AISG) لإجراء دراسات مقارنة بثلاث دول هي المملكة المتحدة، كندا و الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فترة ما بعد 1972 و حتى الآن دخلت المحاسبة الدولية مرحلة مهمة من مراحل تطورهـا، حيث ظهرت جهود عملية للتقليل من هوة الإختلافات المحاسبية على مستوى دولـي، ففـي سـنة 1972 و من خلال المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة و المنعقد في مدينة سيدني بأستراليا تم إنشـاء منظمتين محاسبيتين تهتمان بالإختلافات المحاسبية على مستوى دولـي، كمـا ترتـب عـن هـذا المؤتمرإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية و الإتحاد الدولي للمحاسبين[1].

إن ظهور المحاسبة الدولية كان إستجابة لطبيعية التغيرات في البيئة التي تمارس فيها المحاسبة خاصة في فترة السبعينات من القرن الماضي، و من العوامل التي ساهمت فـي بـروز المحاسـبة الدولية سنتناول الأعمال الدولية، الشركات الدولية، أسواق رأس المال العالمية و نظام النقد الدولي.

- **الأعمال الدولية** : و هي كافة النشاطات التي تؤدي إلى تدفق السلع و الخدمات و رأس المـال من دولة إلى أخرى، حيث تظم كل الأعمال التي تقوم بها شركة ما داخل دولتين مستقلتين أو فيمـا

[1] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 21.

بينهما[1]، و قد إزداد حجم الأعمال الدولية بشكل هائل خاصة بعد أن أصبحت عوامل الإنتاج متحركة، ذلك ما أدى إلى خلق أسواق دولية جديدة للسلع و الخدمات و رأس المال.

- **الشركات الدولية** : إن تنفيذ الأعمال الدولية يتم بواسطة شركات يطلق عليها شركات دولية، فهي تمارس نشاطات (تجارية، خدمية، صناعية) تمتد وراء حدود أكثر من دولة، و من خصائص هذه الشركات أن ملكيتها و الرقابة عليها تكون لأكثر من دولة كذلك[2]. كما أن ظهور الشركات الدولية قد زاد من مشكلة عدم تجانس فئات المستخدمين للقوائم المالية، كإختلاف لغاتهم و ثقافاتهم و عمولات بلدانهم ... كما أوجد مشاكل محاسبية جديدة لم تكن معروفة من قبل كأسعار التحويل و إدارة مخاطر الصرف الأجنبي و ترجمة العملات الأجنبية و المحاسبة عن التضخم ...

- **أسواق رأس المال العالمية** : لعبت أسواق رأس المال العالمية دورا مهما و رئيسيا في زيادة الإهتمام بالمحاسبة الدولية. فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل في حال ما واجهت الحكومات و المؤسسات المقترضة فرص إقتراض أو تمويل داخلية محدودة، و قد إزداد الإهتمام بها تقديرا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في هذه الأسواق.

- **البحث العلمي** : لقد ساهم البحث العلمي في مجال المحاسبة الدولية في إثراءها، و كذلك المساهمة في إيجاد الحلول العلمية للمشاكل حيث أصبح هذا الموضوع من أهم المواضيع المدرسة في الجامعات و الكليات، كما أصبحت تنشر البحوث العلمية المنجزة في مجلات أكاديمية متخصصة في المحاسبة الدولية مثل International Journal of Accounting,....

- **نظام النقد الدولي** : و يهدف إلى تشجيع التعاون المالي و توسيع التجارة الدولية و إزالة القيود على العملات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى المساعدة على تحديد أسعار الصرف و تدفق رأس المال و تعديل موازين المدفوعات للدول. و لا شك أن أبرز مثال على تأثير نظام النقد الدولي على المحاسبة الدولية هي مشكلة أسعار الصرف[3].

3.3. أهداف المحاسبة الدولية

حتى تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها في ترشيد قرارات المستخدمين المختلفين، في ظل بيئة تتغير بإتجاه تدويل الإقتصاد و المعاملات التجارية و المالية، كان لابد للمحاسبة أن تتطور في نفس الإتجاه كونها شديدة التأثر بعوامل البيئة التي تعمل بها. و تحت هذه الظروف عرفت المحاسبة أهدافا جديدة تتمثل في تقديم المعلومات الملائمة و القابلة للفهم و للتحقيق و للمقارنة على مستوى دولي، إلى المستخدمين المختلفين في مختلف أنحاء العالم لمساعدتهم على إتخاذ قرارات رشيدة، وهذا ما تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيقه من خلال :[4]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 18.
[2] عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، مرجع سابق، ص 179.
[3] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 15.
[4] محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 32.

- إيجاد إطار نظري و عملي ينظم و يحكم الممارسات و القوائم المالية على مستوى دولي؛
- إيجاد نوع من الإتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة؛
- دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة و محاولة زيادة الوعي حول أسـباب الإختلافـات و التشابهات المحاسبية بين الدول؛
- تقييم دور المحاسبة في إقتصاديات الشركات و الدول المختلفة و مساعدتهما فـي التعـرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية و من ثمة المساعدة في تطويرها؛
- تدعيم البعد الدولي للقوائم المالية للشركات من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية؛
- توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة؛
- تسهيل عملية المراجعة أمام شركات المحاسبة الدولية و زيادة الثقة في القوائم المالية دوليا؛
- التنسيق بين المبادئ و التقارير المحاسبية المختلفة على المستوى العالم عن طريق الأنشطة السياسية، و المنظمات المهنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية[1].

تعد المعايير المحاسبية أداة أساسية لتنظيم الممارسات العملية، فهي تعنـى بتحديـد أساسـيات الطرق السليمة لقياس و عرض تأثيرات الأحداث الإقتصادية على المركز المالي و نتائج الأعمال، و لهذا يراعى في إصدارها الإعتماد على إطار فكري متكامل من الأهداف و الفروض و المبـادئ و المفاهيم التي تمثل أساس لما سيكون عليه التطبيق العملي، و قد تبين مما سبق أن عملية بنـاء و تطوير معايير المحاسبة دالة في عدة عوامل تتمثل في مقومات نظرية المحاسبة من جهة و مجموع العوامل التي ضمنها يتم الإسقاط التطبيقي لهذه النظرية من جهة أخرى، و تشمل هذه العوامل كافة الظروف الإقتصادية و السياسية و القانونية السائدة، و التي تختلف من دولة إلى أخرى، و قد اتضح أن التطورات السريعة التي عرفتها بيئة المحاسبة، و التي تتلخص في تحرير الإقتصاد من سيطرة الدولة الواحدة و ما ترتب عن ذلك من تبعيات، قد أوجدت حاجة لإيجاد نوع من النظام المحاسـبي القياسي العالمي، بغرض تجنب سلبيات تعدد الأنظمة المحاسبية واختلافها.

[1] يوسف محمود جربوع، سالم عبدالله حلس، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثالث : التوافق المحاسبي الدولي

أوجدت القضايا التي طرحتها المحاسبة الدولية ضرورة ملحة للفصل فيها مـن خـلال إيجـاد معايير محاسبية دولية كفيلة بإقامة توافق محاسبي دولي، و بالرغم أن محاولات تجسيد هذه الفكـرة ظهرت قبل سنة 1973، إلا أن هذا التاريخ يعتبر نقطة تحول رئيسية في مجال التوافق المحاسـبي الدولي، تمثلت في تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، و هو الإسم الذي إختاره ممثلـوا هيئـات المحاسبة للدول العشرة المساهمة في تأسيسها، و ذلك بهدف تحقيق قدرا من التوافق في الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة بالإضافة إلى تشجيع القبول الدولي لإصداراتها.

و قد مارست اللجنة نشاطها في ظل عدم وجود أي سلطة تعطيها الحق فـي فـرض تطبيـق المعايير التي تصدرها، لذلك بدأت تتطلع إلى توفير هذه الميـزة مـن خـلال مختلـف الهيئـات و المنظمات الدولية و الإقليمية التي تتمتع بالسلطة الكافية لفرض تطبيق ما تصدره من معـايير. و في أواخر ثمانينات القرن الماضي شهد العالم تحولات جذرية خاصة الإقتصادية منهـا أدت إلـى زيادة الطلب على تطبيق مثل هذه المعايير من أجل حماية مجتمع الأعمال (المستثمرين على وجـه الخصوص) من بعض التصرفات غير الرشيدة، لذلك بدأ إلتفاف مختلف الكيانات الدولية باللجنة مثل الإتحاد الدولي للمحاسبين، و الذي أكسبها قبولا عالميا خاصة و أنه يضم في عضويته عددا كبيـرا من الهيئات المحاسبية المهنية في معظم دول العالم، و المنظمة الدولية للبورصات العالمية التي تهتم بتنظيم الإستثمار و القيد و التداول في البورصات العالمية، و الإتحاد الأوربي و الذي يعتبر مصدر إلزام للدول الأعضاء فيه في أمور كثيرة من بينها تنظيم المحاسبة، هذا و بالإضافة إلـى هيئـات أخرى و مجالس وطنية للمعايير المحاسبية في العديد من الدول. و هكذا بدأت تتسع دائرة عضـوية اللجنة وانتشر إستخدامها بين الدول سواء بصفة تامة أو بصفة إسترشادية.

و على أساس ما تقدم سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم و مزايـا التوافـق المحاسـبي الدولي. و دور بعض الهيئات في تجسيده، و سنركز على دور لجنة معايير المحاسبة الدولية، كمـا نتناول العلاقات التي أقامتها من أجل زيادة إنتشارها و قبولها من طرف مختلف الهيئـات الدوليـة و الإقليمية و مختلف الدول بشكل عام. ثم ننتقل في الأخير إلى إستعراض تجارب بعض الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

1. ماهية التوافق المحاسبي الدولي

إن النمو الكبير في الإقتصاد العالمي جعل العالم يبدو كسوقا إقتصادية واحدة، و قد ترتب عـن ذلك تطورات جذرية في جميع المجالات على رأسها المحاسبة، لذلك ظهرت حاجة ماسـة لإعـادة النظر في مسألة تعدد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من خلال دراسة الإختلافات بينهـا

و محاولة إبقاء هذه الإختلافات عند أدنى المستويات. و على الرغم من تعدد العوائق التي تقف أمام تجسيد هذه الفكرة إلا أن تضافر جهود مختلف الهيئات و المنظمات أدى إلى تحقيق خطوة كبيرة في هذا المجال.

1.1. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

ظهرت العديد من الدراسات و البحوث في مجال المحاسبة الدولية، سعيا إلى التوصل لأسس إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة و الفهم من طرف مستخدميها أينما وجدوا في دول العالم، و قد إستخدمت في هذه الدراسات العديد من المفاهيم و المعاني، التي كثيرا ما اعتبرت كمترادفات دون تفرقة بينها أو محاولة لوضع الحدود التي تفصل كل مفهوم عن الآخر. و نميز في هذا الصدد المفاهيم التالية :

- **التوافق (التناسق) المحاسبي Accounting Harmonization** : و هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها و تقليل درجة الإختلافات بينها من خلال تقريب الممارسات المحاسبية في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، أي إختبار و مقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض معرفة نقاط الإتفاق ونقاط الإختلاف، ثم العمل على جمع تلك الأنظمة معا، فالتوافق يقصد به تقليل الإختلافات بين المعايير و الممارسات المحاسبية بين الدول و التقريب بين وجهات النظر المختلفة، كما يعني توصيل معلومات في شكل مناسب يمكن فهمه و تفسيره دوليا[1].

- **المعايرة المحاسبية Accounting Standardization** : تستخدم أدبيات المحاسبة مصطلح "المعايرة" و هو مشتق من "المعيار" الذي يعني في المجال المحاسبي المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمحاسبة و نتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها، لذلك فإن المعايرة المحاسبية هي محاولات للوصول إلى توحيد في الطرق المحاسبية، و النموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج المصرح به من قبل السلطة[2].

- **التوحيد المحاسبي Accounting Uniformity** : و يشير مفهوم التوحيد إلى فرض أسس و قواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، و هي حالة وجود درجة عالية من التجانس و التماثل التي تؤدي إلى تعميم تطبيق مبادئ و ممارسات محاسبية واحدة على المستوى الدولي[3].

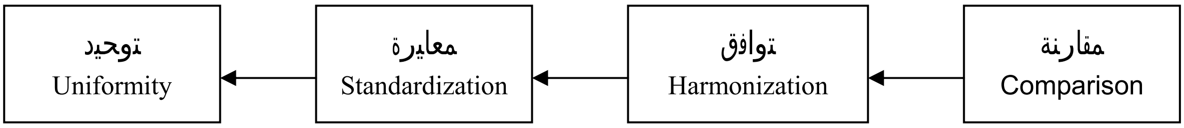
مما سبق تتجلى علاقة التداخل و الإتصال بين مفاهيم التوافق، المعايرة والتوحيد المحاسبي، و على العموم جميعها تسعى إلى نفس الغرض و هو تحقيق تجانس الأنظمة المحاسبية و على مستوى دولي من أجل الحد من المشاكل التي يثيرها تنوع هذه الأنظمة و إختلافها، لكن درجة هذا التجانس تختلف من مفهوم إلى آخر. كما أن كل مفهوم يمثل مستوى معين من هذا التجانس، حيث

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص268.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص371.
[3] نفس المرجع السابق، ص372.

تمثل هذه المستويات في مجموعها مراحل يتم إتباعها للوصول إلى مستوى التوحيد التام، بداية بمجرد مقارنة الأنظمة المحاسبية و تصنيفها. و يمثل الشكل الموالي تدرج هذه المستويات :

شكل رقم (01) : تدرج مستويات تجانس الأنظمة المحاسبية



المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 370.

و نستخدم مفهوم التوحيد في حالة وجود مجموعة من الدول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى تماما و من هنا تبرز عدم واقعية التوحيد حيث لكل دولة خصوصيات (قوانين، تشريعات، ...) تؤثر على نظامها المحاسبي و تجعله يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى، فالتوحيد يأخذ بمبدأ "مقياس واحد يناسب الجميع". أما التوافق المحاسبي فهو أكثر واقعية و مرونة من التوحيد حيث يأخذ في الحسبان الفروق الوطنية، و يعطي إنطباعا عاما على القابلية للمقارنة. و لعل الإختلاف في متطلبات التقرير المالي من جهة و الإحتياجات المتزايدة لمقارنة المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير من جهة أخرى هي القوة الدافعة للتوافق المحاسبي، و يعتبر التوافق المحاسبي على درجة كبيرة من الإنفتاح لأنه يعترف بالإختلافات المحاسبية بين الدول و يحاول تسويتها مع أهداف المحاسبة في الدول الأخرى كخطوة أولى، ثم تصحيح و حذف بعض هذه الإختلافات لتحقيق درجة مقبولة من التوافق كخطوة ثانية،[1] في حين تتطلب المعايرة الإلتزام بتطبيق معيار محاسبي واحد من طرف جميع الدول، و هي حركة يتم من خلالها الإنتقال إتجاه التوحيد المحاسبي لأنها تدل على التماثل شبه التام و من ثمة فهي أكثر صرامة من التوافق.[2]

يلاحظ على الصعيد الدولي حاليا إتجاه نحو التوافق المحاسبي، حيث أن الجهود المبذولة في مجال الحد من إختلافات الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي لن تنجح في القضاء عليها نهائيا، و إنما تبقى هناك إختلافات محاسبية من دولة إلى أخرى تسعى أعمال التوافق المحاسبي الدولي إلى الإبقاء عليها عند حدها الأدنى، من خلال إزالة التناقضات غير المبررة و القائمة بين قواعد القياس و الإفصاح التي تشملها المعايير المحاسبية مع غيرها من المعايير المحاسبية الدولية و بصورة طوعية عن طريق إستخدام وسائل الحوار و الإقناع.[3]

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص269.
[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) مرجع سابق، ص 370.
[3] محمد مطر، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 04، المجلد 09، عمان، الأردن، 1993، ص 317.

2.1. مزايا التوافق المحاسبي الدولي

بدأت تتشكل الأفكار الأولى للتوافق المحاسبي الدولي في بداية القرن الماضي، و تجسدت بشكل رسمي عند إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973، و إتسعت في عقد التسعينات بسبب ما عانته الأعمال العابرة للحدود الوطنية من مشاكل و صعوبات نتيجة الفروقات المحاسبية التي أثرت بشكل كبير على آدائها، و يتضمن التوافق المحاسبي الدولي :[1]

- المعايير المحاسبية التي تعالج القياس و الإفصاح؛
- الإفصاحات التي تقوم بها المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية؛
- معايير المراجعة.

و تسعى مختلف الجهات إلى تحقيق التوافق الدولي في المحاسبة إنطلاقا مـن وجـود دوافـع موضوعية لديهم، تنبع هذه الدوافع من الفوائد و المزايا التي يتوقع أن تعود على تلك الجهات مـن وراء عملية التوافق و من أهم هذه المزايا ما يلي :

- إن وجود توافق محاسبي دولي سيوفر للبيانات الماليـة مجموعـة مـن الصـفات أهمهـا المصداقية و القبول العام بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، و هذا ما سيعمق الثقة التي يوليهـا المتعاملون بهذه البيانات في أسواق المال الدولية كما سيشجع عملية تدفق الإستثمارات بـين هذه الأسواق و بالتالي يحسن من كفائتها[2]؛
- يساعد التوافق الدولي للمحاسبة المؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل مـن تحقيـق ذلك من خارج حدود الدولة الموجودة بها و ذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو قروض. و يعتمد أصحاب رؤوس الأموال على التقـارير المالية من أجل اغتنام فرص الإستثمار أو الإقراض الملائمة و بالتالي يتجهون إلى تفضيل المعايير الدولية لأن المعلومات المنشورة وفقها أكثر ملائمة و قابلية للمقارنة؛
- من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم مـن خلال تبني النظام المحاسبي الدولي من طرف الدول التي تعاني من أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية[3]؛
- من أهم المزايا التي يوفرها التوافق المحاسبي الدولي بالنسبة للدول النامية تحسين مسـتوى و نوعية معاييرها الوطنية، خاصة و أنها تفتقر للإمكانات من أجل إعتماد معايير للمحاسبة على درجة عالية من الإكتمال، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير الدولية للمحاسبة سوف يـؤدي

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) مرجع سابق، ص 373.
[2] محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية)، دراسات إستراتيجية، العدد 18، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، 1998 ، ص 16.
[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص : 270-272.

إلى تحقيق الإقتصاد في الوقت و المال، كما يوفر لها مرجعا هاما يمكن اللجوء إليه من أجل وضع و تطوير معايير وطنية؛

- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات المتعددة الجنسية مزايا جمة و ذلك من عدة زوايـا تتمثل في :[1]

  - يوفر عليها الجهد و التكلفة اللازمين لإعداد مجموعتين من القـوائم الماليـة أحدهما تم إعدادها وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه و الأخـرى وفقـا للمعايير الأجنبية للبلد التي تعمل فيه؛
  - مساعدة الشركة الأم على تصميم نظم متكاملة للمعلومـات تخـدم أغـراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة، و يوفر ذلك للإدارة المركزية معلومات متناسقة عن فروعها تلاءم أغراض المتابعة والتخطيط و تقييم الآداء؛
  - يسهل تبني معايير المحاسبة الدولية أعمال مصالح الضرائب في الدول التـي تتواجد فيها الشركات المتعددة الجنسية و كذلك في الدول التي تنتمي إليها، و ذلك بفضل التوحيد في أساليب الإعتراف بالإيرادات و المصاريف.

- يسهل التوافق الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام بأعمالها المتمثلة فـي مراجعـة حسابات الشركات الدولية، و يوفر عليها التكاليف و الجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدى و تأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعـة كبيـرة مـن الأنظمـة المحاسبية.[2]

على الرغم من المزايا المتعددة التي يوفرها التوافق المحاسبي الدولي فإن ذلـك لا يمنـع مـن وجود عوائق تقف حائلا أمام الإلتزام الكامل به. لذلك يجب مراعاة مثل هذه العوائق من أجل تحديد السبل والبدائل الكفيلة بتقليصها.

3.1. عوائق التوافق المحاسبي الدولي

يصادف التوافق المحاسبي الدولي عدة عوائق شكلت الزاوية التي توجه من خلالها أي محاولـة لإنتقاده، حيث اعتبر البعض أن وضع معايير محاسبة دولية ما هو إلا حل بسيط لمشكلة معقدة، لأن هذه المعايير نشأت و طبقت على نطاق الدول الصناعية المتقدمة ومن ثمة فهي تلائم مجتمع هـذه الدول على اعتبار أن المعايير المحاسبية التي تستقر في الممارسة العملية عادة ما تعتبر نتاجا للفعل السياسي و الإجتماعي للدولة المعنية. كما أن لجنة معايير المحاسبة الدولية غالبا مـا تجـد نفسـها متأثرة بالقواعد المحاسبية المعمول بها في عدد من الدول الأعضاء دون أن تجهد نفسها في فحص و دراسة المعايير المقبولة في الدول الأخرى، و حتى إن حدث ذلك فإن المعايير المحاسـبية لـن

---

[1] محمد مطر، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص319.

[2] محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية)، مرجع سابق، ص17.

تكون بالمرونة الكافية بحيث يتم من خلالها تضمين جميع الفروقات الكبيرة في خلفيات بيئات الدول التي ستكون محل تطبيق هذه المعايير.[1] وعموما فإن أبرز القيود التي تواجه التوافـق المحاسـبي الدولي سوف نناقشها فيما يلي :

- تعكس المحاسبة إلى حد كبير حاجات البيئة التي تمارس فيها، كمـا أن أهـدافها مرتبطـة إرتباطا وثيقا باحتياجات تلك البيئة التي تتميز بالتباين من دولة لأخرى، و تحـدد الأهـداف مجموعة المستخدمين المعنيين الذين ينقسمون إلى فئات مختلفـة و يحتـاجون عـادة إلـى معلومات مختلفة، و هو ما يؤدي إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة تعمل كعائق أمام إقامـة توافق محاسبي الدولي[2]؛
- تتولى عملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي منظمات عامة و خاصة، تختلف فيما بينها من حيث الأهداف و من حيث الإجراءات المتبعة في سبيل تحقيقها و من حيث السلطة و القدرة على تحقيقها. فهيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال تهدف إلـى تحقيـق زيـادة الإفصـاح للشركات المتعددة الجنسيات مع الأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول النامية التي تعمـل بهـا تلك الشركات، أما منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، فإنها تنظر للإفصاح من وجهة نظر الدول المتقدمة والتي توجد بها مقر تلك الشركات المتعددة الجنسـيات، وينـتج عـن هـذا إختلاف في وجهة نظر كلتا المنظمتين للمشاكل نفسها[3]؛
- يتفاوت دور المنظمات و الجمعيات المهنية في الرقابة و الإشراف على المهنة بين مختلـف الدول، و عموما نجد جهتان الأولى رسمية (حكومية) تتمثل عادة فـي دواويـن المحاسـبة و وزارات التجارة و المالية ...، و الثانية مهنية كالجمعيات و النقابات المهنيـة، و تكـون عادة الهيمنة على شؤون الرقابة و الإشراف على المهنة - بما في ذلك وضع المعايير- في الدول المتقدمة لجهات مهنية، بينما في الغالب تناط أمور كهذه إلى جهات رسمية في الدول النامية[4]؛
- في حالة الدول التي تعتمد على نظم قانونية رسمية لتنظيم مهنة المحاسبة يسـتلزم تحقيـق التوافق الدولي في التقارير المالية تغيير في التشريعات، و هذا ما قد يلاقي إحجام من بعض الحكومات، و في هذه الحالة تضطر الوحدات الإقتصادية في الدول المعنيـة إلـى إصـدار نوعين منفصلين من التقارير المالية، أحدها من أجل تلبية المتطلبات القانونيـة المحليـة، و الأخرى معدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، و ذلك أمر مستبعد و خاصة في الـدول النامية لأن المنافع الناتجة من ذلك العمل المزدوج سيكون بلا شك أقل من التكاليف الباهظة؛

[1] الأميرة إبراهيم عثمان ، مرجع سابق، ص92.
[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص273.
[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص383.
[4] محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية)، مرجع سابق، ص23.

- إن نجاح التوافق المحاسبي الدولي يتوقف على وجود قانون دولي قوي يدعم عملية التنفيـذ، إلا أن ذلك غير متوفر، فحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية و التي تعتبر المساهم الأقـوى في عملية التوافق الدولي تفتقد لمثل هذه القوة القانونية، و الإعتماد الأساسي في ذلك يكـون على جهود و إستعداد الأعضاء في اللجنة إلى الدعوة إليها و التعريف بها في بلدانهم؛
- تقف إختلافات البيئة الثقافية بين الدول عائقا أمام تطوير معايير محاسبية دولية، فاللغة مثلا تزيد من صعوبة فهم و استيعاب الكلمات و المفاهيم خاصة تلك التي تعبر عن نواح فنية في المحاسبة، و لعل شعور بعض الدول بالقومية أو التعصب القومي يقف حائلا دون قبول أي أفكار قادمة من الخارج، و لهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما بتطبيق بعـض الممارسات أو المعايير من جهات خارجية هو بمثابة مساس بسيادتها و ليس مـن السـهل الإستجابة له و قبوله[1].

من خلال ما سبق يتبين أن إدراك التوافق المحاسبي الدولي ليس بالأمر السهل أو الهين، فهـو يستوجب فهم أفضل لتفاعل الأنظمة المحاسبية المختلفة، فذلك من شأنه أن يسـاعد علـى تسـوية الأختلافات القائمة فيما بينها و تدليل أثرها، و يتجلى واضحا أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تشجيع محاولات التعاون الدولي و الإقليمي و تعزيزها، و في هذا الصدد لعبت بعض الجهات التي آمنـت بمزايا التوافق المحاسبي الدولي دورا فاعلا في إثارة الإهتمام به و السعي وراء تجسيده.

4.1. الجهود المبذولة لتحقيق توافق محاسبي دولي و إقليمي

تهتم حاليا عدد من المنظمات بالتوافق الدولي للمحاسبة و زيادة مستوى الإفصاح المالي، بعضها على مستوى دولي و بعضها على مستوى إقليمي كما أن بعضها عامة و بعضها خاصة.

1.4.1. الجهود المبذولة لتحقيق توافق محاسبي دولي

هناك العديد من المنظمات التي تسعى لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، قد تكون عامـة كمـا يمكن أن تكون خاصة.[2]

أولا - الجهود الدولية العامة : نذكر منها جهود الأمم المتحدة و منظمة التعـاون الإقتصـادي و التنمية.

- الأمم المتحدة (U N) : تهتم الأمم المتحدة بالشركات المتعددة الجنسية و بأثرها على الإقتصـاد العالمي، و يتجلى ذلك في تكوين فريق من الخبراء في المعايير الدولية للمحاسبة و إعداد التقـارير سنة 1976، للنظر في وضع نظام دولي للمحاسبة و التقارير الموحدة، و قد تقدم فريـق الخبـراء بتقريره سنة 1978 للهيئة الخاصة بالشركات العاملة في عدة دول، بتوصية إقتراح بإنشـاء فيهـا فريق عمل خاص لهذا الغرض من خبراء حكوميين. و تم إنشاء هذا الفريـق و يتكـون مـن 34

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص ص 386 - 387.
[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 277.

مندوب ليعمل كهيئة دولية تهتم بدراسة مسائل المحاسبة و إعداد التقارير بالإضافة إلى متابعة المستجدات في هذا الميدان بما في ذلك أعمال الهيئات المعنية بوضع المعايير[1].

- **منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD)**: و قد أنشأت سنة 1981 لجنة الإستثمار الدولي و الشركات المتعددة الجنسية التابعة للمنظمة فريق عمل للمعايير المحاسبية، لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة و مؤسسات دولية من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية[2]. و في سنة 1985 عقدت OECD ندوة دعم ناقش خلالها الحضور فكرة التوافق المحاسبي، كما تم التأكيد على دور لجنة معايير المحاسبة الدولية كمحفز للتوافق. وقد أصدرت المنظمة دليل عمل للشركات المتعددة الجنسية حول الإفصاح الإختياري للمعلومات المالية.

ثانيا - الجهود الدولية الخاصة : نذكر منها جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية و الإتحاد الدولي للمحاسبين.

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)** : و تعتبر هيئة مستقلة حيث لا تخضع لسلطة أي منظمة مهنية معينة، تكونت سنة 1973 بعضوية هيئات محاسبية في تسع دول، و الجدير بالذكر أن الدول ليست أعضاء في اللجنة و إنما الهيئات المحاسبية التي هي داخل هذه الدول، بهدف الحصول على توافق محاسبي و تضييق الإختلافات المحاسبية بين الدول.

- **الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)** : و هو منظمة عامية يظم في عضويته 128 منظمة من 91 دولة تمثل أكثر من 2 مليون محاسب،[3] و يهدف منذ تأسيسه سنة 1977 إلى تطوير معايير المراجعة و قواعد السلوك المهني و القيام بالدراسات و البحوث في هذا المجال و التنسيق بين معايير المحاسبة في العالم، كما يقوم بإصدار معايير التدقيق الدولية ISA، **و** في سنة 1982 إعترف الإتحاد بأن IASC صاحبة السلطة في إصدار معايير المحاسبة الدولية و بذلك وضع الإتحاد نهاية للغموض و الخلاف بينه و بين اللجنة من حيث إختصاص و أهداف كل منهما[4].

2.4.1. الجهود المبذولة لتحقيق توافق محاسبي إقليمي

هناك العديد من المنظمات التي تسعى لتحقيق التوافق المحاسبي الإقليمي، قد تكون عامة كما يمكن أن تكون خاصة.

أولا - الجهود الإقليمية العامة : نذكر منها جهود الإتحاد الأوربي و مجلس المحاسبة الإفريقي.

- **الإتحاد الأوربي (E U)** : من أهداف الإتحاد الأوربي خلق بيئة تجارية موحدة في الدول الأعضاء، و يعتبر التوافق في المبادئ و الممارسات المحاسبية بين هذه الدول أهم المجالات التي إهتم بها الإتحاد، حيث قام بإصدار سلسلة من التوجيهات التي لها علاقة مباشرة بالتوافق المحاسبي.

[1] دور المحاسبين و مراقبي الحسابات في قرارات الإدارة و تنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص15.
[2] نفس المرجع السابق، ص17.
[3] فريدريك تشوي و آخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص 384.
[4] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، ص 54.

- **مجلس المحاسبة الإفريقي (AAB) :** تأسس سنة 1979 و يظم 27 بلد أفريقي، هدفه إقامة التوافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الأفريقية و كذلك تشجيع القيام بالبحوث المتعلقة بالمعايير المحاسبية و التدريب في ميدان المحاسبة[1].

ثانيا - الجهود الإقليمية الخاصة : نذكر منها إتحاد المحاسبين الأوروبيين، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين و جمعيات المحاسبين و المدققين و جمعية جنوب شرق آسيا للمحاسبين.

- **إتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEC)** : تأسس سنة 1951 و من أهم أهدافه تسهيل تبادل الآراء و تسهيل متطلبات دخول المهنة إلى الدول الأعضاء، و يجتمع الإتحاد مرة كل ثلاث أو أربع سنوات، حيث عالجت هذه المؤتمرات قضايا التوحيد المحاسبي و التكامل الإقتصادي، كما أصدر الإتحاد "مجلة الإتحاد الأوروبي" بالإضافة إلى إصدارات أخرى ساعدت في تقليص الإختلافات المحاسبية بين الدول الأعضاء.

- **جمعية أمم جنوب شرق آسيا لاتحاد المحاسبين (AFA)** : في سنة 1979 أول معيار محاسبي و في سنة 1980 أصدرت أول معيار للمراجعة، و تعتبر جهود الجمعية مكملة لجهود IASC وIFAC فهي تعمل على تعديل معايير المحاسبة بما يتلائم و احتياجات المنطقة.

- **المجمع العربي للمحاسبين القانونيين و جمعيات المحاسبين و المدققين :** تأسس المجمع سنة 1983 بقصد تطوير و توحيد مهنة المحاسبة في الوطن العربي، كما أن هناك على مستوى كل بلد عربي تنظيم مشابه، يهدف إلى رفع المستوى العلمي و المهني للعاملين في مهنة المحاسبة.[2]

لقد لعبت المنظمات السابقة بالإضافة إلى منظمات أخرى أدوارا تتفاوت في الأهمية في مجال التوافق المحاسبي، لكن كان للجنة معايير المحاسبة الدولية دورا رائدا جعلها تحتل الصدارة في هذا المجال و ذلك لما لاقته المعايير التي تصدرها هذه اللجنة من قبول واسع النطاق.

2. الإطار التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية

منذ إنشائها عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية كهيئة خاصة مستقلة تسعى إلى تحقيق توافق محاسبي دولي، تمثل مختلف مستخدمي المعلومات المالية، و تحضى ببنية هيكلية منظمة و بإجراءات صارمة لإصدار معاييرها المحاسبية. و تشير التطورات التاريخية للجنة أنها تفتقد للسلطة الملزمة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، لذلك إنتهجت إستراتيجية مدروسة للبحث عن الدعم و التأييد لدى هيئات أخرى تتمتع بالسلطة التي تنقصها في فرض تطبيق ما تصدره من معايير.

[1] دور المحاسبين و مراقبي الحسابات في قرارات الإدارة و تنمية الموارد، مرجع سابق، ص ص16- 17.
[2] عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار و ائل للنشر، عمان، 2003، ص18.

1.2. لجنة معايير المحاسبة الدولية- نشأتها، هيكلها التنظيمي، طريقة عملها، إصداراتها-

لاقت لجنة معايير المحاسبة الدولية نجاحا فائقا في مجال إصدار المعايير الدولية بفضل إنتشار تطبيق هذه المعايير عبر مختلف دول العالم، سنتناول فيما يلي بشيء من التفصيل ظروف نشأتها، هيكلها التنظيمي و الإجراءات التي تتخذها في سبيل إصدار المعايير، و إصداراتها.

1.1.2. نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية

نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية سنة 1904 في المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة المنعقد في سانت لويس،[1] و في المؤتمر الدولي العاشر الذي عقد في سبتمبر سنة 1972 بسيدني بأستراليا، إقترح اللورد بونسون[2] إنشاء هيئة دولية تكون مسؤولة عن تكوين و صياغة معايير المحاسبة الدولية، و تجسدت هذه الفكرة في 29 جوان 1973 بلندن بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية "*International Accounting Standards Committee*" كهيئة خاصة مستقلة، على إثر الإتفاق الذي توصلت إليه هيئات المحاسبة المهنية من أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل مجلس إدارة اللجنة من ممثلي هيئات المحاسبة لنفس الدول، و منذ سنة 1983 شمل أعضاء IASC كل هيئات المحاسبة المهنية التي كانت أعضاء في IFAC ، و عندما تم حل مجلس إدارة IASC في 2001 كان يظم 153 عضو من 112 دولة[3]. و قد حدد دستور اللجنة أهدافها كما يلي[4] :

- صياغة و نشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب مراعاتها لدى عرض القوائم المالية و تعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل بشكل عام على تحسين و توافق المعايير و الإجراءات المحاسبية و الأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

و يتم تمويل IASC بفضل أعضائها الذين يوفرون نصف التمويل اللازم، أما النصف الآخر فيوفره IFAC و بعض مكاتب المحاسبة و التدقيق الكبرى و بعض الشركات المتعددة الجنسية، بالإضافة إلى إيرادات بيع منشورات اللجنة[5]، و قد عملت على تحقيق أهدافها من خلال القيام بدور واحد لم يتغير منذ نشأتها إلى غاية 1998، وهو تنسيق و توحيد آراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة، حيث انصب عمل اللجنة على اختيار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دولة ما ثم تبني هذه المعالجة و إدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر و السعي للحصول على قبول دولي لها.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص33.

[2] هنري بونسون : الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا و ويلز (ICAWE) و شريك أساسي في مكتب COOPERS and LYBRAND، و قد كان أول رئيس ل IASC حيث شغل هذا المنصب خلال الفترة من سنة 1973 إلى سنة 1975.

[3] طارق عبدالعال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص20.

[4] حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2000، ص36.

[5] Bernard RAFFOURNIER et autres, Op.cit, P33.

2.1.2. الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية

تمارس لجنة معايير المحاسبة الدولية نشاطها من خلال خمسة هيئات و هي مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية، المجموعة الإستشارية، المجلس الإستشاري، اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير و جماعة العمل الإستراتيجي.

- **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC Board)** : ويقوم بعدة مهام أهمها، تحديد برنامج اللجنة و توجيهه، و وضع و تحسين المعايير و اعتماد مقترحات المشروعات[1]، و يتكون المجلس من ممثلي هيئات المحاسبة في 13 دولة يتم تعيينهم من طرف IFAC، و 4 منظمات أخرى مهتمة بالتقرير المالي[2].

- **المجموعة الإستشارية (Consultative Group)** : قام مجلس اللجنة بتأسيسها سنة 1981، و ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالية و الجهات المنظمة للأسواق المالية، تجتمع المجموعة الإستشارية دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات IASC و برامج عملها و إستراتيجيتها، و تتكون من 15 منظمة محاسبية يختارها مجلس إدارة اللجنة[3].

- **المجلس الإستشاري (Advisory Concil)** : يراجع هذا المجلس إستراتيجية و خطط مجلس اللجنة للتأكد من وفائه بالتزاماته و ذلك من أجل تعزيز قبول أعمال الجنة لدى مختلف الأطراف المهتمة. وقد أنشأ سنة 1995 و يضم أفراد بارزين في مراكز وظيفية عليا[4].

- **اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير (Standards Interpretation Committee)** : شكل مجلس إدارة IASC لجنة دائمة لتفسيرات المعايير (SIC) في سنة 1997 لبحث قضايا محاسبية يحتمل أن تثير تعارضا في ظل غياب توجيهات محددة، و تتكون من 12 عضوا بالإضافة إلى مراقبين يمثلون اللجنة الأوربية و IOSCO، و تنشر التفسيرات في شكل مسودة للتعليق و إذا صوت أكثر من ثلاثة أعضاء من اللجنة SIC بالقبول يقوم IASC بالموافقة على التفسير النهائي للمشروع[5].

- **جماعة العمل الإستراتيجي (Strategy Working Party)** : تراجع هذه الجماعة إستراتيجية اللجنة للفترة التي تلي الإنتهاء من العمل الجاري، و تقوم بمراجعة هيكل اللجنة و إجراءات عملها، وتتولى عمليات التدريب و التعليم و شؤون التمويل.

أكملت اللجنة برنامج عملها سنة 1998، و قد رأى مجلس اللجنة أنه من الضروري إجراء تعديلات هيكلية من أجل تكييف اللجنة مع التحديات الجديدة بفعالية، و أن إتمام برنامج عملها يعتبر اللحظة المناسبة لذلك. و بالفعل وافق مجلس اللجنة بالإجماع في مارس سنة 2000 على دستور

---

[1] فريدريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص 364.

[2] Michel Capron et autres, Op.cit, p 65.

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 22

[4] حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص36.

[5] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص ص : 22 - 23.

جديد لإعادة هيكلتها بعد تشكيل فريق عمل قام بمراجعة عامة لإستراتيجيتها، و توصل المجلس إلى ضرورة التركيز على القضايا التالية :[1]

- دخول IASC في شراكة مع واضعي المعايير في مختلف الدول؛
- تحقيق مشاركة أكبر في مجلس اللجنة من قبل الدول و المنظمات؛
- ضمان كفاءة و إستقلالية أعضاء اللجنة و اللجان الأساسية.

و يتمثل المحور الأساسي لهذا التغيير فيما يلي[2]:

- تحولت IASC إلى هيئة دولية مستقلة في إطار جديد و هو مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF)؛
- يتولى مسؤولية إعداد و نشر المعايير مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛
- لا تحمل المعايير التي سيتم إصدارها مستقبلا إسم "معايير المحاسبة الدولية" (IAS) و إنما إسم "المعايير الدولية للتقارير المالية" (IFRS)؛[3]
- تحتفظ معايير المحاسبة الدولية السابقة التي لم تخضع لتعديلات بتسميتها (IAS).

في بداية أفريل 2001 باشرت اللجنة نشاطها بهيكلة جديدة و بإسم جديد "مجلس معايير المحاسبة الدولية " حيث أصبح يتمتع بإستقلالية أكبر، فلم يعد يمثل أعضاءه بلدانهم منذ سنة 2001، كما تغيرت تسمية المعايير التي تقوم بإصدارها، حيث تحول الإهتمام من المعايير المحاسبية إلى المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية[4]، أما تمويل IASB فقد تم توفيره في الفترة من 2001 إلى 2007 من ثلاث مصادر هي :

- قدمت كبرى مكاتب التدقيق مليون دولار في السنة، ثم 1,5 مليون دولار إبتداء من سنة 2006، هذه المساهمات تمثل حوالي ثلث إيرادات المجلس؛
- ساهمت حوالي 130 مؤسسة و بنك مركزي بالإضافة إلى منظمات أخرى بمبالغ مختلفة لا تتعدى 200 000 دولار؛
- ضمان جزء من التمويل من طرف بيع منشورات المجلس.

إبتداءا من 2008 وضعت IASCF نظاما جديدا للتمويل بالحصص، حيث حددت مجموعة من الدول تساهم كل منها بنسبة معينة[5]، أما الهيكلة الجديدة فتظم مؤسسة لجنة معاييرالمحاسبة الدولية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإداريون، اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية و اللجنة الإستشارية للمعايير.

---

[1] ريتشارد شرويدر و آخرون، مرجع سابق، ص 118.

[2] Stephan BRUN, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006, P 25.

[3] سوف نستخدم من الآن فصاعدا مصطلح "المعايير الدولية" للإشارة إلى المعايير التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل و بعد إعادة هيكلتها، أي للإشارة إلى كل من معايير المحاسبة الدولية (IAS) و المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

[4] Cathrine MAILLET, Anne LE MANH, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, BERTI Edition, Alger, 2007, P 11.

[5] http://www.essec-kpmg.net/

- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCFoundation) : تمت الموافقة على النظام الأساسي لمؤسسة IASCF بواسطة مجلس إدارة IASC السابق في مارس سنة 2000، كهيئة لا تهدف للربح مستقلة و ذات إهتمام دولي، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية DELAWARE)، و هـي كيان أم لهيئتين رئسيتين هما IASB و الإداريون[1]، و يتمثل هدفها في تحقيـق إسـتقلالية بالنسـبة للمنظمات المهنية للمحاسبة و بالنسبة لمنظمي الأسواق المالية من جهة،

و وضع إجراءات صارمة و ديمقراطية لتطوير، تفسير و مراجعة المعايير من جهة أخرى.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board): تم إنشـاؤه في 06 فيفري سنة 2001، يتكون المجلس من 14 عضو من أصل 9 دول تحت رئاسة البروفيسور David TWEEDIE الذي عين منذ إنشاء المجلس إلى غاية 30 جوان 2011[2]، 12 عضـو مـنهم بدوام كامل حيث 7 من أوروبا، 4 من أمريكا الشمالية، 2 من آسيا و 1 مـن بـاقي دول العـالم، 7 منهم لهم علاقة بالجهات المسؤولة عن وضع المعايير في 7 دول مختلفة. و يتمثل دور المجلس في تحضير، إصدار و تعديل معايير المحاسبة الدولية، نشر مسودات العـرض حـول المشـاريع الجارية، تطبيق إجراءات تسمح بتقديم التعليقات حول مسودات العرض في فترات مناسبة، إستشارة المجلس الإستشاري فيما يخص المشاريع المهمة و تحضير أجندة العمل، إقامة دراسات في الـدول المتطورة و النامية من أجل ضمان قابلية تطبيق المعايير.[3]

- الإداريـون (*Trustees*) : و عددهم 19 حيث 5 منهم أعضاء في مكاتب دولية كبرى للمحاسبة، يتم تعيينهم من طرف IFAC، يعين الإداريون لمدة 3 سنوات و إختيارهم يكون على أساس التمثيل الجغرافي للأسواق المالية، حيث 6 من أمريكا الشمالية، 6 من أوروبا، 4 من آسيا و 3 من باقي دول العالم.

- اللجنــة الدوليــة لتفســيرات التقــارير الماليــة (Internationale Financial Reporting Interpretations Committee) : إستمر عمل لجنة التفسيرات الدائمة الذي تشكل في سـنة 1997 في ظل هيكل IASC السابق مدة 9 أشهر تقريبا في ظل الهيكل الجديد، و قد إقتـرح IASB تغييـر إجراءاتها التشغيلية و تغيير إسمها إلى لجنة التفسيرات الدولية للتقارير الماليـة IFRIC، و توسـع نطاق إختصاصها لكي تتمكن من التصدي للمواضيع التي تتجاوز تفسيرات المعايير القائمة، و لقـد تم ذلك في ديسمبر سنة 2001، و تظم 12 عضو يتم تعيينهم لمدة 3 سنوات لهم حق التصـويت، إضافة لرئيس (مدير النشاطات الفنية IASB) ليس له حق التصويت[4].

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 39.

[2] Catherine MAILLET, Anne LE MANH, Op.cit, P 14 .

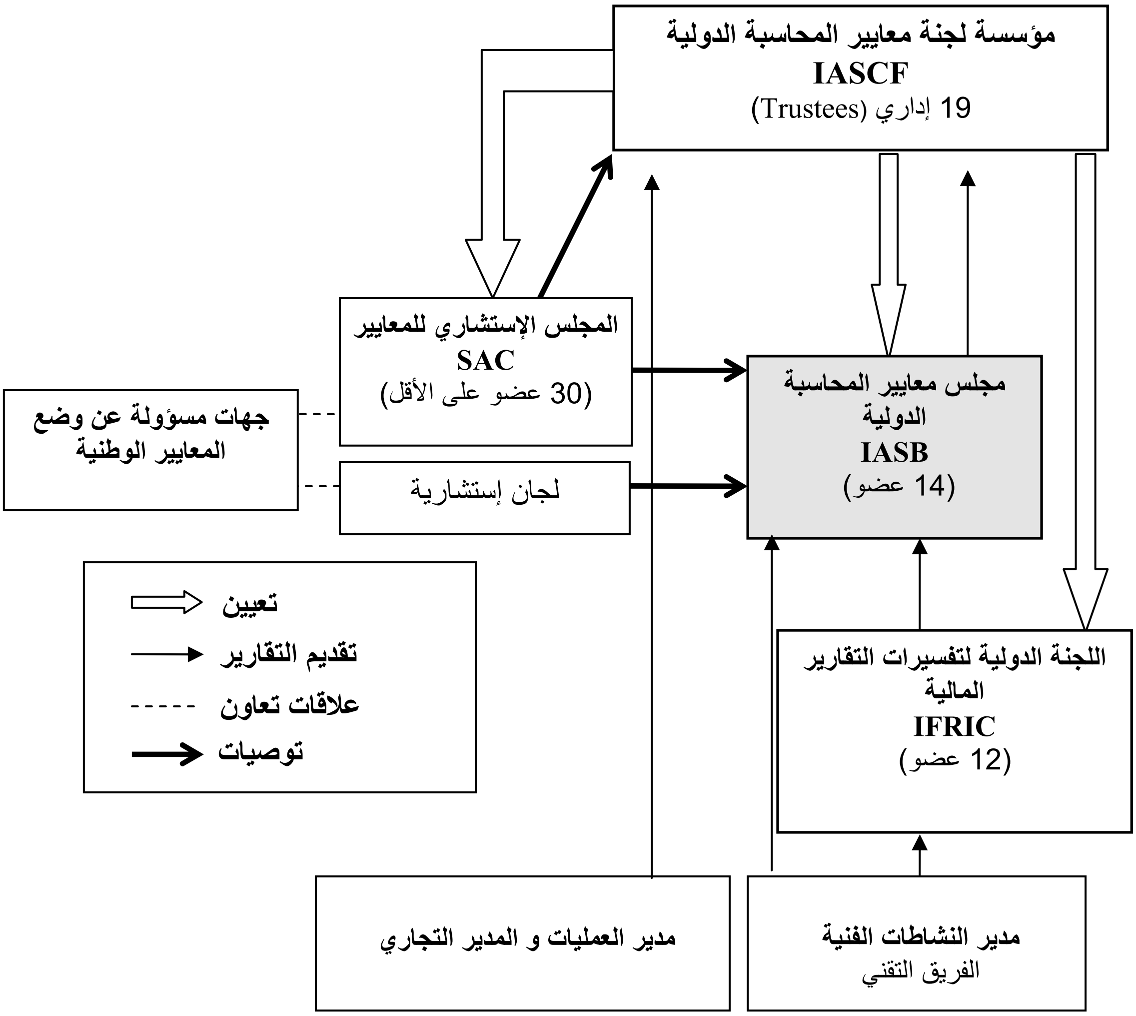
[3] http:// www.iasb.org

[4] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص ص 43 - 44.

- اللجنة الإستشارية للمعايير (Standards Advisory Committee) : و تظم أكثر من 12 عضـو و من جنسيات و كفاءات مختلفة يتم تعيينهم من طرف الإداريون لمدة 3 سنوات، و تشـكل ملتقـى للمنظمات و الأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير. يقوم SAC بتقديم النصح لIASB حول أولويات عمله و يطلعه على ردود الفعل التي تثيرها المعايير الصادرة و يقدم الإستشارة في شؤون أخرى[1].

يوضح الشكل الموالي الهيئات السابقة و العلاقات التي تربط بينها :

شكل رقم (02) : البنية الهيكلية لمجلس معايير المحاسبة الدولية



المصدر: http://www.iasc.org.uk/cmt/0001.asp

3.1.2. طريقة عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية

تمارس IASC نشاطه من خلال إجراءات رسمية، و تعتمـد اللغـة الإنجليزيـة فـي جميـع إصداراتها، كما تعقد إجتماعات مفتوحة للإدلاء بالتعليقات حول ما توصلت إليه لجنة التوجيه (تغلق

[1] Catherine MAILLET, Anne LE MANH, Op.cit, P 17.

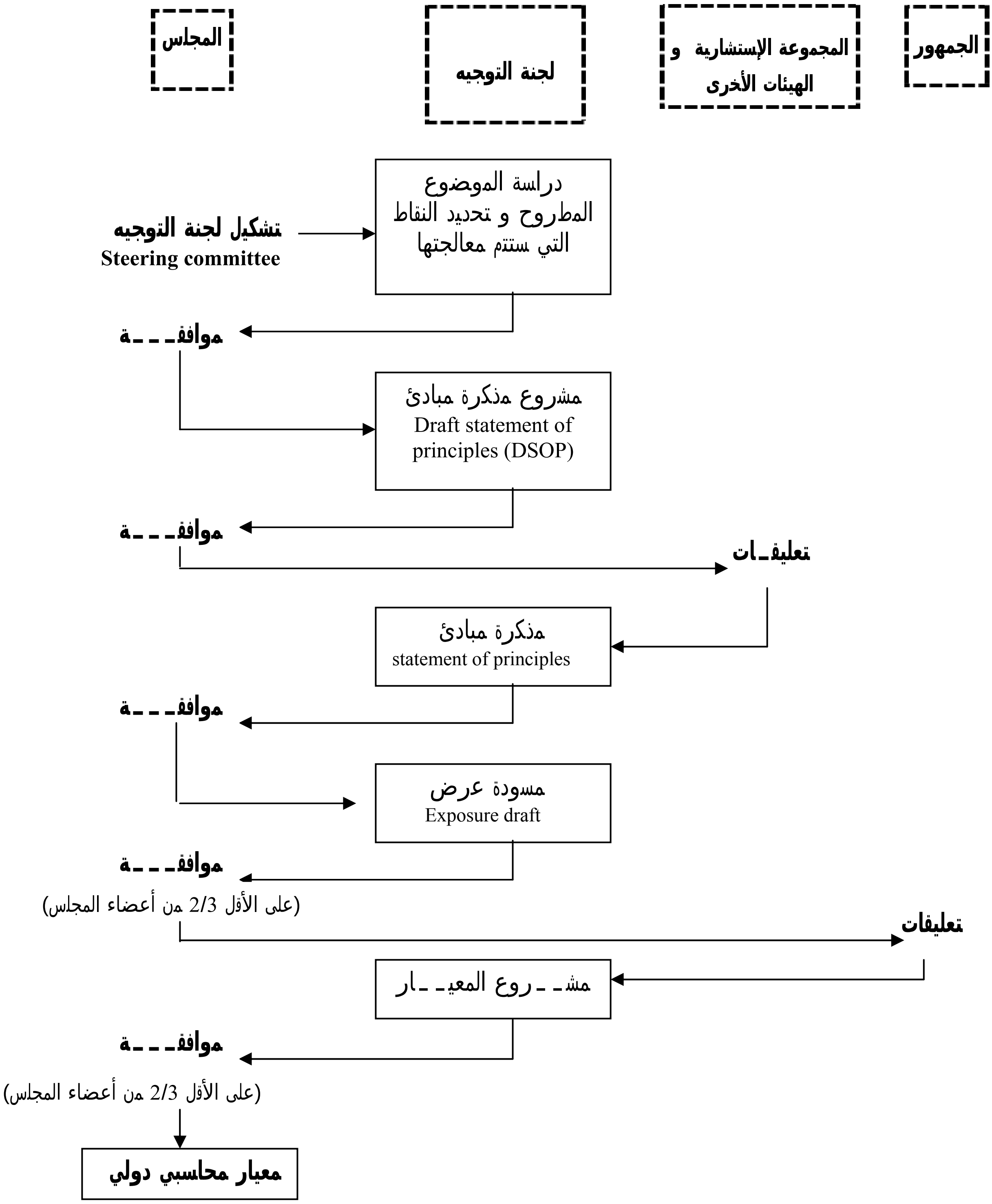
أحيانا و ذلك عند معالجة قضايا إدارية)، غير أن مناقشة المصادقة على المعيـار تجـري خـارج الجلسات المفتوحة[1]. و عموما تتبع IASC الإجراءات التالية من أجل إصدار معيار محاسبي دولي[2]:

- بعد إجراء مناقشات بين أعضاء مجلس لجنة معايير الدولية و اتفاقهم حول موضوع معـين يتطلب إصدار معيار محاسبي دولي، يتم تسجيل المشروع و تشكيل لجنـة توجيـه يقـوم المجلس باختيار أعضائها الذين يمثلون ثلاث دول على الأقل؛
- تقوم لجنة التوجيه بدراسة الموضوع المطروح و إعداد موجز بـأهم النقـاط التـي سـيتم معالجتها، بحيث تأخذ في الإعتبار الإطار المفاهيمي الذي وضعته IASC، تقرأ هذه الوثيقـة و تناقش من طرف أعضاء المجلس خلال الإجتماع المفتوح أو من طرف كل عضو علـى حدى خارج الإجتماع؛
- بعد تلقي لجنة التوجيه تعليقات المجلس يقـوم بإعـداد مشـروع مـذكرة مبـادئ (Draft Stattement of Principles)، الهدف منه عرض أهم المبادئ التي ستشـكل أسـاس إعـداد مسودة العرض مستقبلا، كما يتضمن الحلول المقترحة للمشكل المطروح، و يقوم المجلـس بعد تلقي DSOP بعرضه على المجموعة الإستشارية و على كافة الهيئات التابعة له؛
- في حال تلقي لجنة التوجيه الرد الإيجابي تقوم بإصدار مذكرة نهائية تعرف بمذكرة المبادئ (Stattement of Principles)، و بعد الحصول على موافقة المجلس عليها تقوم لجنة التوجيه بإعداد مسودة عرض " Exposure Draft " يناقشها أعضاء المجلس، وفي حال موافقة ثلثـي الأعضـاء عليها يتم إعتمادها و نشرها؛
- تترك مهلة ستة أشهر لإستقبال التعليقات على المعيار المقترح، و بعد إنقضاء المهلة تقـوم لجنة التوجيه بدراسة كل التعليقات الواردة من مختلف الجهات، ثم تقوم بمراجعة المسـودة و تعديلها. و إذا وافق ثلثي المجلس على الأقل على المسودة المعدلة فإنها تصـدر كمعيـار محاسبي دولي[3].

و من حين لآخر قد يقرر المجلس إنشاء لجنة توجيهية لدراسة ما إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الحالية كي تأخذ التطورات المستجدة في الإعتبار، أما التعديلات الثانوية فقد يأمر المجلس اللجنة التوجيهية أحيانا بإعداد مسودة عرض من أجل نشر بيانا تمهيديا بالمبـادئ الخـاص بهـا[4]. يوضح الشكل الموالي كيفية إصدار معايير المحاسبة الدولية من طرف IASC :

[1] Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, revue Française de Gestion, Volume 29, n°147, Décembre 2003, P 26.
[2] Robert OBERT, Pratique Internationale de la Comptabilité et de l'Audit, Duno, Paris, France, 1994, PP 13 – 14.
[3] Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, Op.cit, P 27.
[4] حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص38.

شكل رقم (03) : إجراءات إصدار معيار محاسبي من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية



المصدر: Bernard RAFFOURNIER et autres, Op.cit, p36.

4.1.2. إصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية

قامت IASC بإصدار 41 معيار محاسبي دولي IAS و 34 تفسير SIC، و بواسـطة هيكلتهـا الجديدة (IASB) أصدرت 8 معايير دولية للتقارير المالية IFRS و12 تفسير IFRIC و ذلـك إلـى غاية 2009[1]. كما صدر عن اللجنة إطار مفاهيمي تم إعتماده بشكل رسمي فـي جويليـة 1989، ويولي هذا الإطار الإهتمام الأكبر للمعلومات المالية ذات الغرض العام (نفس مجال إهتمام الإطـار المفاهيمي الذي أعده FASB)، و يتشكل من 110 فقرة و يعالج أهداف القوائم المالية، الخصـائص النوعية للمعلومات المالية و عناصر القوائم المالية و طرق تقييمها، و هو مستوحى بشكل كبير من الإطار المفاهيمي الذي أعده FASB (1978-1985)[2].

و فيما يلي قائمة بمعايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية السارية إلى غايـة سنة 2010

جدول رقم (02) : قائمة معايير المحاسبة الدولية السارية إلى غاية سنة 2010

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ أول تطبيق	تاريخ آخر تعديل
01	عرض القوائم المالية	1975	2007
02	المخزون	1976	2005
03	القوائم المالية الموحدة	1977	تم إلغاؤه
04	محاسبة الإهتلاك	1977	تم إلغاؤه
05	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	1977	تم إلغاؤه
06	إستجابات المحاسبة للتغير في الأسعار	1978	تم إلغاؤه
07	قوائم التدفق النقدي	1979	2005
08	صافي أرباح أو خسائر الفترة، الأخطاء الأساسية و التغيرات في السياسات المحاسبية	1979	2005
09	تكاليف البحث و التطوير	1980	تم إلغاؤه
10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الإقفال	1980	2005
11	عقود المقاولات	1980	1995
12	ضرائب الدخل	1981	2000
13	عرض الأصول المتداولة و الإلتزامات قصيرة الأجل	1981	تم إلغاؤه
14	التقرير القطاعي	1983	تم إلغاؤه
15	المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار	1983	تم إلغاؤه
16	ممتلكات، مصانع آلات	1983	2003

[1] http:// www.iasb.org
[2] Robert OBERT, Op.cit, P 63.

17	عقود الإيجار	1984	2003
18	الإيرادات	1984	2003
19	منافع التقاعد	1985	2006
20	المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية	1985	1994
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1985	2003
22	إندماج المشروعات	1985	تم إلغاؤه
23	تكاليف الإقراض	1986	2007
24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	1986	2003
25	المحاسبة عن الإستثمارات	1987	تم إلغاؤه
26	المحاسبة و التقرير عن خطط منافع التقاعد	1988	1994
27	القوائم المالية الموحدة و المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة	1990	2003
28	المحاسبة عن الإستثمارات في شركات زميلة	1990	2003
29	التقرير المالي في إقتصاديات التضخم الجامح	1990	2003
30	الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المتشابهة	1991	تم إلغاؤه
31	التقرير المالي عن المصالح في المشروعات المشتركة	1992	2003
32	الأدوات المالية : العرض و الإفصاح	1996	2004
33	حصة السهم من الأرباح	1998	2003
34	التقرير المرحلي	1999	1998
35	الأعمال المؤقتة	1999	تم إلغاؤه
36	إنخفاض قيمة الأصول	1999	2004
37	المخصصات و الإلتزامات و الأصول المحتملة	1999	1998
38	الأصول المعنوية	1999	2004
39	الأدوات المالية : الإعتراف و القياس	2001	2005
40	الإستثمارالعقاري	2001	2003
41	الزراعة	2003	2001

المصدر: http:// www.iasb.org

جدول رقم (03) : قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية السارية إلى غاية سنة 2010

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ أول تطبيق	تاريخ أخر تعديل
01	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى	2003	2004
02	التسديد على أساس الأسهم	2004	2005
03	إندماج الأعمال	2004	2004
04	عقود التأمينات	2004	2005
05	الأصول غير المتداولة الموجهة للبيع و الأعمال المؤقتة	2004	2005
06	التنقيب و الموارد المعدنية	2005	2006
07	الأدوات المالية : الإفصاح	2005	2007
08	القطاعات التشغيلية	2006	2009

المصدر: http:// www.iasb.org

2.2. التطورات التاريخية للجنة معايير المحاسبة الدولية

تم إنشاء IASC سنة 1973، و بدأت بمجلس إدارة مكون من عشرة أعضاء هم ممثلي هيئات المحاسبة المهنية في الدول العشرة المكونة لها، و في سنة 1975 صدر أول معيار محاسبي دولي موضوعه الإفصاح عن السياسات المحاسبية، و قد لقي هذا المعيار آنذاك استحسان جميع الأطراف إلا أنهم حينها إمتنعوا عن تطبيقه،[1] و في نفس السنة طلبت 6 دول الإنضمام إلى عضوية اللجنة هي : بلجيكا، الهند، إسرائيل، نيوزيلندا، باكستان و زمبابوي، و قد تم تصنيف عضوية هذه الدول تحت تسمية عضوية مشاركة و ذلك تمييزا عن عضوية الدول المؤسسة للجنة. و في سنة 1977 ألغيت العضوية المشاركة و أصبحت كل الدول أعضاء في اللجنة.

و في السنوات التالية بدأت تتسع عضوية اللجنة و علاقاتها بالهيئات الدولية، ففي سنة 1980 إستطاعت اللجنة إقناع الهيئات المنافسة لها في وضع المعايير على التخلي عن هذه المهمة، أولا OCDE ثم ONU، و بذلك إستطاعت IASC التخلص من منافسة قوية دوليا. و في سنة 1982 تم الإتفاق بين IFAC و IASC على توسيع عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة إلى 13 عضو و ممثلين لثلاثة عشر دولة يتم تعيينهم من طرف IFAC إضافة إلى 4 مقاعد عضوية تمنح لأربعة من المنظمات المهتمة بالتقارير المالية[2]. كما بدأت الإتصالات بين اللجنة و بين SEC في سنة 1985 من أجل التوصل إلى مرجعية دولية تحكم المعلومات المالية على مستوى الأسواق المالية العالمية، و قد إنضمت المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إلى عضوية المجموعة الإستشارية

---
[1] Peter WALTON, Petit historique de IASC/IASB, http://www.kpmg.fr/

[2] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، http://www.gccaao.org/smd1.html

سنة 1987، كما أطلقت IASC مشروع مقارنة معايير المحاسبة الدولية مع باقي المرجعيات المحاسبية القائمة من أجل تحسينها بهدف قبولها من طرف IOSCO ، وتعتبر سنة 1988 سنة حافلة بالأحداث، في مقدمتها إنضمام أول دولة عربية لعضوية مجلس إدارة اللجنة و هي دولة الأردن، كما انضم FASB إلى عضوية المجموعة الإستشارية التابعة للجنة، و بدأت اللجنة تعمل على مشروع الأدوات والمشتقات المالية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الكندي، و أصدرت اللجنة في نفس السنة تقرير عن قابلية مقارنة القوائم المالية بمشاركة IOSCO من أجل تحسين المعايير و تخفيض عدد البدائل المحاسبية الممكنة، و في سنة 1989 أصدر IASC إطار مفاهيمي و هو نسخة معدلة من الإطار الصادر عن FASB[1].

في سنة 1990 إستطاع Georges BARTHES (رئيس مجلس IASC في ذلك الوقت) إقناع المفوضية الأوربية بأن تصبح عضو مراقب رسمي، و هي أول إشارة لإستعداد الإتحاد الأوروبي للتخلي عن مهمته في تحقيق التوافق في المعايير المحاسبية لفائدة IASC، و قد بدأت اللجنة بالتفكير في زيادة قبول معاييرها من طرف الهيئات الدولية، ففي سنة 1993 بدأت IOSCO بدراسة معايير المحاسبة الدولية، و قبلت المنظمة أول معيار محاسبي "قائمة التدفقات النقدية"، و على الرغم من ذلك رفضت IOSCO الإعتراف بIASC كمصدر رئيسي للمعايير. و خلال نفس السنة إتفق الجانبان على مجموعة من المعايير أطلقت عليها "معايير عصب المحاسبة" على أن تستكمل IASC مشروع تطوير هذه المجموعة في سنة 1999. و ابتداءا من سنة 1993 بدأت اللجنة العمل في إتجاهين، الأول استكمال مجموعة المعايير المتفق عليها، و الثاني إعادة النظر فيما أصدرته سابقا.

تبنت SEC في سنة 1994 ثلاث معايير دولية، كما تبنت IOSCO 14 معيار محاسبي، وفي سنة 1995 أطلق ثاني برنامج IASC/IOSCO من أجل إستكمال "معايير عصب المحاسبة". كما أبدى الإتحاد الأوربي موقفا جديدا بالتخلي رسميا عن فكرة التوافق الإقليمي، و حث الدول الأعضاء إلى الإتجاه إلى معايير المحاسبة الدولية و ضرورة تطبيقها من طرف الشركات المتعددة الجنسية[2]. وفي سنة 1998 إرتفع عدد أعضاء IASC إلى 140 منظمة من 101 دولة. و في نفس السنة إنتهت اللجنة من إعداد "معايير عصب المحاسبة"، و بذلك تم تجسيد المشروع الذي إنطلق سنة 1995 بين IASC و IOSCO و بالتالي إنضمت هذه الأخيرة إلى مجلس الإدارة كعضو مراقب[3].

في سنة 1999 أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة دعم معايير المحاسبة الدولية من أجل تدعيم "الهندسة المالية الدولية"، و في نفس السنة وافق مجلس IASC بالإجماع على إعادة صياغة بنية الهيئات المكونة ل IASC. و في سنة 2000 أعلنت لجنة بازل دعمها و قبولها لمعايير المحاسبة الدولية و للجهود المبذولة لعولمة المحاسبة. و في نفس السنة وافق IOSCO على 30

[1] Peter WALTON, Petit historique de IASC/IASB, Op.Cit.
[2] http://www.deloitte.com/
[3] Les normes internationales IAS IFRS, Séminaire nationale, Constantine, 11 et 12 Décembre 2007.

معيار محاسبي دولي و سمحت للشركات المسجلة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي كمطلب للقيد و التداول خارج حدود بلدها الأصلي. كما تم الموافقة على IASCF كصيغة جديدة ل IASC[1]. و في سنة 2002 تم إعادة هيكلة لجنة التفسيرات SIC و بتسمية جديدة IFRIC و في نفس السنة أصدر الإتحاد الأوربي قانون 2002/1908، و من خلاله صادق على إستخدام معايير المحاسبة الدولية من طرف المؤسسات المسجلة في الأسواق المالية، كما أكد على تأسيس CRC و IFRAG. و في هذه السنة إلتقى أعضاء IASB و FASB في NORWALKE، و أمضى الطرفان على برنامج عمل مشترك[2].

و في سنة 2003 تم إصدار أول معيار IFRS و أول تفسير IFRIC، و أنجز مشروع مراجعة 14 معيار محاسبي. و عرفت سنة 2004 نقاشات مطولة حول هذا المعيار في أوربا، إنتهت بموافقة المفوضية الأوربية على المعيار مع حذف فقرتين منه، كما بدأت تنشر في هذه السنة إجتماعات IASB على موقعه الإلكتروني. و في سنة 2005 تم إعتماد معايير المحاسبة الدولية رسميا في دول الإتحاد الأوربي و أستراليا و جنوب إفريقيا، و جرت مناقشات بين IASB و SEC من أجل التوصل إلى الإعتراف بمعايير المحاسبة الدولية محل US GAAP.

في سنة 2006 تم إصدار مذكرة "Memorandum of Understanding" حول برنامج العمل الجاري مع FASB. و قد توصل IASB في هذه السنة إلى إقامة علاقات جديدة مع واضعي المعايير المحاسبية في دول عديدة، كما قرر عدم إصدار أي معيار محاسبي دولي إلى غاية سنة 2009. و في فيفري سنة 2007 أصدر IASB مسودة عرض حول تطبيق IFRS في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3].

إن التطورات التاريخية السابقة تأكد على نقطة أساسية هي أن اللجنة قبل و بعد إعادة هيكلتها ركزت مساعيها على توسيع نطاق قبول المعايير التي تقوم بإصدارها، و إضفاء الطابع الإلزامي في تطبيق هذه المعايير، و لهذا الغرض قامت بربط علاقات مع جهات خارجية أخرى تعمل على تقديم الدعم و المساعدة لها.

3.2. علاقة لجنة معايير المحاسبة الدولية ببعض الهيئات

تعد IASC هيئة مهنية مستقلة، و لا تملك أي سلطة إلزامية تسمح لها بفرض تطبيق معاييرها في مختلف الدول، سواء كانت لهذه الدول منظمات مهنية عضوة في IASC أم لا. و في هذه الحالة يقتصر دور هذه المنظمات على مجرد نشر المعايير المحاسبية الدولية و الإعلان عنها في بلدانهم. و قد كانت IASC مقتنعة بعدم قدرتها على دفع الدول إلى قبول معاييرها، لذلك عملت منذ تأسيسها

---

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق.

[2] http://www.deloitte.com/

[3] Peter WALTON, Petit historique de IASC/IASB, Op.Cit.

على تبني إستراتيجية للبحث عن الدعم المقدم من طرف هيئات أخـرى أهمهـا IFAC، الإتحـاد الأوروبي، IOSCO ، FASB و غيرهم من الهيئات التي تتمتع بالسلطة الإلزاميـة الكافيـة التـي تنقصها. سوف نتناول علاقة IASC بهذه الهيئات الأربعة بشيء من التفصيل فيما يلي.

1.3.2. الإتحاد الدولي للمحاسبين

نجحت IASC بإقامة أول علاقة مع هيئة دولية عندما إعترف بها IFAC كمصدر دولي للمعايير المحاسبية. ففي سنة 1982 تم توقيع إتفاقية إلتزامات مشتركة مستقبلية بموجبها يعترف الإتحاد بأن اللجنة هي المصدر الوحيد في العالم للمعايير، و قد بلغت مساهمة IFAC في ميزانية IASC طبقا لتلك الإتفاقية ما يوازي 10% [1]، و يقدم IFAC الدعم للجنة من زاويتين[2] :

- إعتراف IFAC يؤدي إلى توسيع معتبر لقوتها في مختلف أنحاء العالم؛
- يسمح IFAC من إشراك الدول النامية في نشاطات IASC و بذلك لا تسـتمر اللجنـة فـي الظهور كملتقى للدول الغنية (حيث قرر الإتحاد توفير أجرة 10 مشاركات فـي نشـاطات اللجنة لكل بلد نامي كما يقدم مساعدات من أجل تسهيل مشاركة الدول النامية عن بعد).

بفضل الدعم المقدم من IFAC إستطاعت IASC تثبيت بعدها الدولي، و على الرغم مـن ذلـك بقيت تنقصها السلطة اللازمة لفرض تطبيق المعايير التي تقوم بإصدارها خاصـة فـي منتصـف ثمانينات القرن الماضي، عندما بدأت تظهر هيئات أخرى منافسة في مجال عملهـا مثـل الإتحـاد الأوروبي.

2.3.2. الإتحاد الأوروبي

حاول الإتحاد الأوروبي التوفيق بين قوانين الشركات و المحاسبة من خلال أداتين رئيسـيتين هما التوجيهات التي يجب الإعتماد عليها عند سن قوانين حكومات الدول الأعضاء، و التشـريعات التي تصبح قوانين من خلال الإتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى سنها بواسطة تشريعات وطنية.[3]

و على عكس IASC فإن المفوضية الأوروبية (الهيئة الحاكمة للإتحاد الأوروبي) تتمتع بكامل القوة الملزمة للدول الأعضاء لإتباع توجيهاتها الخاصة بالمحاسبة، و قد بدأ الإتحاد الأوروبـي بالتمهيـد لإقامة توافق محاسبي إقليمي من خلال إصدار توجيهات أهمها[4]:

- التوجيه الرابع، صدر سنة 1978 بعنوان شكل و محتوى القوائم المالية؛
- التوجيه السابع، صدر سنة 1983 بعنوان القوائم المالية الموحدة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص433.
[2] Bernard COLASSE, De l'ascension de l'IASC/IASB, http://www.kpmg.fr/
[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة(منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 467.
[4] Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Instrument financier et IFRS, Evaluation en IAS 32, IAS 39 et IFRS7,DUNO, Paris, p4.

كما أصدر توجيهات أخرى متممة للتوجيهين السابقين (الأول خاص بالبنوك و المؤسسات المالية و الصادر في ديسمبر سنة 1986، و الثاني خاص بشركات التأمين و الصادر في ديسمبر سنة 1981).

إن تنظيم المحاسبة في الدول الأوروبية من خلال الإلتزام بالتوجيهات التي أصدرها الإتحاد الأوروبي قبل سنة 1997 تعرض للنقد من عدة زوايا، لذلك برزت إرادة الإتحاد الأوروبي في تبني معايير المحاسبة الدولية و ذلك بتوفير كل الوسائل اللازمة للتدخل و المشاركة في المناقشات الجارية على مستوى IASB، و من أجل محافظة الإتحاد الأوروبي على التحكم في تطور القواعد و القوانين المحاسبية من جهة و إستقلاليته عن IASB من جهة أخرى قام بإنشاء الهيئات التالية :

- **لجنة التنظيم المحاسبي Accounting Regulatory Committee** : و هي ممثل لجنة المراقبة في IASB، مهمتها المصادقة على المعايير من أجل تطبيقها في دول الإتحاد، لذلك فإن دور ARC غاية في الأهمية، لأن دون وجود مصادقة قانونية على المعايير لن يكون لهذه الأخيرة أي قوة قانونية، و بالتالي فإن ARC هيئة سياسية و ليست هيئة تقنية[1]، و يقوم أعضاؤها بإجراء تصويت جد صارم حول المعايير قبل إعتمادها من طرف التشريع الأوروبي و قبل إعطائها إلزامية التطبيق بفضل سلطته على الدول الأعضاء[2].

- **المجموعة الأوربية للتقارير المالية European Financial Reporting Advisory Group** : وهو فريق عمل من القطاع الخاص يتكون من خبراء مهنيين، تم إنشاؤه من طرف الفدرالية الأوروبية للخبراء المحاسبين و بعض الأطراف ذات الإهتمام بتدعيم التعامل مع IASB و توفير تقييم لمحتوى المعايير. و يتكون EFRAG من هيئتين هما : فريق الخبراء التقنيين و مجلس المراقبة[3].

- **المجلس الأوربي لتنظيم الأوراق المالية Committe of European Securities Regulators** : تم إنشاؤها في 2002 من أجل التنسيق بين جهود السلطات المالية في الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى تشريع أوروبي موحد فيما يخص تنظيم تداول الأوراق المالية، و يتمثل دورها في معالجة قضايا تخص إعداد القوائم المالية، و تعمل بالتنسيق مع IFRIC من أجل تفسير و تطبيق المعايير و ضمان نشر معلومات مالية قابلة للمقارنة في مختلف دول الإتحاد الأوربي[4].

3.3.2. المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية International Organisation of Securities Comitions (IOSCO)

تأسست سنة 1983 و تظم في عضويتها أكثر من 190 عضو، يمثلون هيئات وطنية تتولى المسؤولية اليومية عن تنظيم و إدارة قوانين الأوراق المالية في بلدانهم[5]. و تتمثل أهداف المنظمة

[1] Catherine MAILLET, Anne LE MANH, Op.cit, P 17.
[2] Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, Op.cit, P 27.
[3] Michel Capron et autres, Op.cit, p65.
[4] Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, Op.cit, P 31.
[5] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 24.

في تحقيق إتفاق دولي حول تبادل المعلومات في الأسواق المالية و وضع معايير مناسـبة لحمايـة المستثمرين فيها، كما تقوم بالإشراف و الرقابة على الإلتزام بالتطبيق الصارم للمعايير، كل ذلك من أجل المحافظة على أسواق مالية كفأة و سليمة.

و ترجع بداية علاقة IASC ب IOSCO إلى سنة 1987 حيث إنضـمت إليهـا كعضـو فـي المجموعة الإستشارية، و في نفس السنة حثت IOSCO على إسـتخدام معـايير عامـة للممارسـة المحاسبية و المراجعة[1]. و من خلال التقرير الذي أعدته سنة 1989 ركزت على أهميـة معـايير المحاسبة الدولية، و بدلا من محاولة تطوير تلك المعايير، إعترفت بدور IASC في توفير معـايير محاسبية دولية مقبولة من أجل إستخدامها في إصدارات الأوراق المالية للشركات متعددة الجنسيات، أما من جهة IASC فقد عرفت في تلك الفترة تطورا في إستراتيجيتها و إرادتها في تبـوء مكانـة المصدر الوحيد للمعايير و تجنب قيام جهة أخرى بذلك خاصة و أن IOSCO تظم فـي عضـويتها كبريات منظمي الأسواق المالية في العالم (SEC من الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، FSA مـن بريطانيا، CNMV من إسبانيا ...) و بالتالي تكون في مواجهة منافسة قويـة[2]، فـي سـنة 1993 حددت IOSCO المكونات الضرورية لمجموعة متكاملة من المعايير، و قد طالبت اللجنة بضـرورة العمل على تطويرها حيث أطلق عليها "معايير عصب المحاسبة"، حيث رأت أنه لدى إكتمالها بشكل ناجح سينتج عنه إشتمال معايير المحاسبة الدولية على مجموعة شاملة و محورية مـن المعـايير و بالتالي يمكن لIOSCO إقرار معايير المحاسبة الدولية من أجل التسجيل و التعامـل فـي جميـع الأسواق المالية العالمية[3]. و في سنة 1995 توصل مجلس إدارة IASC و اللجنة الفنية التابعـة ل IOSCOإلى إتفاق يتضمن وضع برنامج لمراجعة المعايير السارية و أيضا العمل على وضع معايير جديدة حول معايير لم تتطرق لها اللجنة في معايير ها من قبل كالإحتياطـات والأدوات الماليـة[4]. و قد بذلت IASC جهدا غير عادي على مدار الأعوام الأربعة التالية للوفاء بالإتفاقها مـع IOSCO، و انتهى المجلس من مجموعة المعايير المعدلة و أعلن ذلك في إجتماعه المنعقد في ديسمبر 1998 (قبل التاريخ المحدد بسنة)، و نتيجة لذلك بدأت IOSCO بمراجعة هذه المعايير، و بعـد إنتهائهـا أعلنت عن نتيجة تقييمها من خلال إعداد منشور يلزم الشركات المسجلة و المتعاملة في الأسـواق المالية الدولية بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية[5].

4.3.2. مجلس معايير المحاسبة المالية

يعتبر FASB هيئة من القطاع الخاص، أنشأ سنة 1973 على إثر النقد الذي وجه للإجـراءات المتبعة لإصدار المعايير المحاسبية من طرف AICPA، حيث يمثل الكيان الرئيسي المسؤول عـن

[1] فريدريك تشوي و آخرون،مرجع سابق،ص 381.
[2] Eve CHIAPELLO et autres, Op.cit, p 143.
[3] طارق عبدا لعال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 26.
[4] Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, Op.cit, P 24.
[5] طارق عبدا لعال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص27.

إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية. و يقوم FASB بإصدار معاييره في ظـل وجود قاعدتين أساسيتين تحكمان هذه المهمة هما[1]:

- ضرورة إستجابة المعايير لوجهات نظر المجتمع الإقتصادي ككـل و لـيس فقـط لمهنـة المحاسبة؛
- يعمل FASB على مرأى من الجمهور العام، بحيث يعطي الفرصة كاملة للأطراف المهتمة للتعبير عن وجهات نظرها.

تعد المعايير الصادرة عن FASB جزء من المبادئ المحاسبية المتعارف عليهـا (US GAAP) و المعترف بها من طرف SEC، و لم تعر كل من FASB وSEC إهتماما كبيرا للبعد الدولي لمعايير المحاسبة، حيث اتخذا هذا الموقف إيمانا منهما بجودة معـايير المحاسـبة الأمريكيـة و اكتمالهـا، واعتبروها الأفضل على المستوى الدولي وما على باقي دول العالم سوى الإرتقاء إلـى مسـتواها. غير أن عولمة الأسواق المالية جعلت المنافسة بينها تشتد، و أثرت هذه المنافسة بصـورة خاصـة على الأسواق المالية الأمريكية، مما جعل أسواق المال في باقي دول العالم تبدو أكثر جاذبية بسبب الشروط المشددة التي تفرضها SEC للدخول إلى الأسواق المالية الأمريكية من حيث الكم الهائل من المعلومات التفصيلية التي تفرض على المتعاملين تقديمها. و بضغط من الأسواق المالية الأمريكيـة طورFASB أول مخطط إستراتيجي يتعلق بالنشاطات الدولية سنة 1991، و تم تعديل هذا المخطـط سنة 1994، و من خلاله عرف FASB وجهة نظر جديدة في أهدافه تتمثل في عدالة المعاملة بـين الشركات الأمريكية و الشركات الأجنبية، و سرعان ما أصبحت القضايا الدولية من ضمن أولويات المجلس، حيث أقام مشاريع مشتركة مع كندا، المكسيك و التشيلي بهـدف تحديـد سـبل تقلـيص الإختلافات المحاسبية بين الدول الأربعة. كما وسع مجالات تعامله مع دول أخرى[2]، ونشـرFASB سنة 1996 دراسة لمقارنة تفصيلية بين معايير المحاسبة الدولية و US GAAP، تعد هذه الدراسـة جزء من توصياته لتطوير و قبول المعاييرالمحاسبية الدولية[3]. كما قام في سنة 1994 بإضافة البند الرابع لنشرة المهام التي تنص على الترويج للمقارنات الدولية للمعايير المحاسبية القائمة من أجـل تدعيم جودة التقرير المالي.

في 18 نوفمبر 2002 و على إثر إنعقاد إجتماع بين الطرفين في مكاتـب FASB بنوروالـك، أصبح إلتزام FASB وIASB رسميا من أجل تحقيق توافق بـين المعـايير الدوليـة و US GAAP وتقليص الفروقات بينهما، و تم الإمضاء على بروتوكول الإتفاق و بموجبه تلتزم الجهتين بما يلي :

- جعل المعايير الصادرة عن الجهتين متناسقة و ذلك في أسرع وقت ممكن؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة(منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 327.
[2] Bernard RAFFOURNIER et autres, Op.cit, pp 74-75.
[3] فريديريك تشوي و آخرون، مرجع سابق، ص 373.

- تنسيق برامج عملهما المستقبلية من أجل ضمان التحكم فـي توافـق إصـدارات الطـرفين مستقبلا.

لقد نجحت اللجنة في تخطي خطوة كبيرة، بفضلها أصبحت مهمة الترويج لمعـايير المحاسـبة الدولية مهمة لا تعنيها لوحدها، و إنما تشاركها فيها جهات أخرى تضمن لها الـدعم و فـي نفـس الوقت تحافظ على إستقلاليتها منها، و هكذا تحقق لها الإنتشار و القبول العالمي.

3. تجارب الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية

لقد تلاقت الرغبات الدولية عند ضرورة تبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية، لذلك سارعت الدول باتجاه المعايير الدولية إما بتبنيها بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة معها تجعل الإختلاف بين معاييرها الوطنية و المعايير الدولية ضئيلة جدا. و عموما كانت أول مبـادرة لتطبيق المعايير الدولية من طرف الإتحاد الأوربي تلته مجموعة كبيرة من الدول، سـوف نتطـرق إلى أهمها باختصار فيما يلي.

1.3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول الأوروبية

رغم أن الإتحاد الأوروبي قد ساهم إلى حد ما في تطوير تناسق حسابات الشركات الأوروبيـة، إلا أن تعقيد إجراءات مراجعة التوجيهات التي يقوم بإصدارها، صعب من تطوير قانون الشـركات و تكييفه مع التطور المستمر في التطبيقات المحاسبية الناتجة عن التحولات التي شـهدها المحـيط الدولي مؤخرا. و لقد تخلت المفوضية الأوروبية عن فكرة إعادة صـياغة و تعـديل التوجيهـات الأوروبية الصادرة سابقا بسبب طول هذه الإجراءات و تعقيدها إضافة إلى إختلاف وجهات نظـر الدول الأعضاء حول قضايا متعددة، و من جهة أخرى إزدادت حاجة الشركات القابضة التي لهـا فروع في دول مختلفة إلى تطبيق مرجعية محاسبية مقبولة و معروفة خارج دول الإتحاد، و كـان على هذه الشركات الإختيار بين المرجعيتين المحاسبيتين الأكثر إنتشارا هما المعايير الدولية أو US GAAP، هذه الأخيرة أعدت في سياق ظروف خاصة بالولايات المتحدة الأمريكيـة، لـذلك بـدت المعايير الدولية أكثر ملائمة للتطبيق في أوساط إقتصادية مختلفة، لأنها أعدت على أساس المبـادئ في حين US GAAP تستند على القواعد المحاسبية المفصلة[1].

على هذا الأساس قرر الإتحاد الأوروبي تدعيم جهود لجنة معايير المحاسبة الدوليـة و IOSCO في مجال تطبيق المعايير الدولية من أجل إعداد معلومات مالية قابلة للإستخدام فـي مختلـف دول العالم. و بالفعل إتبع الإتحاد الأوروبي في نوفمبر سنة 1995 إتجاها جديـدا للتنسـيق المحاسـبي الدولي يشار إليه بالإستراتيجية المحاسبية الجديـدة (New Accounting Strategy)، حيـث أكـدت المفوضية الأوروبية أن الإتحاد يحتاج إلى تقوية مركزه بالإتصال بعملية وضع المعايير الدولية، و في 13 جوان 2000 صدر عن الإتحاد بيان حول الخطوات الواجب إتباعهـا مـن أجـل تطبيـق

[1] David TWWEEDIE, les IFRS en route: vers un référentiel universel http://www.kpmg.fr/

المعايير الدولية في أجل أقصاه سنة 2005، و قد جاء التشريع رقم 2002/1606 الصادر في 19 جويلية 2002 محددا لآجال و إجراءات و مجال تطبيق المعايير الدولية، حيث يلزم أكثر من 7000 مؤسسة أوروبية مسجلة في البورصة بإعداد قوائمها المالية المجمعة وفقا للمعايير الصادرة عن IASC/IASB إبتداءا من 01 جانفي 2005، و على عكس التشريعات التي يصدرها الإتحاد عادة فإن هذا التشريع لا يلزم الدول الأعضاء إدماجه في القوانين الوطنية، كما يترك بعض الحرية في التطبيق التدريجي له، حيث سمح بإمكانية تأجيل تطبيق هذا التشريع لغاية 01 جانفي 2007 و ذلك في حالتين :

- المؤسسات التي تطرح إلا السندات؛
- المؤسسات المسجلة في نفس الوقت في بورصات أوربية و بورصات خارج الدول الأوربية وتستخدم معايير مقبولة على المستوى الدولي مثل US GAAP.

كما يترك هذا التشريع حرية فرض تطبيق المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية الفردية للمؤسسات المسجلة في البورصة، وفي المؤسسات غير المسجلة في البورصة سواء كانت تعد قوائم مالية فردية أو مجمعة[1].

و في نوفمبر 2003 أصدر الإتحاد توصيات حول التشريع 2002/1606 من أجل تسهيل تطبيقه، كما تم تعديل التوجيهات التي أصدرها الإتحاد سابقا من خلال التوجيه رقم 2001/65 الصادر في 27 سبتمبر 2001، و التوجيه رقم 2003/51 الصادر في 18 جوان 2003، و التوجيه رقم 2006/43 الصادر في 17 ماي 2006[2].

إن أول إعتراف بالمعايير الدولية كان من طرف الإتحاد الأوربي، لذلك عمل منذ البداية على تقوية مشاركته بطريقة منظمة و مهيكلة في أعمال IASC/IASB الخاصة بإعداد و تطوير المعايير الدولية، و قد كانت لهذه الخطوة نتائج إيجابية على الشركات الأوربية، فتحسن آدائها عن ما كان عليه في وقت سادت فيه أكثر من 25 مرجعية محاسبية.

2.3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية

تطورت معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية أساسا ضمن القطاع الخاص، فقد تأثرت بالعديد من الهيئات و المنظمات المهنية على رأسها FASB، مع وجود هيئة حكومية SEC تضمن سلطة هذه المعايير، و يهتم AICPA بأمور مراجعة القوائم المالية التي يفترض أنها تعرض المركز المالي و نتائج الأعمال بشكل عادل. و يتحقق ذلك من خلال تطبيق US GAAP[3] و هي قائمة شاملة من القواعد شديدة التفصيل (تضم حوالي 140000 صفحة)، لذلك فهي لا تترك مجالا

[1] http://www.deloitte.com/
[2] David TWEEDIE, les IFRS en route: vers un référentiel universel, Op.Cit.
[3] فريديريك تشوي و آخرون، مرجع سابق، ص120.

كبيرا للحكم الشخصي (على عكس المعايير الدولية فهي أقل تفصيلا)، لذلك كان النقد الموجه للمعايير الأمريكية US GAAP من زاويتين[1]:

- كثرة الإستثناءات و التي تجعل بعض الحالات تخرج عن القاعدة، إما بسبب الرغبة في تقليل مجال تطبيقها، أو بسبب التقليل من أهميتها؛
- كثرة التفسيرات ذلك ما أدى إلى تعدد القواعد المحاسبية.

و لقد كان موقف SEC واضحا فيما يخص التسجيل و التعامل في الأسواق المالية الأمريكية التي تضم نسبة كبيرة من كبرى الشركات من مختلف أنحاء العالم، حيث تلزم هذه الشركات بتقديم تسويات (Réconciliations) من خلال تقديم النموذج F-20 إلى SEC التي تحدد متطلبات القيد و تنظم الإفصاح المحاسبي للشركات الأجنبية المقيدة في البورصات الأمريكية. إذ أن لهذه الشركات الحرية في إعداد قوائمها المالية وفق US GAAP أو أي معايير محاسبية أخرى بما فيها المعايير الدولية، و في هذه الحالة فإن الشركة مطالبة بإعداد تسوية محاسبية لتلك القوائم تتناول الفروق بين المعايير المستخدمة في إعداد القوائم المالية وUS GAAP، و أثر هذه الفروق على المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها، و يشترط في التسوية أن تدقق من طرف مراجع الحسابات، كما يشترط في هذا النموذج أن تقدم الشركات الأجنبية قوائم مالية لثلاث سنوات متتالية.

لكن نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في مطلع هذا القرن، بدأ FASB و SEC الإقتراب شيئا فشيئا من IASB، حيث في 29 أكتوبر 2002 توصل كل من IASB وFASB إلى اتفاق من أجل العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا الجانبين متوافقة، و التنسيق فيما بينهما قبل أي إصدارات مستقبلية، و نتيجة لذلك أصدر FASB أربع مسودات لتعديل أربع معايير حتى تتوافق مع المعايير الدولية (المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية، ربحية السهم، مبادلة الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون)[2].

و قد تم توقيع في فيفري سنة 2006 بروتوكول إتفاق Memorandum of Understanding بين FASB و IASB، و من خلاله تم التأكيد على إلغاء شرط التسوية الذي تلتزم به الشركات الأجنبية بنهاية سنة 2009، كما أكد الجانبان على نيتهما في تبديد الإختلافات الحالية بين المرجعيتين من خلال إجراء تحسينات معتبرة على كل من المعايير الدولية وUS GAAP، و تطوير معايير جديدة مشتركة بين الطرفين كفيلة بتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمر[3].

[1] Jacques MISTRAL, Les normes comptables et le monde Post-ENRON, la documentation française, Paris, FRANCE, 2003, p22.

[2] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق.

[3] David TWEEDIE, les IFRS en route: vers un référentiel universel, Op.Cit.

3.3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية

كانت مشاركة الدول النامية في الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية منذ البداية جد محدودة، فمن بين مؤسسي IASC توجد دولة واحدة نامية هي المكسيك، و منذ ذلك الحين لم ترتفع مشاركة الدول النامية سواء في المجالس و في اللجان الإستشارية أو في إعداد مسودات العرض أو المساهمة في تمويل اللجنة، لذلك فإن تطبيق المعايير الدولية من طرف هذه الدول أثار العديد من التساؤلات كانت موضوع العديد من الدراسات، من أجل تحديد الظروف و الحالات التي تلاءم تطبيق المعايير الدولية في هذه الدول. و إزداد الإهتمام بهذه الدراسات بسبب ظهور أسواق مالية في بعض الدول النامية، إضافة إلى زيادة تعامل بعض المؤسسات المحلية في الأسواق المالية الأجنبية. و أشارت إحدى الدراسات بأنه في سنة 1999 يوجد 19 من بين 30 دولة نامية تطبق مؤسساتها المعايير الدولية كليا أو جزئيا، و في سنة 2006 ارتفعت هذه النسبة إلى26 دولة. و يرجع إقبال الدول النامية على تطبيق المعايير الدولية بتعديلات أو حتى دون تعديلات إلى الضعف الذي تعاني منه هذه الدول في المجال المحاسبي، حيث تعتبر أن تطبيق معايير محاسبية جاهزة سيوفر عليها كلفة إعداد معاييرها الوطنية، إضافة إلى أن هذا الإختيار يجنبها الإعتماد على بديل قد يكون غير مقبول سياسيا مثلا تبني معايير أمريكية أو أنجليزية، و عموما فإن إستخدام المعايير الدولية في هذه الدول ساعد على تدعيم نجاح IASC على المستوى الدولي، و لم يبقى تطبيقها مقتصرا على الدول الصناعية الكبرى فقط. و من جهة أخرى سهل عمل الشركات المتعددة الجنسيات التي كثيرا ما تنشط في هذه الدول[1].

و في إطار الدراسات التي أجريت من أجل تحليل مدى ملائمة هذه المعايير للنظم الاقتصادية في بيئات معينة كالدول الإسلامية والدول النامية وغيرها، نذكر تلك التي أجريت بين سنتي 2002 و 2003 من طرف المنتدى الوطني لتطوير المحاسبة (IFAD) على دول الشرق الأوسط وشملت كل الدول العربية[2]. و قد تناولت الدراسة أهمية المعايير الدولية لبعض الدول وخصوصا النامية منها، و أضهرت أهمية تطبيق هذه المعايير في بعض الدول النامية و بعض دول الشرق الأوسط في الحصول على التمويل غير المباشر و لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يساعد انتشار تطبيقها وجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، وأن هذه الدول ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. و استعرضت الدراسة أهمية تطور ونمو أسواق المال في دول الشرق الأوسط كعامل حيوي وراء الطلب على المعايير الدولية.

[1] Jeane Davide AVENEL, Comptabilités nationales et normalisation internationale, Ellipses Edition, Paris, 2005, pp 187-188.

[2] أعدت هذه الدراسة من طرف فريق عمل بقيادة (B. Basoglu, A. Goma) و نشرت على الإنترنت في موقع المنتدى http://www.ifad.org

و قد أوضح المسح الذي أجرته الدراسة أن الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية هي : البحرين و مصر و الأردن و الكويت في حين لم تتوافر معلومات عن دولا أخرى كالإمارات و قطر و عمان، كما تبين أن المعايير الدولية هي أول مصدر للاسترشاد عند إعداد دراسة تحليلية لمعيار محاسبة سعودي أو أية دولة أخرى من دول الخليج. حيث أنه لا يوجد ما يمنع من تبني المعالجات الدولية عندما تتفق تلك المعالجات مع طبيعة النظم في العديد من الدول خاصة دول الخليج، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك سواء في معايير المحاسبة أو المراجعة.[1]

و يعتبر حال الجزائر كحال باقي الدول النامية التي عملت على تكييف أنظمتها المحاسبية مـع المعايير الدولية، إذ بدأت تظهر نوايا الجزائر في التخلي على النظام المحاسبي السـائد منـذ سـنة 1976، على إثر الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في بداية تسعينات القرن الماضي، حيث من خلالها ظهر قصور المخطط المحاسبي الوطني و ما يميزه من هيمنة الإدارة و تغليب النظـرة الجبائية في الإستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، لذلك تستعى الجزائر حاليا لتطبيق نظام محاسـبي مالي جديد متوافق بشكل كبير مع المعايير الدولية. سنتعرض لهذا النظام الجديد بالتفصيل في فصل لاحق.

4.3. تقييم مجهودات التوافق المحاسبي الدولي

تبادر معظم الدول حاليا إلى دعم لجنة معايير المحاسبة الدولية، و أن تجد لها مكانا في مسـار صناعة المعايير الدولية حتى لا تجد نفسها منعزلة محاسبيا و من ثمة إقتصاديا، فالإتجاه العام يسير نحو التوافق الدولي في معايير المحاسبة، حيث من الملاحظ أن دولا عديدة اتجهـت إلـى توفيـق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية و ذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئيـة لكـل دولـة، بحيث أنه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات إيجابية في اتجاه التوفيـق مـع المعايير الدولية. إلا أن وجهات النظر و من ثمة الإجراءات المتخدة من أجل التحول من المعـايير الوطنية إلى المعايير الدولية تختلف من دولة لأخرى، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات كما يلي :

- إدخال بعض التعديلات التشريعية والنظامية للنص على التزام المؤسسات المسجلة في سوق المال أو التي ترغب في ذلك، بتطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مـع معـايير المحاسـبة الدولية؛
- تحديد الاختلافات فيما بين المعايير الوطنية الحالية والمعايير الدولية وتعديل هذه الاختلافات للتوافق مع المعايير الدولية ما لم يتعارض ذلك مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة؛
- إصدار نسخة معدلة من تلك المعايير يشار لها بمعايير المحاسبة الوطنية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية؛

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق.

- إصدار معيار وطني يحدد للمؤسسات كيفية تطبيق المعايير الوطنية المتوافقة مع المعـايير الدولية عند تطبيقها لأول مرة؛
- إصدار معيار وطني متوافق مع المعيار الدولي و ذلك مع كل إصدار جديد للمعايير الدولية.

و إتخذت معظم الدول أحد الإجراءات السابقة بإقتناع منها بأنه السبيل الوحيد لتقليص مجـالات التناقض التي قد تنشأ بسبب تطبيق مرجعيات محاسبية متعددة، و نذكر في هذا الصدد ما حدث مع أول شركة ألمانية تم تسجيلها في بورصة نيويورك سنة 1993 (دملر بانز) و التي ترتب عن تعديل قوائمها المالية وفقا ل US GAAP تحويل صافي الربح الظاهر في الميزانية من مبلغ 615 مليـون مارك إلى خسارة قدرها 1839 مليون مارك.[1]

و قد سارعت اللجنة إلى تبني إستراتيجية من أجل تعميم تطبيق المعايير الدولية، لعبـت فيهـا مختلف المنظمات الدولية و التكتلات المحاسبية دورا فاعلا بالضغط على الدول التي تملك سـلطة عليها بفرض تبني مجموعة المعايير الدولية، و من جهة أخرى الشـراكة مـع مختلـف الجهـات المسؤولة عن وضع المعايير الوطنية (مجالس، لجان، ...)، و تجدر الإشارة أن مساهمات المجالس الوطنية في صناعة المعايير الدولية تختلف من دولة لأخرى، حسب توجه الدولـة نحـو المعـايير الدولية وحجم البنية المحاسبية الأساسية لدى تلك الدولة. فهناك دولا تشارك في صـياغة مشـاريع المعايير الدولية، ودول لا تساهم في إصدار المعيار ولها حق التصويت داخل المجلس، ودول لهـا مقاعد اتصال داخل المجلس، وأخرى تكتفي فقط بعرض رؤيتها في أي معيار من خـلال التعليـق على مشروع ذلك المعيار، أما بقية الدول تلتزم بالمعايير بما يلائم أوضاعها السياسية والاقتصـادية دون أن يكون لها دورا في إصدارها.[2]

و لكن السؤال الذي يفرض نفسه، لماذا هذا التحول الدولي نحو المعايير الدولية. ولماذا سارعت دولا كثيرة، غير التي تبنت المشروع الدولي للمعايير، إلى تطبيق أو الاسترشاد بالمعايير الدوليـة. و لعل السبب الرئيسي يكمن في البحث عن تدنية التكاليف كأساس يقع وراء كل هذه التصـرفات، حيث تتمثل هذه التكاليف في أربعة نقاط أساسية[3]:

- تكلفة صناعة معايير المحاسبة أو ما يعرف بالبنية الأساسية؛
- تكلفة إنتاج ومراجعة المعلومات المحاسبية في حالة الشركات المتعددة الجنسيات؛
- تكلفة التمويل التي تتحملها الشركات الوطنية للحصول على التمويل من خارج الدولة؛
- تكلفة الاستثمار التي يتحملها المستثمر الأجنبي عندما يقوم بتصدير استثماراته إلى أسـواق مال خارجية بحثا عن فرص استثمارية أفضل.

---

[1] محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية)، مرجع سابق، ص21.
[2] مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية،
http://www.asca-sy.com/data/Main_Pages/Download/hamdan.doc
[3] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق.

بالنسبة للدول النامية محدودة الموارد، فإن عملية صناعة المعايير هي عملية مكلفة يلزمها موارد مالية كبيرة يتم إنفاقها خلال مراحل صناعة المعيار التي تأخذ وقتا طويلا، لهذه الأسباب فإن الدول التي لا يتوافر لديها الموارد الكافية كانت تعتمد على المعايير المحاسبية للدول المتقدمة في هذا المجال كانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الاعتماد على المعايير الصادرة عن مثل هذه الدول هو في النهاية اعتماد على فكر دولا أخرى قد لا يتفق مع طبيعة الدولة المستوردة للمعايير، ومع ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية، وباعتبارها هيئة مهنية مستقلة عن أية دولة بعينها، فإن الدول التي لا تقوي على تحمل تكلفة صناعة المعايير قد وجدت فيها مصدرا جيدا للمعايير المحاسبية، لا يربطها بدولة معينة ومن ثمة جاء الانتشار السريع للمعايير الدولية بين معظم الدول النامية بهدف ترشيد أو تجنب تكلفة صناعة المعايير.

خلاصة الفصل الأول

إن التطور الذي عرفته المحاسبة من خلال البحث في جعلها وسيلة إعلامية ذات طابع دولـي، يجسد قدرتها على مسايرة التحولات التي عرفتها المعاملات الإقتصـادية و الماليـة فـي الآونـة الأخيرة، و المنعكسة على نشاطات المؤسسة التي أصبحت تتسم بالإنفتاح على مختلف دول العالم. و قد تبين من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، أنه أمام هذا الواقع الجديد بـرزت العديـد مـن الجهود على عدة مستويات من أجل تحقيق توافق محاسبي دولي، و تعتبر البداية الفعلية لصـناعة المعايير الكفيلة بتجسيد هذا التوافق بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث لاقت المعايير التي تقوم هذه اللجنة بإصدارها قبولا دوليا واسعا فاق كل التوقعات التي كانت سائدة عنـد تأسيسـها، إذ إتجهت العديد من دول العالم نحو المعايير الدولية، إما بتطبيقها مباشرة أو من خلال تحقيق توافـق بينها و بين المعايير الوطنية، و قد جاء هذا الإنتشار بفضل ما قدمته العايير الدوليـة مـن حلـول للمشاكل التي تواجه المؤسسة في سعيها للتوسع خاصة على مستوى الأسواق المالية الدولية، عـن طريق تعزيز قدرة مستخدمي المعلومات المالية على تفسيرها أينما وجدوا، و تسهيل عملية الإتصال المعلوماتي بفضل صياغة المعايير الدولية على خلفية دراسة الفروقات بـين الأنظمـة المحاسـبية و إبقائها عند أدنى المستويات. و على الرغم من الصعوبات التي تعيق عمل اللجنـة إلا أنـه مـن المتوقع أن تستمر، بسبب التحدي الكبير الذي تواجهه المحاسبة فـي ظـل العولمـة الإقتصـادية و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثاني :

المؤسسة الإقتصادية في ظل التحولات المحاسبية الدولية

تمهيد

يظهر من أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق المعايير الدولية يكـون فـي الغالـب إختياريا، باعتبارها معايير إرشادية غير ملزمة دوليا، و يرجع قرار تطبيقها للدولة سواء من جهـة التطبيق الكلي أو الجزئي أو من جهة المؤسسات المعنية بهذا التطبيق، أو من الجهتين معـا، أمـا اللجنة في حد ذاتها فقد خصت المؤسسات المسجلة و المتعاملة في الأسواق المالية من أجل حمايـة المستثمرين فيها من بعض الممارسات المحاسبية التي قد تتخذها المؤسسات.

وتستهدف المعايير الدولية القوائم الماليـة ذات الغـرض العـام أي الموجهـة للمسـتخدمين الخارجيين، و من بينهم خصت المستثمرين مقدمي رأس المال و أكثر الفئات تعرضا للمخاطر التي تواجهها المؤسسة، لذلك فإن جميع مقومات المعايير الدولية تتجه نحو توفير جميع المعلومات الكفيلة بمساعدة هذه الفئة على تقييم العوائد و المخاطر المرتبطة بقراراتهم، من خلال توفير قوائم ماليـة تعبر بصدق عن حقيقة المعاملات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسات.

و تعتبر المؤسسة المعايير الدولية كمجموعة من الإرشادات المحددة و الموجهـة للممارسـات المحاسبية و إعداد القوائم المالية، من أجل رفع جودة المعلومات المقدمة للمستخدمين الخـارجيين، و زيادة منفعتها عند اتخاذ القرارات التي تعود نتائجها في النهاية على المؤسسة، حيـث أن اتجـاه المؤسسة إلى تطبيق المعايير الدولية هو سعي منها لتحصيل منافع ما قد تحدثه المعايير من تـأثير على مستخدمي المعلومات، و توجيه قراراتهم بما يحقق أهداف المؤسسة من عملية نشـر القـوائم المالية، حيث تزداد إمكانية تحقق أهداف القوائم المالية كلما زادت منفعتها من خلال توفير معلومات على درجة عالية من الملائمة و الموثوقية عن مركز المؤسسة المالي و نتائج نشاطها، إضافة إلـى أن زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مرتبطة باتجاه المؤسسة إلـى تـوفير متطلبـات الإفصـاح و الشفافية، التي طالما نادت بها الأسواق المالية من أجل التوسع في حجم المعلومـات المنشـورة سواء في القوائم المالية ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى، و من ثمة فـإن تطبيـق المؤسسـة لمعايير تحدد بدقة المحتوى المعلوماتي لقوائمها المالية ذات الغرض العام ليس هدفا في حد ذاته، إذ أن المحصلة النهائية لزيادة منفعة المعلومات و التوسع في الإفصاح عنها هي مساعدة المسـتثمرين في تحديد العوائد و المخاطر المرتبطة بقرار الإستثمار، سعيا منها إلى اجتذاب المزيد من المـوارد المالية وسط تنافس شديد عليها، و تشجيع المستثمر على اتخاذ قرارات إيجابية بالنسبة لها.

رغم الإجماع على ضرورة تطبيق المؤسسة للمعايير الدولية بهدف زيادة فرصها في الحصول على نصيب من رؤوس الأموال المحدودة، إلا أنه من الخطأ الإعتقاد بأن المؤسسة ستكون بمعـزل عن الآثار التي يسببها تطبيق المعايير الدولية، سواء من حيث التكلفة التـي تتحملهـا و اللازمـة لإصدار المعلومات و نشرها، أو من حيث وضع عمليات المؤسسة في متناول العامة بمـن فـيهم المنافسين، فعلى مستواها الداخلي و بغض النظر عن الهدف النهائي لتطبيق المعايير الدولية، فـإن

انتقال المؤسسة من تطبيق نظام محاسبي إلى تطبيق نظام آخر سيدفعها إلى إجراء تغييرات على مستويات و مراحل مختلفة، بدءا باستعدادها لاحتواء أثر التغيرات الناشئة عن أول تطبيق و في موعده المحدد، ثم ضمان إستمرارية تطبيق المعايير الدولية في السنوات اللاحقة، فضلا عن تأثر جل أنظمتها المعلوماتية و هياكلها التنظيمية و مختلف الوظائف التي تمارس داخلها. و انطلاقا مما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

نتطرق في المبحث الأول إلى نطاق تطبيق المعايير الدولية من حيث المؤسسات المعنية بها و موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم نتناول مقومات المعايير الدولية، و انعكاسات هذه الأخيرة على المؤسسة الإقتصادية.

في المبحث الثاني نعالج دور المعايير الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية، حيث نتطرق إلى محددات القوائم المالية ثم نتناول دور المعايير الدولية في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية و المالية و تحقيق عناصر المنفعة المتمثلة في الملائمة و الموثوقية، و في الأخير نتطرق إلى الدور الذي تلعبه المعايير في تشجيع الإستثمارات المالية الدولية.

في المبحث الثالث نتناول الآثار التي يسببها تطبيق المعايير الدولية على الصعيد الداخلي للمؤسسة الإقتصادية، نتناول بداية التحضيرات التي تقوم بها المؤسسة قبل الإنطلاق في تطبيق المعايير الدولية، ثم نتطرق إلى الآثار التي يسببها تطبيق المعايير الدولية ذات الطبيعة التنظيمية ثم تلك المرتبطة بالوظائف الأساسية التي تمارسها المؤسسة الإقتصادية.

المبحث الأول : مقومات معايير المحاسبة الدولية و إنعكاساتها على المؤسسة الإقتصادية

تلتزم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية إجباريا بموجب قرار أصدرته الدولة التي تنتمي إليهـا، أو إختياريا سعيا منها لتحصيل مزايا متعددة يمكن أن تتوفر لها، و في كلتا الحالتين يتطلب ذلك من المؤسسة ضرورة إستيعاب و فهم أسس و مقومات جديدة لممارسة أهم وظيفة من وظائفها و هـي وظيفة المحاسبة.

و تقوم المرجعية المحاسبية الدولية على مقومات تتمثل فـي مراعـاة إحتياجـات مسـتخدمي مخرجات النظام المحاسبي و من ثمة الوفاء بها، فهم بحاجة إلى معلومات عـن المركـز المـالي للمؤسسة و عن نتائج أعمالها تفيدهم في اتخاذ القرارات و تقلل من عدم التأكـد لـديهم، و يعتبـر المستثمر أولى المستخدمين بالإهتمام من حيث الوفاء باحتياجاته المعلوماتية، فهو مقدم رأس المـال للمؤسسة و هو المتحمل النهائي للمخاطر التي تواجهها، و في هذا السياق إتجه الإهتمام بالميزانيـة باعتبارها أكثر القوائم المالية قدرة على تحديد مقدرة المؤسسة على تكوين الثروة الحقيقية و تكـون المعالجة المحاسبية لعناصرها على أساس جوهرها الإقتصادي و ليس شكلها القانوني، كما أن القيمة العادلة هي أكثر المقاييس ملائمة لتقييم هذه العناصر -خاصة تلك التي تتاجر فيها المؤسسة بنشاط- من أجل الحكم على آدائها و تقييم نتائج نشاطاتها.

إن لهذه المقومات إنعكاسات تتعلق أساسا بالفائدة المرجوة من وراء تطبيق المؤسسـة لمعـايير تحدد بدقة محتوى تقاريرها المالية من المعلومات، بالشكل الذي يؤدي إلى تسهيل مهمة المسـتثمر في تقييم البدائل الإستثمارية المتاحة و إقناعه باتخاذ قرار الإستثمار على ضـوء معرفـة القيمـة الإقتصادية للمؤسسة.

على ضوء ما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى نطاق تطبيق المعـايير الدوليـة مـن حيـث المؤسسات المستهدفة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ثم نتناول مقومات المعايير الدوليـة و التطورات الحاصلة بفعل تطبيقها.

1. نطاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية

عندما باشرت لجنة معايير المحاسبية الدولية عملها لم تعمم تطبيق المعايير التي تصدرها على كافة المؤسسات، و إنما خصت فئة معينة منها كانت أكثر الفئات ملائمة و حاجة لتطبيـق معـايير دولية للمحاسبة و للتقرير المالي، لكن الآن يفكر المجلس في توسيع دائـرة المؤسسـات المعنيـة بتطبيق المرجعية الدولية لتشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أخذا في الاعتبـار خصوصـيات هذا النوع من المؤسسات.

1.1. المؤسسات المعنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية

لقد إستندت المحاولات التي بدلتها الهيئات المحاسبية و خصوصا لجنة معايير المحاسبة الدولية، إلى الإعتقاد أن التوافق المحاسبي على نطاق دولي ما هو إلا محاولة لجعل المحاسبة الوسيلة الإعلامية التي تعمل على توفير معلومات ذات دلالة و قابلة للمقارنة و التداول من دولة لأخرى في إطار محاسبي واحد لا يتغير، و في نفس الوقت لا يتعارض مع المتطلبات المحلية لتلك الدول،[1] و بذلك تظهر المعايير الدولية كأسلوب لتحقيق توافق محاسبي دولي من أجل تجاوز القضايا التي تطرحها تعددية المرجعيات المحاسبية الوطنية و التي تقف عائقا أمام تنامي الأعمال الدولية و إنتشار عمليات التقرير المالي العابرة للحدود الوطنية و تعاظم أهمية أسواق المال (المحلية و الدولية) في تمويل التوسع ذو الطابع الدولي الذي عرفته نشاطات المؤسسة، و لعل السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دولا مختلفة، فحماية هذه الاستثمارات في أي دولة، تتطلب أن تتوافر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية عالميا بحيث تتصف بالقابلية للمقارنة بصرف النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لهذه القوائم.

و تعتبر المعايير الدولية من منظور كلي كمجموعة من الإرشادات العامة المقبولة على المستوى الدولي، يتم إصدارها بناءا على خلفية نظرية أعدت لهذا الغرض و بإشراك عدد كبير من خبراء المحاسبة من مختلف دول العالم، و أخذ آراء العديد من المنظمات المحاسبية و الإستشاريين من ذوي الخبرة للوصول إلى معايير محاسبية على درجة عالية من الكفاءة و الجودة، و بالتالي فهي تمثل نموذجا يصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي من أجل رفع كفاءة الآداء المحاسبي على مستوى دولي[2]. و على هذا الأساس فإن تطوير مرجعية محاسبية على مستوى دولي هو تأكيد على نقطتين أساسيتين هما :

أ- الحصول على مرجعية محاسبية ذات جودة عالية، مجردة من أي إعتبارات وطنية (تشريعية و جبائية) تضمن قابلية إستخدام المعلومات الناتجة عنها في دول و لأغراض مختلفة؛

ب- المساهمة في جعل الإقتصاد العالمي أكثر إنفتاحا و ترابطا و إستقرارا من خلال تحرير الممارسات المحاسبية من نطاق الدولة الواحدة.

و من وجهة نظر المؤسسة فإن إختيار المعايير عموما يجب أن يلبي إحتياجاتها من جهة و إحتياجات زبائنها من جهة ثانية. و تجد المؤسسة في المعايرة وسيلة لتحسين آدائها في مجالات متعددة كإجراءات التصنيع والتركيب و التنفيذ، الرقابة، المراجعة...[3]. أما في المجال المحاسبي،

---

[1] الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سابق، ص91.
[2] رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية : أهميتها و مجالات تطبيقها، http://www.financialmanager.wordpress.com.
[3] شعيب شنوف، التغيرات المحاسبية : بين المعايير المحاسبية و المخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، عنابة، الجزائر، 2007.

و مع إتساع نشاطات المؤسسة و تعدد ملاكها و تزايد حجم مستخدمي تقاريرها المالية وحاجتهم إلى معلومات أكثر عن آدائها، فإن تطبيق المؤسسة لمعايير محاسبية مقبولة على نطاق دولي سيضمن لهؤلاء المستخدمين تكوين أفضل فكرة عن القيمة الإقتصادية للمؤسسة من أجل مقارنتها مع قيمتها السوقية بهدف ترشيد قراراتهم بشأن الإستثمار في المؤسسة،[1] وبالتالي تطبق المؤسسة المعايير الدولية من أجل رفع مستوى آدائها في المجال المحاسبي على غرار باقي المعايير في باقي المجالات.

إن إلتزام المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية قد يكون إختياريا إذا لم تقرر الدولة التي تنتمي إليها تبني هذه المعايير بشكل رسمي، في حين تمارس المؤسسة نشاطات دولية و تتعامل في أسواق مالية عالمية، وتجد المؤسسة في إخراج (externaliser) مهمة إعداد القوائم المالية[2] وفق المعايير الدولية لخبراء متخصصين بديلا ملائما وذلك لتفادي تكاليف إعداد مجموعتين من القوائم، إحداهما وفق المعايير الوطنية و الأخرى وفق المعايير الدولية. و قد يكون إجباريا إذا قررت الدولة التي تنتمي إليها تبني المعايير سواء بصفة تامة أو بصفة إسترشادية وذلك بتعديل تشريعاتها المحلية بما يتفق مع متطلبات المعايير الدولية، وفي كلتا الحالتين ذلك يلقي على المهنة المحلية عبئا كبيرا يتجلى في متابعة تطور المعايير الدولية وشرحها وتدريب أعضاء المهنة على تطبيقها[3].

لقد قام IASB بإصدار معاييره من خلال إعطاء أهمية خاصة لمستخدمي و معدي القوائم المالية

أ- **مستخدموا القوائم المالية** : و هم جميع الأطراف اللاذين لهم مصلحة في معرفة السلامة المالية للمؤسسة، و على رأسهم المستثمرون اللاذين يركزون إهتمامهم على شفافية و صدق المعلومات المقدمة إليهم في بحثهم المتواصل عن أفضل الفرص الإستثمارية المتاحة.

ب- **معدوا القوائم المالية :** أي المؤسسات القائمة على تطبيق المعايير الدولية و ما تحتوي من إدارات و وظائف و موارد، و تعتبر أكثر الفئات المتأثرة على إعتبار أن الإنعكاسات المباشرة و غير المباشرة لهذا التطبيق سوف تنعكس عليها بالدرجة الأولى، لذلك نلاحظ حاليا إتجاه IASB إلى إصدار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[4].

أما المؤسسات المستهدفة من قبل IASB فهي المؤسسات المقيدة و المتعاملة في الأسواق المالية فقط و على العموم يمكن بيان نطاق تطبيق المعايير الدولية في النقاط التالية :

- **مؤسسات المساهمة :** تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع مؤسسات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية الدولية.

---

[1] Stephan BRUN, IAS/IFRS : les normes internationales d'information financières, Op.cit, p52.

[2] هي عملية إسناد جزئي أو كلي لمهام أو أعمال محددة تنجز داخليا في العادة إلى مؤسسة (جهة) خارجية متخصصة على المدى المتوسط أو البعيد ويتم ذلك من خلال إبرام عقد، و في مجال المحاسبة تتمثل هذه الجهة في مكاتب خبراء المحاسبة المعتمدين.

[3] رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية أهميتها و مجالات تطبيقها، مرجع سابق.

[4] Sylvie LEPICIER et autres, Pratique des normes IFRS par la profession bancaire, la revue banque, Paris, 2005, p35.

- **المؤسسات الأخرى :** ينصح أن تطبق باقي المؤسسات (غير المساهمة) المعـايير الدوليـة لمـا ستحققه من منافع على المستوى الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** يتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقرار معيار خـاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هو معيار يضم العديد من التعديلات لكي يجعل من المعـايير الدولية معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات و قابلة للتطبيق فيها[1].

في الواقع لقد خصت اللجنة عند إصدار معاييرها إلا المؤسسات المسـجلة و المتعاملـة فـي الأسواق المالية فقط، و لعلها وجدت الدعم في ذلك من قبل مختلف الهيئات المنظمة لتلك الأسـواق سواء كانت دولية (مثلاIOSCO) أو محلية (مثلا SEC)، إلا أن تحديد نطاق المؤسسـات المعنيـة بتطبيق المعايير الدولية مرهون بتشريعات الدولة في حد ذاتها، و أحسن مثال على ذلك عندما قرر الإتحاد الأوروبي الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية فإنه خص فقط المؤسسات المسجلة في الأسـواق المالية الأوروبية و التي تعد قوائم مالية مجمعة. و تجدر الإشارة أنه بهدف زيادة تعمـيم تطبيـق المعايير الدولية أعلن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عن إصدار مجموعة متكاملة من المعـايير الدولية لمحاسبة القطاع العام غير المدر للربح، و هي معايير مستمدة و مماثلة للمعايير الصـادرة عن IASB،[2] أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيتاح لها تطبيق المعايير الدولية بمجرد صدور معيار خاص بها هو الآن بصدد الإعداد.

2.1. موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إهتم الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعداد و عـرض القـوائم المالية ذات الإستخدام العام، لذلك قام بإصدار معايير عديدة تعمل على تحسين القياس و الإفصـاح المالي، لكن رغم أهميتها على المستوى المحلي و الدولي إلا أنها أثارت بعض القضايا أهمها الحمل الزائد لهذه المعايير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير الخاضعة لمسؤولية عامـة (غيـر مقيدة في السوق المالي و لم تطرح أوراق مالية للإكتتاب العام)، و تثور في هـذه الحالـة قضـية المقارنة بين تكلفة الإلتزام الكامل بتطبيق المعايير الدولية و المنفعة التي تعود على العدد القليل من مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات.

و لقد أثار العديد من الأطراف المعنية تساؤلات حول مسألة إلزام المؤسسات المسـؤولة أمـام عدد قليل من المستخدمين باشتراطات التقارير المالية الكثيرة و الموضوعة أساسا للمؤسسات المقيدة في الأسواق المالية، لذلك ظهر مصطلح حمل المعايير الدوليـة الزائـد عـن الحـد "Accounting Standards Overload" ليشير إلى مشكلة أعباء التقارير المفروضة على الكيانات الصغيرة، و هكذا تستند التقارير التفاضلية أو التمايزية إلى فكرة أن بعض المؤسسات ينبغي السماح لها بـالإنحراف

[1] رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية أهميتها و مجالات تطبيقها، مرجع سابق.
[2] سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى ، دار الراية، عمان، الأردن، 2009، ص169.

عن اشتراطات معينة للمعايير الدولية أوعدم التطبيق الكامل لها[1]، و يؤكد ما سبق الرئيس الحـالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (David TWEEDIE) بقوله: "إضافة إلى الهدف الرئيسي للمجلـس الذي يدور أساسا حول مواجهة إحتياجات أسواق المال العالمية و المستثمرين فيها من المعلومـات، فإن المجلس حاليا يقوم بتطوير معايير خاصة بالمؤسسات ذات الحجم الصغير و المتوسط. و كمـا يلاحظ مستخدموا المعايير الدولية يصدر المجلس معاييره أخذا في الإعتبـار المؤسسـات المقيـدة و المتعاملة في أسواق مالية معقدة فقط، ولكن من خلال إستشارة مختلف الأطراف المعنية في دول مختلفة بدأ المجلس و الإداريون (*Les Trustees*) في دراسة مشروع معيـار خـاص بالمؤسسـات الصغيرة و المتوسطة من خلال البحث في إقامة تعديلات على أساس إحتياجات المستخدمين و فـي العلاقة تكلفة/منفعة..."[2]

حسب إصدارات المجلس فإن مزايا المرجعية المحاسبية الدولية لا يجب أن تقتصر فقط علـى المؤسسات المسجلة و المتعاملة في الأسواق المالية و لكن يجب أن تمتد لتشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك راجع للأسباب التالية :

- تعتمد معظم البنوك حاليا في دراسة قراراتها بتقديم القروض على تحليل القوائم المالية التي تم إعدادها وفقا للمعايير الدولية؛
- تقوم مؤسسات رأس المال المخاطر بتمويل الإستثمارات خارج الحدود الوطنية خاصة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- للعديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمين أجانب يعتمـدون علـى المعلومـات المقدمة إليهم في اتخاذ قراراتهم؛
- إرتفاع المبادلات التجارية الدولية بشكل عام أدى إلى تزايـد إهتمـام مختلـف الأطـراف بالمعلومات المالية عن مختلف المتعاملين.

و من أجل الإستجابة لمتطلبات هذا النوع من المؤسسات واجه المجلس إشكاليتين، أولا: كيـف و في أي سياق سيتم تكييف المرجعية الدوليـة الحاليـة للتطبيـق علـى المؤسسـات الصـغيرة و المتوسطة ؟ ثانيا: ما هو حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستهدف؟ و قد اعتبر المجلس مبدئيا أن المبادئ الأساسية لإعداد المعلومة المالية وفق المعايير الدولية يجب أن تطبق نفسها علـى جميع المؤسسات، و أن التمييز بين المؤسسات يتم وفـق معيـارين همـا إحتياجـات مسـتخدمي المعلومات و القيد الحاكم منفعة/تكلفة. و في النهاية خاص المجلس إلى ضرورة إقامـة مـرجعيتين محاسبيتين منفصلتين (IFRS,IFRS-pme) حيث :

- تتفق معايير IFRS-pme مع الإطار المفاهيمي المعتمد من أجل إعداد المعايير الدولية؛

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص:278-279.

[2] David TWEEDIE, les IFRS : en route pour un référentiel universel (traduit par KPMG) http://www.kpmg.fr/, 23/05/2008.

- تعاريف عناصر القوائم المالية المقترحة من أجل إصدار IFRS-pme تتفق مع تلك المعتمدة سابقا[1].

إن معايير IFRS-pme ليس مجرد ملخص للمعايير الدولية، حيث أن هذه المعايير يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات اليومية لتسيير هذا النوع من المؤسسات، فمن حيث الشكل لن يكون هناك إلا معيار واحد خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتوي على 38 فقرة إضافة إلى ملحـق، يتم هيكلته حسب الموضوع و ليس بأرقام للفقرات كما هو الحال بالنسبة لبـاقي المعـايير الدوليـة السابقة، أما من حيث المضمون فإن المجلس يؤكد أن المعيار يتضمن تعديلات جوهرية للمعـايير الدولية من حيث:

- إلغاء العديد من المواضيع التي لا تتكيف مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تقليص الإختيارات بين المعالجات المحاسبية البديلة؛
- تبسيط إجراءات التسجيل و القياس و التقييم؛
- إلغاء المعلومات المتعلقة بالإفصاحات الإختيارية.

و تجدر الإشارة أن هذا المعيار سيتم إصداره بشكل نهائي في أواخر سنة 2009 على أسـاس أنه قد تم إقتراحه سنة 2003[2].

لقد تبين الآن نطاق تطبيق المعايير الدولية و المؤسسات المعنية بها. فيما يلي سنتناول المعايير الدولية من حيث المحتوى، و تقوم عموما على أسس و مقومات تظهر مستمدة بشـكل كبيـر مـن النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

2. مقومات معايير المحاسبة الدولية

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير المحاسبية على أساس مراعاة مقومـات أهمها تفضيل المستثمر كمستخدم رئيسي للقوائم المالية، التركيز على الميزانية بدل قائمة الـدخل، الجوهر فوق الشكل و التوسع في استخدام مقياس القيمة العادلة.

1.2. أولوية المستثمر كمستخدم رئيسي للقوائم المالية

يتباين تحديد المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية من دولة لأخرى و من فترة لأخرى، حيث أن تشكيلة هؤلاء المستخدمين تعكس الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية للدولة و للأنظمـة السـائدة فيها.

و تشير الوقائع إلى وجود تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول من القوائم المالية، فقبل بداية ثلاثينات القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية توجه أساسا لخدمـة الإدارة و الدائنين، و لكن بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى تحول الإهتمام إلى المسـتثمرين حيـث جـاءت

[1] http://www.focusifrs.com/lettre-trimestrielle/accueil/2007/lettre-n-4-mars-2007, 14/06/2008.
[2] Samira DEMARIA, projet IFRS et PME, http://www.management.free.fr/, 23/12/2008.

الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي و الأسواق المالية و ليس من المحاسبين في حد ذاتهم، و قد ترسخ هذا الإتجاه بفضل المعـايير الدوليـة حيـث اعتبـرت IASB أن المسـتثمرين (الحـاليين و المرتقبين) يجب أن يترأسوا قائمة مستخدمي القوائم المالية، و أن تكون لهم الأولوية عند إعـداد ونشر هذه القوائم من حيث خصائص المعلومات التي تتضمنها، حيث إعترفت اللجنة بوجود عـدة فئآت بحاجة إلى معلومات عن المؤسسة، إلا أن المستثمرين هم مقدموا رأس المـال و هـم أكثـر الفئآت الأخرى تعرضا للمخاطر، لذلك فمن الأولى تلبية إحتياجاتهم من غيرهم، و حسـب الإطـار المفاهيمي فإن تفضيل المستثمر ناشئ كذلك عن كثرة إحتياجاته من المعلومـات و عـن شـمولها لاحتياجات باقي الفئآت، فبينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المسـتخدمين من المعلومات لذلك تسعى لتلبية إحتياجات عامة، و حيث أن توفير قوائم ماليـة تفـي باحتياجـات المستثمرين مقدمي رأس المال فإنها سوف تفي كذلك بأغلب احتياجات المستخدمين الآخرين التـي يمكن أن تغطيها القوائم المالية[1].

و لقد تبنت IASB (على غرارFASB) مفهوم المستثمر الحصيف (الواعي) بدل مفهوم المستثمر العادي الذي ساد في أدبيات المحاسبة منذ بداية الثلاثينات و حتى بدايـة السـبعينات مـن القـرن الماضي، فهذا الأخير من جمهور المستثمرين الذي لا تتوفر لديه القدرة على الحكـم علـى كفايـة المؤسسة و لا يتمتع بثقافة محاسبية و اقتصادية و قدرة تحليلية كافية، لذلك فهو يعتمد فـي إتخـاد قراراته على رأي مدقق الحسابات، أما مفهوم المستثمر الحصيف يركز على فائدة المعلومات فـي إتخاد القرارات و على اتصافها بالملائمة و المصداقية، فهو في هذه الحالة يتمتع باسـتيعاب جيـد و معرفة و قدرة عالية على تحليل المعلومات و على الموازنة بين البدائل الإستثمارية[2].

2.2. تفضيل الميزانية على قائمة الدخل

تميز التاريخ المبكر للقوائم المالية بالتركيز على الميزانية، حيث اعتبر المشرع القـانوني أنهـا القائمة الأكثر أهمية لأنها تعبر عن المركز المالي للمؤسسة و تمثل الموارد المتاحة لسداد إلتزاماتها تجاه الدائنين و البنوك. و تركيز الأهمية على الميزانية نابع من سيطرة وجهـة النظـر الحقوقيـة و القانونية التي كانت تعتقد أن الميزانية أفضل ضمان لسداد الإلتزامات تجاه الغير[3].

مع بداية فترة السبعينات من القرن الماضي إتجه مستخدموا القوائم المالية إلى التركيـز أكثـر على قائمة الدخل بدرجة أكبر بحيث كانت الرغبة الإستثمارية للمؤسسات في هذه الفتـرة مرتبطـة بالنمو في العائد مع تزايد إهتمام المستثمرين بتعظيم ربحية السهم على المدى القصير، لـذلك تعـد قائمة الدخل الأكثر إفادة في تقييم آداء الإدارة و مقدرتها على توليد الأرباح، لأن تحقق الأرباح هو خير ضمان لسداد القروض و أعبائها، و مع ذلك فإن موجات التضخم و الكساد التي عمت العـالم

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص87.
[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص ص :197-198.
[3] نفس الرجع السابق، ص 251.

أثناء تلك الفترة جددت الإهتمام بالميزانية، و في فترة ما بين منتصف و أواخر الثمانينات سادت نظرة أكثر توازنا تساوى وفقا لها الإهتمام بكل من الميزانية و قائمة الدخل، و لم تحظى قائمة التدفقات النقدية بالإهتمام سوى في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات.

و قد كانت العودة مرة أخرى للتركيز على الميزانية من خلال الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية، تأكيدا على التحول من مفهوم الدخل القائم على المعاملات إلى مفهوم صيانة (المحافظة) رأس المال و أيد هذا المفهوم تاريخيا الإقتصاديون أكثر من المحاسبين، وذلك لاهتمام الفئة الأولى بخلق الثروة الحقيقية، ووفقا لمفهوم صيانة رأس المال تكتسب المؤسسة الربح فقط إذا كان المبلغ النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يتجاوز المبلغ النقدي لصافي الأصول في بداية الفترة بعد إستبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم أثناء الفترة، و يمكن أن نستخدم مفهوم الحفاظ على رأس المال من ناحية قيمته المادية (الطاقة الإنتاجية المادية)، حيث يتوقف إستخدام المفهوم المناسب للحفاظ على رأس المال حسب كيفية تعريف رأس المال الذي نسعى للحفاظ عليه[1].

و قد ازداد طلب المستثمرين على الميزانية من أجل تقييم سيولة المؤسسة و مرونتها المالية و قدرتها على توليد الأرباح و تسديد الديون عند حلول مواعيد استحقاقها و صرف توزيعات على المساهمين، و تجدر الإشارة أن تفضيل الميزانية لا يعني إهمال باقي القوائم الأخرى، حيث تقتضي النظرة العادلة و المتفحصة ألا يكتفي المستخدم بما يرد في بند معين في قائمة واحدة، بل أيضا ما يعرض عن البند ذاته في باقي القوائم من معلومات، حيث تكمل قائمة الدخل بما يعرض فيها من معلومات عن آداء المؤسسة ما يرد من معلومات عن مركزها المالي في الميزانية، و القائمتين معا تكملان ما يعرض في قائمة التدفقات النقدية و قائمة المركز المالي من معلومات[2].

3.2. الجوهر فوق الشكل (substance over form)

يقتضي تطبيق المعايير الدولية تفضيل الواقع الإقتصادي على الظاهر القانوني و ذلك في المعالجة المحاسبية للأحداث الإقتصادية، من أجل أن تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات و الأحداث التي يفترض أن تمثلها، حيث أن المعلومات عن جوهر العملية لا يتطابق دائما مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني، لذلك عندما يقع تعارض بين المضمون الإقتصادي لإحدى العمليات مع الشكل القانوني الذي تأخذه تلك العملية فإنه على المحاسب أن يغلب المضمون الإقتصادي، على سبيل المثال يمكن أن تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى طرف آخر مع وجود إتفاقات بينهما تضمن إستمرارية تمتع المؤسسة بالمنافع الإقتصادية المستقبلية للأصل، ففي مثل هذه الظروف إعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الذي وقع[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص ص :178-177 .

[2] خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية،2007 (IAS/IFRS)، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص46.

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص95.

الواقع أن تغليب الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني غير معمول به في البلدان التـي يـتم ضبط الممارسة المحاسبية فيها إستنادا لإجراءات قانونية (البلدان المطبقـة للنمـوذج المحاسـبي الأوروبي مثلا)، حيث أساس تسجيل عناصر ذمة المؤسسة هو ملكية هذه العناصر. الأمر الذي قد يتعارض مع واقع المؤسسات التي تتحصل على عناصر ذمتها (الإستثمارات) عن طريـق قـرض الإيجار، و بناءا عليه قد تقوم المؤسسة باستغلال تجهيزات مرتفعة التكلفة دون أن يكون لـذلك أي أثر على ميزانيتها لأنه في هذه الحالة أقساط الكراء فقط هي التي تظهر في قائمة الدخل بينما تظهر كل المعلومات الأخرى المتعلقة بالإستثمارات التي تمت حيازتها قرض الإيجار في الملاحق، مثـل القيمة الأصلية للتجهيزات، الأقساط المتبقية ... و على العكس من ذلك فإن المعالجـة المحاسـبية المعتمدة في الدول الأنجلوسكسونية تقضي بتسجيل العناصر التي تمت حيازتهـا بواسـطة قـرض الإيجار ضمن عناصر الأصول في ميزانية المؤسسة الحائزة، و تسجيل الديون المقابلة لها ضـمن عناصر الخصوم، و هو ما يعكس بشكل جلي نتيجة تفضيل الجوهر فوق الشكل[1].

4.2. مقياس القيمة العادلة

لا خلاف أن أهم تغيير أحدثته المعايير الدولية في الفكر المحاسبي هو إدخال محاسـبة القيمـة العادلة، و هي ثورة محاسبية ألغت عددا من المفاهيم المحاسبية التقليدية، الغـرض منهـا إعـداد معلومات مفيدة و ملائمة تعكس الوقائع الإقتصادية و تتنبأ بالمستقبل.[2]

و لقد إستمر استخدام التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن كأساس للقياس و التسـجيل فـي الدفاتر المحاسبية في وقت اعتبرت فيه المحاسبة مجرد أداة رقابية، و اقتصر دورها علـى إعـداد الحسابات من أجل توفير معلومات تعكس المظهر القانوني لأصول المؤسسة و التزاماتهـا، علـى اعتبار أن القيم الأصلية تمثل معلومات موضوعية، قابلة للتحقق و سهلة الفهم، فهي تستند إلى وقائع حدثت بالفعل و مؤيدة بالمستندات و تقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها متجاهلة الزيادات الناتجة عن التضخم و تقلبات الأسعار،[3]غير أنه في السـنوات الأخيـرة يلاحظ تراجع واضح لها لحساب مقياس القيمة العادلة و الذي برز بوضوح من خـلال المحاسـبة الأنجلوسكسونية، و في إطار هذه الأخيرة يتمثل الهدف مـن المحاسـبة فـي تـوفير معلومـات للمستثمرين و المتعاملين في الأسواق المالية، لذلك فإن المؤشر الرئيسي لأداء المؤسسة و المتمثـل في النتيجة المحققة يجب أن يعكس أثر تقلبات الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة، إضافة إلى تجنب الحالات التي لا تجسد فيها هذه النتائج معاملات حقيقة أي التي تحققت بفعل عوامل خارجـة عـن

[1] مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 44.
[2] نعيم سابا خوري، الفكر الإستراتيجي للإطار العام للمحاسبة، مجلة المدقق، العدد 71، الأردن، جويلية 2007، ص5.
[3] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص19.

إرادة المؤسسة.[1] و قد ازداد الجدل بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة على إعتبـار الخصـائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية و التي طالما نادت بها الأسواق الماليـة، لعـل أبرزهـا "الملائمة" و هي قدرة المعلومات على إحداث فرق عند إتخاذ القرار من قبل مستخدميها كما تسـمح له بالتنبؤ بالمستقبل،[2] و مما سبق نستخلص أن إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي يمثل نقلة مفاهيمية يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

جدول رقم (04) : المفاهيم المحاسبية بين الإتجاه القديم و الجديد

	الإتجاه القديم للمحاسبة	**الإتجاه الجديد للمحاسبة**
دور المحاسبة	الرقابة و إعداد الحسابات	المساعدة على إتخاذ القرار
مستخدمي القوائم المالية	تعدد المستخدمين	تعدد المسـتخدمين مـع مراعـاة احتياجات المستثمر علـى وجـه الخصوص
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	الموثوقية (Fiabilité)	الملائمة (Pertinence)

Source : Sana Taboubi, l'information financière à la juste valeur risques et enjeux de la révolution : le cas Tunisien, http://www.memoireonline.com

حسب IASC يتمثل الهدف من القوائم المالية في تقديم معلومات نافعة و ملائمة حـول المركـز المالي، الأداء و التغيرات في المركز المالي للمؤسسة، و قد اعترفت اللجنة بوجـود العديـد مـن الأسس الصالحة للإستخدام في القياس كالتكلفة التاريخية، القيمة الإسـتبدالية، القيمـة الحاليـة .... و القادرة على توفير معلومات على درجات متفاوتة من الملائمة و الموثوقية، و لم تبدي في البداية ميولها لأي مقياس محاسبي بذاته، و لكن في السنوات الأخيرة توجهت كل حججها للدفاع عن القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي،[3] حيث أن تحديد أهداف التقرير المالي على أساس مراعاة إهتمـام المستثمرون و الدائنون بتقدير مبالغ و توقيت و عدم أكادة التدفقات النقدية المستقبلية، يجعـل مـن المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة الأكثر قدرة على إحداث فرق أو إخـتلاف فـي ذلـك التقدير، كما تعتبر قرارات المؤسسة بإمتلاك أصل أو تحمل التزام مهمة جدا بالنسبة لهم، فهي تمثل مظهر هام من مظاهر آداء المؤسسة، حيث تمكنهم من تقييم مسؤولية الإدارة بصفتها تقوم بوظيفـة

[1] Stephan OUVRARD, La présentation de la performance en normes IFRS : enjeux et perspective, cahier électronique du CRECCI 22-2006, http://www.iae-bodaux.fr/documents/cahier-recherche/22-2006.pdf, 02/12/2008.
[2] هوام جمعة، مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.
[3] Yves Bernheim, Juste valeur et mesure de la performance financière de l'entreprise, in : Jean-François CASTA, JUSTE VALEUR : enjeux techniques et politiques, éd.Economica, Paris, 2001, P47.

الحراسة على الأموال، و ما قد يترتب عن ذلك من قـرارات متعلقـة بإسـتبدال الإدارة و إعـادة تنصيب أخرى، مكافأتها و التصويت على مقترحاتها[1].

و قد عرفت IASC القيمة العادلة كما يلي "هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو تسـوية إلتزام بين طرفين، يتوفر لدى كل منهما الرغبة في إتمام الصـفقة و علـى بينـة مـن الحقـائق و يتعاملان بإرادة حرة"، كما تبنت ما يعرف بالقيمة السوقية للقيمة العادلة، كمـا تسـتخدم غالبـا مصـطلح "Market to market" كمـرادف ل"Fair Value"، حيـث تعتبـر أن تبـادل الخصـوم و الالتزامات يتم في سوق نشطة، و أن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القـوائم المالية و قابلة للفهم من قبل مستخدميها، و اعتبرت السوق النشطة هي السوق التي تكون فيها جميع العناصر متجانسة، يتواجد المشترون و البائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت و الأسعار متاحة للجمهور، أما إذا لم تتوفر أسعار السوق فيكون التقدير للقيمة العادلة علـى أسـاس أفضـل المعلومات المتاحة في هذه الظروف، و تقدير القيمة العادلة يدخل في الإعتبـار أسـعار الأصـول و الخصوم المماثلة و نتائج الأساليب الفنية في التقييم (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة، نماذج تسعير الخيارات ...) و تتضمن هذه الأساليب افتراضات يستخدمها المشاركون فـي السـوق فـي تقديراتهم المستقبلية بما في ذلك إفتراضات حول أسعار الفائدة و العجز عن السداد و التقلـب فـي الأسعار ...[2]

و على العموم فإن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملائمة لقياس الأصول و الخصـوم التـي تتاجر فيها المؤسسة بنشاط و المحتفظ بها لغرض البيع، و لكن إذا كانت الإدارة تنـوي الإحتفـاظ بأصل أو تحمل إلتزام حتى حلول موعد إستحقاقه فيصبح المقياس الأكثر ملائمة هو ذلـك المبنـي على المبلغ المدفوع أو المقبوض مبدئيا، بمعنى أن المقياس الأكثر ملائمة هو الـذي يعكـس نيـة الإدارة تجاه العنصر، و تعتبر مثل هذه القرارات هامة جدا للحكم على آداء المؤسسة و تقييم آثـار قرارها بالإحتفاظ أو بيع الأصل أو مواصلة تحمل الإلتزام أو تسويته، ففي ظل بيئة شديدة التغيـر سيهتم المستثمرون مثلا بمعرفة ما إذا كان أصل ما قد تم تملكه بهدف الإحتفاظ بـه حتـى موعـد الإستحقاق ينبغي بدلا من ذلك أن يباع و أن يستثمر عوائده في مجال آخر،[3] لأن معايير قياس آداء المؤسسة لا تقتصر على البعد التشغيلي فقط و إنما تأخذ بعين الإعتبار أيضا قدرة المؤسسة علـى تسيير أصولها و إلتزاماتها بشكل أمثل.[4]

لقد تم استخدام القيمة العادلة من خلال العديد من المعايير نلخصها في الجدول الموالي :

---

[1] هوام جمعة، مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.
[2] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سابق، ص ص : 15-17.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص : 25، 26.
[4] Stephan OUVRARD, La présentation de la performance en normes IFRS : enjeux et perspective, Op.Cit.

جدول رقم (05) : نطاق إستخدام القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية

المعيار الدولي	نطاق استخدام القيمة العادلة
IAS 16: الأصـــول الثابتة	يترك المعيار الحرية للمؤسسة في الإختيار بين بـديلين: التكلفـة المهتلكـة و القيمة العادلة، و حسب البديل الثاني تظهر الأصول بقيمتها العادلة ناقص مجمع الإهتلاك اللاحق ناقص خسائر إنخفاض القيمة.
IAS 17: عقود الإيجار	الإعتراف المبدئي يكون بالقيمة العادلة لعقود الإيجار لدى المستأجر و التي تساوي القيمة العادلة للملكية المؤجرة.
IAS 18: الإعتـــراف بالإيراد.	يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض، و الفرق بـين القيمـة العادلة و المبلغ الإسمي للمقابل يعترف به بشكل منفصل.
IAS 20: المحاسبة عـن المنح الحكوميةوالإفصـاح عن المساعدات الحكومية	يجب الإعتراف بالمنح الحكومية شاملة المنح غير النقدية بالقيمة العادلة فقط في الحالات التي يوجد فيها تأكيد معقول بأن المؤسسة سوف تلتزم بالشروط المتعلقة بالمنحة و أن المنحة سوف يتم تسليمها للمؤسسة.
IAS 21: آثار التغيـرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.	يتم التقرير عن المعاملات بعملة أجنبية عند الإعتراف المبدئي بعملة التعامل بالتطبيق على مبالغ العملة الأجنبية بسعر الصرف الفوري بين عملة التعامل و العملة الاجنبية في تاريخ المعاملة.
IAS 28: المحاسبة عـن الإستثمارات في الشـركات الزميلة.	يجب على المؤسسة تقديم إفصاح عن القيمـة العادلـة للإسـتثمارات فـي الشركات الزميلة و التي قد تم الإعلان عن عمليات تسعيرها.
IAS 38: الأصول غيـر الملموسة.	تظهر بتكلفتها عند الإعتراف المبدئي، أما القياس اللاحـق فـيمكن أن يـتم باستخدام القيمة العادلة فقط إذا أمكن الرجوع إلى سوق نشطة.
IAS 39: الأدوات المالية: الإعتراف و القياس.	تقاس كل الادوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة و كل المشتقات التي تمثل إلتزامات بالقيمة العادلة و كذلك الأصول المالية المحتفظ بها لغـرض المتاجرة شاملة جميع المشتقات و كذا الأصول المالية المتاحة للبيع.
IAS 41:الزراعة.	تظهر الأصول البيولوجية عند الإعتراف المبدئي و عند كل قيـاس لاحـق بقيمتها العادلة ناقص التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.
IFRS 03: إنـــدماج الأعمال.	في تاريخ الإندماج، يقوم الدامج (المستحوذ) بتسجيل الأصـول، الخصـوم، الخصوم المحتملة للكيان الدامج (المستحوذ عليه) بالقيمة العادلة، و كذلك أي شهرة مكتسبة.

Source : Sana Taboubi, l'information financière à la juste valeur risques et enjeux de la révolution : le cas Tunisien, http://www.memoireonline.com

3. التطورات الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية

إن تطبيق المؤسسة لمعايير محاسبية تم إعدادها وفق المقومات المذكورة سابقا سيؤدي حتما إلى إحداث تحولات على عدة مستويات، وهي تلك المقصودة و المتعلقة بالفائـدة المرجـوة مـن وراء تطبيق المؤسسة لمعايير محددة للمحتوى المعلوماتي لقوائمها المالية، بالشكل الذي يؤدي إلى توفير إحتياجات المستثمرين من المعلومات.

1.3. تطوير الإفصاح عن المعلومات

إرتبط ظهور الإفصاح بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائم مالية دوريا، بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن الأحداث الواقعة خلال الفترة، حيث يتخذ المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءا على ذلك الإفصاح وعلى مستوى الشفافية الذي تتسم به القوائم المالية. وازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة المؤسسات إلى التمويل عن طريق أسواق المال، فالإفصاح يعد شرطا ضروريا لتأسيس وإدارة هذه الأسواق وضمان كفاءتها، حيث غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات (مهنية أو شبه حكومية) تلزم المؤسسات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، إضافة إلى ذلك وجوب المصادقة على عدالة القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات.[1]

و لقد جاء التطور المعاصر لمصطلح الإفصاح بديلا لمصطلح النشر (Dissémination) أو عرض المعلومات (Présentation)[2]، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة و هدفها الذي كان يقتصر على قياس نتائج النشاط الإقتصادي و إبلاغ النتائج للأطراف الخارجية، أما الإفصاح في مفهومه المعاصر أصبح يستهدف الكشف عن ما يمكن إخفاءه من المعلومات الهامة، سواء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية[3].

ويعني الإفصاح إنتهاج سياسة الوضوح الكامل، وإظهار جميع المعلومات الهامـة للمسـتثمرين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل ومقـدرتها علـى سداد التزاماتها، بينما ذهب البعض إلى اعتبار الإفصاح كإجراء يتم من خلاله اتصـال المؤسسـة بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والمعلومـات التـي

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 471.

[2] من الناحية التاريخية ظهر الإفصاح عندما طالبت سلطات بورصة نيويورك NYSE في الستينات من القرن التاسع عشر من الشركات المساهمة التي ترغب في التسجيل لديها بنشر المعلومات المحاسبية الضرورية لأغراض الإستثمار، مركزة في ذلك على الميزانية وقائمة الدخل، وبعد الدخول إلى السوق أعطي للشركات المقيدة، بالإضافة إلى ذلك، الخيار في نشر المعلومات غير الإجبارية. وحوالي سنة 1900 فرضت نفس السلطات على الشركات المقيدة الإفصاح السنوي عن القوائم المالية، والتي تم توحيدها حوالي سنة 1910، و فرضت عليها بعد ذلك الإفصاح نصف السنوي في 1914 وربع السنوي في بداية 1926، و توالت بعد ذلك التشريعات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المالي، سواء في الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم إلى أن وصل مستوى الإفصاح إلى ما هو عليه الآن من الشفافية والمصداقية.

[3] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص108.

تظهر من خلالها، كما يعتبر الإفصاح كذلك متمما للقوائم المالية، إذ يخص المعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية، والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، والقوائم الإضافية والكشوف الملحقة... [1] ولعل أبرز تعريف للإفصاح هو ذلك الذي حددته لجنة IASC كما يلي: "هو العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل السياسات المحاسبية معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والتفتح"،[2] أي أن تتضمن القوائم المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها من خلال تبيان المركز المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها، بحيث يكون في متناول فهم المستخدم الواعي والتأثير على قراراته المتخذة، مما يسمح بانتظام العمل في الأسواق المالية بشكل أمثل.[3] كما تم اقتراح ثلاثة اصطلاحات للإفصاح وهي:

- **الإفصاح الكافي :** يفترض حد أدنى من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة؛
- **الإفصاح العادل :** يحتوي على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم؛
- **الإفصاح الكامل :** يعني عرض معلومات زائدة، غير أنه قد يكون غير ملائم حيث أن المعلومات الكثيرة قد تكون ضارة، لأن عرض التفاصيل في بعض الأحيان يخفي المعلومات الجوهرية ويجعل التقارير صعبة التفسير.

و لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه الإصطلاحات إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة و مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة الموازنة بين المنافع و التكاليف.

و يتمثل الهدف من الإفصاح في إظهار العرض العادل و التعبير بوضوح من خلال قوائم مالية شفافة عن الوضع المالي للمؤسسة و عن آدئها، حيث يتم ضمان شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية لقطاع عريض من المستخدمين، و في سياق الإفصاح الكامل ينبغي أن تكون القوائم المالية سهلة الفهم و التفسير و لا يتحقق ذلك إلا من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية[4]. إذ انه بدون هذه المعايير تقل إلى حد كبير قدرة المؤسسات على جدب رؤوس الأموال من المستثمرين (و من البنوك أيضا) نظرا لعدم قدرة المستثمرين على تقييم العوائد و المخاطر المرتبطة بمثل هذا الإستثمار، كما ترتفع تكاليف الحصول على التمويل من ذلك المصدر نظرا لعدم قبول القوائم المالية التي تعدها المؤسسة وفق

[1] مدى إرتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية، مؤتمر دولي، مرجع سابق.
[2] هيني فان جويونغ،مرجع سابق، ص 9.
[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 489.
[4] محمود السيد الناغي، الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص283.

معايير غير معروفة و غير مفهومة[1]، حيث أن تكلفة عدم الشفافية التي تتكبدها المؤسسة تكون في النهاية أعلى من تكلفة الإتصاف بالشفافية[2].

إن إتصاف القوائم المالية التي تعدها المؤسسة بالشفافية يترتب عنه آثار غير مباشرة، و لقد جاء في الإطار المفاهيمي الصادر عن اللجنة أن تبني معايير قوائم مالية مقبولة دوليا مقياس ضروري لتحقيق الشفافية و يسهم في حسن تفسير تلك القوائم، إلا أن توفير المعلومات عملية مكلفة، إذ أن منافع توفير مزيد من الشفافية يجب أن يقيم بعناية من قبل واضعي المعايير[3].

2.3. التركيز على الدخل الإقتصادي

لقد ازداد التوجه العام للاقتصاديين و المحاسبين إلى الإهتمام بالدخل الإقتصادي لما له من مصداقية عالية تنعكس بشكل كبير على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة، و قد ترسخ هذا الإتجاه من خلال المعايير الدولية و بفضل التوجه إلى استخدام القيمة العادلة.

و بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الدخل فإن هناك نقص عام في الاتفاق حول التعريف الصحيح له، و يحدث عدم الإتفاق هذا عندما تسود التعاريف للدخل من وجهة نظر المحاسبين و الاقتصاديين، فرغم الإقرار أن كل من المحاسبة و الإقتصاد علوم متصلة مع بعضها البعض، و أن كلاهما يهتم بنشاط المؤسسة، إلا أن هناك عدم اتفاق بينهما فيما يتعلق بكيفية قياس الدخل، فوجهة النظر الإقتصادية تفضل رؤية الدخل من منظور صافي الحقوق و التي تكونت خلال فترة معينة، و وفقا لهذه النظرة فإن ميزانية المؤسسة هي المقياس الحقيقي لقياس تلك الثروة، بينما وجهة النظر المحاسبية تفضل أسلوب قائمة الدخل حيث يعبر ناتج قائمة الدخل و المتولد من مقابلة التكاليف مع الإيرادات لفترة معينة عن حقيقة الدخل.

و يحصل المستثمر على دخل من رأس ماله المستثمر فقط عندما يكون مبلغ رأس المال قد استرد أو قد تمت المحافظة عليه، و تتم المحافظة على رأس المال إذا كان المبلغ النقدي لصافي أصول المؤسسة في نهاية المدة يزيد عن المبلغ النقدي لصافي الأصول في بداية المدة[4].

إضافة إلى الدخل الإقتصادي يهتم المستثمر كذلك بقدرة المؤسسة على تكوين قيم مضافة إقتصادية إعتمادا على مؤشر هام هو القيمة الإقتصادية المضافة "Economic Value Added"، حيث تقوم EVA بالجمع بين مفاهيم الدخل المحاسبي و التمويل لقياس ما إذا كانت عمليات المؤسسة ستزيد من ثروة حملة الأسهم أم لا[5].

---

[1] مدى إرتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية، مؤتمر دولي، مرجع سابق.

[2] هيني فان جريوننج، مرجع سابق، ص09.

[3] نفس المرجع السابق، ص12.

[4] حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة و الدخل الإقتصادي و أثر ذلك على الإقتصاد، http://www.alqashi.jeeran.com, 12/11/2008.

[5] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص1014.

تجسد EVA فكرة أن الدخل المحاسبي يجب أن يكون كافيا من أجل مكافأة جميع مقـدمي رأس المال للمؤسسة، و على هذا الأساس تعتبر EVA من وجهة نظر المستثمر مقياس لآداء المؤسسـة أشمل و أدق من الدخل المحاسبي، هذا الأخير لا يأخذ بعين الإعتبار إلا مكافأة المقرضـين علـى أساس أنه لا تدخل مكافأة المستثمر (les dividendes) في حساب الدخل المحاسبي[1].

3.3. أثر إستخدام القيمة العادلة

كان لإستخدام القيمة العادلة في التقييم أثر كبير على عملية الإفصاح المالي بشكل عام، فقد أدى إتباعها إلى إظهار معظم الأصول و الإلتزامات في الميزانية بموجب قيمها الإقتصادية، و كذلك إلى إظهار النتائج الشاملة للعمليات و التغيرات الجارية على الأصول و الإلتزامات الناتجة عن الأحداث الإقتصادية في حينها، دون الإنتظار لأخذها في الحسبان عند تحققها فإذا أمكن تحديد القيمة العادلـة للأصول و الإلتزامات بدرجة كافية من الملائمة فإن التغيرات في حقـوق الملكيـة (بعـد اسـتبعاد المعاملات بين المؤسسة و مالكيها) تمثل آداء المؤسسة خلال الـدورة يعـرف بالـدخل الشـامل (Comprhensive Income).

تشكل القيمة العادلة أساسا لقيام مدخل جديد للعرض المالي للمؤسسة، يكون الهدف منه ترجمـة أفضل لعدم الأكادة المحيطة بالتنبؤات المتعلقة بالتدفقات النقدية و فرص الإستثمار التـي تتضـمنها القوائم المالية، و ليس قياس كل الأصول و الإلتزامات بالقيمة العادلة في حد ذاته و إنما قياس هـذه الأصول و الإلتزامات بأكثر القيم ملائمة و التي تسمح لمستخدم القوائم الماليـة بتحديـد الـربح أو الخسارة الناتجة عن الحقيقة و الجوهر الإقتصادي للمعاملات التي تقـوم بهـا المؤسسـة[2]. حيـث ساهمت القيمة العادلة في إظهار الحقائق الإقتصادية من خلال[3]:

- تحديد القيمة الإقتصادية للموجودات؛
- الإعتراف بالآثار المترتبة عن الآحداث الإقتصادية عند وقوعها؛
- تقدير القيمة الإقتصادية للوضع المالي.

إن معظم الآثار المرتقبة من تطبيق القيمة العادلة يفترض أن تكـون إيجابيـة أكثـر بالنسـبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية من المؤسسة في حد ذاتها، من خلال الحد من تحكم المسيرين في تضمين عنصر عدم الأكادة المرتبط بنشاط المؤسسة في القوائم المالية و الذي كان ممكنا فـي ظل تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، و من ثمة توفير أداة للإستراتيجية المحاسبية قادرة على التـأثير بشدة على عرض النتائج المحققة، و بالتالي فإن إستخدام القيمة العادلة يسمح بتخفيف المخاطر التي يتحملها مستخدموا القوائم المالية و الناتجة عن أخطاء المسيرين، كما أن ظهـور الأدوات الماليـة

[1] Thomas JeanJean, Juste valeur et décision, in JUSTE VALEUR: Enjeux technique et politique, Op.cit, p104.
[2] Christian CADIOU, La valorisation en IFRS, http://www.univ-brest.fr/masterif/travetnd/valoifrs.pdf 10/01/2009.
[3] نعيم سابا خوري، محاضرة حول القيمة العادلة و الإبلاغ المالي، http://www.kantakji.com/fiqh/files/Accontancy/Kema.doc، 2008/11/17.

بقيمتها العادلة يخفض من قدرة المسيرين على تغيير النتائج حسب إستراتيجيتهم من الإفصاح المالي[1]. و على الرغم من المزايا التي تترتب عن استخدام القيمة العادلة في التقييم و المتمثلة عموما في تدعيم قدرة المستثمرين على المقارنة بين مختلف البدائل من خلال العرض الدقيق للواقع الإقتصادي للمؤسسات، إلا أن القيم العادلة تعبر في كثير من الأحيان عن قيم سوقية، و بذلك تتأثر القيم بشكل مباشر بتقلبات الأسواق لا سيما على مستوى الأسواق المالية، هذا ما يصعب من مسألة التقييم و يضر بمصداقيته، ما دامت التغيرات في القيم تتضمن تطاير الأسعار خاصة أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبي.[2] و يترجم تطاير الأسعار بوجود إنحراف للقيم العادلة إيجابا أو سلبا تزيد من فرص الربح أو تحمل الخسائر، حيث أن تقلبات الأسواق و تطاير الأسعار فيها يسبب تطايرا في النتائج، هذه الأخيرة تصبح تنطوي على تغيرات سببها بيئة المؤسسة و ليس نشاطها. و تجدر الإشارة في هذا المجال أن التكلفة التاريخية تعكس معلومات اقتصادية أكثر إستقرارا و أقل تطايرا.[3]

و عموما تتركز النقاشات التي تدور حول الإنعكاسات الممكنة للنموذج المحاسبي القائم على القيمة العادلة على المؤسسة في ثلاث نقاط أساسية، من حيث التكاليف، من حيث المحافظة على سرية الأعمال و من حيث تسيير المؤسسة :[4]

أولا - من حيث التكاليف : إن إنتاج معلومات تستند في إعدادها إلى قيم عادلة، بمعنى معلومات حالية و حديثة تأخذ في الإعتبار الإتجاهات السوقية، يترتب عنها تكاليف مرتفعة بالنظر إلى طبيعة المعلومات التي تتسم أحيانا بالذاتية و إثارتها للجدل، و تظهر هذه التكاليف بسبب :

- وجوب وضع نماذج للتقييم و الدقة في اختيارها إذا تعذر الحصول على القيم السوقية، حيث تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى خبراء مؤهلين في التقييم؛
- تطوير نظام معلومات المؤسسة باتجاه الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الجديدة للمقياس فيما يتعلق بتحيين المعلومات؛
- ضرورة تكوين الأفراد المسؤولين عن وظيفة المحاسبة في المؤسسة.

ثانيا - من حيث المحافظة على سرية الأعمال : إن الإفراط في الإتصال المعلوماتي الذي قد يسببه مقياس القيمة العادلة يمكن أن يضر بالمصالح التنافسية للمؤسسة، من جهة إلزامها بالإعلان أكثر عن سياستها التسييرية التي ترتكز على أساسها كل القرارات المتخذة، لذلك فإن محتوى التقارير

[1] Sana Taboubi, l'information financière à la juste valeur risques et enjeux de la révolution : le cas tunisien, http://www.memoireonline.com
[2] هوام جمعة، مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.
[3] Christian CADIOU, La valorisation en IFRS, http://www.univ-brest.fr/masterif/travetnd/valoifrs.pdf 10/01/2009.
[4] Sana Taboubi, Op.Cit.

المالية المتضمنة للعرض المالي الدقيق للمؤسسة تمثل معلومات غاية في الأهمية بالنسبة للمنافسين.

ثالثا - من حيث تسيير المؤسسة : إن أهم نقد وجه لمقياس القيمة العادلة هو التأثير القوي للأسواق على تسيير و قيادة المؤسسة، ففي الواقع يندرج استخدام القيمة العادلة من مدخل الإعتماد على السوق من منظور قصير المدى، لا يتكيف أحيانا مع آليات تسيير المؤسسة على المدى الطويل، من جهة أخرى فإن تحديد القيم العادلة يرتكز على دور و مسؤولية المسيرين خلال سيرورة التقييم و اختيار الفرضيات، و ذلك ما يترتب عنه تكاليف رقابية من شأنها أن تزيد من تعقيد مشاكل التسيير.

لقد تبين الآن أن إصدار المعايير الدولية يتم على أساس مقومات تؤدي بالمؤسسة إلى تكييف سياسة إتصالها المالي حسب تطلعات المستثمر و احتياجاته من المعلومات، إلا أن ذلك يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن المعلومات، سنتطرق في المبحث الموالي أكثر إلى الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في هذا الصدد.

المبحث الثاني : دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف الإفصاح عن القوائم المالية

تتحقق منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من وجهة نظر المستثمر و من ثمة هدف الإفصاح عن القوائم المالية بتوفر عناصر منفعة المعلومات، و تتمثل عموما في عنصري الملائمة و الموثوقية، أما من وجهة نظر المؤسسة فإن الإفصاح عن القوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها، و إنما تسعى المؤسسة من خلال هذه العملية إلى توفير متطلبات المعلومة التي تزيد من إمكانية حصولها على التمويل خاصة من أسواقه الدولية حيث أصبح تطبيق المعايير الدولية شرط ضروري للتسجيل فيها، و من ثمة ازدادت الحاجة لتطبيق المعايير الدولية لا سيما و أن السمة البارزة في هذه الأسواق هي المنافسة الحادة بين المؤسسات على مدخرات المستثمرين المحليين منهم والأجانب، ومن ثمة فان اِستخدام المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية وفي التقرير عنها سيؤمن للمؤسسة أداة فعالة تؤدي إلى رفع منفعة المعلومات المحاسبية و تطوير الإفصاح خاصة و أن الإفصاح المالي يعد حل عملي و منطقي لمشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المعدة و المستخدمة لها بغرض تشجيع الاِستثمار في المؤسسة.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في تحقيق هـدف المؤسسة من إعداد و نشر القوائم المالية، ثم نتعرض لأهمية المعايير الدولية في الرفع من منفعـة المعلومات الواردة في القوائم المالية، و في الأخير نناقش دور المعايير الدولية في تطوير الإفصاح لتشجيع الاستثمار.

1. محددات القوائم المالية

تشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي و هي ليست غاية في حد ذاتها، و إنما أعدت من أجل إستخدامها من قبل طوائف مختلفة بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذلك تنشأ أهداف القوائم المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين، الذين تنقصهم سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها عن أداء المؤسسة و وضعها المالي و التغيرات في هذا الوضع وعن التدفقات النقدية المحققة.

1.1. أهداف القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية على أساس مراعاة أهداف مختلف الأطراف المهتمة بها، سواء كانوا من داخل الوحدة الإقتصادية (الإدارة في جميع مستوياتها) أو خارجها (مستثمرون، دائنون، عاملون، حكومة،...)، و على هذا الأساس سنتناول فيما يلي أهداف القوائم المالية من وجهة نظر

الجهة التي تتولى مهمة إعدادها، و من وجهة نظر الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات الواردة فيها.

1.1.1. أهداف القوائم المالية من وجهة نظر المستخدمين الخارجيين

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى عرض سياق تطور المحاسبة من نظام لمسك الدفاتر و السجلات المحاسبية، إلى نظام للقياس و الاتصال هدفه الرئيسي توفير المعلومات الاقتصادية عن المؤسسة لطوائف مختلفة، خاصة منذ سنة 1973 حيث أصبحت وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية الخارجية هي السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، و يسمى هذا التوجه الجديد الذي يراعي مصلحة مستخدمي القوائم المالية بالمدخل النفعي"Utilitarian Approach" أو مدخل فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات "Decision-Usefulness Approach"، لذلك فإن أهداف القوائم المالية تتمحور حول منفعة المعلومات وتحديد صفاتها النوعية لكي تكون نافعة.[1] حيث أنه أمام أهمية هذا التغيير الناتج عن تبني مدخل المنفعة فان مصطلح "معلومات محاسبية" لم يعد كافيا لوصف دلالة هذه المعلومات، و أنه أصبح في كثير من الأحوال يستبدل بمصطلح "معلومات مالية" و ذلك تعبيرا عن الطبيعة الاتصالاتية التي يقوم عليها مدخل المنفعة. و حسب نظرية المنفعة التي ظهرت في الستينات من القرن الماضي و ما أحدثته من تغيير في الطرح المحاسبي، فان الهدف الأساسي للمحاسبة و من ثمة القوائم المالية التي تنتجها، هو تزويد متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة، حيث أثر هذا التغيير على :[2]

- مفهوم مستخدم المعلومات المالية الذي يتطور بشكـل مستمر؛
- أهداف و خصائص المعلومات المالية؛
- كمية المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها؛
- تطور الفكر و البحث التطبيقي المحاسبي.

ولقد تأكد هذا الاتجاه الجديد من خلال الإطار المفاهيمي الصادر عن IASC (الفقرة 12)، حيث حدد هدف القوائم المالية كما يلي: "تهدف القوائم المالية إلى توفر المعلومات حول المركز المـالي، الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة (نافعة) لمستخدمين متنوعين فـي صـنع القرارات الاقتصادية"[3]، و تتمثل أهداف القوائم المالية (حددها البيان رقم 01 الصادر عـن FASB سنة 1978) في ما يلي :

- توفير معلومات تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية و الإئتمانيـة للمسـتثمرين الحـاليين و المرتقبين وكذلك الدائنين؛

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعاير، مرجع سابق ص، 132.
[2] شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق
[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معاير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص87.

- توفير معلومات تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة و درجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير معلومات متعلقة بموارد الوحدة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على كل منها.

و أصبح يقع على عاتق المؤسسة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تلبية وتغطية تلك الاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين المتعددين، والقضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب وما هو ممكن، على ضوء افتراض المحاسبين عند إعداد القوائم المالية وجود مستوى ملائم من التأهيل والكفاءة لدى المستخدم، حيث أن لذلك تأثير كبير على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات، وتتجسد هذه الفكرة على أساس تخلي المدخل النفعي على افتراض المستثمر العادي وافتراض مستثمرا حصيفا، ولقد نتج عن هذا الفرض توجه في التوسع في الإفصاح المالي، وهو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي Informative disclosure، حيث يتسم هذا الإفصاح بالتركيز ليس فقط على المعلومات المحاسبية وإنما يشمل معلومات أخرى كمية ووصفية، مثل معلومات عن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وعن كفاية ومؤهلات العاملين وتطور كفاءتهم و إنتاجيتهم ... و بالتالي ينتقل الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى التقارير المالية.[1]

2.1.1. أهداف القوائم المالية من وجهة نظر المؤسسة

تلتزم المؤسسة بإعداد قوائم مالية تعبر عن حصيلة نشاطاتها و مركزها المالي و نشرها بشكل دوري، غير أن تلك القوائم تختلف باختلاف الأطراف التي توجه لها سواء من حيث محتواها أو من حيث توقيت الإفصاح عنها، فمثلا تختلف القوائم المالية الموجهة لإدارة الضرائب عن تلك الموجهة للمقرضين.

و بدأ الإهتمام بالقوائم المالية الخارجية بظهور شركات الأموال و ما ترتب عنه من فصل بين الملكية و الإدارة، ذلك ما أدى إلى ظهور مطالب قانونية بإلزامية نشر قوائم مالية لتلك المؤسسات، بهدف الإفصاح عن مدى وفاء الإدارة بإلتزاماتها و مسؤولياتها تجاه المساهمين باعتبارهم أصحاب المؤسسة،[2] و قد ازدادت تلك المطالب خاصة بعد ظهور الأسواق المالية من أجل تنظيم التعاملات بالأوراق المالية التي تقوم المؤسسة بإصدارها أساسا من أجل مواجهة إحتياجاتها المالية طويلة الأجل، حيث تفرض هيئات مراقبة و تسيير تلك الأسواق على المؤسسات المسجلة و المتعاملة فيها تقديم قوائم (تقارير) مالية دوريا، تم إعدادها حسب المبادئ و المعايير المعتمدة من قبل تلك الهيئات، و كان لنمو الأسواق المالية و تطورها و انفتاحها العالمي الأثر الكبير في قيام العديد من المؤسسات المسجلة أو تلك التي ترغب في ذلك، بتبني إستراتيجية إتصال

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص488.
[2] شارف خوجة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.

مالية قوية كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطـة تجـاه المعلومـات المالية التي تنشرها المؤسسات في قوائمها المالية، سواء عند الإفصاح عن نتائج أعمالها السـنوية و أرباح أسهمها، أو عند الإفصاح عن توقعاتها المالية بناءا على عمليات الإستثمار التي قامت بها، و بالتالي فإن غاية المؤسسة من وراء الإلتزام بإنتاج و توزيع المعلومات في شكل قوائم مالية هـو الوصول إلى تلك الأسواق و الحصول على شروط تمويل تفضيلية، هـذا بالإضـافة إلـى إعـلام أطراف خارجية أخرى تنقصها السلطة للوصول إلى المعلومات المطلوبـة كـالأجهزة الحكوميـة و الموردين...[1]

إن أهداف المؤسسة من نشر القوائم المالية لا تقتصر على ضمان دخول السوق المالي سـواء من أجل طلب أو عرض رؤوس الأموال، و لكن تتعدى ذلك إلى إقناع المسـتثمر المقبـل علـى تخصيص مدخراته فهو المستهدف النهائي، حيث يقوم هذا الأخير باتخاذ قراراته بناءا على تـوفر معلومات عن العائد و المخاطر المرتبطة بكل بديل، و بعد إجراء مختلف التحليلات و المقارنـات للقيم المتوفرة لديه (قيم سوقية، قيم اقتصادية) يقوم باختيار أكثر البدائل انسجاما مع أهدافـه و مـن ثمة يصبح من مصلحة المؤسسة التوسع في الإفصاح عن المعلومات مادامت تنعكس تلك المعلومات مباشرة على أسعار أسهمها المتداولة و يتحقق بذلك التحديد العادل لها (بـافتراض كفـاءة السـوق المالي)[2]، و على هذا الأساس لا تتحقق أهداف القوائم المالية من وجهة نظر المؤسسة إلا إذا تحققت أهداف القوائم المالية من وجهة نظر المستثمر و هي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات.

و من أجل تحقيق ذلك الغرض تتحمل المؤسسة تكاليف تتعلق بإنتاج و توزيع القوائم الماليـة، و تشمل تكاليف تجميع و تشغيل و استخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لإكساب المعلومات المقدمة ثقة و مصداقية،... كما تتحمل تكاليف أخرى غير مباشرة و ذلك بالإفصاح عن الوضع التنافسـي للمؤسسة تجاه المنافسين و عن قوتها التفاوضية تجاه نقابات العمال مثلا، أما المنافع التي تعود على المؤسسة فتتمثل في نقطة أساسية و هي تدعيم قدرتها على التمويل خاصة من المصادر الأجنبيـة، إضافة إلى منافع أخرى (تحسين الرقابة الإدارية، تدنية تكاليف الوكالة، إخـلاء مسـؤولية الإدارة باعتبارها وكيل تجاه موكليها المساهمين...)[3]، و تجدر الإشارة أنه من الصعوبة تحديد العلاقة بين تكلفة و منفعة الإفصاح عن القوائم المالية، حيث تكون المنفعة مؤكدة أحيانا و التكاليف غير مؤكدة، و أحيانا أخرى تكون التكاليف مؤكدة و المنفعة المتوقعة غير مؤكدة[4].

لقد حدد الإطار المفاهيمي الصادر عن IASC بدقة أهداف القوائم المالية، مـع الأخـذ بعـين الإعتبار قدر الإمكان وجهتي نظر المؤسسة و المستخدمين الخارجيين على حد سواء، على أسـاس

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 111.

[2] Doria TREMBLAY et autres, Op.cit, P 55.

[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص224.

[4] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، 132.

مراعاة القيد الحاكم في إنتاج المعلومة (منفعة/تكلفة). سوف نتناول فيما يلي الأطراف المستخدمة للقوائم المالية و مكوناتها كما ورد في الإطار المفاهيمي و المعايير المحاسبية التي عالجت ذلك.

2.1. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

ترتبط منفعة المعلومات التي توفرها المحاسبة بمدى قدرتها على إشباع حاجات معينة لأطراف معينة، و تتحدد طبيعة المعلومات التي يقع على المؤسسة واجب الإفصاح عنها، على أساس قدرة مختلف الأطراف المستعملة في الحصول عليها أو الوصول إليها، و تختلف هذه القدرة من طرف إلى أخر نتيجة اختلاف طبيعة علاقاتهم بمسار معالجة و إعداد هذه المعلومات من حيث :

أ - المستعملون الداخليون (الإدارة) : هم في الواقع في غنى عن أية معايير تساعدهم للحصول على معلومات إضافية غير ظاهرة في القوائم المالية، لأنهم هم المسئولون عن تصميم و استغلال نظام المعلومات المحاسبية و تعد التقارير الداخلية أداة الاتصال بين هذه الفئة و النظام المحاسبي.

ب - المستعملون الخارجيون : و يمكن إن نميز بينهم حسب فئتين، حيث تتمثل الفئة الأولى في المستعملين الخارجيين، ذوي القدرة على إملاء طبيعة المعلومات الإضافية التي يرغبون في الحصول عليها، و هم على سبيل المثال إدارة الضرائب، البنوك، الأسواق المالية... أما الفئة الثانية فتتمثل في المستعملين الخارجيين اللذين ليست لديهم القدرة على إملاء طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها مثل الزبائن، الموردون...[1]

ولقد حددت IASC المستخدمين و حاجاتهم من المعلومات ضمن إطارها في الفئات التالية :

- **المستثمرون الحاليون و المرتقبون :** لقد خصت IASC هذه الفئة بالأهمية دون غيرهم من الفئات، و اعتبرت أن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالعائد و المخاطر المرتبطة باستثماراتهم، حيث يحتاجون لمعلومات تساعدهم على اتخاذ قرار الشراء و الاحتفاظ بالاستثمار و البيع، و تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
- **الموظفون** : إن الموظفين والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تهمهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.
- **المقرضون :** يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- **الموردون و الدائنون الآخرون :** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- **العملاء :** وينصب اهتمامهم على المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباطا طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها.

[1] بن بلغيث مداني، مرجع سابق، ص79.

- **الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها) :** تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية توزيع المـوارد، لـذلك تحتاج إلى معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، وتحديـد السياسـات الضـريبية، ولإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.
- **الجمهور :** يهتم الأفراد بالمعلومات التي تقدمها المؤسسة حـول الإتجاهـات و التطـورات الحديثة في نموها وتنوع نشاطها.

و قد اعتبرت لجنة IASC أن المستخدمون الداخليون خارج نطاق الإطار الصادر عنها، كـون الإدارة هي المسؤول الأساسي عن إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسـة، وهـي قـادرة علـى الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها على القيام بـالتخطيط، واتخـاذ القـرارات والرقابة، وبالتالي تستطيع تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي حاجاتها، وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حـول المركـز المالي، الأداء والتغيرات في المركز المالي التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة في مجالات عدة[1].

لا يمكن تصور أن تقوم القوائم المالية بعرض كافة المعلومات المالية اللازمة لمقابلـة جميـع فئات المستخدمين ولكن هناك معلومات تلبي احتياجاتهم بشكل عام سنتطرق إليها فيما يلي.

3.1. المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

اهتمت المعايير الدولية بالقوائم المالية ومحتواها من المعلومات حيث أفردت معيارا خاصا بهـذا الموضوع و هو IAS 01 "عرض القوائم المالية"، هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية و آثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية، و ينص عـرض القوائم المالية على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها أهمها :

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بما يحقـق عدالـة العرض؛
- الإفصاح عن ما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه المعايير الدولية و تطبق كـل معيار ينطبق عليها؛
- الإفصاح عن أية مخالفات لمتطلبات المعايير الدولية وعرض الأثر المالي لذلك؛
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعاير الدولية؛
- الإفصاح عن المعلومات المقارنة؛
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعـرض معلومـات خاصـة بالمؤسسـة وظروف إعداد القوائم المالية (اسم المؤسسة، بيان شكل المؤسسة سواء فردية أو مجمـع، تاريخ القوائم أو الفترة التي تغطيها، العملة المستخدمة).

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص85-87.

و قد عرض المعيار رقم 01 مكونات القوائم المالية و تضم :

- الميزانية؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة تظهر جميع التغيرات في حقوق المساهمين أو التغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناتجة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم؛
- قائمة التدفقات النقدية.

أ- الميزانية (قائمة المركز المالي) : نص IAS 01 على الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية (بالإضافة إلى معلومات أخرى يتم الإفصاح عنها في الميزانية أو في الإيضاحات) و تتمثل في ما يلي :

- الأملاك و المصانع و المعدات؛
- الموجودات غير الملموسة؛
- الموجودات المالية؛
- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- الذمم التجارية المدنية والذمم المدنية الأخرى؛
- النقد وما يعادله؛
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
- الالتزامات والموجودات الضريبية؛
- الالتزامات غير المتداولة المنتجة لفائدة؛
- حصة الأقلية؛
- رأس المال والاحتياطات.

ب- قائمة الدخل : تتمثل البنود الواجب عرضها كحد أدنى في قائمة الدخل فيما يلي :

- الإيراد؛
- نتائج النشاطات التشغيلية؛
- تكاليف التمويل؛
- حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- المصاريف الضريبية؛
- الربح أو الخسارة من النشاطات العادية؛
- البنود غير العادية؛

- حصة الأقلية؛
- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

ج- التغيرات في حقوق الملكيـة : يجب على كل مؤسسة أن تعرض كجزء منفصل لقوائمها الماليـة قائمة توضح ما يلي :

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي تم الاعتـراف بهـا وفقـا لمتطلبات معايير أخرى مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطـاء الجوهريـة (وفـق IAS 08).

و يضاف إلى ذلك وجوب عرض ما يلي ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات المتممة :

- المعاملات الرأسمالية مع الملاك وكذلك توزيعات الأرباح عليهم؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والتحركات خـلال الفترة؛
- القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية وعلاوة إصدار الأسهم وكل احتياطي في بدايـة ونهاية الفترة[1].

د- قائمة التدفقات النقدية : نص IAS 07 على عرض قائمة للتدفقات النقدية و ذلك بتصنيفها وفـق النشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، و قد عرف المعيار التدفقات النقدية بأنهـا التـدفقات الداخلة و الخارجة من النقدية و ما يعادلها، كما عرف أنواع النشاطات كما يلي:

- النشاطات التشغيلية، هي النشاطات الرئيسية الموجهة لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
- النشاطات الاستثمارية، وهي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل وغيرهـا مـن الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي لا تعادل النقدية.
- النشاطات التمويلية، وهي تلك التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

و قد عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، و على المؤسسـة اختيـار إحداهما وهما:

- **الطريقة المباشرة :** و تقوم على عرض الأنواع الرئيسـية لإجمـالي المقبوضـات النقديـة و إجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص250.

- **الطريقة غير المباشـرة :** وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة، حيث تقـوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبـالغ مؤجلـة أو مسـتحقة عـن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكـذلك بنـود الـدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية[1].

لقد وضع الإطار المفاهيمي وبعض المعايير الصادرة عن اللجنة محددات للقوائم المالية، انطلاقا من اتجاه أهداف المحاسبة والقوائم المالية إلى مراعاة وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم ومنفعتها في اتخاذ القرارات، غير أن المدخل النفعي لا يتجسد إلا من خلال تحلي المعلومات الـواردة ضـمن القوائم المالية بخصائص نوعية تتمثل في عنصرين رئيسيين هما الملائمة والمصداقية.

2. دور معايير المحاسبة الدولية في تعظيم منفعة المعلومات المالية

تتوقف منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات على خصائصها النوعية و عموما اتفقـت جميـع الدراسات و البحوث على خاصيتين أساسيتين هما الملائمة و المصـداقية. إن التطبيـق المتكامـل للمعايير الدولية يضمن تحقيق هاتين الخاصيتين ذلك إضافة إلى ضمان تحقيق خصائص أخرى.

1.2. عناصر منفعة المعلومات المالية

إن الحديث عن المعلومات المالية[2] المفيدة (النافعة) في الاستخدام يجرنـا إلـى الحـديث عـن المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها، ولا تمثـل هذه المواصفات قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة عن أي من منظمـات المحاسـبة المهنية الرئيسية في العالم، ولكنها تأخذ صفة التوصيات التي ترى هذه المنظمات ضرورة تطبيقها.

و يجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيذين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة. لذلك يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم.[3] ويمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هـو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات، و على هذا الأساس يتعين تحديد محـددات وخصـائص تلك النوعية وتحديد أثر إتباع طرق التقييم والقياس المحاسبي على قدرة المتغيرات المالية في التنبؤ بالعائد، وبصفة عامة تحاول معايير المحاسبة الدولية زيادة تلك المقدرة.

وعموما تتمثل الخصائص الرئيسية لمنفعة المعلومات المالية في الملائمة والمصداقية. وحسـب FASB فإن الملائمة تعتمد في تحقيقها على ثلاثة معايير: التوقيت، القيمة الرقابية، القيمة التنبؤيـة، أما المصداقية (الموثوقية) فتعتمد على الصدق في التعبير،الموضوعية، إمكانية التحقيـق، القابليـة

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص ص : 275-278.

[2] نستخدم عموما مصطلح المعلومات المالية لأنه أشمل و أوسع من مصطلح المعلومات المحاسبية، فالمعلومات المالية بعضها عبارة عن معلومات محاسبية أخضعت لعمليات التحليل و المعالجة.

[3] شارف خوجة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق، ص14

للمقارنة والثبات في التطبيق، بينما حدد IASC عناصر منفعة المعلومات المحاسبية فـي عناصـر أساسية هي القابلية للفهم، الملائمة (وتعتمد على القيمة التنبؤية والقيمة التأكدية)، والمصداقية التـي تتمثل في كل من صدق التعبير الموضوعية والتكاملية بالإضافة إلى القابلية للمقارنة، وبوجه عـام يوجد اتفاق فيما بين التنظيمات العلمية والمهنية والكتابات المحاسبية حول العناصر الأساسية لمنفعة المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك اختلافا فيما بين محتوى تلك العناصر نتيجة للتداخل والتشـابك بينها والركائز التي تعتمد عليها كل من الملائمة والمصداقية[1].

و تجدر الإشارة أن مستوى منفعة المعلومات و الاستفادة منها لا يعتمد فقط علـى خصائصـها الذاتية بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرته علـى تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك لديه[2].

2.2. دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق عناصر منفعة المعلومات المالية

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستخدمي القوائم المالية لتحقيق أهـدافهم، و تؤدي المعايير الدولية دورا حاسما في تحقيق عناصرها و المتمثلة في الملائمـة و الموثوقيـة، سنتطرق فيما يلي إلى هذا الدور بشيء من التفصيل.

1.2.2. دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق عنصر الملائمة

لكي تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، و تعني الملائمـة وجـود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك القـادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات[3]، والذي يكون بصدد تكـوين تنبؤات أو تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتصف بأنهـا ذات قدرة تنبؤية كما يتعين أن يتوافر فيها صفة التوقيت الملائم، و بصفة عامة تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة في اتخاذ قرار الاستثمار، وتكمن فائدتها في قدرتها علـى تخفيض درجة عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين، بمعنى آخر تشير الملائمـة إلـى المنفعـة النسـبية للمعلومات المحاسبية في التنبؤ بقيمة التغيرات التي تنطوي عليها نماذج اتخاذ قرار الاستثمار.

و تتحقق الملائمة حسب الإطار المفاهيمي الصادر عـن IASC مـن خـلال قـدرة مسـتخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية حيث تشير إلى درجة السهولة في عـرض المعلومات بشكل يمكن المستثمرين من تفهم وإدراك محتواها، و يمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد و تزداد قدرة المستخدم على تفهمها إذا كانت معروضـة بشـكل بسيط و تتمشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، و يمكن مقارنتها مع باقي المعلومات، و ترتبط القابلية

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 164-166.

[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعاير، مرجع سابق، ص 195.

[3] نفس المرجع سابق، ص 199.

للفهم بشكل التقارير و طريقة عرض المعلومات بها و المصطلحات الواردة فيها و أسـلوب كتابـة تلك التقارير من حيث سهولة قراءتها و استطاعة المستثمرين على فهمها و استيعابها.

و قد أوضح IAS 01 أسس عرض القوائم المالية ذات الغـرض العـام، و أن توافرهـا علـى عناصر الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة لا يتحقق إلا من خلال الالتزام بمعـايير المحاسـبة الدولية، إضافة إلى أن اختيار السياسة المحاسبية يتوقف على ملائمتها لظروف المؤسسة التي تؤدي إلى عرض مركزها المالي بعدالة[1].

2.2.2. دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق عنصر المصداقية

تعد المصداقية (الموثوقية) الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، و لقد عرفها الإطـار المفاهيمي الصادر عن اللجنة (IASC) كما يلي "أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجـدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين بإعدادها"[2]. و بوجه عام تعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية و الوثوق فيهـا بمعقوليـة و خلوهـا مـن الأخطاء و التحيز، وأنها تعرض بأمانة الإحداث الاقتصادية التي تمثلها. ولكي تكتسب المعلومـات خاصية المصداقية يجب أن تتضمن صفات فرعية، أي أن تتسم بصـدق التعبيـر عـن العمليـات والأحداث التي تمثلها، كما يجب أن يتطابق جوهر وحقيقة المعلومات مع شكلها القانوني، فلا فائـدة من معلومات غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة، إضافة إلى بعدها عن التحيز و كمالهـا و ذلـك بعدم إلغاء جزء منها سواء من القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية.

و حتى تتحقق المصداقية أيضا يجب أن ترتكز المعلومات المالية على قواعد قياس موضـوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، ويتطلب الأمر أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكـم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين عن المعلومـات الموثوقـة أن تسـمح بإجراء المقارنات الزمانية والمكانية بين التكاليف والعوائـد أو بـين النتـائج الفعليـة والمتوقعـة للقرارات، وعادة ما يهتم المستثمرون بإجراء المقارنات بين أسعار وعوائد الأسهم فيما بين مختلف المؤسسات، من أجل تقييم القرارات المتعلقة بشأن شراء، بيع والاحتفاظ بأسهم مؤسسة معينة، ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة يجب على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن كافـة السياسـات والطـرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها، إضافة إلى الإفصاح عـن معلومـات مقارنة عن فترة مالية سابقة واحدة حسب ما نص عليه IAS01، ونظرا للأهميـة البالغـة لقابليـة المقارنة فإن الإطار المفاهيمي الصادر عن اللجنة اعتبرها صفة مستقلة عن الموثوقية[3].

و قد أشارت العديد من معايير IAS/IFRS إلى عنصر الموثوقية، حيـث يعـد أحـد المبـادئ الأساسية عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها، وفي حالة عدم توفر متطلب

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص ص : 67-68.
[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 52.
[3] أمين السيد أحمد لطفي التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 169.

محدد من المتطلبات الخاصة بكل معيار أو تفسير صادر عن اللجنة فإن المؤسسة تقوم بتطوير سياسات حيث :[1]

- تكون مناسبة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات؛
- تتصف بالموثوقية من ناحية كونها تمثل بشكل صحيح نتائج أعمال المؤسسة و مركزها المالي، تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث و ليس فقط شكلها القانوني، أن تكون محايدة و ليست متحيزة وأن تكون كاملة من كافة الجوانب المالية.

لقد تبين مما سبق أهمية الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في إثراء المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و رفع منفعة المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة، و بالتالي توفير العوامل الأساسية التي يتم الإعتماد عليها في التقييم العادل للبدائل الإستثمارية، و لعل ذلك ما أدى إلى الإنتشار السريع لتطبيق المعايير الدولية من طرف المؤسسات المتعاملة في الأسواق المالية الدولية و العديد من الأسواق المالية المحلية.

3. دور معايير المحاسبة الدولية في تشجيع الإستثمارات المالية الدولية

يتضح النشاط الإستثماري من خلال مكونات المحفظة الإستثمارية، التي تتكون من مختلف أدوات الإستثمار (أسهم، سندات، مشتقات مالية،...)، حيث تعمل الأسواق المالية التي يتم فيها تداول هذه الأدوات المختلفة على توجيه المدخرات المالية على الإستثمارات المناسبة، و قد تزايد دور هذه الأسواق -خاصة تلك التي تتميز بكبر حجمها- في السنوات القليلة الماضية و تم اعتبارها كواحدة من أهم مصادر تمويل المؤسسات، لذلك أصبح التنافس على هذا المصدر يحكمه مدى قدرة المؤسسات على التأثير في قرارات المستثمر، بالشكل الذي يؤدي إلى توجيهها حسب أهداف المؤسسة من عملية التقرير المالي.

1.3. دوافع اهتمام المؤسسة بالأسواق المالية الدولية و محددات الإستثمار فيها

يقدر الخبراء الماليون أن حجم التدفقات الرأسمالية العالمية سنويا يتعدى 100.000 مليار دولار، يتجه منها 4 % لتمويل التجارة الدولية و 16 % للاستثمارات الإنتاجية المباشرة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بينما تتجه بقية الأموال للتوظيفات المالية في الأسواق المختلفة عبر الأسهم والسندات أو المضاربة على أسعار صرف العملات[2]، حيث تشكل الأسواق المالية قناة مهمة لتعبئة الإدخار و تمويل الإستثمارات لكونها تمثل سوق لتراكم رأس المال، و قد أدى تطور شبكات الإتصال و نقل المعلومات إلى ربط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الدولية مما سمح للمستثمرين بالإستجابة للتطورات التي تحدث في الأسواق بطريقة آنية و فورية، ذلك ما نشط هذه الأسواق كأداة مالية جديدة، و ما رافق ذلك من دعوة لإلغاء التنظيمات القانونية

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص229.
[2] تقرير صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 423، القاهرة، 2003، ص86.

و التشريعية التي تعيق انتشار إقتصاديات السوق و ممارسة العمليات المالية على نطاق واسع و تسريع تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود...، مما دفع بالمؤسسات إلى البحث عن التمويل في مناطق جغرافية مختلفة و أسواق مالية متعددة.

1.1.3. دوافع اهتمام المؤسسة بالأسواق المالية الدولية

أدى تطور نشاطات الكثير من المؤسسات وامتدادها خارج حدود أكثر من دولة إلى فتح المجال لها للتعامل في أسواق جديدة، و ذلك بحثا عن الإستفادة من المزايا التي توفرها تلك الأسواق خاصة في مجال تدنية التكاليف و تدليل مشاكل الصرف كما تؤمن للمؤسسة منافذ جديدة لتصريف منتجاتها.

و لا يقتصر اهتمام المؤسسة بأسواق السلع و الخدمات فحسب، حيث يلاحظ في السنوات القليلة الماضية إنتشار و تنامي أسواق المال على المستوى المحلي و الدولي، و تزايد إقبال المؤسسات عليها من أجل تحقيق أهداف مختلفة، قد تكون اغتنام فرص الإستثمارفي أسهم شركات أجنبية أو التسجيل في تلك الأسواق و طرح أوراق مالية من أجل التداول، و تفضل المؤسسة أحيانا الأسواق المالية الدولية ذات الحجم الكبير لما توفره من سيولة عالية للأوراق المالية بفضل كبر حجم التداول فيها، كما أن ميكانيزمات تشكل الأسعار في تلك الأسواق تكون جد مراقبة، هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى سنتعرف عليها فيما يلي :[1]

أ- الدوافع الإستراتيجية : تمثل الدوافع الإستراتيجية أهم الدوافع التي تحفز المؤسسة للدخول إلى أسواق المال الدولية، و يتوقف مدى الإهتمام الذي توليه المؤسسة لسوق المال في دولة معينة عموما على وضعيتها على مستوى سوق السلع و الخدمات في تلك الدولة، خاصة إذا كانت تملك فروع فيها، لأن تزايد إهتمام المستهلكين الأجانب بمنتجات المؤسسة سيدفعها إلى التوسع أكثر، و من ثمة البحث عن المزيد من رؤوس الأموال على مستوى الأسواق المالية الخاصة بتلك الدولة، أخذا بعين الإعتبار أن هذه العملية ستربط المؤسسة بالدولة المعنية على المدى الطويل، ففي هذه الحالة فإن دخول سوق المال الأجنبي سيوفر للمؤسسة الحصول على التمويل اللازم بشروط أكثر ملائمة مما كانت ستحصل عليه على مستوى السوق الوطني، و من بين الدوافع الإستراتيجية أيضا اجتذاب مستثمرين جدد في الدول التي حققت فيها المؤسسة جزء كبير من رقم أعمالها، حيث يسمح ذلك لهؤلاء المستثمرين من متابعة تطور أسعار الأسهم بعملتهم المحلية، و من جهة أخرى لا يمكن الوصول إلى بعض المستثمرين إلا من خلال أسواق المال الدولية، خاصة المستثمرون الأفراد و بعض المؤسسات الإستثمارية الصغيرة، فبالنسبة لهم فإن التعامل في أسواق مالية ضيقة صعب التحقيق بسبب التكاليف التي يتحملونها لذلك الغرض، إضافة إلى أن بعض المؤسسات الإستثمارية ملزمة من طرف القوانين بالتعمل إلا في أسواق المال الوطنية.

[1] Bernard RAFFOURNIER et autres, Comptabilité internationale, Op.cit, pp 426-428.

ب- الدوافع الإعلامية : إن تواجد المؤسسة في أسواق المال الدولية يضاعف بشكل معتبر فرص تقديمها للجمهور، حيث أن الزيادة في متطلبات الإفصاح المفروضة على المؤسسة يقابلها زيادة في الإهتمام بها في الأوساط الإعلامية للبلد المضيف، و تقدم الصحافة المالية دعم خاص في هذا الصدد للمؤسسات المسجلة في تلك الأسواق، و لا يقتصر ذلك الدعم على متابعة أسعار الأسهم بشكل مستمرو لكن كذلك تقديم مختلف التحليلات و التعليقات عن نشاط المؤسسة و مستقبلها، إضافة إلى اللقاءات التي تجريها مع أهم المسؤولين فيها.

ج- محدودية أسواق المال المحلية : قد يكون السبب وراء تفضيل المؤسسة التعامل في أسواق المال الأجنبية و الدولية هو ضيق الأسواق المحلية و كثرة القيود المفروضة فيها، حيث لا يتم عرض الأوراق المالية على نفس الجمهور في كل الأسواق، فعلى سبيل المثال من أجل تنويع المحفظة المالية تكون في بريطانيا نسبة الأسهم في محفظة المستثمر المثلى 12 %، و في ألمانيا 6 %، أما في الولايات المتحدة الأمريكية 20 %، لذلك تأخذ المؤسسة هذه الإختلافات بعين الإعتبار عندما تتخذ قرار بالخوصصة أو رفع رأس مالها مثلا، و عموما يصبح من الضروري دخول أسواق مالية دولية عندما لا تضمن السوق المحلية إمتصاص نسبة كافية من الأسهم المصدرة بشروط ملائمة.

د- تدنية تكلفة رأس المال : تختلف أهمية تكلفة رأس المال باختلاف مصادره، و ينتج عن عوامل البيئة السائدة في بعض الدول الكبرى كالاستقرار الاقتصادي والسياسي و انخفاض معدلات التضخم، انخفاض معدلات الفائدة وكذلك العائد الذي يطلبه المستثمرون على حقوق الملكية، ففي مثل هذه الدول فإن تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسات تكون منخفضة عنها في دول أقل استقرارا، لذلك أصبحت المؤسسات الناجحة في الدول النامية، أو الدول التي تكون فيها تكلفة الأموال مرتفعة تبحث عن فرص للقيد في أسواق دولية حيث تكلفة الأموال أقل. وعلى الرغم من أن المستثمر في هذه الأسواق سوف ينظر إلى بيئة المؤسسة الأجنبية عند تقديره للخطر المرتبط بأوراقها المالية المتداولة، إلا أنه من المؤكد سوف تكون تكلفة الأموال التي تتحملها المؤسسة المتضمنة لعلاوة الخطر التي قدرها المستثمر، أقل من تكلفة الأموال المصاحبة للتداول في السوق الوطنية.[1]

ه- مراعاة متطلبات الزبون : عندما يزداد الطلب على منتجات المؤسسة تلتزم هذه الأخيرة بتلبيتها، حيث أن التوجه نحو مراعاة إحتياجات و تطلعات الزبون هو أمر ضروري في سوق السلع و الخدمات، و هو كذلك في سوق المال حيث يعتبر المستثمر كزبون للمؤسسة، لأن تسجيل المؤسسة في الأسواق المالية الخارجية يسمح لها بعرض منتجاتها المالية على مستوى أسواق مختلفة و يزداد تعاملها في سوق معين بازدياد طلب المستثمرين على الأوراق المالية التي تقوم بإصدارها، و بذلك يصبح التوجه نحو مراعاة متطلبات الزبون من أولويات الإدارة المالية.

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق.

يحتاج المستثمر الذي يريد التعامل في أسواق المال الدولية إلى حد أدنى من المعرفة بمقومات الإستثمار فيها، سنتطرق إلى هذه المقومات فيما يلي.

2.1.3. محددات الإستثمار في الأسواق المالية الدولية

تحتل الأسواق المالية أهمية كبيرة في الإقتصاد سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تعتبر مؤشرا دقيقا و حساسا لسلامته و تطوره، و تعتبر الأسواق المالية الدولية مؤسسات تحكمها ظروف فنية مختلفة، إذ أن الوضع الإقتصادي للمؤسسات المسجلة فيها أو الوضع الإقتصادي ككل للدولة التي تتواجد فيها لا يعكس بالضرورة إتجهات الأسعار كما هو شأن السوق السلعية، فقد يكون وضع المؤسسات جيدا و كذلك الوضع الإقتصادي متينا إلا أن الأسعار قد تتجه نحو الهبوط و العكس، فالتحركات الدورية في الأسعار تتأثر بأحداث فنية أو سيكولوجية أو غيرها لا تتعلق بدولة واحدة أو إقليم واحد. و تتمثل أهم هذه الأسواق في بورصة نيويورك، طوكيو، لندن، فرنكفورت، سنغفورة، باريس،... حيث يتم حالياً تبادل ما بين 1000 و 1500 مليار دولار يوميا في هذه الأسواق .

و عموما لا يمكن لأي سوق أن تنو و تزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين فيها لما تقدمه من بيانات و معلومات ملائمة لقراراتهم، و هذا لا يتحقق إلا من خلال تعزيز منفعة المعلومات الي توفرها المؤسسات المتعاملة على مستوى السوق بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق جو من الثقة بين المتعاملين، إضافة إلى منشورات الهيئات المنظمة للسوق في صحف متخصصة و المتمثلة في بيانات و مؤشرات مالية لكل المؤسسات المسجلة لديها، و تجدر الإشارة أن اطلاع الهيئة أو السوق على تلك المعلومات أو اعتمادها في نشراتهما، لا يعبر بمثابة إقرار منهما بصحة التصرفات التي يجريها أي مستثمر بناء عليها، و إنما يتوقف ذلك على تحاليلات المستثمر للمعلومات التي تتأثر بشكل مباشر بمعايير المحاسبة التي أعدت وفقا لها. حيث يتحقق التكوين الناجح لتشكيلة الأوراق المالية المتداولة على مستوى السوق بتوفر معلومات عن :[1]

أ- مقدار العائد : و هو ما يعكس حجم الأرباح أو الخسائر التي يحصل عليها المستثمر و التي غالبا ما يعبر عنها بنسبة مؤوية من رؤوس الأموال المستثمرة.

ب- درجة المخاطرة : و تمثل إحتمالات المخاطرة المتوقعة أو ما يسمى عنصر عدم التأكد في مجال تقييم المشروعات، إذ أن الأسهم التي تحمل عوائد مماثلة لا تحمل بالضرورة نفس معدلات الخطورة، مما يدفع المستثمر إلى وضع تقييم للوصول إلى حالات من الموازنة ما بين معدلات الأرباح و ما ينشأ عنها من مخاطر لكي يجعل قراره أقرب إلى الصواب.

[1] عبد الرسول عبد جاسم، أزمة الأسواق المالية الدولية و تداعياتها، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية، جامعة الإسراء، الأردن، 2009/04/29.

ج- الوقت : إن شراء الأوراق المالية محدد بفترة زمنية يتحدد بموجبها الوقت الذي يحتفظ فيـه المستثمر بالأوراق المالية، إذ أن عامل الزمن مرتبط بنوع المؤسسة و نظرة المستثمر و توقعاتـه لنموها و تطورها.

إن أهم ما يميز أسواق المال الدولية هو عدم وضوح ماهية المستثمرين و عـدم معرفـة مـا يتخذونه من مواقف حتى من خلال مصادر الإعلام المتوفرة، و خاصة بالنسبة إلـى المؤسسـات المشاركة فيها كالبنوك الكبرى و صناديق الإستثمار التي بدأت تلعب دورا مهما فيها، لا تفصح إلا نادرا و بصورة مبهمة عن السياسات التي تنتهجها بشأن الإستثمار و التي كثيرا مـا تعتمـد علـى عنصر الحدس و تأثير العوامل النفسية، هذا إلى جانب التعامل السـطحي بالمعلومـات المتـوفرة، و عليه فإن مسألة التعامل في هذه الأسواق يعتمد على عاملين هما :

- أهية الدور الذي يلعبه السماسرة بشأن توجيه المستثمرين و تقديم النصح إليهم و مساعدتهم في كيفية اتخاذ و ترشيد قراراتهم؛
- أهية العمل على زيادة الإفصاح عن المعلومات من أجل زيادة وعي المستثمرين بما هـم مقدمون عليه، و ضرورة العمل على زيادة إلمامهم بواقع المؤسسات التي يريدون إستثمار أموالهم في أوراقها المالية.

فإذا كان العامل الأول خارج نطاق سيطرة المؤسسة، فإنه من مصلحتها زيادة و عي المستثمر من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات، لكن تواجه المؤسسة في الواقـع مشـكلة إخـتلاف أهداف و رغبات و ثقافات مستخدمي المعلومات، في حين تلعب معايير المحاسبة دورا مهمـا فـي التوفيق فيما بينها، و لعل ذلك أهم العوامل المحفزة على الإنتشار الواسع لتطبيق المعايير الدوليـة على مستوى الأسواق المالية[1].

2.3. الحاجة لتطبيق معايير دولية لتحقيق أهداف الإفصاح عن القوائم المالية

لقد تبين مما سبق أن أهمية القوائم المالية تظهر من خلال دورها في تخصيص الموارد المالية على مختلف البدائل المتاحة، حيث أصبحت تشكل المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة من خـلال تلك القوائم محور قيام وظيفة المحاسبة، خاصة بعد تحول هدف هذه الأخيرة من حماية المالكين إلى خدمة المستفيذين من المعلومات، فلا شك أن الهدف الأساسي من الإفصاح هو مساعدة المستثمر في الأوراق المالية من تقييم العوائد و المخاطر المرتبطة بالقرارات المتخذة بشأنها، من خلال تـوفير المعلومات المالية و غير المالية لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد، و بالشكل الذي يسـاهم في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بقراراتهم المرتبطة أساسا بشراء، الاحتفاظ أو بيـع حصـة معينة في مؤسسة معينة و عن توقيت ذلك، لذلك ما إن يتم تحديـد عناصـر جـودة المعلومـات

[1] سالم محمود عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح و الشفافية، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية، جامعة الإسراء، الأردن، 2009/04/29.

المطلوبة حتى تبادر المؤسسة إلى تنسيق نظم معلوماتها الداخلية لاكتساب سمعة بأنها توفر معلومات ذات جودة مرتفعة و تستجيب لتطلعات المستثمر، على الرغم من أن تحقيق هذا الهدف يعود على المؤسسة بمشاكل في الواقع العملي تتمثل أهمها في :[1]

- التكاليف الإضافية لإهدار المعلومات، حيث أن المزيد من الإفصاح يعني مزيد من تكاليف تجميع، معالجة و نشر المعلومات قد تكون فوق قدرة المؤسسة، لذلك يجب عليها الموازنة بين تكلفة الإفصاح و بين الحاجة إليه لخدمة مصالح مختلفة؛
- إن المزيد من الإفصاح يؤدي إلى وضع عمليات و أنشطة المؤسسة أمام عامة الأطراف من بينهم المنافسين، الذين سوف يتعمدون الاستفادة منها للإضرار بالمؤسسة أو التأثير على مركزها التنافسي، كما قد تمس الملكية الفكرية أو أسرار المؤسسة التي يؤدي الإعلان عنها إلى إفساد الخطط المستقبلية و إفادة المنافسين على حساب مستقبل المؤسسة وأصحابها؛
- إن إفصاح المؤسسة عن معلومات ذات تأثيرات اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية قد يؤدي إلى نتائج و اضطرابات تتحملها المؤسسة والدولة، كما أن إعلانها في أوقات غير مناسبة أو توقيت غير ملائم قد يؤدي إلى انهيار المؤسسة.

و رغم هذه المشاكل التي لا يمكن للمؤسسة الإستهانة بها، يؤدي الإفصاح المالي من جهة أخرى دورا بالغ الأهمية في القضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات بين تلك المتواجدة على مستوى المؤسسة و المتوفرة لدى المستثمرين، من خلال إخضاع القوائم المالية إلى مبادئ و قواعد تحكم مصداقية و ملائمة ما تحتويه من أرقام و بيانات، فبعض هذه المعايير يهدف إلى ضبط المعالجة المحاسبية و حسم مشاكل القياس، و البعض الآخر يضبط شكل و أسلوب عرض محتوى القوائم المالية، فإذا ما غابت تلك المعايير تصبح القوائم المالية محل نقد واضح و لا تصلح للتحليل و التفسير من جانب المستثمرين و المحللين الماليين. وهذا ما أكدته لجنة IASC في إطارها المفاهمي حيث اعتبرت أن الإفصاح عن المعلومات يعتمد على وجود معايير محاسبية جيدة و منهجية إفصاح كافية، كما أن توقيت الإفصاح كذلك مهم، مع مراعاة درجة وعي المستخدمين و قدرتهم على تفسير المعلومات،[2] و قد تم إصدار المعايير الدولية على أساس مراعاة تخصيص فقرة مستقلة في كل معيار، تخص المعلومات الواجب الإفصاح عنها في إطار المعيار المعني، إضافة إلى إصدار معايير أخرى تتعلق بشكل مباشر بطرق الإفصاح و هي :[3]

- معيار المحاسبة الدولي رقم (01) : عرض القوائم المالية
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) : الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

---

[1] مدى إرتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية، مؤتمر دولي، مرجع سابق.
[2] هني قان جويونتغ، مرجع سابق، ص9
[3] سالم محمود عبود، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح و الشفافية، مرجع سابق.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (30) : الإفصاحات في القوائم المالية للبنـوك و المؤسسـات المالية المتشابهة
- معيار المحاسبة الدولي رقم (34) : التقارير المالية المؤقتة
- معيار التقارير المالية الدولية رقم (07) : الأدوات المالية : الإفصاح

و تظهر أهمية تطبيق المؤسسة لمعايير محاسبية و معايير لإعداد التقارير المالية تمتاز بالجودة و القبول الواسع إذا ما أردت التغلب على مشاكل تدبير رأس المال و اجتذاب المستثمرين[1]، و فـي ظل النقص النسبي للمورد المالي من جهة و تطور أسواقه نحو عولمتها من جهة أخـرى، تـزداد تطلعات المؤسسة لتوفيره ليس فقط من خلال الأسواق المحلية بل و الأجنبية كذلك- خاصـة و أن تطبيق المعايير الدولية أصبح شرطا ملزما من طرف الهيئات المنظمة لتلك الأسواق- و من ثمـة تشجيع الاستثمارات بشقيها المحلية و الأجنبية، فإذا ما تمكنت المؤسسة من دخول جميع الأسـواق المالية باستخدام مجموعة واحدة من القوائم المالية، بحيث تلاقي قبولا من طـرف هـذه الأسـواق و كذلك المستثمرين فيها، سيؤدي ذلك حتما إلى تحقيق أهداف كلا الطرفين، فتزداد قدرة المؤسسـة على تشجيع المستثمرين على الإقبال عليها واجتذاب رؤوس الأموال المحدودة وسط تنافس شـديد عليها، أما المستثمر الواثق من كفاءة السوق التي يتعامل فيها، و القادر على نقل أمواله سريعا منها إلى مكان آخر متى فقد هذه الثقة، ستسهل مهمته في التخصيص الأمثل لأمواله استنادا لعدالة القوائم المالية المقدمة إليه و تكافئ فرص الحصول على المعلومات التي تحتويها، لذلك ظهـرت الحاجـة لتطوير المعايير الدولية انطلاقا من فكرة أن غيابها سيقف حائلا أمام الاستثمار الدولي حيـث يـتم تخصيص الموارد المالية بشكل غير عقلاني بسبب انعدام الدعم المعلومـاتي، و زوال الثقـة فـي الأعمال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال[2]، و قد أكد بعض الباحثين على أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق المالية و تشجيع الاستثمار فيها، كما يضيف البعض الآخر أنه عندما توجه المعلومات المالية إلى عدد كبير من المستثمرين يفضل أن يتم إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير الدولية حتى يسهل فهمها بواسطة هؤلاء المستثمرين.[3]

3.3. أثر عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة و المستثمرين

يؤدي عدم تماثل المعلومات l'asymetrie d'information بين الأطراف الداخلية (المسـيرين) والأطراف الخارجية (المستثمرين الحاليين والمرتقبين)، إلى تحقيق عائد غيـر عـادي للإطـراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية، باستغلالهم لمعـرفتهم المسـبقة بالمعلومـات المتعلقـة بالمؤسسة، و قد تلجأ الإدارة في بعض الأحيان إلى تشويه المعلومات أو حجزهـا نظـرا لعلاقـة

---

[1] للإطلاع أكثر أنظر: نازم محمود مكاوي، دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية دراسة في سوق عمان المالي، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية، جامعة الإسراء، الأردن، 2009/04/29.
[2] عقاري مصطفى، التقارير المالية : لمن؟ مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 19، 2002، ص 27
[3] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 145

المسيرين المباشرة بمسار معالجة المعلومات، والتي تتسم بتحكم هؤلاء في كل ما يتعلـق بمعالجـة البيانات المترجمة للنشاط، إضافة لتسيير نتائجه عن طريق استغلال الخيارات التي يبقيها التنظـيم المحاسبي في أيدي المسيرين، و المتعلقة أساسا باختيار طرق المعالجة المحاسـبية التـي يرونهـا ضرورية لغاية معينة، قد تكون الرغبة في إخفاء سوء نتائجهم في النهوض بالمسؤوليات الموكلـة إليهم أو حماية للمصالح التنافسية للمؤسسة[1].

ويمتنع المسيرون أحيانا عن الإفصاح التام عن المعلومات التي يحوزونها إذا ترك لهم الاختيار في ذلك، إذ أن تحديد القدر المناسب من المعلومات التي يتعين على المسيرين الإفصاح عنها يتوقف على أحكام المعايير المحاسبية الملزمة في حالة عـدم توافـق متطلبـات الإفصـاح الاختيـاري و الإفصاح الإجباري، وتعتبر المعايير الدولية الأقدر على تحديد هذه المتطلبات الكفيلـة بتخفـيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية و الأطراف الخارجية، و ذلك بفضل إعـدادها علـى أساس مراعاة متطلبات المستثمر و الإلتزام بتوفير عناصر منفعة المعلومات و التوسع في الإفصاح عنها، لذلك ازداد الإقبال عليها على مستوى أسواق المال المحلية و الدولية حيـث يكـون التـزام المؤسسة بالتقيد بمتطلبات المعايير الدولية شرط جوهري لقبولها و تسجيلها فـي هـذه الأسـواق، خاصة بعد إعتماد المعايير الدولية بشكل رسمي في ماي سنة 2000 من طرف المنظمـة العالميـة لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، هذه الأخيرة تضم في عضويتها 181 هيئة تداول وطنية و ينظم أعضائها أكثر من 90 % من حجم إستثمارات الأوراق المالية في العالم، و اعتبـرت IOSCO أن استخدام المؤسسة لمعايير محاسبية غير معروفة و غير مفهومة من طرف المستثمرين سيؤدي إلى توسيع دائرة عدم تماثل المعلومات، فمهما ارتفعت مستويات الإفصاح الذي تتيحه هذه المعايير فإن تطبيقها يؤدي إلى مضاعفة مشاكل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في حـد ذاتهـم بسـبب اختلاف تحليل وتفسير الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية من مستثمر إلى آخر، من جهة أخـرى فإن عدم تماثل المعلومات يكون بين المؤسسة وبين المستثمرين سواء كـانوا حـاليين أو مـرتقبين ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي :

أ- عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والمستثمرين الحاليين (المساهمين) : يقوم المسـاهمون بتعـين القائمين بإدارة موارد المؤسسة بكفاية ضمن علاقة تعرف بعلاقة الوكالة بين المسـاهمين وفريـق الإدارة (المسيرين)، ونظرا لعدم قدرة المساهمين على المتابعة الآنية للأحداث الاقتصـادية علـى مستوى المؤسسة فإن التقارير المالية تعد أهم مصدر معلومات بالنسبة لهم مـن أجـل مكافـأة أو مساءلة الإدارة[2]، وحيث أن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي فإن الأطراف بدون معلومات أو التي تشك في مدى تماثلها مع المعلومات المتوفرة لدى الأطراف الأخرى، يمكنهم حماية أنفسهم

---

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 92.
[2] محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 176.

بواسطة تخفيض تعاملهم مع الأطراف ذوي المعلومات وذلك بنقل أموالهم سريعا إلى اسـتثمارات أخرى أو نقلها إلى أسواق مالية أخرى، أو باتخاذ إجراءات دفاعية من أجل تخفيض درجـة عـدم تماثل المعلومات أو التخفيف من حدة أثره، عن طريقة تضمين بنود تعاقدية أو تكوين محافظ مالية متنوعة مثلا، والمحصلة النهائية لهذه الإجراءات لن تكون في مصلحة المؤسسة.

ب- عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والمستثمرين المرتقبين: إن المتعاملين الاقتصـاديين المقبلـين على اتخاذ قرار الاستثمار على وعي كبير بأن الاستثمار يعني التضحية بالقيمة الحاليـة المؤكـدة لمبالغ معينة مقابل الحصول على مبالغ أكبر غير مؤكدة مستقبلا، وهم يوازنون بعقلانيـة ورشـد لاختيار أفضل البدائل الاستثمارية على ضوء معلومات عن العائد والمخاطر المتوقعة لكل بـديل، لذلك فإن المعلومات التي تنشرها المؤسسات تمثل أهم المصادر التي تساعدهم في تخفيض درجـة عدم التأكد ومن ثمة اختيار أفضل القرارات، فإذا ما دارت شكوك حـول وجـود اخـتلاف بـين المعلومات التي تحوزها المؤسسة وبين التي تفصح عنها سيؤدي إلى زوال ثقتهم فيها، كما أن إتباع المؤسسة لمعايير محاسبية ومعايير للتقرير المالي لا تساهم في تخفيض عـدم تماثـل المعلومـات وبالتالي لا تساهم في تخفيض درجة عدم التأكد لديهم سيؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في أسهم المؤسسة.

إن هدر معيار تماثل المعلومات يؤدي إلى خلق أسواق جانبية وغير رسمية للمعلومات، نتيجـة سعي بعض الأطراف إلى الحصول على معلومات غير منشورة بطرق غير مشروعة، مما يـؤدي إلى استفادتهم على حساب البعض الآخر، قد يترتب عن ذلك تغذية الإشاعات والإبهام حول سـلوك المسيرين وبالتالي التأثير سلبا على سمعة المؤسسة والثقة فيها.[1] وينتج عن عدم تماثل المعلومـات بين المؤسسة وبين المستثمرين عدة آثار سنلخصها فيما يلي :

- إن إتباع المؤسسة لمنهج الشفافية والإفصاح، وما يترتب عنه من تبديد لأي إختلاف أو عدم تماثل في المعلومات بينها كمصدر عرض وبين المستثمرين كمصدر طلب، يؤدي إلى زيادة كفـاءة الأسواق المالية، إذ أن فرض كفاءة السوق مرتبط بفرض آخر هو المحتوى المعلومـاتي للقـوائم المالية ويترتب عن الشك في كفاءة السوق الشك في درجة مصداقية المعلومات التي يتيحهـا ومـن ثمة نقص تدفق الأموال إلى السوق وارتفاع تكاليف المعاملات فيها، حيـث أن تطبيـق المعـايير الدولية يؤدي إلى تنظيم سوق المعلومات الذي يتضمنه السوق المالي من خلال تخفيض درجة عدم تماثلها ومنه تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطراف المستفيدة منها.

- يؤدي نظام التقارير المبني على أساس المعايير الدولية إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسة، وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول أحوالها المالية، أي أنه عن طريق اتباع سياسة محاسبية سليمة وبالتالي العناية بنظام التقارير المالية، يمكـن تخفـيض درجـة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص145.

المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المؤسسة، وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم، أضف إلى ذلك أن التنافس حول مصادر التمويل في سوق رأس المال سوف يمارس ضغطا على كافة المؤسسات لاتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير نظام تقارير واف حتى في حالة عدم كفاية الأداء، ذلك لأن عدم الإفصاح في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قبل المتعاملين على أنه تغطية للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسة الأمر الذي يعجل بفشلها وقد يؤدي إلى خروجها من سوق الصناعة الذي تعمل فيه[1].

- يؤدي تماثل المعلومات إلى التحديد العادل لقيمة السهم وبالتالي قيمة المؤسسة، ففي ظل افتراض كفاءة السوق أين تعكس القيم السوقية للأسهم بشكل آني وكلي المعلومات المتاحة، يجب أن تندمج المعلومات التي تنشرها المؤسسة آنيا في مسار عملية اتخاذ القرار، فسعر التوازن للسهم يقيس إجماع المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص قيمته أخذا في الاعتبار المعلومات المتاحة في تلك اللحظة، ففي حالة ظهور معلومة جديدة ملائمة ستؤدي إلى إقامة وضع توازني جديد وسعر جديد من خلال إحداث اختلال بين قوى العرض والطلب، و حيث أن سعر التوازن يعكس كل المعلومات المتاحة والمتعلقة بالعائد والمخاطر، فإن حجز بعضها لدى المؤسسة أو التحكم في عرضها بطرق معينة يؤدي إلى تظليل المستثمرين ومنه الوصول إلى أسعار غير حقيقية للأسهم قد تكون أقل أو أكبر من حقيقتها.[2]

- نظرا إلى أن كل طرف من أطراف علاقة الوكالة يسعى لتعظيم منفعته الخاصة، والتي لا تتسم عموما بالانسجام والتوافق مع منفعة الطرف الآخر، فإن إبرام وتنفيذ عقد الوكالة المجسد لعلاقة الوكالة ينجر عنه تكاليف تأخذ عموما شكلين، تكاليف المراقبة (monitoring expenditures) ويتحملها المساهم من أجل مراقبة تصرفات المسيرين والتأكد من توافقها مع مصالحه الخاصة، و تكاليف التبرير(bonding expenditures) وهي التكاليف التي يتحملها المسير من أجل إقناع المستثمرين بجودة قدراته التسييرية[3]، و يؤدي التزام المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية في إعداد والإفصاح عن التقارير المالية إلى توفير أداة أساسية في يد المساهمين من أجل مراقبة سلوك المسيرين، ومادامت تمثل التقارير المالية بعدالة وصدق الواقع الاقتصادي للمؤسسة لن يكون لديهم دافع لاتخاذ إجراءات أخرى لمراقبة سلوكهم ومن ثمة تحمل تكاليف إضافية، أما المسيرين ستقل محاولاتهم للتأثير على عرض نتائج أدائهم بالشكل الذي يؤدي إلى إخفاء جوهر وحقيقة تلك النتائج،

---

[1] لطيف زيود و آخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد (29)، سوريا، مارس 2007.

[2] Doria TREMBLAY et autre, Op.cit, p55.

[3] Bruno CAVALIER, Evaluation et financement des entreprises, LGDJ, Université panthéon Assas (paris 2), paris, 1994, p61.

والمحصلة النهائية هي تدنية تكاليف الوكالة التي تتحملها المؤسسة في الأخير والمتمثلة في النقصان في قيمتها الناتج عن تضارب المصالح بين الأطراف المعنية بتمويل وتسيير المؤسسة.[1]

تلعب المعايير الدولية دورا مهما في تحقيق هدف القوائم المالية و المتمثل في زيادة منفعة المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، و بالتالي يتحقق هدف المؤسسة من نشر قوائمها المالية، إلا أن هذا الهدف سيتحقق فقط عندما تكون المؤسسة في مستوى يؤهلها لذلك، حيث أن تطبيق معايير محاسبية جديدة قائمة على أسس و مبادئ جديدة يؤدي حتما إلى إحداث تغيرات جوهرية على مستواها الداخلي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثالث : أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الداخلي للمؤسسة

لقد أعطت لجنة معايير المحاسبة الدولية خلال إعداد المعايير الدولية أهميـة خاصـة بالفئـات المهتمة بمعرفة السلامة المالية للمؤسسة المصدرة للقوائم المالية، و على رأسهم المستثمرون و من ثمة الوفاء باحتياجاتهم من المعلومات، لكن دون إهمال إحتياجات المؤسسة بوصفها المتأثر الرئيسي بالإنعكاسات الممكنة و الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية، لأن عبء تطبيق المعايير الدولية يقـع على المؤسسة بالدرجة الأولى من حيث التغيرات التي ستعرفها على مستويات مختلفـة و مراحـل مختلفة بدءا باستعدادها لاحتواء التغيرات الناتجة عن أول تطبيق، ثم ضـمان اسـتمرارية تطبيـق المعايير الدولية في السنوات اللاحقة، فضلا عن تأثر جل أنظمتها المعلوماتية و هياكلها التنظيميـة و وظائفها الأساسية.

و على هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التحضيرات السابقة للإنتقال إلى تطبيـق المعايير الدولية مع الإشارة إلى بعض تجارب المؤسسات التي سبق لها أن خاضت التجربـة، ثـم نتطرق إلى أهم الآثار التي تعرفها المؤسسة إثر الإنتقال إلى تطبيق المعايير الدولية التنظيمية منهـا و تلك المرتبطة بالوظائف الأساسية في المؤسسة.

1. التحضيرات السابقة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية

إن نجاح انتقال المؤسسة إلى تطبيق المعايير الدولية متوقف علـى مـدى نجاحهـا فـي إدارة التحضيرات التنظيمية السابقة لهذا التطبيق، حيث يتم هيكلة هذه التنظيمات ضمن مشروع يعرف ب "مشروع IAS/IFRS" سوف نتطرق إليه فيما يلي إضافة إلى الإشارة إلى بعـض الدراسـات التـي أجريت على مؤسسات خاضت فعلا التجربة.

1.1. مشروع الإنتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

تصبح المؤسسات ملزمة بتطبيق المعايير الدولية متى قررت الدولة التي تنتمي إليها اعتماد هذه المعايير كمرجعية محاسبية وطنية، وفي حالات أخرى تلجأ المؤسسات إلى تطبيق المعايير بـالرغم أن الدولة التي تنتمي إليها لم تقرر بعد الاعتماد الرسمي لها خاصة إذا كانت هذه المؤسسات تتعامل في الأسواق المالية العالمية أو تعد قوائم مالية مجمعة، وفي كلتا الحالتين فإن قرار المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية سيلزمها وضع مشروع لذلك الغرض -مشروع IAS/IFRS- ويصبح تسـيير هـذا المشروع والمشاريع الجزئية المترتبة عنه أمرا ضروريا، بهدف التحكم في الآجال وضمان بلـوغ الأهداف المسطرة سواء من طرف منفذي المشروع أو من طرف الإدارة العامة للمؤسسـة، لـذلك يجب تحديد النقاط الأساسية بشكل مسبق و المتعلقة بوضع الأولويات والالتزامات بهدف تشـخيص العوامل اللازمة لنجاح القيادة الفعالة لمشروع IAS/IFRS.

ويعتبر مشروع IAS/IFRS معقد من حيث مكوناته التقنية والتنظيمية لذلك يظهر كعدة مشاريع جزئية متكاملة من منطلق تأثيره في جميع وظائف المؤسسة وإدارتها، لذلك يتطلب هذا المشـروع الدعم والإمكانيات اللازمة من أجل التغلب على القيود التقليدية التي ممكن أن تواجـه مثـل هـذه المشاريع، والمتمثلة في الموارد المادية والمالية والآجال الكافية للتنفيـذ بالإضـافة إلـى المـوارد التنظيمية التي تستدعيها إدارة التغيير.[1]

في إطار التحضيرات التنظيمية السابقة للانطلاق في تطبيق المعايير الدولية، ترى المؤسسـات التي خاضت التجربة (خاصة الأوربية) أن الانتقال لا يتم دفعة واحدة، و إنما يتم عبر مراحل كمـا تؤكد على ضرورة تدخل خبراء خارجيين مهنيين للمتابعة والتأكد من عدم انحراف الإنجازات عن الخطة الموضوعة، لذلك فهي تعتمد بشكل كبير علـى اقتراحـات ونصـائح مكاتـب الاستشـارة و محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة والمحللين الماليين و حتى الأساتذة و الأكاديميين المختصين في هذا المجال، إضافة إلى التأكيد على أهمية مشاركة المؤسسات في إقامـة ملتقيـات و نـدوات و مؤتمرات من أجل زيادة التحسيس و التوعية، غير أن الملاحظ هو اخـتلاف هـؤلاء الخبـراء المهنيين في تحديد تفاصيل سيرورة الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية من حيث عـدد المراحـل اللازمة للانتقال أو من حيث الإجراءات التي تتضمنها كل مرحلة.

و من خلال الاضطلاع على مواقع الانترنيت لبعض المكاتب الرائدة[2]، ارتأينا تقسيم مشـروع IAS/IFRS إلى أربع مراحل تتمثل في هيكلة و إطلاق المشروع، تشخيص و دراسة الأثر، وضـع المشروع حيز التنفيذ و متابعة التنفيذ.

1.1.1. هيكلة و إطلاق المشروع

تستوجب هذه المرحلة في البداية مرور فترة زمنية تتطلب تفكير استراتيجي عميق على مستوى الإدارة العامة، بمساعدة المدير المالي من أجل التنبؤ بكل المشاكل و الصعوبات المتعلقة بالعمليـات التشغيلية و الرقابية التي تؤثر سلبا على السير الأمثل للمشروع، و بعد مرور هذه الفترة يتم إطلاق المشروع بعد التأكد من توفر كل الظروف الملائمة، والتي تتطلب اتخاذ قـرارات مبدئيـة بشـأن تشكيل الفريق و تحديد أهدافه و إجراء اتصالات و مناقشات حول المشروع و كل متطلباتـه، مـن حيث تجهيز الموارد و التقسيم المبدئي للمهام و تحديد توقيت انطلاق كل مهمة بالإضافة إلى تحديد مستوى تأثر مختلف الإدارات و الفروع، و من أجل ضمان نجاح المشروع تظهر أهميـة تنظـيم ندوات و ملتقيات من أجل تحسيس مجموع الأقسام و الفـروع التابعـة للمؤسسـة بهـدف جمـع المعلومات المطلوبة (التزامات المؤسسـة تجـاه العـاملين، عقـود الإيجـار، سـجلات تسـيير

---

[1] B.druis, Gérer son projet de conversion IAS/IFRS : le temps du concret, http://www.protivité.fr/portal/site/pro-fer/menuitem , 25/12/2008.

[2] http://www.deloitte.fr/dtt/cda/content/ca_fr_IFRS_lesifrsaucanada_fr.pdf, 10/09/2009.
http://www.cegid.fr/commun/pdf/05-table-ronde-conduite-de-projet.pdf , 10/09/2009.
http://www.kpmg.fr, 11/09/2009.

الاستثمارات...) و اتخاذ الاستعدادات اللازمة لأول لتطبيق. و تتطلب هذه المرحلة إجراء المهـام التالية :

- إعلام جميع المسيرين و المسؤولين بضرورة توفير المعلومات المالية و غير المالية للإدارة و لجان المتابعة بالتواريخ المحددة؛
- قبل إطلاق المشروع يجب التأكد من عدم وجود أي مشاكل مرتبطة بـ وظيفتي المحاسـبة و الرقابة و في حال وجودها يجب معالجتها أولا؛
- التأكد من أن فروع المؤسسة و جميع المؤسسات الشقيقة (الزميلة) تعمل من أجل الانتقـال إلى تطبيق المعايير الدولية و تتوفر لديها الموارد لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- التأكد من أن المؤسسة ليست بصدد إجراء تغيير أو تطوير لأنظمتها المعلوماتية الحاليـة، وخاصة فيما يتعلق باستبدال التكنولوجيا المستعملة و الذي قد يضاعف من تعقيـد سـريان المشروع؛
- التأكد من وجود الموارد الكافية (مادية، بشرية، فنية،...) و دراسة قابلية إدمـاج وظـائف مؤقتة وانتقالية دون إرباك هيكلها التنظيمي.

2.1.1. تشخيص و دراسة الأثر

يتم في هذه المرحلة تشخيص كل الآثار المرتقبة و ذلك من خلال مقابلة الخيارات التي أجريت على ضوء التفكير الإستراتيجي في المرحلة السابقة مع الواقع الميداني، و تبدأ هذه المرحلة بتحديد جميع الاختلافات بين المعايير الدولية و بين السياسات المحاسبية المطبقة، و هذه العملية ستسـمح ليس فقط بالتحقق من قدرة نظام المعلومات على جمع و معالجة البيانـات و فعاليتـه فـي تـوفير المعلومات المالية، ولكن أيضا توفير قاعدة للبدء في التحضير للتغيرات التي سوف يحـدثها هـذا الانتقال، كما يساعد أيضا على اختيار البدائل المحاسـبية الملائمـة و التـي ستشـكل السياسـات المحاسبية الجديدة المتبعة من قبل المؤسسة، و على مستوى الإدارة العامة يتم تحديـد إسـتراتيجية الاتصال العامة، و يعني ذلك القياس القبلي للنتائج التشغيلية والتنظيميـة لإسـتراتيجية الاتصـال الجديدة، كما يتم على هذا المستوى تحديد القرارات المستقبلية للمؤسسة على المدى الطويـل علـى سبيل المثال : قرارات التوسيع و النمو الخارجي للمؤسسة، القرارات الخاصة بعمليات التمويل،...

و يؤثر انتقال المؤسسة إلى تطبيق المعايير الدولية في الواقع على كل مستويات المؤسسة و كل وظائفها، و لكن بدرجات متفاوتة (المحاسـبة، مراقبـة التسـيير، البحـث و التطـوير، متابعـة الاستثمارات، الخزينة،...)، حيث يمتد أثره إلى كل الوظائف التـي تـؤثر و تتـأثر بالمعلومـات المحاسبية، لذلك فمن الملائم قياس أثر هذا الانتقال بمساعدة جميع الأفراد العاملين في المؤسسة من أجل التوصل إلى اتفاق عام حول تحديد اثر تطبيق المعايير الدولية، إذ إن جزء كبير مـن نجـاح مشروع IAS/IFRS يتوقف على تعاون و تنسيق الإفراد و مشاركتهم، و علـى تـوفير المـوارد

الكافية من اجل تسهيل مهامهم و تدنية العبء الزائد على العمل الذى يسببه الانتقال من تطبيق نظام محاسبي إلى تطبيق نظام آخر، و في النهاية هذه المرحلة من الأفضل عرض نتائج التشخيص على مراقب الحسابات و مكاتب تدقيق خارجية من أجل إبداء الرأي و النصيحة.

3.1.1. وضع المشروع حيز التنفيذ

تعتبر عملية تجسيد مشروع IAS/IFRS صعبة و معقدة، حيث تستلزم تعيين قائد المشروع و تكوين فرق العمل (في المؤسسة الأم و جميع فروعها في حالة المجتمع)، هذه الفرق تعمل على عدة مستويات و على مختلف المصالح و الإدارات و تتطلب تفسير للعمليات التشغيلية و الأدوار، لذلك من المهم إعداد خطة عمل عامة و مخططات جزئية مفصلة لتحديد تتابع الأدوار و المهام من أجل تفادي أي إرباك أو هدر في المواد، و في بداية هذه المرحلة تكون المؤسسة قد انتهت من تقييمها لجميع الإجراءات الجديدة لإعداد الحسابات و إقفالها، و قد توصلت إلى تحليل مفصل لأنظمتها القائمة و مدى قدرتها على استيعاب التطورات الجديدة.

و بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة حول خطة العمل و المخططات المرافقة لها و المقترحة من قبل قائد المشروع، تعرض الخطة على جميع المشاركين في المشروع، و تنظر الإدارة العامة إلى مشروع IAS/IFRS كاستثمار في رأس المال البشري و المادي يظهر مردوده على المدى القصير و المتوسط، حيث تضمن الإدارة الحصول على قوائم مالية تم إعدادها وفقا للمعايير الدولية في التاريخ المحدد لأول تطبيق لها من قبل السلطات التشريعية للدولة، كما تضمن قدرة المؤسسة في السنوات اللاحقة على عرض معلوماتها المالية وفقا للمعايير الدولية أي في نهاية كل دورة، ويجب أن يتوفر في هذه المرحلة ما يلي :

- الخبرة الكافية بغرض تقييم نتائج البدائل التي يقترحها المعيار IFRS1 من أجل تجسيد أول تطبيق المعايير الدولية؛
- التأكد من أن الأفراد المسؤوليين عن إنتاج المعلومات المالية، من تسجيل العمليات و الأحداث إلى غاية إعداد القوائم المالية، في مستوى الخبرة و الكفاءة التي تمكنهم من الاستمرار في أداء وظائفهم مستقبلا دون خطأ أو تقصير؛
- إتاحة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ سيرورة الانتقال دون الضغط على استمرارية الرقابة على المعلومات أو الرقابة الداخلية.

و تجدر الإشارة أنه خلال هذه المرحلة يجب توفير جميع العوامل التي تسمح للمسيرين بالحصول على نفس مستوى المعلومات التي تحصل عليها عادة.

4.1.1. متابعة التنفيذ

في بداية هذه المرحلة يكون قد تحددت معالم النظام المحاسبي الجديد و نجاح تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة يتوقف بشكل كبير على فعالية الرقابة الداخلية على المعلومة المالية، و على

المستوى التطبيقي فإن مهمة اختيار هذه السياسات لا يجب أن تعهد إلى المسئولين عن إمساك الحسابات، و لكن يجب أن تصدر عن سيرورة اتخاذ قرارات يتم الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة و تتحدد في نهاية هذه المرحلة ما إذا كان النظام الجديد يسير وفق المعايير المحددة مسبقا، و في حالة وجود أي انحرافات يتم تحديد إجراءات معالجتها و تعديلها.

لقد تحولت العديد من المؤسسات في كثير من الدول إلى تطبيق المعايير الدولية، و تشير الدراسات التي عنيت بتحديد آثارها المرتقبة على المؤسسة أن أهم هذه الآثار يتمثل في التكلفة الإضافية التي تتحملها المؤسسة، هذا بإضافة إلى العديد من الآثار التنظيمية الأخرى التي يمكن أن يكون لها أبعاب إيجابية.

2.1. تجارب بعض المؤسسات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية

تعتبر التجربة الأوربية أحسن مثال عن تطبيق المعايير الدولية، ففي سنة 2005 و عندما قرر الإتحاد الأوربي تطبيق المعايير الدولية كان عدد المجمعات المعنية بهذا التطبيق 7000 مجمع (في فرنسا 970 مجمع، ما يمثل 35000 مؤسسة مفردة في المجموع)، و كانت توقعات الخبراء حينها أن هذا الانتقال سيؤدي إلى رفع التدفقات المعلوماتية الضرورية من أجل إعداد القوائم المالية ب 50% على الأقل، و كانت توقعات المدراء الماليين و المصرفيين عن أول أثر لتطبيق المعايير الدولية حسب رأيهم، هو "تطاير" (volatilité) النتائج تحت تأثير القيمة العادلة، حيث أن النتائج المحصل عليها بتطبيق القيمة العادلة ستكون متأثرة بشكل مباشر بتطاير و عدم الأكادة التي تسود الأسواق، و أن التغييرات الحادة في النتائج ستزيد بدورها من تطاير الأسواق و بالتالي الرفع من مخاطر و تكاليف التعامل فيها و الأموال اللازمة لتغطية هذه التكاليف.

أما عن تكلفة الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية فقد قدرت بين 10 و 20 مليون أورو للمجمعات الصناعية الكبرى، و بين 70 إلى 50 مليون أورو للمؤسسات المالية، و حسب إستبيان أعد في نوفمبر 2003، من طرف فريق عمل لدى (KPMG-Cartesis) على عينة تضم 70 مجمع فرنسي بصدد الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية، كانت النتائج كما يلي :

- 25% تقريبا من المجتمعات لم تحدد التكلفة بعد.
- 54% تقدر التكلفة بأقل من 1 مليون أورو.
- 15% حددت التكلفة بين 3,1 مليون أورو.
- 7 % حددت التكلفة بأكثر من 3 مليون أورو.

و حسب نتائج الإستبيان يفسر اختلاف التكلفة التي يتطلبها الانتقال إلى المعايير الدولية من مؤسسة إلى أخرى باختلاف تحديدهم لمستلزمات المشروع، من حيث تحديث أنظمة المعلومات المتأثرة و تكوين فرق العمل لكل مجال رئيسي، و من حيث دراسة و تقييم الآثار التنظيمية و وضع المقترحات للسياسات المحاسبية الجديدة، و بصفة عامة فإن تغيير المرجعية المحاسبية أعطت

الفرصة للمؤسسات من أجل إعادة النظر في تنظيم مسار إنتاج المعلومات المالية، و ذلك بتعزيز التقارب بين عناصر التسيير وعناصر التقارير الداخلية من جهة و عناصر القوائم المالية ذات الغرض العام من جهة أخرى.

و قد أعد أحد مكاتب التدقيق و المحاسبة الكبرى (Price Water House Coopers) دراسة سنة 2002، على عينة تضم 650 مدير مالي لكبرى المؤسسات في 15 دولة بعنوان (Ready or not 2005) [1]، أظهرت أن 71 % من المؤسسات تعتبر أن لتطبيق المعايير الدولية آثار إيجابية تتمثل في :[2]

- تحسين جودة المعلومات الموجهة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية نتيجة إثراء محتوى التقارير الداخلية؛
- رفع فعالية نظام الاتصال الداخلي و زيادة سرعة الإعلان عن نتائج مختلف المهام؛
- تحديث مستمر للمعلومات و رفع كفاءة انتقالها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛
- تعزيز الثقة بالبيانات والمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات و التنبؤ؛
- رفع كفاءة المؤسسة في إدارة المخاطر؛
- العرض الواقعي لصورة المؤسسة لدى المستثمرين و المحللين الماليين.

3.1. محددات الإنتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

قبل الإنطلاق في تطبيق المعايير الدولية تقوم المؤسسة بدراسة معمقة للتطورات المرتقبة على مستواها الداخلي، و يتم التحديد المسبق لهذه التطورات إنطلاقا من تحليل المعايير واحد تلوى الآخر، من أجل استخلاص آثارها ثم ترجمتها من خلال إعادة تنظيم وظيفة المحاسبة و باقي الوظائف الإخرى المتأثرة بها و تكييف أنظمة المعلومات، و هذا ما سوف نستعرض إليه في الجدول الموالي.

جدول رقم (06) : الآثار المرتقبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الداخلي للمؤسسة

المعايير الدولية	الآثار المرتقبة		
	المحاسبة	**نظام المعلومات**	**المهام و الوظائف الاخرى**
IAS 01 : عرض القوائم المالية	- تصنيفات جديدة. - حسابات جديدة.	تعديل وسائل المعالجة (على مستوى الحسابات، القوائم المالية، قياس المؤشرات).	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.

[1] تم نشر هذه الدراسة في موقع Price Water House Coopers و موقع IASB على الأنترنيت.
[2] Muriel NAMIAS, L'essentiel des normes IAS/IFRS, Edition d'organisation, Paris, France, 2004, pp: 50-51

IAS 02 : المخزون	يختلف الأثـر بـاختلاف قطاع النشاط.	تعديل مقـاييس تسـيير المخزون	التسجيل المحاسبي.
IAS 07 : قائمة التـدفقات النقدية	عـرض قائمـة توضـح التدفقات النقدية المحققة.	- تحديـد معـالم قائمـة التدفقات النقدية. - إدراجها في سـيرورة إنتاج باقي القوائم.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 11 :عقود الإنشاءات	- يختلف الأثر بـاختلاف قطاع النشاط. - محددات جديدة للمعالجة المحاسـبية لإيـرادات و مصـــاريف عقـــود الإنشاءات، أعمال الإنشاء قيد التنفيذ و المؤونات.	إعداد حسابات جديدة.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 12 : ضرائب الدخل	إستخدام قواعد أكثر دقـة في التسجيل المحاسبي.	- إعداد حسابات جديدة. - إعداد تصنيفات جديـدة (متداول، غير متداول).	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 14 : التقـــــارير القطاعية	تـوفير معلومـات عـن القطاعـات الجغرافيـة و قطاعـات النشـاط فـي الملاحق.	تحديد معـايير التحليـل حسب القطاعات (النشاط و الجغرافية).	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IAS 16 : الأصول المادية	- أسس جديدة لتحديد القيم الإجمالية و الصافية. - مخططـــات جديـــدة للإهتلاك.	تعديل نظام المعلومـات من أجل تطبيق المقاربـة بالتفكيك.	التسجيل المحاسبي.
IAS 17 : عقود الإيجار	التسجيل المحاسبي لعقود الإيجـار علـى أسـاس الجـــوهر الإقتصـــادي للمعاملة و لـيس شـكلها القانوني.	طرق جديـدة لمعالجـة عقود الإيجار ضمن نظام المعلومات.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IAS 18 : الإعتـــــراف بالإيرادات	- يختلف الأثر بـاختلاف قطاع النشاط. - طرق جديدة للإعتراف برقم الأعمال.	إدراج معـــايير جديــــدة للتحليـــل و المخططـــات المحاسبية الموافقة.	التسجيل المحاسبي.

IAS 19 : منافع العاملين	التســجيل المحاســبي للإلتزامــات الإجتماعيــة (منافع التقاعد، منافع نهاية الخدمة...).	تعديل نظام المعلومــات وفق متطلبات تســجيل و تقييم منافع العاملين.	- التسجيل المحاسبي. - تسيير الموارد البشرية.
IAS 21 : أثر التغيـرات في سعر الصرف	- يختلف الأثــر حســب مــدى تعامــل المؤسســة بالعملات الأجنبية.	تعديل نظام المعلومــات من أجل إستيعاب عمليات تحويل المبالغ حسب العملة	التسجيل المحاسبي.
IAS 23 : تكــــــاليف الإقتراض	- تقيــــيم و تســـجيل المخزونات و الإستثمارات الممولة بقروض. - الإعتـــراف بتكـــاليف القــروض (رســملتها أو إدراجها ضــمن تكــاليف الفترة).	تعديل نظام المعلومــات الخــاص بالمخزونــات و الإســتثمارات الممولــة بقروض.	التسجيل المحاسبي.
IAS 24 : إفصــــاحات الأطراف ذات العلاقة	الإفصاح عن معلومــات إضافية في الملاحق.	تطوير مكونات جديدة في نظام المعلومات من أجــل متابعــة المعــاملات مــع الأطراف ذات العلاقة.	- تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IAS 28 : الإســتثمارات في شركات زميلة	يختلف الأثر حسب نسـبة المساهمة المالية للمؤسسة.	تعزيز قــدرة برمجيــات تجميع القوائم المالية على تنفيذ عمليــات التجميــع لفروع مختلفة.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 29 : التقارير المالية فــي ظــل إقتصــاديات التضخم الجامح	- يختلف الأثــر حســب تعرض المؤسسة للتغيــر في معدلات التضخم. - إستخدام طرق جديــدة للمحاسبة عن التضخم.	تعديل نظــام المعلومــات من أجل إستيعاب عمليات تحويل المبالغ حسب التغير في قيمة وحدة النقد.	التسجيل المحاسبي.
IAS 31 : الحصص فــي المشروعات المشتركة	-يختلف الأثر حسب نسبة المساهمة المالية للمؤسسة. - إستخدام طرق جديــدة لتجميــع القــوائم الماليــة للمؤســـات الخاضـــعة للسيطرة المشتركة.	تعزيز قــدرة برمجيــات تجميع القوائم المالية على تنفيذ عمليات التجميع.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.

IAS 39/32 : الأدوات المالية	تسجيل و تقيـيم الأدوات المالية و محاسبة تغطيـة المخاطر.	- المتابعــة المســتمرة للأدوات المالية في السوق المالي و بشكل منفرد. - تعديل نظام المعلومـات حسب القواعـد الجديـدة للتسجيل و التقييم. - المتابعة المستمرة لنوايا الإدارة تجاه الأدوات المالية.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IAS 33 : ربحية السـهم الواحد	توفير الحسابات الكفيلـة بحساب ربحية السهم.	متابعة العوامل المـؤثرة على الحسـابات الكفيلـة بحساب ربحية السهم.	تجميع القوائم المالية.
IAS 36 : إنخفاض قيمـة الأصول	- إختبار انخفاض قيمـة الأصول. - تحديد الوحدات المولدة للنقدية.	الأخذ بعين الإعتبار فـي مختلف مكونـات نظـام المعلومــات مؤشــرات انخفاض قيمة الأصول.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 37 : المخصصـات، الأصــول و الإلتزامــات المحتملة	إستخدام قواعد أكثر دقـة و صرامة فـي التسـجيل المحاسبي و المتابعة.	تحيين مستمر للمبـالغ و إنشاء وسائل للمتابعة.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 38 : الأصول غيـر الملموسة	إستخدام قواعد أكثر دقـة و صرامة في التسجيلات المحاســبية الأوليــة و اللاحقة و الإهتلاك.	تعديل نظام المعلومـات حسب القواعـد الجديـدة للتســجيل و التقيــيم و اختبارات انخفاض القيمة.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية.
IAS 40 : الإســـتثمار العقاري	إعادة تقييم الإسـتثمارات العقارية.	إعـداد وسـائل خاصـة بمتابعــة الإســتثمارات العقارية.	التسجيل المحاسبي.
IAS 41 : الزراعة	المعالجــة المحاســبية للأصول البيولوجية.	إعـداد وسـائل خاصـة بمتابعـــة الأصـــول البيولوجية.	التسجيل المحاسبي.
IFRS 01 : تطبيــــق المعايير الدولية لاول مرة	تطبيق المعايير الدوليـة بأثر رجعي.	تكييف نظام المعلومـات لاستيعاب التغيرات الناتجة عــن أول تطبيــق و المحافظة على المعلومات الخاصة بالدورات السابقة	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.

		من أجل المقارنة.	
IFRS 02 : التسديد علـى أساس السهم	التســجيل المحاســبي لخيارات الأسهم و تقييمها.	- تعديل نظام المعلومـات وفق متطلبـات تسـجيل الخيارات. - متابعـة العـاملين المستفيدين من الخيارات.	- التسجيل المحاسبي. - تسيير الموارد البشرية.
IFRS 03 : إنـدماج الأعمال	المعالجـة المحاسـبية لانـدماج الأعمـال و الإعتراف بالأصـول و الإلتزامات الناتجة عنه.	تذنية الإختلافـات بـين أنظمة معلومات المؤسسات المندمجة و التوفيق بينها.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IFRS 04 : عقود التأمين	المعالجة المحاسبية لعقود التأمين و إعـادة التـأمين التي تصدرها المؤسسة.	المتابعة المستمرة لعقـود التأمين و إعادة التأمين.	التسجيل المحاسبي.
IFRS 05 : الأصـول المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة	طرق جديدة للتسـجيل و الإعتـراف بالأصـول المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة.	إدراج حسابات جديدة من أجل التسجيل و التجميع.	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.
IFRS 06 : التنقيب و الموارد المعدنية	تحديد طـرق التقيـيم و الإعتراف بنفقات التنقيـب التي يتم الإعتـراف بهـا كأصـول و التعلقـة بالموارد المعدنية.	تعديل نظام المعلومـات وفـق طـرق التقيـيم و الإعتراف الجديدة.	الإفصاح المالي.
IFRS 07 : الأدوات المالية – الإفصاح -	إلغاء كافة البنود المتعلقة بالإفصاح عـن مخـاطر التعامل بالأدوات الماليـة الخاصـة ب IAS 32، و اسـتبدال الإفصـاحات المطلوبة بموجب IAS 30.	تعديل نظام المعلومـات وفـق تصـنيفات الأدوات المالية و متطلبات متابعـة كل صنف.	الإفصاح المالي.
IFRS 08 : القطاعـات التشغيلية	تـوفير معلومـات عـن القطاعـات الجغرافيـة و قطاعـات النشـاط فـي الملاحق.	هيكلة نظام المعلومـات حسب قطاعات النشـاط و القطاعات الجغرافية	- التسجيل المحاسبي. - تجميع القوائم المالية. - الإفصاح المالي.

المصدر : ITAPOIT, IFRS et système d'information, http://www.euclead.fr/event/up/livreblanc/ITapoint-IFRS, 30/11/2008.

2. الآثار التنظيمية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية

ينجم عن تطبيق المعايير الدولية آثار تنظيمية يمكن ملاحظة أهمها علـى مسـتويين، علـى مستوى تنظيم وإدارة أنظمة المعلومات و على مستوى الهياكل التنظيمية للمؤسسة.

1.2. تكييف أنظمة المعلومات مع المتطلبات الجديدة للمعلومة

تعتبر إعادة هيكلة أنظمة المعلومات من أكثر المسائل التي تناولتها الدراسات التي عنيت بتحديد الآثار الناتجة عن تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية على المؤسسة، و قد توصلت هذه الدراسـات إلى أن تحديد مستوى تأثر أنظمة المعلومات ليس أمرا سهلا، فالصعوبة تكمن في كـون المعـايير الدولية تتعلق بإنتاج المعلومة المحاسبية، و التي تؤثر و تتأثر بكافة أنظمة المعلومات الأخرى، ذلك ما يحد من القدرة على تكوين فكرة عن الآثار الآنية و المباشرة على أنظمة معلومـات المؤسسـة، إضافة إلى أن هذه المعايير تتصل بشكل مباشر بخصوصيات مهنية و بالتالي فهـي جـد متصـلة بالنشاط الذي تمارسه كل مؤسسة، لذلك إذا كان من المحتمل أن تتأثر أنظمة المعلومات فإن نطـاق هذا التأثر يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الهيكل التنظيمي، السياسة المحاسبية، قطاع النشاط، البيئة التكنولوجية و المعلوماتية المحيطة بكل واحدة...

و تتفق جميع الدراسات أن أنظمة المعلومات القديمة لن تستجيب للمتطلبات الجديدة للمعلومة من حيث الكم أو الكيف، و أن تأهيل هذه الأنظمة من أولويات الإجراءات المتخذة، غيـر أن التوصـل إلى إتفاق حول نموذج معياري قابل للتطبيق في أي بيئة لا يبدو أمرا واقعيا، حيث أن المسـؤولية ترجع للمؤسسة في حد ذاتها من خلال إقامة تحليلاتها الخاصة و المتكيفة مع خصوصياتها الداخلية فهي ملزمة بإجراء دراسة من قبل فرق تظم خبراء ماليين و تنفيـذيين متخصصـين فـي أنظمـة المعلومات من أجل التغلب على ما قد تواجهه المؤسسة من مشاكل و التي نذكر منها ما يلي :

- إن أهم ما يميز القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية هو شدة التفصيل فيها، لذلك فإن إعدادها يتطلب صعود المعلومات التشغيلية بشكل دوري و نظامي، و بالتالي يجب إثراء التقـارير الداخلية حول المعالجات المحاسبية و أحيانا – حسب نشاط المؤسسـة – حـول تفاصـيل المعاملات الإقتصادية المتسببة في هذه المعالجات؛
- حاجة المؤسسة لمخططات محاسبية جديدة إضافة إلى إرشادات حول الإجراءات الضرورية اللازمة لإستخدامها و تحديد مختلف النماذج الجديدة للقوائم المالية؛
- عدم قدرة أنظمة المعلومات على إعداد قوائم مالية وفقا لمرجعيات محاسبية متعددة (IFRS, US GAAP، ...) خاصة إذا كانت المؤسسة تنشط في أكثر من دولة، و ذلك ما يتطلب إقامة أنظمة معلومات قادرة على المعالجة المتزامنة للبيانات؛

- تقوم المعايير الدولية على مقاربة إقتصادية تستدعي إهتمام المؤسسة بتحقيق توافـق بـين تقاريرها التسييرية الداخلية مع المتطلبات الجديدة للعرض المالي للمؤسسة و بالتالي تـوفير الموارد اللازمة لضمان هذا التوافق؛
- تتطلب المعايير الدولية معالجات أكثر خاصة على مستوى التسـجيل الأولـي للمعـاملات و تستلزم تفصيل أكثر في المعلومات، إذن تواجه أنظمة المعلومات مسؤولية تسيير حجـم معتبر من المعلومات و بالشروط التي تضمن ملائمتها و مصـداقيتها و تحتـرم مواعيـد التقرير عنها[1].

و تجدر الإشارة أنه خلال المرحلة الإنتقالية تواجه أنظمة المعلومات إشكاليتين :

أولا : أن تكون أنظمة المعلومات قادرة على التوفيق بين توفير معلومات بنفس مستوى الجـودة و الكفاءة المعتادة إعتمادا على أنظمة المعلومات القديمة من جهة، و العمل على إدمـاج المعـايير الدولية و متطلباتها داخل أنظمة المعلومات بشكل نهائي من جهة أخرى، و لكـي تـتمكن أنظمـة المعلومات من التوفيق بين المهمتين السابقتين بشكل متزامن يجب أن تكون قادرة على :

- إدارة مخططات محاسبية مختلفة؛
- التحكم في أساليب معالجة مختلفة؛
- تخزين ثم إسترجاع بيانات ناتجة عن قواعد محاسبية مختلفة.

و تستطيع المؤسسة التحكم في إنتاج المعلومات خلال هذه الفترة سواء بإقامة نظـام محاسـبي موحد يظم كلا المرجعيتين المحاسبيتين معا في نفس الوقت، حيث تضمن هـذه الطريقـة توحيـد البيانات التي تمثل مدخلات النظام لكن يعاب على هذه الطريقة طـول المـدة الزمنيـة اللازمـة للمعالجة. أو أن تقوم المؤسسة بتوفير نظامين محاسبيين مختلفـين أحـدهما خـاص بالمرجعيـة المحاسبية القديمة و الآخر خاص بالمرجعية المحاسبية الجديدة، و يؤخذ على هذه الطريقة التكلفـة المرتفعة[2].

ثانيا : أن يكون نظام المعلومات قادرا على التوفيق بين :

- التعامل مع نظام معلوماتي جديد و مختلف عن السابق؛
- الآجال التي حددتها الدولة أو المؤسسة في حد ذاتها من أجل الإنتقال.

و في مواجهة ذلك تقوم المؤسسة بموازنة بين العناصر التي يتوقف عليها الإنتقال و المتمثلـة في الآجال المحددة، الوظائف المتأثرة و التكاليف المحتملة من خلال إتباع إحـدى الإسـتراتيجيات التالية :

[1] Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, Normes IAS/IFRS: Que faut-il faire, Comment s'y prendre, collection DFCG, Paris, ed. d'Organisation, 2005, pp: 560-561.
[2] ITAPOIT, IFRS et système d'information : quels enjeux en 2006, Op.Cit.

أ- إعادة بناء أنظمة معلومات جديـدة : من الجانب النظري تعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر ملائمـة لأن أنظمة المعلومات المقترحة تتوفر على القدرة على تأدية جميع المهام الجديدة، و يعتبـر هـذا الإتجاه أن تطبيق المعايير الدولية يستلزم عناية كبيرة بأنظمة المعلومات المتأثرة لأنها تتعلق بـأهم وظيفة في المؤسسة و تتحكم في حجم كبير من المعلومات.

ب- إستراتيجية الإحتـواء : تقوم المؤسسة بتكييف أنظمة معلوماتها القديمة وفق مستلزمات إنتـاج المعلومة باستخدام المعايير الدولية، و تتطلب هذه الطريقة من كل مؤسسة إعداد استراتيجية إحتواء خاصة بها.

ج- الإستراتيجية المختلطـة : و هي الطريقة الأكثر شيوعا، حيث تتبنـى المؤسسـة إسـتراتيجية مختلطة بدلالة القيود المرتبطة بالآجال المحددة من قبل السلطات أو من قبل إدارة المؤسسة، حيـث تعمل المؤسسة على إحتواء التغيرات في الأنظمة القديمة من أجل إحترام الآجال و في نفس الوقت العمل على التحضير لأنظمة معلوماتية جديدة تجهز في وقت لاحق.

و تجدر الإشارة إلى أن معظم إستراتيجيات الإحتواء تكون مؤقتة في إنتظار إقامة حلول شاملة و دائمة، حيث أنها تتطلب مجهودات معتبرة لذلك تم تأجيلها إلى فترات لاحقة للفترة التي تم فيهـا تطبيق المعايير الدولية لأول فترة[1].

و ندرج في الجدول الموالي الآثار الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية علـى أنظمـة المعلومات:

جدول رقم (07) : أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أنظمة المعلومات

نظام المعلومات		شدة الأثر	المعايير التي تأخذ بعين الإعتبار
نظام المعلومات المحاسبية	التسجيل المحاسبي	متوسط	IAS: 8، 1، 12، 14، 19، 20، 25، 26، 27، 28، 38.
	إعداد القوائم المالية	قوي	IAS: 1، 7، 14، 33، 34.
	تجميع القوائم المالية	متوسط	IAS: 14، 22، 24، 27، 28، 31.
نظام معلومات تسيير الإستثمارات		قوي	IAS: 16، 17، 23، 36، 38، 40.
نظام معلومات تسيير الخزينة		قوي	IAS: 21، 32، 39.
نظام معلومات تسيير الأفراد		قوي	IAS: 14، 19. IFRS: 2.

المصدر: http://www.sagecoal.com/Document/livret-ias-/ifrs.pdf

[1] Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, Normes IAS/IFRS: Que faut-il faire, Comment s'y prendre, Op.cit, P562.

2.2. المعلومات القطاعية و علاقتها بالهياكل التنظيمية للمؤسسة

لقد أصبح يشكل التقرير عن معلومات القطاعات التي تتكون منها المؤسسات المسجلة في الأسواق المالية ضرورة ملحة، و يرجع السبب إلى أهمية الإفصاح عن معلومات عن الأنواع المختلفة للمنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة و عن المناطق الجغرافية التي تعمل فيها، لذلك تم إصدار IAS 14 "التقارير القطاعية" و الذي على أساسه يتم تقسيم القوائم المالية إلى قطاعات أعمال و قطاعات جغرافية بحيث يخضع هذا التقسيم لمفاهيم العائد و المخاطرة التي تميز كل قطاع عن الآخر، بهدف بيان أفضل لأداء المؤسسة و تسهيل مقارنة أدائها مع أداء غيرها من المؤسسات المنافسة، بحيث يجب عليها تقديم معلومات عن المبيعات، الإهتلاك، الإنفاق الرأسمالي و الدخل التشغيلي لكل قطاع، كما يجب عليها كذلك تقديم تقرير عن إتجاه تطور هذه المؤشرات بدقة حتى لا يترك لها الفرصة لإخفاء بعض القطاعات ذات الأداء الضعيف خلف القطاعات ذات الأداء المرتفع، و لقد قدم IAS 14 توجيهات عامة للتعرف على قطاعات النشاط و القطاعات الجغرافية[1]، و اقترح أن التجمعات التنظيمية الداخلية للمؤسسة يمكن أن توفر أساسا للقطاعات المطلوب تقديم معلومات عنها، و إذا لم تكن القطاعات الداخلية مبنية على أساس جغرافي أو على أساس مجموعات من المنتجات و الخدمات المترابطة، فإن المعيار ينص على أنه ينبغي على المؤسسة اعتماد التقسيم على أساس الوحدات المولدة للنقدية[2]، و بذلك يكون التقسيم القطاعي أكثر قربا من الواقع الإقتصادي للمؤسسة، حيث يتم التحول من منطق الإعتماد على التكاليف إلى منطق الإعتماد على المردودية.[3]

و يعطي IAS 14 للمؤسسة إمكانية تقديم قوائم مالية كاملة تشمل معلومات مفصلة لكل قطاع أعمال بها، لكن ينبغي على المؤسسة تحقيق توازن بين المتطلبات الجديدة للمعلومة و أسرار الأعمال، خاصة و أنه في حالات كثيرة يصبح التنظيم الداخلي للمؤسسة مرآة عاكسة لإستراتجيتها، حيث يقدم الإهتلاك و الإنفاق الرأسمالي مؤشرا لكيفية قيام الإدارة بتخصيص الموارد، كذلك يعكس إتجاه تطور الأصول الإجمالية أيضا قرارات الإدارة بشأن تخصيص رأس المال، و عندما تفتح المؤسسة خطوط إنتاج جديدة أو تدخل في مجالات أعمال جديدة، فإن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يسمح لمستخدمي التقارير المالية – خاصة المنافسين– من رصد و تتبع نتائج المؤسسة عبر فترات مختلفة و التعرف على أثر النشاطات الجديدة على تلك النتائج، لذلك يجب على المؤسسة أن تحدد وضعها المناسب بدقة بين الإفراط في الإفصاح عن المعلومات القطاعية الذي

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص ص : 1049، 1059.
[2] هي أصغر مجموعة من الأصول القابلة للتحديد التي تولد تدفقات نقدية داخلة من الإستعمال المستمر، و هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى.
[3] Sabrina ALIOUI, Normalisation comptable et structure organisationnelle, Impacts de la norme IAS 14 relative à l'information sectorielle, http://www.univnancy2.fr/COLLOQUES/METAMORPHOSE_06/fichier_pdf

يؤثر سلبا على وضعها التنافسي، و بين تدنيه مستواه الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى فشل المؤسسة في إقناع المستثمرين[1].

إن تكييف المؤسسة مع متطلبات IAS 14 له من الصعوبات ما يؤدي بها إلى بذل مجهودات معتبرة سواء على المستوى الإستراتيجي أو المستوى التشغيلي، إضافة إلى المشاكل التي تثيرها مسألة تحديد عدد و طبيعة القطاعات المفصح عنها. و يظهر القصور الرئيسي للمعيار في عدم واقعيته حيث يعالج هيكل المؤسسة من منظور إفتراضي و ذلك بالنص على الإعتماد على تطبيق سيرورة ميكانيكية لتقسيم قطاعات المؤسسة الذي يكون أساسه إختلاف العائد و المخاطرة للقطاعات.

و على أساس الإنتقادات التي وجهت لـIAS 14 أصدر IASB في 30 نوفمبر 2006 معيارا جديدا IFRS 08 (القطاعات التشغيلية) على خلفية مشروع التناسق الثنائي بين IASB و FASB خاصة و أن هذا المعيار يظهر جد مستوحى من المعيار الأمريكي SFAS 131، كما حل محل IAS 14 إبتداءا من 01 جانفي 2009، و يقوم IFRS 08 على مقاربة مناجيريالية حيث تبين أن الوسيلة الرئيسية لتحسين التقارير القطاعية هي أن تكون هذه التقارير متماشية مع التقارير الداخلية للمؤسسة أي أن الإعتماد في إعداد التقارير القطاعية يكون على أساس معطيات التقارير الداخلية Reporting Intern. حيث أن القطاعات التشغيلية هي أجزاء المؤسسة التي يمكن لها توفير معلومات مالية مختلفة، هذه المعلومات تكون موضوع تقييم منتظم من طرف متخذ القرار التشغيلي الذي يقوم بتحديد كيفية تخصيص الموارد و تقييم الأداء.

إن قيام IFRS 08 على أساس مقاربة مناجيريالية و ليس على أساس تحليل مخاطر و مردودية القطاعات (IAS 14) يسمح بضبط المعلومة من وجهة نظر الإدارة، و التركيز على المعطيات المستخدمة من طرف المسير بهدف إتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المؤسسة، إذن فالقوائم المالية يتم هيكلتها بشكل متناسق مع الطريقة التي بها يتم إدارة المؤسسة و تنظيمها، و بالتالي فإنه يمكن لمؤسستين أن تنتميان لنفس قطاع النشاط تقديم قوائم مالية بصورة مختلفة تماما مادامت هياكلهما التنظيمية مختلفة. كما أن الأخذ بوجهة نظر الإدارة عند تصنيف القطاعات يؤدي إلى فهم أفضل من طرف المستثمرين للقرارات التي اتخذتها الإدارة و تصبح المعلومة المقدمة إليهم هي نفسها التي إستخدمت في داخل المؤسسة من طرف الإدارة في إتخاذ القرار.

و من وجهة نظر الإدارة فإن التكاليف المرتبطة بجمع و معالجة البيانات تكون حتما قد إنخفضت لأنها ستوجه لإستخدامين مختلفين. غير أن مسألة تسبب الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في الإضرار بمصالح المؤسسة التنافسية تبقى دائما مطروحة، لذلك يصبح من الضروري على

---

[1] Vers une approche managériale de l'information financière : de l'information sectorielle (IAS 14) aux segments opérationnels, http://www.dfcg.com/images/echanges/2449-p50a52.pdf, 15/01/2009.

المؤسسة أن تعيد النظر في هياكلها التنظيمية بالشكل الذي يؤدي إلى تدنية تلك الآثار المرتقبة، من جهة أخرى تبرز وظيفة جديدة و هي وظيفة "المقرر التشغيلي" الـذي يتمثـل دوره فـي تحديـد القطاعات و تخصيص الموارد اللازمة لها ثم متابعة نتائجها، هذا الدور المهم من حيث المسـؤولية الكبيرة التي يحتويها يمكن أن يقوم به شخص واحد أو فريق من الإطارات ذوي خبرة تسييرية[1].

3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الوظائف الأساسية في المؤسسة

تتحدد عموما الوظائف المتأثرة بتطبيق المعايير الدولية على أساس أهمية و دور هذه الوظائف في سيرورة إنتاج المعلومة، و لكي تكون المؤسسة في المستوى الذي يؤهلها لإنتاج هـذه القـوائم، ينبغي عليها إعادة النظر في أدوار و مسؤوليات الأفراد المتحكمين في إطار وظـائفهم (متخـذي قرارات، مراقبين، منفذين، ...) بتوفير المعطيات التي تشكل مدخلات النظام المحاسبي الجديـد، أو المستخدمة لمخرجات هذا الأخير.

1.3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على وظيفة المحاسبة

تتوقف المهام التي يمارسها العاملون في وظيفة المحاسبة بشكل عام على طبيعة النشاط الـذي تمارسه المؤسسة و على مدى تعقيد أو بساطة النظام المحاسبي المستخدم خاصة من حيث المـدخل المعتمد عليه، حيث يوجد مدخلان أحدهما قائم على المبادئ و الآخر قائم على القواعد.

أ- المدخل القائم على المبادئ "principle based" : و يقدم النظام المحاسبي القـائم علـى أسـاس المبادئ وصفا كمنهج عام عن كيفية المحاسبة و التقرير عن العملية من أجل توفير معلومات مفيدة، و يكون للمحاسب إمكانية الاختيار فيها بين مجموعة واسعة من المعالجات المفترضة و المقبولة بما يحقق الفائدة من المعلومات.

ب- المدخل القائم على القواعد " Rule based " : يوفر النظام المحاسبي وفق هذا المـدخل أحكـام و إرشادات أكثر فيما يتعلق بكيفية إدراج عمليات معينة في الحسابات، بهدف توفير مرونـة أكثـر للمدراء و المراجعين لفهم أساليب المحاسبة عن العمليات، و تتمثل الميزة الأساسية لهذا المدخل في أن استخدام قواعد صارمة تلغي أي تدخل من طرف المحاسب يعد ضمان للمتعاملين المسـتخدمين للمعلومات المالية، حيث تزيد قدرتهم على فهمها و مقارنتها مع غيرها من المعلومات.[2]

إن قيام المعايير الدولية على أساس المبادئ يشكل صعوبة بالنسبة للمحاسب، من ناحيـة فهـم واستيعاب المعايير وضمان عدم حدوث تعارض فيما بين المعالجات المحاسبية المسموحة، ومن ثمة يتعين عليه رفع مستوى خبرته وتأهيله بما يمكنه من إبداء حكمه وتقديراته الشخصية عندما تقتضي

[1] Ibid.

[2] Pascal MORVILLIER, Interprétation des IFRS : point de vue d'un émetteur, , http://www.apdc-france.com/fichier/bulletin/69.pdf.2009/02/12

الضرورة. كما يصبح المحاسب معني بتوسيع دائرة معارفه في مجالات أخرى أهمها :[1]

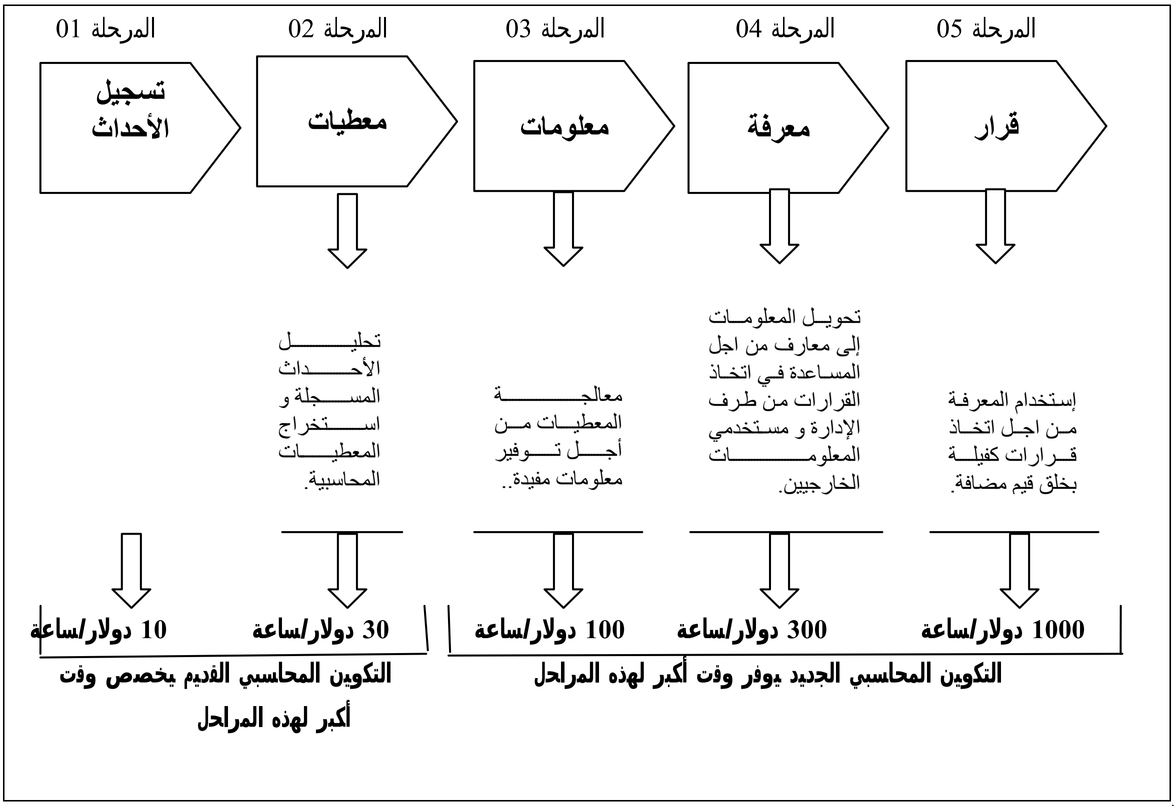
- الاقتصاد و القانون، من أجل استيعاب مختلف العقود والعمليات و تمييز الجوهر الاقتصادي عن الشكل القانوني للمعاملة، تشخيص الأحداث الاقتصادية التي تستدعي معالجات محاسبية خاصة واختيار المعالجة الملائمة (معيارية، بديلة)، أو تحديد الحالات التي تستدعي عدم التقيد بتطبيق معيار دولي معين...
- المالية، من أجل تحليل التقارير الواردة من الإدارة المالية أو من أطراف أخرى كخبراء التقييم وفهم أسس التقييم المستخدمة (قيم سوقية، نماذج التقييم) إضافة إلى فهم الأبعاد المالية التي تتضمنها بعض العمليات كاندماج الأعمال مثلا؛
- اللغات، من أجل متابعة التطورات الحاصلة والحصول على معلومات حديثة ومن مصدرها الأصلي يجب أن يتحكم المحاسب في اللغة الإنجليزية، خاصة وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية يستخدمها في إصداراته وفي موقعه الإلكتروني على الانترنيت كذلك.

و يستدعي ذلك أن تتخذ إدارة المؤسسة جميع الإجراءات اللازمة من أجل وضع برامج تكوين مناسبة، بهدف الرفع من خبرة وتأهيل العاملين في وظيفة المحاسبة، فلم تعد تكتفي هذه الوظيفة بالقدرات التقنية للمحاسب وإنما أصبحت تتطلب كفاءة عالية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هندسة نظم المعلومات داخل المؤسسة، تفعيل عمليات التقرير الداخلية والخارجية والمساعدة في اتخاذ القرار، و من ثمة حدوث نقلة نوعية في التكوين المحاسبي.

و يمكن بيان الدور الجديد للمحاسب من خلال تتبع سلسة القيمة للمعلومة المالية كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] Walfgang DICK, les IFRS dans l'enseignement de la comptabilité, http//:www.essec-Kpmg.net/fr/recherche/pdf/Ifrs-enseignement-comptabilité.pdf, 23/02/2009.

شكل رقم (04) : سلسلة قيمة المعلومة المالية و فق التكوين المحاسبي الجديد



المصدر: Christian Hoarau, Evaluation de la chaîne de valeur de l'information comptable et formation des responsables de reporting consolidé, http://www.apdc-france.com/fichier/bulletin/71.pdf, 23/02/2009.

إن التكوين المحاسبي الذي طالما ركز على الجزء التقني الخاص بخلق القيمة للمعلومة المالية (المرحلة 1 و 2)، سيتحول بفعل تطبيق المعايير الدولية إلى التركيز على تطوير كفاءة المحاسب من أجل إبداء الرأي واتخاذ القرار (المرحلة 3، 4 و 5)، غير أن ذلك سيحمل المؤسسة تكاليف إضافية إذ في السابق لم تكن تتعدى تكلفة التكوين المحاسبي 30 دولار في الساعة ، في حين تكلفة التكوين المحاسبي الجديد تتراوح بين 100 و 1000 دولار في الساعة، ذلك ما يفسر تحول الإهتمام من إنتاج المعلومة المالية إلى تعزيز منفعة هذه المعلومة في خلق قيم مضافة.[1]

2.3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تسيير الأصول

أعطت لجنة معايير المحاسبة الدولية تعريفا جديدا للأصول يسند إلى مقاربة اقتصادية، وذلك باعتبارها عناصر ذات مضمون مادي لها قيمة موجبة وتوفر للمؤسسة منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، بحيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها أو الحصول عليها نتيجة لمعاملات أو لأحداث سابقة، فحق الملكية لا يعتبر كافيا فالعبرة هي بحق السيطرة على المنافع المتوقعة من هذا الأصل كما هو الحال في الحقوق الناشئة عن عقد الإيجار مثلا.[2]

[1] Christian Hoarau, Ibid.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص ص : 14-141.

و لقد تناولت المعايير الدولية محاسبة الأصول بجميع أنواعها و متطلبات تسجيلها و تقييمها و اهتلاكها، و تتمثل أهم هذه المعايير في (IAS 16، IAS 17 ، IAS 36، IAS 40 ، IAS 41، IAS 38، IFRS 03، IAS 02). هذا بالإضافة إلى معايير أخرى تناولت مواضيع ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بمحاسبة الأصول لاسيما معالجة تغير الأسعار، آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي والاعتراف بالمخصصات و إثباتها كما أصدرت اللجنة العديد من التفسيرات ذات العلاقة بالموضوع، ويمكن استخلاص أهم متطلبات تطبيق المعايير الدولية ذات الأثر على تسيير الأصول في النقاط التالية :

أ- القياس المبدئي: تقتضي المعايير الدولية تسجيل كل التكاليف اللازمة لجعل أصل ما في حالة تشغيلية صالحة كجزء من تكلفة الأصل، بما فيها التقدير المبدئي لتكاليف فك و إزالة الأصل وإعادة الموقع إلى ما كان عليه، و تتم رسملة بعض التكاليف المتكبدة بعد الشراء أو الإنشاء الذاتي، والتي يكون من المحتمل أن تمكن المؤسسة من الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية غير المتوقعة أصلا من الأصل،[1] ذلك ما يفرض على المؤسسة التحليل الدقيق لتكاليفها من أجل تحديد تلك التي سوف يتم رسملتها والتي سوف يتم استنفاذها، كما تحتاج المؤسسة إلى خبرات إضافية في مجال التقديرات والتنبؤات والمتعلقة بتكاليف تفكيك الأصل وإزالته.[2]

ب- المقاربة بالتفكيك : أو ما يعرف ب "L'approche par composant" و تعني وجوب إثبات واهتلاك الأجزاء المكونة للأصل بشكل منفصل، وذلك في حالة كون هذه الأجزاء تؤدي عمليات مختلفة وتوفر منافع اقتصادية ذات نمط مختلف، كما أن لها تكلفة كبيرة بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية للأصل ولها فترة استخدام مختلفة. غير أن استخدام هذا المدخل يتوقف بالدرجة الأولى على فترة استخدام الأصل حيث أنه إذا كان تجديد الأصل يتم بأكمله في نهاية فترة الاستخدام، فلا يطبق المدخل ولن يكون هناك أي أثر يذكر على متابعة الاستثمارات، وفي الحالة المعاكسة يتم تطبيق هذا المدخل بشكل تلقائي مثلا لا تتم المعالجة المحاسبية للطائرة ككل واحد، لأن جسم الطائرة ومحركاتها وغيرها عبارة عن أجزاء يمكن أن يكون لها أعمار اقتصادية مختلفة ونمط مختلف للاهتلاك، لذلك فإن عناصر الأصول التي لا يتم استبدالها دفعة واحدة وإنما جزء تلوى الآخر سيخضع كل منها لمتابعة خاصة ولخطة اهتلاك خاصة.[3]

إن معرفة خصائص ومكونات أصول المؤسسة سيسهل من عمليات تنظيمها وترتيبها حسب فترة استخدام كل جزء ومواقع استخدامها (ورشات، مباني...) بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معاير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 602.
[2] ITAPOIT, IFRS et système d'information, Op.Cit.
[3] http://www.sage.com. 10/01/2009.

إحلالها واستبدالها مستقبلا، ويمكن تطبيق هذا المدخل انطلاقا من إقامة إجراءات متابعة على علاقة وثيقة بمختلف المصالح التشغيلية.[1]

ج- إهتلاك الأصول : تضمن IAS16 تعريف للإهتلاك وهو بوجه عام توزيـع تكلفـة الاسـتثمار طويلة الأجل على عمره الاقتصادي المفيد، الذي يتحدد بالفترة أو المدة المتوقعـة لفائدتـه ولـيس بالعمر المادي له، فمبنى معين مثلا قد يكون له عمر متوقع 50 سنة إذا استخدم للتخزين ولكنـه إذا استخدم كمعرض فستكون فائدته أقصر نظرا لإحجام العملاء عن التسوق في المتاجر الكائنـة فـي مباني قديمة، ويتأثر العمر المفيد بعوامل مثل معدل سرعة التغير التكنولوجي والطلب السوقي على السلع المنتجة والمباعة بواسطة المؤسسة باستخدام الأصل كمدخلات إنتاجية وبإستراتيجية المؤسسة في ما يتعلق بالصيانة والعناية به، مع وجوب إجراء مراجعة دورية لطريقـة الاهـتلاك المتبعـة واستبدالها بطرق أخرى أكثر ملائمة في حالة تغير النمط المتوقع لمنفعة الأصل، وعلـى اعتبـار ضرورة توافق طريقة اهتلاك الأصل مع وتيرة آدائه يصبح المبلغ المخصص للاسـتهلاك يعكـس مدى استهلاك المنافع الاقتصادية المنتظرة منه، و بذلك لم يعد الاستهلاك مجرد اسـترجاع لتكلفـة الحصول على الأصل و إنما إضافة لذلك أصبح مؤشر للكشف عن مدى استغلال المؤسسة للموارد المالية و يساعد في التنبؤ بحجم المردود المستقبلي لأصولها.[2]

د- متابعة الأصول : يعتبر IAS 16 من أهم المعايير التي تساهم في تقريب القـوائم الماليـة مـن الواقع و زيادة قابلية مقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، ففي ظل ارتفاع الأسعار تصـبح القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بعيدة عن الواقع و ذلك بإظهار حسـاب الـدخل بأعلى مما هو عليه فعليا، و تمثل القيمة العادلة للأصول الثابتة عموما قيمتها السوقية، و يحدد عادة هذه القيم مقيمون مؤهلون مهنيا للقيام بهذه المهمة، و يتوقف تكرار إعادة التقييم على مدى التغييـر في القيمة العادلة بشكل جوهري عن القيمة المسجلة و يتم ذلك سنويا أو كل 3 أو 5 سنوات، مـن جهة أخرى نص IAS 36 على متابعة الأصول من أجل الكشف عن حالات وجـود دلائـل عـن انخفاض قيمتها، من خلال الاعتماد على مصادر خارجية (انخفاض القيمة السوقية للأصل بشـكل كبير خلال فترة استخدامه بسبب حدوث تغيرات تقنية أو اقتصادية أو قانونية ...) و مصادر داخلية (توفر أدلة على بطلان استعمال الأصل أو حدوث تلف أو تقادم فيه، انخفاض الأداء الاقتصادي أو توقع انخفاضه...) للمعلومات التي ستشير إلى مثل هذا الانخفاض في القيمة.

و هنا تلعب التقارير الداخلية للمؤسسة دورا حاسما في توفير المعلومات من مصادرها الداخلية و الخارجية عن المؤشرات الواجب أخذها في الاعتبار بواسطة المؤسسة، من أجل إجراء اختبـار لانخفاض القيمة أي التقدير الرسمي للمبلغ القابل للاسترجاع حسبما هو مذكور في المعيار[3].

---

[1] ITAPOIT, IFRS et système d'information, Op.Cit.
[2] http://www.sage.com.
[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، مرجع سابق، ص ص:155،159.

3.3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تسيير الأدوات المالية

نال موضوع الأدوات المالية اهتماما كبيرا من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب تطور الأسواق المالية و تزايد تعقيدها و تضاعف المخاطر المرتبطة بالتعامل فيها، و في المقابل لم تتجاوب المعايير المحاسبية القائمة بالسرعة المناسبة من أجل الإحاطة بتعاملات المؤسسة بالأدوات المالية و الأدوات المشتقة، خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمشتقات المالية كوسيلة لإدارة المخاطر و للمضاربة أحيانا، و التي لم يكن يتم الإعتراف بها في الميزانية و إنما الاكتفاء بإجراء إفصاح ضئيل عن مدى و نطاق استخدامها في الملاحق[1]، و في مواجهة سعة و تشعب موضوع الأدوات المالية قام المجلس بمعالجته من خلال المعايير التالية :

- الأدوات المالية، العرض و الإفصاح (IAS32)، و قد تطرق المعيار إلى العديد من القضايا أهمها عرض الأدوات المالية، التمييز بين الالتزامات و حقوق الملكية، التقرير عن الفوائد والتوزيعات، الخسائر و المكاسب، المقاصة بين الأصول و الالتزامات المالية.
- الأدوات المالية، الاعتراف و القياس (IAS 39)، و تطرق المعيار إلى تحديد أسس إثبات و قياس الأدوات المالية و المشتقات المالية، المعالجة المحاسبية لعمليات التغطية من المخاطر (محاسبة التحوط)، شروط استبعاد الأدوات المالية من الميزانية.
- الأدوات المالية، المعلومات المفصح عنها (IFRS 7)، و من بين القضايا التي عالجها المعيار المعلومات المفصح عنها من أجل تقييم أثر الأدوات المالية على المركز المالي للمؤسسة و أدائها، اتصال المؤسسة حول أهمية و طبيعة المخاطر و الطرق المستخدمة من أجل التحكم فيها.

و يتمثل الهدف من هذه المعايير في توضيح و إبراز ما تمثله الأداة المالية بالنسبة لأداء المؤسسة، تدفقاتها النقدية و هيكلها المالي، و ذلك نظرا لتزايد حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى تدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية التي تتعامل بها المؤسسة من خلال :

- التوضيح الدقيق لتصنيف المؤسسة لأدواتها المالية؛
- المعالجة المحاسبية للأدوات المالية؛
- تحديد الشروط اللازمة لعرض الأدوات المالية في القوائم المالية.[2]

و تتلخص متطلبات هذه المعايير في نقطتين أساسيتين، أولا: الاعتراف بالأدوات المالية في الميزانية باعتبار أن مجرد الإشارة إليها في الملاحق غير كاف لذلك ينبغي على المؤسسة أن تقر بالأصل أو الالتزام المالي في ميزانيتها متى أصبحت طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. ثانيا: استخدام القيمة العادلة كأساس للإثبات و القياس المحاسبي للعديد من الأدوات المالية (مع استخدام

[1] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 128.
[2] Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Instruments financiers et IFRS : évaluation et comptabilisation en IAS39, IAS32, IFRS7, Dunod, Paris, 2006, p12.

التكلفة المستهلكة بشكل محدود)[1]، كما أثارت العديد من القضايا ذات العلاقـة بـالأدوات الماليـة، وعلى الرغم أنها تناولتها بالمعالجة والتحليل بشكل واف إلا أن مضمون هذه المعايير أثار خلافات واسعة في مختلف الأوساط (خاصة قطاع البنوك والتأمينات) فمن جهة عالجت "القيمة" بشكل مباشر حيث أن هذه المسألة لطالما كانت محل نقاش واسع، ومن جهة أخرى وعلى خلاف باقي المعـايير الدولية تميل المعايير الخاصة بالأدوات المالية إلى القيام على القواعد أكثر من قيامها على المبادئ، وتجد هذه الخلافات تبريرها فيما يلي :

- يقع موضوع القيمة في مركز الاختلافات القائمة بين التطبيقات المحاسبية الخاصـة بكـل دولة، فنجد الدول الأنجلوسكسونية تفضل التركيز على المنظور المالي للمؤسسة حيث تلعب الأسواق المالية دورا رئيسيا في تشكيل هذا المنظور في حين دول أوربا القارية تركز أكثر على التوجه الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة، ذلك مـا يفسـر بشـكل جلـي اخـتلاف المرجعيات المحاسبية في تحديد القيمة.
- تعتبر المعايير المتعلقة بالأدوات المالية أكثر المعايير الدولية تقنية كما أنها عالجـت أكثـر المواضيع تشعبا لذلك فهي شديدة الدقة والتفصيل، ذلك ما يترك للمؤسسـة مجـال ضـيق لإبداء التفسير والترجمة المحاسبية لتعاملاتها بالأدوات المالية.[2]

إن العقد المنشأ للأداة المالية يقع في الماضي لكن نتائجه يمكن أن تكون مستقبلية كما يمكـن أن تكون هذه النتائج أكيدة أو محتملة، لأن بعض الأدوات المالية يترتب عنها التزام أكيد (تسديد ديـن متعاقد عليه مثلا)، أو محتمل لأن تنفيذ بعض العقود مرتبط بعوامل أخرى (مثلا في حالة عقـود الخيارات)، وحسب IAS 32 فإن الأداة المالية عبارة عن عقد يترتب عنه ما يلي :[3]

- حق في استلام نقدية أو أصول مالية أخرى، أو تبادل أدوات مالية تحت شروط يحتمـل أن تكون إيجابية بالنسبة للمؤسسة، أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى، وهذه الحالـة تنطبـق على الأصول المالية.
- التزام بتسليم نقدية أو أصول مالية أخرى، أو تبادل أدوات مالية تحت شـروط يحتمـل أن تكون إيجابية بالنسبة للمؤسسة، وهذه الحالة تنطبق على الالتزامات المالية.

وقد صنف نفس المعيار الأدوات المالية كما يلي:[4]

أ- **أصول مالية :** وتكون في أربع صور:

- الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة؛
- القروض والذمم التي تمنحها المؤسسة للغير؛

---

[1] http://www.groaperf.com/catalogue/general/320/extrait.pdf, 15/01/2009.
[2] Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Op.cit, p15.
[3] Ibid, p12.
[4] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معاير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص1136.

- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق؛
- الأصول المالية المتاحة للبيع.

ب- الالتزامات المالية : وتكون في صورتين :

- التزامات تجارية (وهي التزامات مالية متحفظ بها من أجل توليد دخـل جـراء التقلبـات قصيرة الأجل في الأسعار)؛
- التزامات أخرى (غير تجارية).

ويمكن تلخيص القياس اللاحق للأصول المالية والالتزامات المالية في الميزانية علـى النحـو التالي

جدول رقم (08) : تصنيف الأصول المالية حسب المقياس المستخدم في تقييمها

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المهتلكة
- الأصول المالية المحتفظ بهـا بغـرض المتـاجرة شاملة جميع المشتقات.	- أدوات حقوق الملكية التي لا يمكن قيـاس قيمتهـا العادلة بموثوقية.
- الأصول المالية المتاحة للبيع.	- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- الأدوات غير المشتقة (شاملة الأصول المالية) التي تخضع لتحوط[1] (تغطيـة مخـاطر) القيمـة العادلـة باستخدام المشتقات.	- القروض والحسابات المدينة.

المصدر : طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص986.

جدول رقم (09) : تصنيف الالتزامات المالية حسب المقياس المستخدم في تقييمها.

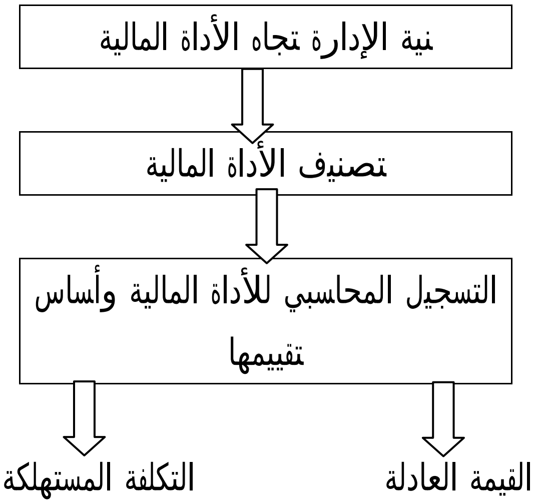
القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المهتلكة
- الالتزامات المالية المحتفظ بها بغـرض المتـاجرة شاملة كل المشتقات.	جميع الالتزامات الأخرى
- الأدوات غير المشتقة (متضمنة الالتزامات المالية) والتي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات.	

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص987.

يشترط IAS39 وجود قدرة ونية أكيدة لدى المؤسسة على الاحتفاظ بالأصل المالي حتى حلول موعد الاستحقاق، ويجب تقدير النية والقدرة على الاحتفاظ ليس فقط عندما يـتم الاسـتحواذ علـى الأصل في البداية ولكن أيضا في تاريخ كل ميزانية لاحق،[2] ويمكن استخلاص الخطوات الواجـب اتباعها من أجل تحديد المعالجة المحاسبية للأداة المالية كما هو موضح في المخطط الموالي :

[1] تقوم الإدارة باستخدام المشتقات المالية لتغطية مخاطر القيمة العادلة المأثرة في الأصول و الالتزامات و التي تؤثر في النهاية على قائمة الدخل.
[2] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 137.

شكل رقم (05) : الإجراءات المحددة للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية



المصدر: Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Op.cit, p13

نستخلص مما سبق ما يلي:

- تتوقف المعالجة المحاسبية للأداة المالية على تصنيفها، حيث تقاس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة، ويتم الإقرار بالمكاسب والخسائر فورا في قائمة الدخل لأن المؤسسة اعتادت على التعامل فيها بغرض تحقيق إيراد، أما الأصول المتاحة للبيع والتي تشمل كل استثمارات حقوق الملكية غير التجارية فتقاس بالقيمة العادلة ويتم الإقرار بالمكاسب والخسائر، وذلك حسب اختيار الإدارة إما في حقوق الملكية أو في قائمة الدخل، وفي حالة الإقرار بها ضمن حقوق الملكية فإنه يتم ترحيلها إلى قائمة الدخل عند حدوث تصرف فيها.[1]
- بمجرد إجراء تصنيف الأداة المالية فإن التحويلات اللاحقة من فئة إلى أخرى في أغلب الحالات غير مسموح بها، حيث يقيد IAS39 هذه المرونة لدرجة كبيرة من خلال :
  - تقييد تغيير تصنيف الاستمارات من فئة "التكلفة المستهلكة" إلى فئة "التكلفة العادلة" وتحويل الأصول المالية بين الفئات الأربعة.
  - وضع قيود على استخدام فئة الأصول المالية المصنفة "محتفظ بها حتى موعد الاستحقاق" وذلك عن طريق فرض عقوبات وجزاءات في حالة عدم تنفيذ الاحتفاظ بها حتى موعد الاستحقاق.[2]

وتجدر الإشارة أن هناك العديد من النقاط التي تبرر استخدام القيمة العادلة في القياس اللاحق للأدوات المالية نذكر منها :[3]

[1] نفس المرجع السابق ص159.
[2] طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سابق، ص159.
[3] Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Op.cit, p16 .

أ- تستجيب القيمة العادلة لتطلعات المستثمرين وتسمح لهم بتكوين فكرة عن المؤسسة أكثر واقعية وذات أبعاد اقتصادية مقارنة مع تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، ويشكل العرض المالي للمؤسسة ميزة أساسية بالنسبة لهم لأنها تجنبهم تحمل العديد من التكاليف الخفية (إعادة معالجة المعلومات).

ب- تعد القيمة العادلة وسيلة فعالة من أجل متابعة تطور الأدوات المالية -خاصة تلك التي يتم تداولها في الأسواق المالية- بشكل موازي مع المخاطر المترتبة في مقابل التعامل بها، من جهة أخرى فإن مفهوم القيمة العادلة متناسق بشكل كبير مع جوهر المؤشرات التسييرية خاصة إذا كان الهدف من الأداة المالية هو إدارة مخاطر معينة (سعر الفائدة، سعر الصرف...) بالاعتماد على السوق كمرجعية لإدارة هذه المخاطر.

ج- تعتمد معطيات التقارير (خاصة الداخلية) بشكل كبير على مدخل القيمة العادلة من أجل إعداد قوائم تقديرية انطلاقا من التدفقات النقدية المقدرة.

4.3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على بعض الوظائف الأخرى

سنتطرق فيما يلي إلى كيفية تأثر إدارة الموارد البشرية، تحليل القوائم المالية، مراقبة التسيير بتطبيق المعايير الدولية.

أولا - إدارة الموارد البشرية :[1] تعتبر هذه الإدارة من الإدارات المعنية بشكل مباشر بتطبيق المعايير الدولية من حيث طبيعة المعلومات المحاسبية التي تقوم بإنتاجها بالدرجة الأولى ومن حيث تكوين الأفراد المتأثرين بهذا التطبيق بالدرجة الثانية.

أ - تكون إدارة الموارد البشرية مسؤولة عن تجميع البيانات الخاصة بالإفراد العاملين في المؤسسة وتوصيلها إلى الإدارة المسئولة عن إنتاج القوائم المالية، و على العموم توجد ثلاث معايير تؤثر على كمية ونوعية المعلومات الخاصة بالموارد البشرية هي :

- المعلومات القطاعية (IAS14) : إن تقسيم المؤسسة إلى قطاعات جغرافية وقطاعات نشاط يؤدي إلى ضرورة متابعة الأفراد العاملين في كل قطاع والتنسيق بين المؤسسة وقطاعاتها.

- منافع العاملين (IAS 19) : يعالج هذا المعيار بشكل مباشر منافع العاملين و تتمثل في منافع العاملين قصيرة الأجل (الأجور، التأمينات الاجتماعية ...)، منافع العاملين بعد التقاعد كالمعاشات...، منافع العاملين طويلة الأجل الأخرى (المشاركة في الأرباح، مكافآت وحوافز مؤجلة...)، منافع إنهاء الخدمة، منافع في صورة حوافز و حقوق ملكية. وتتحمل إدارة الموارد البشرية مسؤولية توفير تلك المعلومات لكل فرد داخل المؤسسة والمنافع التي تعود إليه من خلال المتابعة اليومية لهم.

---

[1] Jean-luc SURUGUET, L'impact des normes IAS/IFRS pour les directions des ressources humaines, http://www.finabanque.fr, 10/12/2008.

- المدفوعات على أساس السهم (IFRS2) : يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية السليمة للحـوافز المقدمة للعاملين في صورة أسهم أو خيارات أسهم، كما يبين المعلومات اللازمة في التقارير المالية عندما تدخل المؤسسة في صفقة يتم السداد فيها في صورة أسهم بمن فـيهم العـاملين، و بالتـالي المعلومات التي يكون على إدارة الموارد البشرية توفيرها من حيث العـاملين المعنيـين، تـاريخ الحصول على الحوافز والأسهم و خيارات الأسهم، متابعة القيمة العادلة للحوافز، بيان حالات وجود معاملات دفع على أساس الأسهم مع بدائل نقدية...

ب - تقوم المؤسسة بإجراء التكوين على ثلاث مستويات :

- تكوين الأفراد العاملين بشكل مباشر في وظيفة المحاسـبة والتأكـد مـن قـدراتهم وكفاءاتهم، وعلى هذا الأساس تقوم بتقديم المعلومات اللازمة للإدارة العامة من أجل إعادة توزيع المهام والمسؤوليات؛
- تكوين الأفراد العاملين في الوظائف الأكثر تعاملا مع وظيفة المحاسـبة (مراقبـي التسيير، المراجعين...)؛
- تكوين الأفراد في الإدارات المسؤولة عن المصادقة عن القـوائم الماليـة (مجالـس الإدارة، مجالس المراقبة...).

ثانيا - تحليل القوائم المالية : تعتمد المهام التي يقوم بها المحلل المالي بشكل عام علـى المعـايير المحاسبية المستخدمة من طرف المحاسب في إعداد القوائم المالية، حيـث علـى أساسـها يتحـدد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و من ثمـة مقـدار المعالجـات اللاحقـة (les retraitements) و الضرورية من أجل جعل المعلومات قابلة للاستخدام في حساب المؤشرات والنسب الكفيلة بتحقيق الهدف من تحليل القوائم المالية،[1] وتقوم المعايير الدولية على مفاهيم وأسس تؤثر بشكل مباشر على شكل ومحتوى القوائم المالية و من ثمة على تحليلها تتمثل عموما فيما يلي :[2]

- النظرة الاقتصادية للمؤسسة و للعمليات التي تقوم بها، وقد حل محـل النظـرة القانونيـة والجبائية السائدة في العديد من المرجعيات المحاسبية، إذ تمثل الأصول كل العناصر التـي يترتب عنها منافع اقتصادية أما الالتزامات فهي العناصر التي يترتب عن إطفائها تـدفقات خارجة تكون في شكل منافع اقتصادية، ومن ثمة تتحدد المعالجة المحاسـبية للعديـد مـن العمليات كعقود الإيجار مثلا.
- التوسع في استخدام القيمة العادلة من أجل تقيم معظم الأدوات المالية وجانـب كبيـر مـن الأصول والالتزامات، على اعتبار أن الفاصل في اختيار أساس التقييم المناسب هـو نيـة

[1] Akim A.TAIROU, Normes comptables internationales et diagnostic financier, http://www.n-cidf.com , 15/03/2009.
[2] Jean Guy DEGOS, Diagnostic des performances financière en normes IAS/IFRS, cahier électronique du CRECCI 15-2005, http://www.iae-bordaux.fr/documents/cahier-recherche/15-2005.pdf. 23/01/2009.

الإدارة تجاه العنصر (قد تم التطرق إلى ذلك في عنصر سابق)، و ينتج عن استخدام القيمة العادلة انخفاض كبير في حجم المعالجات التي تخضع لها الميزانية (المحاسـبية) ولكنهـا تفرض في نفس الوقت الدقة في التعامل مع الملاحق خاصة في حالة استخدام أكثـر مـن مقياس في تقييم بنود الميزانية.

- إدماج أبعاد مالية جديدة في الميزانية وذلك بإظهار الأدوات المالية فيها، وقد ازدادت أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية في الآونة الأخيرة بازدياد تقلب معـدلات الفائـدة وأسـعار الصرف وغيرها.
- تقسيم الأصول يكون مباشرة في شكل أصول متداولة و أصول غير متداولـة كمـا تقسـم الإلتزامات مباشرة إلى إلتزامات متداولة و إلتزامـات غيـر متداولـة و تـدفق المنـافع الإقتصادية يأخذ شكل التدفقات النقدية و ما في حكم النقدية.
- تخفيض حجم البنود المفصح عنها خارج الميزانية و المتعلقة أساسا بالمعلومـات الخاصـة بالشركات الزميلة، الأدوات المالية، الإلتزامات الاجتماعية و غيرها.

و على هذا الأساس فإن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تسهيل العمل التحضـيري للمحلـل المالي، و الذي يقوم به من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتحليل القـوائم الماليـة، حيـث أصبحت هذه المعلومات بفضل تطبيق المعايير الدولية متوفرة مباشرة فـي الميزانيـة، لأن هـذه الأخيرة أصبحت تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، و تجدر الإشارة إلى الآثـار التي يمكن أن تسببها المرونة التي تنطوي عليها المعايير الدولية، و الناتجة أساسا عن كثرة البدائل التي تسمح بها في معالجة بعض العمليات، ذلك ما يؤثر بشكل مباشر على قابلية مقارنـة القـوائم المالية في حالة إعدادها على أساس بدائل مختلفة، و هنا تظهر أهمية الملاحق كـدليل يوجـه كـل التحليلات و الدراسات التي تهدف إلى تقييم آداء المؤسسات.[1]

ثالثا - مراقبة التسـيير : ويمكن تلخيص المهام الإضافية التي يؤديها مراقب التسيير بفعل انتقـال المؤسسة إلى تطبيق المعايير الدولية في النقاط التالية :

- التدخل أكثر في تقديم المعلومات من أجل إعداد القوائم المالية؛
- المشاركة في تحديد الإيرادات، التكاليف، الأصول، الالتزامات الخاصة بقطاعـات النشـاط والقطاعات الجغرافية؛
- المشاركة في تحديد ومتابعة الوحدات المولدة للنقدية؛
- المشاركة في سيرورة إجراء التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية، وإجراء اختبارات انخفاض قيمة الاستثمارات و متابعة مؤشرات انخفاض القيمة المتعلقة بالأصول والالتزامات.[2]

---

[1] Stephan BRUN, IAS/IFRS Les normes internationales d'information financière, Op.cit, p15.

[2] Salustro REYDEL, Maîtriser l'essentiel des IFRS, http://www.enset-media.ac.ma/cpa/fixe/IFRS%20propositions%20CCIP.pdf , 02/01/2009.

خلاصة الفصل الثاني

أحرزت لجنة معايير المحاسبة الدولية تقدما ملحوظا حتى أصبح إعداد القـوائم الماليـة وفـق المعايير الدولية ضروري ملحة و مطلب أساسي على الصعيدين المحلي و الدولي، خاصـة علـى مستوى الأسواق المالية، حيث تبين أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد خصـت عنـد إصـدارها للمعايير إلا المؤسسات التي تطرح أوراق مالية على مسـتوى تلـك الأسـواق، حمايـة لحقـوق المستثمرين الذين اكتسبوا صفة الدولية في ظل العولمة.

و لعل ما يفسر مضمون الأسس و المقومات التي يتم على أساسها إصدار المعايير هو مـدخل منفعة المعلومات في اتخاد القرارات الإستثمارية، الكفيلة بتوجيه المستثمر نحو تخصيص مدخراتـه بشكل أمثل، حيث تستند هذه القرارات الى معلومات عادلة تعكـس الوقـائع الاقتصـادية و تأخـذ الحاضر والمستقبل في الاعتبار، أما المؤسسة فتعتبر المعايير الدولية كأداة من شأنها تعزيز فرصها في الوصول إلى مصادر التمويل الأجنبية و الدولية، و الحصول على التمويل المطلوب بشروط قد لا تتاح لها في بلدها الأصلي، ذلك ما يفرض على المؤسسة تطبيق استراتيجية إتصال مالية موجهة لجمهور دولي غير متجانس، ينجم عنها في كثير من الأحوال إحداث تغيرات على مستواها الداخلي بوصفها المتأثر الأساسي و المتحمل النهائي لعبء تطبيق المعايير الدولية.

الفصل الثالث :

التنظيم المحاسبي في الجزائر و سياق توافقه مع معايير المحاسبة الدولية

تمهيد

إن أهم ما يميز التنظيم المحاسبي في الجزائر تأثره بالتوجه الإشتراكي الذي تبنته الدولـة بعـد الاستقلال، إستنادا إلى خلفية جبائية ناتجة عن إضطلاع وزارة المالية بمهمة التنظـيم المحاسـبي، حيث اعتبرت المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة، و بالتالي توفر أداة رقابة تسمح للدولة بتحديد الإيرادات الجبائية المتأتية من هـذه المؤسسـات، و بـذلك اسـتمر المخطط المحاسبي الوطني منذ إصداره سنة 1975 كمرجعية محاسبية وطنية، تقدم المؤسسة علـى أساسه قوائم مالية تعنى باحتياجات إدارة الضرائب دون إعطاء أهميـة لحاجـة بـاقي الأطـراف المستخدمة لهذه القوائم على رأسهم مقدموا رأس المال، الدائنون و المستثمرون.

و على أساس الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، و التي تتمحـور حول العمل على انفتاح الإقتصاد الجزائري و إدماجه في الاقتصاد الدولي، بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، أصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يضمن إسـتقلاليتها عـن هيمنة التشريع، خاصة في المجال الجبائي و إعطائه صبغة تتماشى و طبيعة التحولات الإقتصادية التي تعرفها بيئة المؤسسة، و في هذا السياق انطلقت سنة 2001 عمليات تكييف المخطط المحاسبي الوطني، و تدور هذه العمليات حول توجيه المحاسبة نحو تلبية إحتياجات كافة الأطراف المتعاملـة مع المؤسسة من المعلومات، و المستثمر على وجه الخصوص، و بذلك تبنت الجزائر خيار إعـادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية، و يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل و التقييم، و من حيث عرض القوائم المالية و مدونات الحسابات، و قد إستقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010، على أن تعفى بعـض المؤسسات المصغرة من تطبيقه و التي لا يتجاوز رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.

لقد أدى إستخدام المخطط المحاسبي الوطني إلى ضرورة توفير جميـع العوامـل الكفيلـة بسريانه، سواء من جهة الموسسة أو من جهة بعض عناصر المحيط الخارجي، و تشـير تجـارب الدول التي عملت على تطبيق المعايير الدولية إلى أن نجاح المؤسسات في الإنتقـال مـن النظـام المحاسبي القديم إلى تطبيق المعايير الدولية عموما مرهون بمدى ملائمة عناصر المحيط الداخلي و الخارج0ي للمؤسسة، لذلك يصبح من الضروري إعداد هذه العناصر سواء على مسـتوى الوحـدة الإقتصادية أو على المستوى الخارجي خاصة على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنـة و التعليم المحاسبي.

و على أساس ما تقدم سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

نتناول في المبحث الأول التنظيم المحاسبي في الجزائر، حيث نتعـرض إلـى مسـار التنظـيم المحاسبي و دور المجلس الأعلى للمحاسبة فيه، ثم نتعرض إلى المخطط المحاسبي الـوطني مـن حيث ظهوره، خصوصياته و نقائصه.

نقوم في المبحث الثاني بعرض النظام المحاسبي المالي، حيـث نسـتعرض مشـروع النظـام، محدداته، كما نقوم بعرض أهم ما جاء فيه.

في المبحث الثالث نتطرق إلى متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسات، على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنة و التعليم المحاسبي.

المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في الجزائر

بدأ تنظيم المحاسبة في الجزائر يظهر بدخول المخطط المحاسبي الوطني حيز التطبيق سنة 1976، و من ثمة الاستقلال عن التنظيم المحاسبي الفرنسي الذي ساد منذ الإستقلال حتى هذا التاريخ، و في هذا السياق تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة الذي أوكلت إليه مهمة إعداد المخطط المحاسبي الوطني، إضافة إلى الاضطلاع بصلاحيات أخرى باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التنظيم المحاسبي في الجزائر.

و يظهر جليا أن المخطط المحاسبي الوطني مستوحى من الانشغالات الاقتصادية الكلية التي طبعت التوجهات الاشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث تم تصميمه استنادا لخلفية جبائية و ذلك باعتبار المحاسبة وسيلة لتحديد الوعاء الضريبي للمؤسسات الخاضعة للضريبة، و بالتالي التركيز على دور المحاسبة كأداة رقابية تسمح للدولة بتحديد الإيرادات الجبائية دون التركيز على دورها في مجال التسيير و اتخاذ القرار. كما لم يولي أهمية للمعلومات الموجهة لمختلف الأطراف الخارجية المهتمة بالإستعلام عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة، ورغم الثغرات التي عانى منها المخطط المحاسبي الوطني على مستوى الوحدة الاقتصادية، إلا أنه تمكن من تلبية الإحتياجات الماكرو اقتصادية التي وضع من أجلها على رأسها احتياجات المحاسبية الوطنية، التخطيط الوطني و مراقبة التحصيل الجبائي.

على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث بداية إلى مقومات التنظيم المحاسبي في الجزائر و الهيئة التي تولت قيادته، ثم نتناول المخطط المحاسبي الوطني من حيث ظروف ظهوره، خصوصياته و نقائصه.

1. مقومات التنظيم المحاسبي في الجزائر

إحتفظت الجزائر بعد الاستقلال بالنظام المحاسبي الفرنسي (المخطط المحاسبي العام) الساري المفعول منذ سنة 1957، و كانت رغبة الجزائر في الاستقلال عن هذا النظام منبثقة عن خلفية وجوب تكييف النظام المحاسبي مع الواقع الاقتصادي الجزائري ذو التوجه الاشتراكي، و بذلك تم تصميم المخطط المحاسبي الوطني استجابة لمتطلبات تلك المرحلة، من جهة أخرى ظهر هذا المخطط إلى الوجود من خلال صرف جهود معتبرة لعل أبرزها تلك المبذولة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة.

1.1. تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر

بدأت تتشكل ملامح التنظيم المحاسبي في الجزائر و استقلاله عن التنظيم المحاسبي الفرنسي مع بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني سنة 1976 بموجب الأمر 75-35 بتاريخ 29 أفريل

1975، و قد طبعته التوجهات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعـد الاسـتقلال و ذلـك بتغليـب الاحتياجات من المعلومات التي توفرها المؤسسات للمحاسبة الوطنية، من أجل التخطيط الاقتصادي و التحصيل الضريبي، و يتسم التنظيم المحاسبي الجزائري بالاحتفاظ بمنهجية التنظـيم المحاسـبي الفرنسي، التي تقوم من خلالها الدولة بتبني الدور الجوهري في مسار إعداد المعـايير المحاسـبية و الاحتفاظ بسلطة فرضها و متابعة الالتزام بها و تعديلها.

و بقيت المهنة المحاسبية بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير التي اضطلعت بها وزارة المالية باعتبارها الهيئة الوصية بتنظيم المحاسبة، و على الرغم من إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة كجهاز استشاري ذو طابع مهني، يتضح ضعف تأثير أصحاب المهنة في مسار إعداد و استحداث المعايير المحاسبية التي تخضع لسلطة الإدارة الوصية، هذا و قد شهدت المهنة تحولا عميقا قبل إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة سنة 1996 و ذلك بصدور القانون رقم 08/91 بتاريخ 1991/04/27 و المتعلق بإنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و تظم هذه المنظمة كل المحاسبين المهنيين الذين يعملون كخبراء في المحاسبة و محافظة الحسابات، و على الرغم من عدم فعالية التنظيم الداخلي للمنظمة والذي نتج عنه تكوين مجلسين إلا أنها اضطلعت بعدة أدوار نذكر منها :[1]

- السهر على تنظيم المهنة و حسن ممارستها؛
- تقديم المساعدات للأشغال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في ميـدان التنظـيم المحاسبي و الإجراءات المهنية؛
- تمثيل مصالح المهنة اتجاه السلطات المختصة و اتجاه الغير و المنظمات الأجنبية.

لقد كان لسيطرة الإدارة على التنظيم المحاسبي في الجزائر انعكاسات متعددة تتمثل أهمها في :[2]

- ضعف فعالية أصحاب المهنة حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة أو المرتبطة بها، و ابتعادهم شبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمام إنفراد الإدارة؛
- غياب شبه كلي عن المنظمات و الهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم؛
- عدم الانضمام إلى الهيئة الدولية للمعايير المحاسبية و الابتعاد عن مسار التوحيد و إصدار المعايير الدولية، و من ثمة عدم الاستفادة من كل المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها؛
- ضعف التكوين و تعقد إجراءات منح الاعتماد للخبراء المتربصين و باقي الفئات الأخرى؛

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص168.
[2] ريحان شريف، فارح زهوة، مشروع SCF الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.

- تعطل انطلاق عمل المنظمات المحاسبية الأخرى التي يفترض أن تحظى باستقلالية في تسيير شؤون المهنة، نتيجة للاختلاف بين وجهات النظر حول جدواها؛
- طبيعة التكوين المؤهل لاكتساب صفة الخبير المحاسب الذي أصبح لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسوق.

إن ما يمكن ملاحظته أن التنظيم المحاسبي الجزائري قد استمد أفكاره من المنهج المحاسبي الفرنسي، و يتضح ذلك جليا لكون هذا الأخير لا يختلف عن المنهج الجزائري إلا في بعض الخصوصيات، أما على مستوى نشر الأبحاث المحاسبية المتخصصة التي تهدف إلى معالجة المشكلات المحاسبية المعاصرة وتطور الفكر المحاسبي بشكل يخدم المحاسبين الجزائريين، فإن المنظمات الجزائرية فقيرة جدا في هذا المجال و كل ما يتعلق بنشر الدوريات المتخصصة التي يمكن أن تشكل منبرا للفكر المحاسبي في الجزائر.[1]

إن أهم العوامل التي تحكم عملية التنظيم المحاسبي هي طبيعة الفئات المتدخلة خلال هذه العملية، سواء تلك التي تتدخل بشكل مباشرو لها السلطة بشأن فرض الالتزام بقراراتها، أو تلك التي تتدخل بشكل غير مباشر حتى و إن لم يكن لها سلطة إلزامية. و في هذا الصدد يبرز الدور الأساسي الذي يلعبه المجلس الوطني للمحاسبة في مسار التنظيم المحاسبي الجزائري.

2.1. دور المجلس الوطني للمحاسبة في مسار التنظيم المحاسبي الجزائري

تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 بتاريخ 25 سبتمبر1996، و قد حل محل المجلس الأعلى للمحاسبة الذي انشأ في 19 ديسمبر 1971، و حسب المرسوم السابق يعد هذا المجلس جهاز استشاري ذو طابع مهني مشترك، يضطلع بمهمة التنسيق في مجال البحث المحاسبي و التطبيقات المرتبطة به، و يتشكل المجلس من :

- ممثلين عن 6 وزارات؛
- ممثل عن المفتشية العامة للمالية؛
- ممثلين عن كل من الغرفة الوطنية للزراعة و الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة؛
- ممثل عن بنك الجزائر؛
- ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية؛
- ممثل عن جمعية شركات التأمين؛
- ممثلين عن الشركات القابضة العمومية؛
- أستاذين جامعيين لهما على الأقل رتبة أستاذ مساعد، مختصين في مجال المحاسبة و المالية؛
- ستة ممثلين لمهنة المحاسبة إضافة لرئيس المصف الوطني.

---

[1] نفس المرجع السابق.

و بصفته هيئة استشارية موضوعة تحت سلطة وزير المالية، لا يملك المجلس سـلطة التنظـيم لأن آراءه تعتبر غير ملزمة للمؤسسات أو الهيئات أو الأفراد، عدا تلك التي يـتم إصـدارها فـي نصوص تنظيمية و بالتالي تفرض بقوة القانون، و لهذا ليس للمجلس الحق في متابعة مدى الالتزام بآرائه و توصياته أو تسليط العقوبات في حالة مخالفتها. و على العمـوم تأخـذ آراء المجلـس و توصياته اتجاهين أساسيين :

- الإجابة على الاستشارات التي يتلقاها من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الهيئـات حـول قضايا تقنية أو تلك المتعلقة بكيفية تطبيق قواعد المخطط، أو الإعفاءات من تطبيق بعض القواعـد، أو تكييف المخطط حسب الخصوصيات التي تميز بعض الأنشطة الاقتصادية؛

- الاستشارة التي يقدمها حول التشريع أو التنظيم المتعلق بالمحاسبة و مجـالات تطبيقهـا و الصادرة عن الهيئات التي تشرف عليها الدولة، حتى و إن كانت هذه الهيئات غير ملزمة بإتبـاع توصيات المجلس.

أما صلاحيات المجلس فقد تضمنتها المادة 03 من المرسوم 96-318 و المتمثلة في :

- جمع و استغلال كل المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و بتعليماتها؛
- انجاز الدراسات و التحاليل المتعلقة بتنمية استخدام المحاسبة؛
- اقتراح التدابير في إطار مهام التوحيد المحاسبي؛
- فحص و إبداء الآراء و التوصيات حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة؛
- المساهمة في تطوير أنظمة و برامج التكوين و التأهيل للمهن المحاسبية؛
- متابعة تطوير المناهج، النظم و الأدوات المحاسبية على الصعيد الدولي؛
- تنظيم التظاهرات و اللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.

بالنظر إلى المهام الفعلية للمجلس نجدها تتعدى تلك التي نصت عليها المادة 03 من المرسـوم 96-318، وتتمثل أهمها في السعي إلى إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر من خـلال مشـروع إصلاح المخطط المحاسبي و تكييفه مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة الناتجة عن التحول الذي يعرفه المحيط الجزائري.[1]

2 . تقديم المخطط المحاسبي الوطني

أثمرت جهود هيئات التنظيم المحاسبي في الجزائر باعتماد المخطط المحاسبي الـوطني سـنة 1975، غير أن تصميمه وفق خصوصيات معينة جعله لا يخلو من بعض النقائص عند تطبيقه في الواقع العملي.

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص168.

1.2. لمحة تاريخية عن المخطط الحاسبي الوطني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد الإستقلال، جاء ليحل محل المخطط المحاسبي الفرنسي السائد منذ سنة 1957 و الذي كان يتماشى مع الواقع الاقتصادي الليبرالي، حيث يعتبر الربح هو الهدف الأساسي المحدد و الموجه للسياسات الاقتصادية على المستويين الكلي و الجزئي[1].

وقد تم التحضير لإعداد المخطط المحاسبي الوطني في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1973، حيث كلفت السلطات السياسية سنة 1969 وزارة المالية بالانطلاق في هذه المحاولة، و قدمت وزارة المالية حصيلة عملها سنة 1970، و لكن بسبب عدم كفاية الفترة المحددة من أجل القيام بهذا العمل (6 أشهر) لم تنجح وزارة المالية في مهمتها، وتم في النهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني، و ذلك بالاستعانة بخبراء أجانب من فرنسا وتشيكسلوفاكيا، وقد تمكن الفريق من إرساء نظام محاسبي يتماشى و التوجه الاشتراكي للجزائر في تلك الفترة، وتم تبني سنة 1973 المخطط الجديد من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة، تلاه صدور الأمر رقم 75/35 بتاريخ 29 أفريل 1975 و يقضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني من طرف :

- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري؛
- شركات الاقتصاد المختلط؛
- المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

وحسب هذا الأمر يمكن مد نطاق تطبيق المخطط الحاسبي الوطني على مؤسسات أخرى غير مذكورة أعلاه بعد أخذ رأي وزير الوصاية المعني، كما تم تحديد كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة بموجب قرار صادر عن وزير المالية حيث يجب استعمال العملة الوطنية و حسب طريقة القيد المزدوج مع فصل العمليات الحاصلة على المستوى الوطني عن تلك الحاصلة في الخارج، إضافة إلى عدم إجراء مقاصة بين الحسابات و الاستناد إلى وثائق تبريرية تستجيب لبعض الشروط.

لقد عرف المخطط المحاسبي الوطني أربع تعديلات مند سنة 1975 من خلال :[2]

- المرسوم رقم 185/DC/89/047 بتاريخ 24 ماي 1989 و المتعلق بتسجيل العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات؛
- المرسوم رقم 635/F/DC/CE/90/046 بتاريخ 11 مارس 1990 و المتعلق بالتسجيل المحاسبي لمشاركة العاملين في الأرباح؛

---

[1] عقاري مصطفى، المعايير المحاسبية : دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 05، 2005، ص65

[2] Samir Merouani, Op.cit, p 60.

- التعليمة رقم 001/95 بتاريخ 02 أكتوبر 1995 و المتعلقة بتوحيد التسجيل المحاسبي للمساهمات؛
- التعليمة رقم 518/DGC بتاريخ 21 أفريل 1997 و المتعلقة بتوحيد التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم، كما حددت الحسابات الثانوية للحساب15.

و تجدر الإشارة أنه استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة، فإنه تم إصدار مخططات محاسبية قطاعية، و هي بمثابة تكييف للمخطط المحاسبي الوطني مع مجموعات من المؤسسات يجمعها نفس النشاط، و يتم من خلالها مناقشة مشاكل التسيير المتعلقة بطبيعة النشاط و كذلك بنية الذمة، طبيعة و مدة دورة الإستغلال و معالجة العمليات الخاصة من وجهة نظر تقنية للمحاسبة،[1] و عدد هذه المخططات المحاسبية خمسة و تخص القطاع الفلاحي (سنة 1987)، قطاع التأمينات (سنة 1987)، قطاع البناء و الأشغال العمومية (سنة 1988)، قطاع السياحة (سنة 1989)، قطاع البنوك (سنة 1993). و تقدم هذه المخططات قائمة بالحسابات، مصطلحات تفسيرية و قواعد إستخدام الحسابات و إعداد القوائم المالية.

يتحلى المخطط المحاسبي الوطني بعدة مزايا نذكر منها ما يلي :[2]

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي طبق إلى غاية 1975؛
- أوجد تصنيف جديد و جيد للحسابات مقارنة بالمخطط المحاسبي العام، فالحسابات متجانسة و دقيقة كما وجد حلا لحسابات الصنف (4) التي تظهر في جانب الأصول والصنف (5) التي تظهر في جانب الخصوم؛
- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون؛
- تحديد عدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة؛
- حقق نتائج جزئية ذات أهمية معتبرة من خلال جدول النتائج.

2.2. خصوصيات المخطط المحاسبي الوطني

يمكن استنتاج خصوصيات المخطط المحاسبي الوطني في نقطتين أساسيتين :

أولا : لقد اعتمد معدوا المخطط المحاسبي الوطني عند تصميمه على النموذج المبسط أي اعتماد المحاسبة العامة دون التحليلية، و بما أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس نشاطات تجارية و صناعية فقد تم تكييفه استجابة لخصوصيات بعض النشاطات، لاسيما تلك المتعلقة بنشاطات البنوك، شركات التأمين، مقاولات البناء و الأشغال العمومية و النشاطات السياحية و الفلاحية، كما أنه ترك الخيار للمؤسسات من أجل تكييف التنظيم المحاسبي الذي تراه ملائما لطبيعتها و احتياجاتها، من أجل حساب التكاليف و أسعار التكلفة و إنجاز الموازنات و ممارسة

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 149

[2] ريحان الشريف، فارح زهوة، مشروع SCF الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سابق.

الرقابة عليها، و على الرغم من أهمية المحاسبية التحليلية في تسيير المؤسسة، فهي محاسبة موجهة أساسا للاستعمال الداخلي أي لأغراض التسيير، فإنها لم تدرج ضمن المخطط المحاسـبي الـ وطني حيث ترك الحرية للمؤسسة لتكييفها حسب الحاجة على العكس من المحاسبة العامة التـي أضـفي عليها الصبغة الإجبارية.

ثانيا : لقد تم اعتماد تصنيف حسابات الإيرادات و التكاليف حسب طبعتها (classification par nature) ، إستجابة لاحتياجات المحاسبة الوطنية، فالمخطط المحاسبي الوطني يمدنا بمؤشرات إجمالية لكافة نشاط المؤسسة (مثل نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، القيمة المضافة،.....)، باعتبار القيمة المضافة على المستوى الكلي هي مجموع القيم المضافة لوحدات الاقتصاد، غير أن اعتماد التنصيف حسب الطبيعة يؤدي إلى إظهار جدول حسابات النتائج بمؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة و أقسامها عكس التصنيف الوظيفي (classification par fonction) أو التصنيف حسب الاتجاه (classification par destination)، والذي يستعمل خاصة في الدول الأنجلوسكسونية و يسمح بالحصول مباشرة و بدون إعادة معالجة المعلومات على مؤشرات تمكن من الوقوف على التسيير السليم للمؤسسة مثل تكاليف الإنتاج، أسعار تكلفة المبيعات و التكاليف المتعلقة بكل وظيفة (التجارية، المالية، الإدارية.....).[1]

3.2. نقائص المخطط المحاسبي الوطني

يثير تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في الواقع العملي عدة مشاكل ناتجة عن تخلله لـبعض النقائص يمكن تلخيصها في نقائص مفاهيمية و أخرى تقنية.

1.3.2. النقائص المفاهيمية

إن إصدار المخطط المحاسبي الوطني دون الاستناد إلى خلفية نظرية تسبب في جمود النظام المحاسبي في الجزائر، حيث أن غياب المرجعية المفاهيمية (la référence conceptuelle) يترك المشاكل المحاسبية المستجدة و بعض الوضعيات غير المتوقعة دون حل و تسوية، و حتى في حالة اللجوء إلى التقديرات الشخصية فإنها تبقى نسبية و كثير ما تكون محل للجدل و المعاضة.

يسمح الإطار المفاهيمي بتحديد الأهداف و المبادئ التي يتم على أساسها بناء القواعد المحاسبية الخاصة بالمسك المحاسبي و بإعداد القوائم المالية، على سبيل المثال فإن الأصول التـي تحصـل عليها المؤسسة بواسطة قرض إيجار يتوقف تسجيلها أو عدم تسجيلها فـي جانـب الأصـول فـي الميزانية على التعريف الذي نعطيه للأصول سواء من منظور قانوني أو من منظور اقتصادي.[2]

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص :149-150.
[2] Saheb BACHAGHA, Pour un référentiel comptable Algérien qui reponde aux exigences de l'économie de marché, Dar el-Houda, Algérie, 2003, pp : 10-11.

2.3.2. النقائص التقنية

ينطوي المخطط المحاسبي الوطني على العديد من النقائص المرتبطة باستخدام التقنيـات التـي يتيحها في الممارسة التطبيقية، سوف نتعرض لأهم هذه النقائص و التي تتعلق بأسـاس القيـاس، المدخل المستخدم في إعداد القوائم المالية و الإفصاح عن التدفقات النقدية.

أ- أساس القياس : يقوم المخطط المحاسبي الوطني على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس في القياس المحاسبي، ويتمثل هذا المبدأ في تقييم أصول و التزامات المؤسسة على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية التي أعدت أساسا لهذا القياس، ويستند المحاسب علـى عناصر مادية كأدلة للإثبات تتمثل في الفواتير و العقود، و تعد هذه الأدلة موضوعية لحد ما، ذلـك ما أعطى لهذا المبدأ قوته.

يؤدي تقييم عناصر الذمة بالإستناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية إلى التقليل من قيمتها، أي التقليـل من قيمة عناصر الأصول و كذلك بالنسبة للموارد، كما أن حسابات قائمة الدخل لا تعبر بصدق عن الواقع حيث تم تسجيل الأعباء بأقل من قيمتها لأن مخصصات الإهتلاك تم حسابها علـى أسـاس استثمارات مقيمة بأقل من قيمتها، ينجر عن ذلك ظهور الإيرادات بشكل أكبر من حقيقتها كنتيجـة للأخذ بتكلفة حيازة الأصول و القيمة الإسمية للديون لا بالقيمة الحقيقة، أمـا فيمـا يخـص تقيـيم المخزون لم يعطي المخطط المحاسبي الوطني أي طريقة محددة و ترك الحرية للمؤسسـات فـي اختيار الطريقة التي تعتبرها الأكثر تكيفا مع خصوصيات مخزونها.

ب- المدخل المستخدم في إعداد القوائم المالية : بالنظر إلى تفاصيل المخطط المحاسبي الوطني نجد أن القائمين على إعداده قد اعتمدوا على تقديم حسابات مصنفة حسب طبيعتها اسـتجابة للتوجهـات التي طبعت فترة إعداده، دون إعطاء إعتبار للاحتياجات من المعلومات ذات الاسـتخدام الـداخلي، لذلك فإن القوائم الناتجة عن استخدام المخطط المحاسبي الوطني تعبر عن الذمة الماليـة للمؤسسـة لأن المدخل المستخدم هو مدخل الذمة (l’approche patrimoniale).

و يسمح هذا المدخل بتقديم وضعية الذمة المالية للمؤسسة التي تمثل في لحظة معينـة حقوقهـا و التزاماتها، فهي تعني إذن الذمة القانونية. و من أجل أن تعكس الميزانية الطبيعة القانونية للحقوق و الالتزامات يتم ترتيب عناصرها استنادا إلى مبدأ سيولة عناصر الأصول و اسـتحقاق عناصـر الخصوم، كما أن إظهار عناصر الميزانية يكون على أساس ملكيتها و ليس على أساس القدرة على فرض السيطرة عليها، وبالتالي استبعاد العناصر التي تستعملها المؤسسة و لكن لا تكون مالكة لها، بمعنى آخر بعض العناصر التي تستطيع تصنيفها ضمن الذمة الإقتصادية للمؤسسة مثل الأصـول التي يتم حيازتها عن طريق قرض الإيجار.[1]

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 161.

ج- **الإفصاح عن التدفقات النقدية :** إن عرض مصادر و استخدامات النقدية و كذلك التغيـر فـي النقدية بين أول و آخر الدورة من الأمور المفيدة للأطراف ذات المصالح فـي المؤسسـة، فهـي تساعدهم على :[1]

- تحديد مصادر و استخدامات النقدية؛
- تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح و مقابلة متطلبات الإستثمار؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين النتيجة الصافية (أساس الاستحقاق) و صافي التدفقات النقديـة (الأساس النقدي)؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- مقارنة و تقييم التدفقات النقدية المحققة في فترات سابقة.

لم يولي المخطط المحاسبي الوطني أي اهتمام بتحليل التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية أو كيفية تشكيلها على الرغم من أهميتها البالغة على مستوى الوحدة الإقتصادية، حيث يسـمح جـدول التدفقات النقدية بترتيب هذه الأخيرة حسب ثلاث وظائف أساسـية (وظيفـة الإسـتغلال، وظيفـة الإستثمار، وظيفة التمويل)، ومن خلال تحليل التدفقات النقدية يمكن تحديد مساهمة كل وظيفة مـن هذه الوظائف في تشكيل النقدية و من ثمة توفير أداة لتقييم هذه الوظائف.

تجسدت الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل الاستقلال عن التنظيم المحاسبي الفرنسـي بتبنـي المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير يظهر مستوحى بشكل كبير من رغبة الدولـة فـي تـوفير جميع العناصر الكفيلة بإرساء قواعد الإشتراكية التي سادت في تلك الفترة، و من ثمة كان لعنايـة المخطط المحاسبي الوطني بالإحتياجات الماكرو اقتصادية أثر كبير على إعداد الحسابات و سيرها، غير أن التطورات التي عرفها المحيط الإقتصادي الدولي مؤخرا و ما ترتب عنه مـن إصـلاحات اقتصادية تبنتها الجزائر كرد فعل تجاه تلك التطورات، أظهر قصور المخطط المحاسـبي الـوطني على الإستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، و بذلك بدأ التفكير في إصلاح النظـام المحاسـبي فـي الجزائر.

[1] نور الدين زعيبط، نور الدين مزياني، دور معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، مرجع سلبق، ص 10.

المبحث الثاني : عرض النظام المحاسبي المالي

استندت فكرة تغيير المخطط المحاسبي الوطني إلى خلفية الإصلاحات التي باشـرتها الجزائـر منـذ تسعينات القرن الماضي، حيث كان لابد على المحاسبة، بوصفها أول الموارد التي تعنى بتوفير المعلومات عن الوحدة الإقتصادية، من التطور نحو تجسيد التوجهات الاقتصادية الجديدة، و بـذلك تظهـر أفضـل الخيارات المعروضة على الهيئات المسؤولة عن التنظيم المحاسبي في الجزائر تلـك المتضـمنة لتغييـر المخطط المحاسبي الوطني و إعداد نظام جديد و وضع إطاره المفاهيمي و تحديد قواعده العامة و الخاصة للتسجيل المحاسبي و القياس و عرض القوائم المالية بشكل متوافق مع المعايير الدولية.

إن التغيرات التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لا تمس القواعد العامة للمسك المحاسبي بل تتعداها، و ذلك بتطبيق مبادئ جديدة لم تكن متوفرة في ظل المخطط المحاسبي الوطني كاستخدام القيمة العادلة في التقييم مثلا، إضافة إلى تغيير و استبدال بعض الحسابات و أرقامها.

و على أساس ما تقدم سوف نتطرق في هذا المبحث إلى محددات النظام الحاسبي المالي ثم نقوم بتقييم أهم ما جاء فيه من حيث المستجدات التي تضمنها مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، و من حيث أثـره على الحسابات و في الأخير نقوم بتقديمه.

1. محددات النظام المحاسبي المالي

ظهر النظام المحاسبي المالي إلى الوجود كضرورة حتمية من أجل جعل المعلومات المحاسبية التـي توفرها المؤسسات أكثر توافقا مع احتياجات المستخدمين المتعددة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التـي باشرتها الجزائر، حيث تعتبر المؤسسات الجزائرية الآن ملزمة بتطبيق هذا النظام في موعد محدد و على نطاق محدد.

1.1. ظروف تغيير المخطط المحاسبي الوطني

ظهرت فكرة تغيير المخطط المحاسبي الوطني في سياق التطورات التي عرفتها الجزائر فـي كافـة المجلات، و ما ترتب عنها من إصلاحات اقتصادية باشرتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، و قـد تم وضع المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 حسب معايير الاقتصاد الموجـه أو المخطـط، من أجل توفير معلومات تستعمل على المستوى الكلي كالتشغيل و الإنتـاج، و بالتـالي وضـع لتلبيـة احتياجات المحاسبة الوطنية، غير أن هذا المخطط الذي كان يتلاءم مع خصوصيات مرحلة سابقة لم يعد كذلك اليوم في ظل فتح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق، سعي الجزائر للإنضمام إلـى منظمـة التجارة العالمية، فتح المجال للإستثمار الأجنبي، فـتح رأس المـال الاجتمـاعي للمؤسسـات العموميـة للخواص، إنشاء البورصة، خوصصة البنوك...كل هذه العوامل فرضـت ضـرورة تـوفير معلومـات محاسبية و مالية عن المؤسسات ذات فائدة بالنسبة لأطراف متعددة من مستخدمي هذه المعلومات.

و بقدر ما يقدم المخطط المحاسبي الوطني قوائم مالية مفيدة لمصلحة الضرائب، بقدر ما تعجز هـذه القوائم عن تلبية احتياجات المستثمر من المعلومات، لذلك ينبغي الفصل بين الميزانية المحاسبية التي يتم إعدادها وفق أسس و قواعد تجارية وبين الميزانية الجبائية، حيث توفر الأولى معلومات دقيقة و صـورة عادلة عن الوضعية الإقتصادية للمؤسسة و نتائج نشاطها، يراعى فيها إعطاء موازنة متكافئة تحافظ على مصالح مختلف الفئات المستخدمة للقوائم المالية ذات الغرض العام، خاصة لمن لـيس لـديهم السـلطة للحصول على المعلومات،[1] لذلك لم يتوفر للجزائر خيار آخر سوى إصلاح و تكييف النظام المحاسـبي الجزائري على ضوء معايير المحاسبة الدولية حيث تمكن هذه الأخيرة من إنشاء نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة.

و على هذا الأساس بدأت عمليات تعديل المخطط المحاسبي الوطني بداية من الثلاثي الثـاني لسـنة 2001 على أن تنتهي في ظرف 12 شهر حيث مول هذا المشروع من طرف البنك الدولي. و تدور هذه التعديلات حول النقاط التالية :

- إعطاء تعاريف و مفاهيم و بناء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد؛
- تحديد طرق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول و عناصر الخصوم و كذلك حسابات التسيير؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية و الجداول المحقة، تحديد الحسابات و نظام المجموعـات و كيفية تسيير الحسابات؛
- تحديد قواعد و إيضاحات خاصة بالمفاهيم.

و قد أوكلت المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين تابعيين إلى المجلس الوطني للمحاسبة، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين و الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات.[2]

شكل المجلس الوطني للمحاسبة لهذا الغرض لجنة قيادة تضطلع بمهمة التنسيق و متابعة أعمال فريق الخبراء، و تم توزيع الأعمال على أربع مراحل كما يلي :

المرحلة الأولى : تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛

المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛

المرحلة الثالثة : التهيأة للمخطط المحاسبي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية؛

المرحلة الرابعة : المساعدة على تحسين و تنظيم عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

و في نهاية المرحلة الأولى تم وضع ثلاث خيارات ممكنة طرحت للنقاش تمثلت في :[3]

- **الخيار الأول** : حسب هذا الخيار يتم المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الـوطني، وتقتصر التعديلات على جوانب محدودة تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني و الإقتصادي في

---

[1] Saheb BACHAGHA, Op.Cit, p 115

[2] ريحان الشريف - فارح زهوة، مشروع SCF الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع السابق.

الجزائر و الذي بقي ثابتا منذ صدور قانون توجيه الإستثمارات الوطنية سنة 1988، هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر سنة 1999 من طرف السلطات العمومية بفضل المرسوم الوزاري رقم 42 في أكتوبر1999، و المتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة، و على الرغم من بساطة هذا الخيار فله عيوب تتمثل في :[1]

- لن يؤدي هذا الخيار إلى تطوير و تحديث النظام المحاسبي الجزائري، بل سيبقي ببعض جوانب القصور التي يعاني منها حاليا.
- لم يهتم بالمشاكل التقنية التي تواجهها المؤسسات و التي تبقى دون حلول.

- **الخيار الثاني** : و يتمثل في المحافظة على الهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، و يطبق هذا الخيار دون وجود إطار مفاهيمي، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظام مختلط (هجين)، وعلى الرغم من إيجابياته المتمثلة في تمكين المؤسسات من تقديم قوائم مالية مفهومة من قبل المستثمرين الأجانب و تحسين جودة المعلومات إلا أنه يعاني من نقائص تتمثل فيما يلي :[2]
  - وجود إمكانية عدم توافق بين المعالجات المحاسبية الوطنية و بعض المتطلبات الجديدة للمعايير الدولية.
  - إلزامية تعديل الوسائل البيداغوجية للتكوين.
- **الخيار الثالث :** بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني، مع عصرنه شكله ووضع إطاره المفاهيمي الذي يتضمن مجموعة من المبادئ و المفاهيم المعمول بها في المعايير الدولية. وحسب النسخة الجديدة للمخطط المحاسبي الوطني فإن المعالجات المحاسبية يتم تصميمها اعتمادا على أهداف المحاسبة و بذلك يجد المستثمرون الأجانب معالجات معمول بها على المستوى الدولي، لكن هذا الخيار سيؤدي إلى التعديل الشامل للمخطط المحاسبي الوطني و من ثمة التخلي عن الممارسات السائدة على المستوى المهني و المفاهيم السائدة على المستوى الأكاديمي.

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر2001، ويعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية و ذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر مؤخرا، و بعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006. و يأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع الجديد جزء كبير من معايير المحاسبة الدولية الحالية لأنه يتفق معها في وضع إطار مفاهيمي من حيث نطاق التطبيق، مستخدمي القوائم المالية، طبيعية و أهداف القوائم المالية، المبادئ و المفاهيم

[1] Samir Merouani, Op.cit, p 69.
[2] Ibid, p 70.

المحاسبية، الأسس العامة و الخاصة للتسجيل المحاسبي و القياس (للعمليات العادية و الاستثنائية)، و كذلك من حيث عرض القوائم المالية (الأصول، الخصوم ، تحديد القوائم المالية الإجبارية...). و يتضمن النظام المحاسبي المالي طروحات جديدة تتمثل فيما يلي :

- التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية و الممارسات المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطارا تصوريا و مبادئ أكثر تلائم و الإقتصاد المعاصر، و كذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ترتبط بوضع المبادئ و القواعد في نصوص أكثر تفسيرا و وضوحا و التي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعلومات، تقييمها و إعداد القوائم المالية، و بذلك الحد من أخطار الإنحرافات الإدارية و غير الإدارية للقواعد و تشجيع تدقيق و فحص الحسابات.

و يعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري وفق المعايير الدولية فرصة لسد أوجه القصور التي يعرفها المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير لا يتفق إلى حد ما مع محتوى المعايير الدولية. حيث لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني قائمة المركز المالي إلا بما يعادل 52 %مقارنة بالمعايير الدولية أي أن 48% المتبقية غير متاحة في الممارسة المحاسبية بالجزائر، أما المعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية و المنظمة للعمليات و الأنشطة الاقتصادية المؤثرة على جدول النتائج لها ما يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني بدرجة مقبولة، و بالنسبة للمعايير المنظمة للعمل المحاسبي يلاحظ عجز بنسبة 80% تعاني منه المحاسبة في الجزائر ينجز عنها مشاكل أدت إلى ترسيخ واقع مهني محاسبي عقيم.[1]

2.1. أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

يدعو تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة إلى التساؤل حول الطريقة المتبعة لتحقيق هذا الغرض، أي هل سيكون التطبيق بأثر رجعي (une application retrospective) أم لا ؟ أو بصفة عامة، بأي كيفية سيتم الانتقال من الوضع الذي تطبق فيه معايير محاسبية غير المعايير الدولية، إلى الوضع الذي تطبق فيه المعايير الدولية ؟

حسب (IFRS-01) "تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى"، فإن المطبق لمعايير التقارير المالية للمرة الأولى هي المؤسسة التي تصرح للمرة الأولى و بعبارة واضحة و غير متحفظة أن قوائمها المالية ذات الاستخدام العام تتوافق مع المعايير الدولية، و تكون المؤسسة مطبقة للمرة الأولى إذا أعدت في السنة السابقة قوائمها المالية استنادا إلى المعايير الدولية لاستخدام الإدارة الداخلي، ولم يتم تزويد هذه القوائم للملاك أو أصحاب العلاقة الخارجيين مثل المستثمرين أو الدائنين، أما إذا تم تزويد القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية لأي سبب لطرف خارجي في السنة السابقة، فتعتبر المؤسسة قد سبق لها تطبيق المعايير الدولية و لا يطبق بذلك المعيار IFRS-01[2]، حيث يضمن هذا المعيار أن إعداد القوائم

[1] عقاري مصطفى ،المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ص : 69 ،73، 76
[2] خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 71

المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية سوف يتم كما لو كانت معايير التقارير المالية الدولية هي المطبقة دائما، لذلك يجب أن توفر معلومات عالية الجودة بحيث :

أ- تحقق الشفافية لمستخدميها و كذلك معلومات مقارنة عن الفترات المعروضة؛

ب- توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة على أساس المعايير الدولية؛

ج- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة التي توفرها لمستخدميها.

و ينص المعيار على تطبيق المعايير الدولية بأثر رجعي مع مراعاة استثناءات و إعفاءات معينة، و وفقا لذلك فإن المبالغ المقارنة بما في ذلك الميزانية الافتتاحية عن الفترة المقارنة، ينبغي أن يعاد إعدادها بالتحول من المبادئ المحاسبية المستخدمة سابقا إلى المعايير الدولية، و بذلك يميز بين تاريخين :[1]

- تاريخ الإثبات : و هو تاريخ نشر أول مجموعة قوائم مالية تنص صراحة على أنها ملتزمة بالمعايير الدولية (على سبيل المثال 31 ديسمبر 2010)
- تاريخ الانتقال : هو تاريخ الميزانية الافتتاحية للقوائم المالية المقارنة للسنة السابقة (على سبيل المثال 01 جانفي 2009).

لقد تقرر في 25 مارس 2009 تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أن يكون تاريخ نشر أول مجموعة قوائم مالية وفقا له ابتداء من 31 ديسمبر 2010، و سيكون الإنتقال بأثر رجعي، و على هذا الأساس ستخضع القوائم المالية لاشتراطات التطبيق بأثر رجعي و نذكر من بين هذه الاشتراطات ما يلي:

- إعداد ميزانية افتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي و أخرى مقارنة للسنة السابقة؛
- أي فروق في القيم و المبالغ السابق تسجيلها كنتيجة للأحداث و الصفقات التي حدثت قبل تاريخ الانتقال يتم الاعتراف بها في تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في حسابات حقوق الملكية؛
- الإفصاح عن بعض البيانات المالية للفترات قبل الميزانية الافتتاحية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

3.1. نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

تلتزم الدول المقبلة على تطبيق المعايير الدولية بتحديد نطاق المؤسسات المعينة بهذا التطبيق، و عموما يتحدد ذلك من خلال إقامة تحليلات على ثلاث مستويات :

- المستوى الأول، المؤسسات كبيرة الحجم؛
- المستوى الثاني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المستوى الثالث، المؤسسات المصغرة.

و الجزائر على غرار كافة الدول عمدت على تحديد نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى لا تلزم بعض الكيانات الصغيرة على الاستجابة لمتطلبات نشر المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث تخضع تلك الكيانات التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين و طبيعة

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 47.

النشاط (تحدد من طرف وزارة المالية)، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، على أن ترتكز محاسبة الخزينة على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية).

و يعد نظام المحاسبة المالية الجديد مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و قرارات الإدارة الوصية. و بذلك جاء القرار الوزاري الصادر في 26 جويلية 2008 لتحديد عتبة رقم الأعمال و عدد العمال و مجال نشاط المؤسسات المصغرة التي يسمح لها بمسك محاسبة مبسطة، و لا يتجاوز رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين على مدى دورتين متتاليتين كما هو مبين فيما يلي :[1]

- المؤسسات التي تمارس نشاط تجاري و لا يتعدى رقم أعمالها 10 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال؛
- المؤسسات المصغرة التي تمارس نشاط إنتاجي أو حرفي و لا يتعدى رقم أعمالها 6 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال؛
- المؤسسات المصغرة التي تمارس نشاط خدمي أو آخر و لا يتعدى رقم أعمالها 3 مليون دج و عدد العمال الدائمين لا يتعدى 9 عمال.

إن الحدث المسبب للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل أو الدفع، و تراعي الكيانات الخاضعة لمثل هذه المحاسبة في نتائجها و في إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول و الحسابات الدائنة و الديون التي تم جردها و المسجلة بين بداية السنة المالية و نهايتها. و ذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل جانبا مهما على أساس أهميتها النسبية أو طبيعتها. و يفترض في تطبيق محاسبة الخزينة توفر شرطين أساسيين هما :

أ- المسك المنتظم لدفاتر الخزينة مع احتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ الضئيل عند الاقتضاء، و دفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

ب- حفظ الوثائق الثبوتية الرئيسية كالفواتير المستلمة أو الصادرة، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... و تؤرخ و تصنف و ترقم هذه الوثائق الثبوتية سواء كانت داخلية أو خارجية.

2. تقييم النظام المحاسبي المالي

يحتوي النظام المحاسبي المالي على العديد من المستجدات مقارنة بالمخطط الحاسبي الوطني، سوف نتطرق إلى هذه المستجدات فيما يلي إضافة إلى التغيرات التي يسببها على مستوى الحسابات.

1.2. مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني

يهدف القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر سنة 2007 إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية، و كذا شروط و كيفيات تطبيقه، و قد تم أعداد

[1] http://www.el-massa.com, 28/11/2008.

النظام الجديد على أساس الاحتفاظ ببعض مقومات المخطط المحاسبي الوطني، كالمبادئ العامـة للمسـك المحاسبي (نظام القيد المزدوج، مسك الدفاتر المحاسبية،...)، وجود مدونات للحسـابات، بعـض أسـس التسجيل و التقييم و عرض القوائم المالية و غيرها إلا أنه يحتوي على العديد مـن الإختلافـات مقارنـة بالمخطط المحاسبي الوطني، نذكر أهمها فيما يلي :

- يتم إدراج الإستثمارات المادية في الحسابات بعد إدراجها الأول باعتبارها أصلا بتكلفتها منقوص منهـا مجموع الإهتلاكات و مجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للكيان إدراج الإستثمارات فـي الحسـابات بمبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقـوص منهـا مجمـوع الإهتلاكـات و مجموع خسائر القيمة اللاحقة، على أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمـة المحاسبية للإستثمارات إختلافا كبيرا عن القيمة التي حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفـال، و تجدر الإشارة أن المشرع الجزائري سمح للمؤسسات في السابق بإعادة تقييم إستثماراتها ثلاث مـرات فقط و ذلك بموجب :

- المرسوم التنفيذي رقم 90-103 بتاريخ 27 مارس 1990؛
- المرسوم التنفيذي رقم 93-250 بتاريخ 24 أكتوبر 1993؛
- المرسوم التنفيذي رقم 96-336 بتاريخ 16 جانفي 1996.

- يفترض النظام المحاسبي المالي أن لا تتجاوز فترة اهتلاك الأصول العنوية 20 سنة، في حين كانـت تهتلك في فترة أقصاها 5 سنوات في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

- تعالج مكونات الإستثمارات المادية كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الإنتفاع بها مختلفـة أو توفر منافع إقتصادية حسب وتيرة مختلفة، وهو أمر لم يكن معمول به حسب المخطط المحاسبي الوطني.

- تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالإستثمارات المادية أو المعنوية فـي شـكل اسـتثمارات وتضاف إلى قيمة الإستثمار إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلـك الإسـتثمارات، أي إذا كـان مـن المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلة تفوق المستوى الأصلي لنجاعة الإستثمار.

- تدرج قطع الغيار و معدات الصيانة كاستثمارات إذا كان من إستعمالها مرتبط باستثمارات أخـرى، و كانت المؤسسة تعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

- الإهتلاك هو عبارة عن إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، خلافا لتعريفـه حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره إسترجاع لتكاليف سابقة، أما طريقة الإهتلاك فهي إنعكاس لتطور استهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها الأصل، مع وجوب مراجعة الطريقة المتبعة دوريـا من حيث المدة النفعية و القيمة المتبقية، إضافة إلى ذلك يتم تحديد القيمة القابلة للإهتلاك بعد خصم القيمة المتبقية للأصل.

- إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لأي إستثمار اقل من قيمتها المحاسبية الصافية، فـإن هـذه القيمـة ترجع إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.

- لا يتم تسجل المصاريف الإعدادية كاستثمار حسب النظام المحاسبي المالي لأنها لا تستجيب للشـروط الواجب توافرها في الإستثمارات حيث لا يترتب عنها منافع إقتصادية مستقبلية، و بالتالي لا يتم تسـجيلها في المجموعة الثانية كما كان الحال في ظل المخطط المحاسبي الوطني، و لكن تسجل حسـب طبيعتهـا كمصروف بالإضافة إلى عدم إطفائها في السنوات اللاحقة.

- يتم تقييم المخزون عند خروجه من المخازن أو عند الجرد باعتبار مـا يـرد أولا يـتم صـرفه أولا (FIFO)، و إما بمتوسط كلفة شرائه أو إنتاجه المرجحة، و بالتالي إستبعاد طريقة الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO) التي كانت مقبولة حسب المخطط المحاسبي الوطني.

- يتم إدراج المؤونة في الميزانية عند تحقق الشروط الثلاثة التالية :

  - عندما يكون للمؤسسة إلتزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث مضى؛
  - عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الإلتزام؛
  - عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلتزام تقديرا موثوقا فيه.

- حسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية هي انعكاس للوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ الإقفـال و ليس انعكاس لوضعية مالية مستقبلية محتملة، و نتيجة لذلك فإن الخسائر التشغيلية المستقبلية المحتملة لا يترتب عنها مؤونات أعباء، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يسمح مثلا بتشكيل مؤونات من أجل عمليات التصليح و الصيانة المعتبرة.

- لا يسمح النظام المحاسبي المالي بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا سـيما مؤونـات الصـيانة والتصليحات على اعتبار أن الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفـال الـدورة ولـيس الوضعية المالية المستقبلية.

- يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ (يقيد في الأصول و الديون) بمبلغ يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر و القيمـة المحينـة لـدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء، ويتم اهتلاك الأصـل حسـب القواعـد العامة التي تخص الاستثمارات، و هو أمر لم يكن مسموح به حسب المخطط المحاسبي الوطني، و علـى أساسه لا يتم تسجيل أي أصل في الميزانية إلا إذا كانت المؤسسة هي المالكة الفعلية له.

2.2. أثر التحويل من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على الحسابات

من الواضح أن تختلف قائمة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي عن تلك المعمول بها حسـب المخطط المحاسبي الوطني، نتناول فيما يلي جدول يوضح قائمة الحسـابات وفـق المخطـط المحاسـبي الوطني و ما يقابلها وفق النظام المحاسبي المالي :

جدول رقم (10) : قائمة الحسابات وفق المخطط المحاسبي الوطني و وفق النظام المحاسبي المالي

قائمة الحسابات وفق المخطط المحاسبي الوطني		قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي	
1	**المجموعة الأولى: الأموال الخاصة**	**1**	**المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال**

10	أموال جماعية	101	رأس المال الصادر (رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الإستغلال)
100	مساهمات الدولة		
101	مساهمات الجماعات المحلية		
102	مساهمات المؤسسات العمومية		
103	مساهمات الشركات الخاصة		
104	مساهمات الأفراد		
11	أموال شخصية		
110	أموال الإستغلال		
119	حساب المستغل	108	حساب المستغل
12	علاوات المساهمات	103	العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة
13	إحتياطيات	106	الإحتياطات
130	إحتياطي قانوني		
131	إحتياطي نظامي		
132	إحتياطي النظام الأساسي		
133	إحتياطي تعاقدي		
134	إحتياطي إختياري		
15	فرق إعادة التقييم	105	فرق إعادة التقييم
152	فرق محمل على النتيجة	104	فارق التقييم
		107	فارق المعادلة
17	إرتباطات بين الوحدات	18	حسابات الإرتباطات الخاصة بالمؤسسات و الشركات في شكل مساهمة
		181	حسابات الإرتباطات بين المؤسسات
		188	حسابات الإرتباطات بين الشركات في شكل مساهمة
18	نتائج رهن التعيين	12	نتيجة السنة المالية
180	الترحيل من جديد	11	الترحيل من جديد
19	مخصصات خسائر و تكاليف	15	المؤونات للأعباء-الخصوم غير التجارية
190	مخصصات خسائر محتملة	153	المؤونات للمعاشات و الإلتزامات المماثلة
		158	المؤونات الأخرى للأعباء-الخصوم غير التجارية
195	مخصصات توزع على عدة دورات		لا يوجد
2	**المجموعة الثانية: الإستثمارات**	**2**	**المجموعة الثانية: حسابات التثبيتات**
20	مصاريف إعدادية	6	حسابات الأعباء
200	مصاريف متعلقة بعقد الشركة	623	الإشهار و النشر و العلاقات العمومية
201	مصاريف القروض	627	الخدمات المصرفية و ما شابهها

202	مصاريف الإستثمارات	61	الخدمات الخارجية
203	مصاريف التكوين المهني	622	أجور الوسطاء و الأتعاب
204	مصاريف سابقة للإنطلاق	631	أجور المستخدمين
205	مصاريف البحث و الدراسات	203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
		617	الدراسات و الأبحاث
208	مصاريف إستثنائية	657	الأعباء الإستثنائية للتسيير الجاري
209	إطفاء مصاريف إعدادية		لا يوجد
21	قيم معنوية	20	التثبيتات المعنوية
210	شهرة المحل	67	العناصر غير العادية- الأعباء
		207	فارق الإقتناء
212	حقوق الملكية الصناعية و التجارية	205	الإمتيازات و الحقوق المماثلة و البراءات و الرخص و العلامات
		204	برمجيات المعلوماتية و ما شابهها
		208	التثبيتات المعنوية الأخرى
22	أراضي	211	أراضي
220	أراضي للبناء و الورش		
224	مقالع و مناجم		
226	أراضي أخرى		
24	تجهيزات الإنتاج	21	التثبيتات العينية
240	مباني	213	البناءات
242	منشآت مركبة	215	المنشآت التقنية، المعدات و الأدوات الصناعية
241	مرافق	218	التثبيتات العينية الأخرى
243	معدات و أدوات		
244	معدات النقل		
245	تجهيزات مكتب		
246	أغلفة قابلة للإسترجاع		
247	تهيئات و تركيبات	222	عمليات ترتيب و تهيئة الأراضي الممنوح إمتيازها
25	تجهيزات إجتماعية	218	التثبيتات العينية الأخرى
250	مباني إجتماعية	213	البناءات
251	معدات	281	التثبيتات العينية الأخرى
252	آثاث و تجهيزات منزلية		
257	إعدادات		
29	إهتلاك الإستثمارات	28	إهتلاك التثبيتات
		280	إهتلاك التثبيتات المعنوية

		281	إهتلاك التثبيتات العينية
3	**المجموعة الثالثة: المخزونات**	**3**	**المجموعة الثالثة: حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ**
30	بضاعة	30	مخزونات البضائع
31	مواد و لوازم	31	المواد الأولية و اللوازم
		32	تموينات أخرى
		321	المواد القابلة للإستهلاك
		322	اللوازم القابلة للإستهلاك
		326	التغليفات
33	إنتاج نصف مصنع	351	المنتجات الوسيطة
34	إنتاج قيد التصنيع	33	سلع قيد الإنتاج
		331	المنتجات الجاري إنتاجها
		335	الأشغال الجاري إنجازها
		34	خدمات قيد الإنتاج
		341	الدراسات الجاري إنجازها
		345	الخدمات الجاري تقديمها
35	إنتاج تام	355	المنتجات المصنعة
36	فضلات و مهملات	358	المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة
37	مخزون خارجي	37	المخزونات في الخارج(التي هي في الطريق،في المستودع أو في الإيداع)
38	مشتريات	38	المشتريات المخزنة
39	مخصصات تدني المخزون	39	خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيد
		390	خسائر القيمة عن مخزونات البضائع
		391	خسائر القيمة عن المواد الأولية و التوريدات
		392	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى
		393	خسائر القيمة عن السلع الجاري إنجازها
		394	خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازها
		395	خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات
		397	خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية
4	**المجموعة الرابعة: الذمم**	**4**	**المجموعة الرابعة: حسابات الغير**
40	حسابات المطاليب المدينة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
42	مدينوا الإستثمارات	26	مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات
421	سندات المساهمة	261	سندات الفروع المنتسبة

		262	سندات المساهمة الأخرى
		265	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة
422	سندات أخرى	271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المتبتة التابعة لنشاط الحافظة
		272	السندات التي تمثل حق الدين (السندات و القسائم)
		273	السندات التابعة لنشاط الحافظة
423	سندات التوظيف	50	القيم المنقولة للتوظيف
		501	الحصص في المؤسسات المرتبطة
		503	الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية
		506	السندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق القصيرة الأجل
		508	قيم التوظيف المنقولة الأخرى و الحسابات الدائنة المماثلة
424	إقراض	266	الحسابات الدلئنة الملحقة بمساهمات المجمع
		274	القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويل
425	تسبيقات و أقساط على الإستثمارات	238	التسبيقات و الحسابات المدفوعة عن طلب بالتثبيتات
426	كفالات مدفوعة	275	الودائع و الكفالات المدفوعة
429	مدينوا الإستثمارات الأخرى	267	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع
		268	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة
		276	الحسابات الدائنة الأخرى المتبتة
43	مدينوا المخزون		لا يوجد
430	تسبيقات إلى الموردين	409	الموردون المدينون: التسبيقات و المدفوعات على الحساب، الواجب الحصول عليه، و الحسابات الدائنة الأخرى
435	أمانات مدفوعة	275	الودائع و الكفالات المدفوعة
438	حسومات ستكتسب	468	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة	45	المجمع و الشركاء
440	الشركاء (مساهماتهم)	451	عمليات الجمع

444	حسابات جارية للشركاء و الشركات الحليفة	455	الشركاء- الحسابات الجارية
448	ديون على الشركات الحليفة	456	الشركاء- العمليات على رأس المال
		458	الشركاء- الحصص الواجب دفعها
45	تسبيقات على الحسابات		لا يوجد
456	ضرائب على دخل القيم المنقولة	447	الضرائب الأخـرى و الرسـوم و التسـديدات المماثلة
457	رسوم تسترد و دفعات على الحساب	442	الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطرف أخرى
		445	الدولة، الرسوم على رقم الأعمال
463	تسبيقات إلى العاملين	425	المستخدمون- التسبيقات و المـدفوعات علـى الحساب الممنوحة
464	تسبيقات على الضرائب و الرسوم	447	الضرائب الأخـرى و الرسـوم و التسـديدات المماثلة
468	مصاريف مقيدة سلفا	486	الأعباء المعاينة مسبقا
469	نفقات رهن التحميل	47	الحسابات الإنتقالية أو الإنتظارية
47	ديون على الزبائن	41	الزبائن و الحسابات الملحقة
470	الزبائن	411	الزبائن
471	الزبائن: ضمانات محجوزة	416	الزبائن المشكوك فيهم
477	نتائج قيد التحصيل	518	الفوائد المنتظرة
478	فواتير قيد التحرير	418	الزبائن- المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
479	أوراق القبض النقديات	413	الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها
48	النقديات		
483	حسابات لدى الخزينة العمومية	515	الخزينة العموميةو المؤسسات العمومية
484	حسابات لدى المؤسسات المالية	517	الهيئات المالية الأخرى
485	حسلبات بنكية	512	البنوك، الحسابات الجارية
486	حسابات بريدية	511	قيم التحصيل
487	صندوق	53	الصندوق
488	سلفة مستديمة و اعتمادات مستندية	54	وكالات التسبيقات و الإعتمادات
		541	وكالات التسبيقات
		542	الإعتمادات
489	تحويلات مالية	581	تحويلات الأموال
49	مخصصات تدني الدمم	49	خسائر القيمة عن حسابات الغير
		481	خسائر القيمة عن حسابات الزبائن
		485	خسائر القيمة عن حسـابات المجمـع و عـن الشركاء

		496	خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين
		481	المؤونات- الخصوم الجارية
5	**المجموعة الخامسة: الديون**	**5**	**المجموعة الخامسة الحسابات المالية**
50	حسابات الموجودات الدائنة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
52	ديون الإستثمار	16	الإقتراضات و الديون المماثلة
521	قروض بنكية	164	الإقتراضات لدى مؤسسات القرض
522	دائنوا الإستثمارات	167	الودائع و الكفالات المقبوضة
523	قروض أخرى	168	إقتراضات أخرىو ديون مماثلة
524	موردون، ضمانات محجوزة	409	الزبائن الدائنون- التسبيقات المستلمة المطلـوب منحه و الموجودات الأخرى الواجب إعدادها
525	كفالات مقبوضة	165	الودائع و الكفالات المقبوضة
529	دائنوا الإستثمارات الأخرى	464	الديون عن عمليات إقتناء قيم منقولـة توظيفيـة و أدوات مالية مشتقة
53	ديون المخزون	40	الموردون و الحسابات الملحقة
530	الموردون	401	موردوا المخزونات و الخدمات
		404	موردوا السندات الواجب دفعها
538	فواتير قيد الإستيلام	408	موردوا الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها
54	محجوزات للغير		
543	ضرائب محجوزة على الرواتب و الأجور	444	الدولة- الضرائب على النتائج
545	إشتراكات إجتماعية محجوزة	441	الدولة و الجماعات العمومية الإخرى، الإعانات المطلوب إستيلامها
546	إعتراضات على الأجور	427	المستخدمون- الإعتراضات على الأجور
547	رسوم مستحقة على المبيعات	445	الدولة- الرسوم على رقم الأعمال
55	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة		
551	مساهمات تحت التسديد	456	الهيئات الدولية
555	حسابات الشركاء الجارية	455	الشركاء- الحسابات الجارية
556	قسائم و حصص تحت الدفع	457	الشركاء- الحصص الواجب دفعها
558	ديون اتجاه الشركات الحليفة	17	الديون المرتبطة بالمساهمات
		171	الديون المرتبطة بمساهمات المجمع
		172	الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع
		173	الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة
		178	الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات
563	العاملون	42	المستخدمون و الحسابات الملحقة
		421	المستخدمون- الأجور المستحقة
		422	أموال الخدمات الإجتماعية

		426	المستخدمون- الودائع المستلمة
		428	المسـتخدمون- الأعبـاء المواجـب دفعهـا و المنتجات الواجب إستيلامها
564	ضرائب الإستغلال المستحقة	444	الدولة- الضرائب على النتائج
568	هيئات إجتماعية	431	الضمان الإجتماعي
		432	الهيئات الإجتماعية الأخرى
		438	الهيئات الإجتماعية- الأعباء الواجب دفعهـا و المنتجات المطلوب إستيلامها
57	تسبيقات تجارية		
570	تسبيقات و أقساط الزبائن	411	الدولة و الجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استيلامها
577	حسومات ستمنح	468	الأعباء الأخرى الواجـب دفعهـا و المنتجـات المطلوب استيلامها
578	إيرادات مقيدة سلفا	487	المنتوجات المعاينة مسبقا
579	مقبوضات رهن التحميل	47	الحسابات الأنتقالية أو الإنتظارية
583	أوراق الدفع	403	موردوا السندات الواجب دفعها
		405	موردوا تثبيتات السندات المطلوب دفعها
588	تسبيقات بنكية	519	المساهمات البنكية الجارية
6	**المجموعة السادسة: الأعباء**	**6**	**المجموعة السادسة: حسابات الأعباء**
60	بضائع مستهلكة	600	مشتريات البضائع البيعة
61	مواد و لوازم مستهلكة	601	المواد الأولية
		602	التموينات الأخرى
		603	تغيرات المخزونات
		604	مشتريات الدراسات و الخدمات المؤداة
		605	مشتريات المعدات و التجهيزات و الأشغال
		607	المشتريات غير المخزنة من المواد و التوريدات
		608	مصاريف الشراء التابعة
62	خدمات	61	الخدمات الخارجية
620	نقل	624	نقل السلع و النقل الجماعي للمستخدمين
621	إيجارات و تكاليف إستئجار	613	الإيجارات
		614	الأعباء الإيجارية و أعباء الملكية المشتركة
622	صيانة و إصلاحات	615	الصيانة و التصليحات و الرعاية
624	وثائق	618	التوثيق و المستجدات
625	مكافآت للغير	621	العاملون
		622	أجور الوسطاء و الأتعاب

626	إشهار	623	الإشهار و النشر و العلاقات العمومية
627	إنتقالات و استقبالات	625	التنقلات و المهمات و الإستقبالات
628	بريد برق هاتف	626	مصـاريف البريـد و الإتصـالات السـلكية و اللاسلكية
63	مصاريف المستخدين	63	أعباء المستخدمين
630	مكافآت المستخدمين	631	أجور المستخدمين
631	مكافآت الشركاء	634	أجور المستغل الفردي
634	مساهمات في النشاطات الإجتماعية	636	الأعباء الإجتماعية للمستغل الفردي
		637	الأعباء الإجتماعية الأخرى
		628	الإشتراكات و المستجدات
64	ضرائب و رسوم	64	الضرائب و الرسوم المدفوعة المماثلة
640	دفع جزافي	641	الضرائب و الرسوم و المدفوعة المماثلـة عـن الأجور
641	رسوم على النشاط المهني	645	الضرائب و الرسوم الأخرى (خارج الضـرائب عن الإنتاج)
643	حقوق مباشرة		
644	رسوم خاصة		
646	حقوق التسجيل		
647	حقوق جمركية		
65	مصاريف مالية	66	الأعباء المالية
650	فوائد القروض	661	أعباء الفوائد
653	فوائد بنكية	661	أعباء الفوائد
654	حسومات ممنوحة	609	التخفيضات و التنزيلات و الحسومات المتحصل عليها عن المشتريات
		619	التخفيضات و التنزيلات و الحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية
		629	التخفيضات و التنزيلات و الحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية أخرى
655	مصاريف بنوك و تحصيل	627	الخدمات المصرفية و ما شابهها
656	مصاريف شراء السندات	608	مصاريف الشراء التابعة
657	عمـولات فـتح الإعتمـادات و الكفـالات و الضمانات	627	الخدمات المصرفية و ما شابهها
66	مصاريف متنوعة	668	الأعباء المالية الأخرى
660	تأمينات	616	أقساط التأمينات
669	مصاريف متنوعة أخرى	67	العناصر غير العادية- الأعباء
68	حصص الأهتلاكات و المخصصات	68	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر

			القيمة
682	حصص الأهتلاكات	681	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة و الأصول غير الجارية
685	حصص المخصصات	685	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة- العناصر المالية
69	أعباء خارج الإستغلال	67	العناصر غير العادية- الأعباء
690	إعانات ممنوحة	656	الغرامات و العقوبات و الإعانات الممنوحـة و الهبات و التبرعات
692	القيمة المحاسبية للإستثمارات المتنازل عنها	652	نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية
693	قيمة عناصر الموجودات الأخرى المتنازل عنها		
694	ديون معدومة	654	خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل
696	أعباء سنوات سابقة	658	أعباء أخرى للتسيير الجاري
698	أعباء إستثنائية	657	الأعباء الإستثنائية للتسيير الجاري
699	حصص إستثنائية	686	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة – العناصر المالية
7	**المجموعة السابعة: الإيرادات**	**7**	**المجموعة السابعة: حسابات الإيرادات**
70	مبيعات بضائع	700	المبيعات من البضائع
71	إنتاج مباع	701	المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة
		702	المبيعات من المنتوجات الوسيطة
		703	المبيعات من المنتوجات المتبقية
		704	مبيعات الأشغال
		705	مبيعات الدراسات
72	إنتاج مخزون	72	الإنتاج المخزون أو المنتقص من المخزون
		723	تغير المخزونات الجارية
		724	تغير المخزونات من المنتجات
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	73	الإنتاج المثبت
		731	الإنتاج المثبت للأصول المعنوية
		722	الإنتاج المثبت للأصول العينية
74	آداء الخدمات	706	تقديم الخدمات الأخرى
75	تحويل تكاليف الإنتاج		لا تعتبر إيرادات
77	إيرادات متنوعة	75	المنتوجات العملياتية الأخرى
770	إيرادات مالية	76	المنتوجات المالية
		765	منتوجات المساهمات
		766	أرباح الصرف
		768	المنتوجات المالية الأخرى

779	إيرادات متنوعة أخرى	75	المنتوجات العملياتية الأخرى
		751	الأتاوى عن الإمتيازو البراءات و التراخيص و برامج المعلوماتية و القيم المماثلة
		709	التخفيضات و التنزيلات و الحسومات الممنوحة
78	تحويل تكاليف الإستغلال		لا تعتبر إيرادات
79	إيردات خارج الإستغلال	77	العناصر غير العادية- المنتجات
790	إعانات مكتسبة	74	إعانات الإستغلال
		741	إعانات التوازن
		748	إعانات أخرى للإستغلال
		754	أقساط إعانات الإستثمار المحولة لنتيجة السـنة المالية
792	فرض الضريبة المؤجلة على الأصول	752	فوائض القيمة عن خروج الأصول المتبتة غيـر المالية
793	فرض الضريبة المؤجلة على الخصوم		
794	تحصيل الديون المعدومة	756	المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة
796	إسترجاع أعباء سنوات سابقة	78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
		781	إسترجاعات الإستغلال عـن خسـائر القيمـة و المؤونات – الأصول غير الجارية
		785	إسترجاعات الإستغلال عـن خسـائر القيمـة و المؤونات – الأصول الجارية
		786	الإسـترجاعات الماليـة عـن خسـائر القـيم و المؤونات
797	إيرادات سنوية سابقة	753	أتعاب الحضور و اتعاب الإداريين أو المسير
		755	قسط النتيجة عن العمليات التي تمـت بصـورة مشتركة
		758	المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري
798	إيرادات إستثنائية	757	المنتوجات الإستثنائية عن عمليات التسيير

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على حسابات المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

3. تقديم النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المبادئ و القواعد المحاسبية الجديدة، و التي تظهر مستوحاة بشكل كبير من المعايير الدولية. نتطرق فيما يلي باختصار إلى أهم ما جاء فيها.

1.3. الإطار التصوري (المفاهيمي) للمحاسبة

إن أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي هو إعداده على أساس إطار تصوري (مفاهيمي) و هو أمر لم تعرفه المحاسبة في الجزائر من قبل. ولقد ورد تعريف الإطار التصوري في المادة 07 من القانون رقم

07-11 باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها، و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند عدم وجود معيار يعالج بعض المعاملات و الأحداث حيث :

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض الكشوف المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صـراحة في التنظيم المحاسبي.

و يعرف الإطار التصوري مجال التطبيق، المبـادئ و الإتفاقيـات المحاسـبية، تعريـف الأصـول و الخصوم، الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء، كما يحدد الإطار طريقة تنظيم المحاسـبة. سـنتناول فيما يلي باختصار أهم ما جاء في الإطار التصوري حسب التسلسل الذي ورد به.[1]

1.1.3. نطاق التطبيق

حسب الإطار التصوري يطبق النظام المحاسبي المالي على الكيانات التالية :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما المؤسسات المصغرة و التي تستجيب لمستوى رقم أعمال معين يتم تحديده من طـرف السـلطات فيمكن إستثنائها من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما سبق الإشارة إليه من قبل.

2.1.3. الفرضيات و الإتفاقيات المحاسبية

تتمثل الفرضيات و الإتفاقيات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- محاسبة التعهد؛
- إستمرارية الاستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

3.1.3. تعار يف عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء)

[1] مستخلص من المواد من 02 إلى 24 من القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

- تتشكل الأصول من العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة و تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية، و تشـكل عناصـر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هـذه الصفة بسبب و جهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية.

- تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثـل انقضـاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية و تصنف الخصوم كخصوم جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شـهرا الموالـية لتـاريخ الإقفال و تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

- تتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيـان عـن خصومه الجارية و غير الجارية.

- تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية فـي شـكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل استعادة خسارة القيمة و الاحتياطات.

- تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة الماليـة فـي شـكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل مخصصات الإهتلاكات و خسارة القيمة.

4.1.3. تنظيم المحاسبة

نذكر من متطلبات تنظيم المحاسبة الواردة في الإطار التصوري ما يلي:

- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج؛
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة و مثبتة على ورقة أو أي دعامة أخرى؛
- مسك الدفاتر المحاسبية، و تشمل دفترا يوميا، و دفترا كبيرا و دفترا للجرد؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي؛
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصـوم، و لا بين عنصر من عناصر الأعباء و عنصر من عناصر المنتجـات ، إلا إذا تمـت هـذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

2.3. قواعد التقييم و الإدراج في الحسابات

تناول القرار الصادر عن وزارة المالية المتضمن لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، قواعـد تقيـيم الأصـول و الخصـوم و الأعبـاء و المنتوجات و إدراجها في الحسابات بشكل مفصل، سنقوم بعرض أهم ما جاء فيها فيما يلي.[1]

1.2.3. إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في الحسابات

[1] مستخلص من المادة 1.111 إلى المادة 1.127 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 الحاملة لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

يتم إدراج الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في الحسابات حسب قواعد أساسية نتطرق إليها بإختصار في النقاط التالية :

- يدرج عنصر الأصول و الخصوم الأعباء و المنتوجات في الحسابات عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه منفعة إقتصادية مستقبلية، و للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقديرها بطريقة صادقة.

- تدرج منتجات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع سلعة عندما يحول الكيـان إلـى المشـتري منـافع و مخاطر الملكية، و أن لا يكون للكيان دخل في التسيير و المراقبة الفعلية للسلع المتنـازل عنهـا، كمـا تتوفر القدرة على تقييم مبلغ المنتجات و التكاليف التي تحملها الكيان المتعلقة بالمعاملة بصورة صادقة.

- يتم تكوين إحتياطات عن الأعباء المبينة بوضوح و المحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها.

- يدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة إقتصـادية مسـتقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

2.2.3. القواعد العامة للتقييم

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى القواعد العامة للتقييم و نذكر أهمها في ما يلي :

- استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المقيدة محاسبيا، لكن يمكن الإعتمـاد فـي ظـل ظروف معينة و من أجل تقييم بعض العناصر على أسس أخرى للتقييم هي :

- القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (قيمة المنفعة).

- يقوم الكيان في كل تاريخ إقفال الحسبات بفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، و إذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكـن تحصيلها من الأصل، حيث تقيم هذه الأخير بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي (المبلغ المحصل عليه من بيع أي أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مع خصم تكاليف الخروج) و القيمة النفعية (القيمة المحينـة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة و قيمة التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به)

- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد الإهتلاك)، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، و يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية خسارة في القيمة تسجل بانخفاض الأصل المذكور و بإدراج عبء في الحسابات، أما إذا انخفضت هذه الخسارة أو زالـت في سنوات لاحقة تؤخذ خسارة القيمة المسجلة خلال السنوات السابقة ضمن المنتجات في حساب النتـائج و ذلك عندما تصبح قيمة الأصل القابلة للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية.

3.2.3. القواعد الخاصة للتقييم

نلخص أهم القواعد الخاصة للتقييم الواردة في النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية :

أ- التثبيتات العينية و المعنوية

- التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى أكثر من السنة المالية.

- التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل في إطار الأنشطة العادية.

- تدرج قطع الغيار و المعدات الصيانة في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، وكان الكيان يعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت فترات الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

- تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها، و تندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها، و الرسوم المدفوعة و الأعباء المباشرة الأخرى، كما تضاف تكلفة التفكيك عند إنقضاء مدة الانتفاع و تكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت أو اقتنائه.

- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية كعبء من أعباء السنة المالية إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعه الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية للأصول فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات و تضاف إلى قيمة الأصل.

- يوزع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتلة، و تعكس طريقة الاهتلاك تطور إستهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل.

- تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدة النفعية و القيمة المتبقية، وفي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية تعدل التوقعات و التقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.

- تشكل نفقات التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا معنويا إذا كانت تلك النفقات متعلقة بعمليات مستقبلية تحقق مردودية شاملة، أو كان ينوي الكيان ويمتلك القدرة لإتمام هذه العمليات مع إمكانية تقييم هذه النفقات بصورة صادقة.

- تشكل نفقات البحث أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة و لا يمكن تثبيتها.

- يتم تقييم أي تثبيت عيني بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات و مجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للكيان أن يدرجه بالمبلغ المعاد تقييمه، و في إطار هذه المعالجة المرخص بها يدرج في الحسابات بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الإهتلاكات و مجموع خسائر القيمة اللاحقة.

- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت قيد "فرق إعادة التقييم".

ب- العقارات الموظفة

- بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية بإعتبارها تثبيتا عينيا يمكن القيام بتقييمها إما حسب طريقة التكلفة أو على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية)، بحيث يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.

- في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية بشكل ذو مصداقية يدرج العقار حسب طريقة التكلفة مع تقديم معلومات عن ذلك في الملحق و الأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة.

ج- الأصول البيولوجية

- تقيم الأصول البيولوجية للمرة الأولى في تاريخ كل إقفال بقيمته الحقيقية يطرح منهـا المصـاريف المقدرة في نقطة البيع، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم الأصل البيولوجي في هذه الحالة بكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات و خسائر القيمة.

د- أصول مالية غير جارية، سندات و حسابات دائنة

- تتمثل الأصول المالية المملوكة لأي كيان، من غير القيم العقارية الموظفـة و الأصـول الماليـة الأخرى، أساسا في أربعة فئات :

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة؛
- سندات المثبتة لنشاط المحفظة؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل؛
- القروض و الحسابات الدائنة التي لا ينوي الكيان بيعها في الأجل القصير.

- يتم تقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع (المساهمات و الحسابات الدائنة لغـرض التنـازل و كـذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة) عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية، حيث بالنسـبة إلـى السندات التي تم تسعيرها تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية أما السندات التي لـم يـتم تسعيرها يتم تحديد قيمتها إنطلاقا من نماذج و تقنيات التقييم المقبولة على العموم.

- التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها و كذلك القروض و الحسـابات الدائنـة التي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية، يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة و تخضع عند كل سـنة ماليـة لاختبار انخفاض القيمة.

ه- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

- عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بتكلفتها و قيمة انجازها الصافية أيهما أقل و تـدرج أيـة خسارة في القيمة في الحساب كعبء عندما تكون كلفة المخزون أكثر من قيمته الصافية للإنجاز.

- يتم تقييم السلع عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هـي الأولى في الخروج، و إما بمتوسط تكلفتها المرجحة (تكلفة شرائها أو إنتاجها).

و- الإعانات

- تدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عـدة سـنوات بـنفس وتيرة التكاليف التي يفترض فيها تعويضها.

ي- مؤونات المخاطر و الأعباء

- المؤونات هي عبارة عن خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، و تكون محلا لإعادة تقدير عند إقفال كل سنة مالية.

ل- القروض و الخصوم المالية الأخرى

- يتم تقييم القروض و الخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها، و بعد الإقتناء تقيم الخصوم المالية من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة ،أما الخصوم التي تمـت حيازتها لأغراض التعامل التجاري تقيم بقيمتها الحقيقية.

- تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل، و ذلك إذا تطلب إقتناء أو إنتاج الأصل مدة طويلة من التحضير(أكثر من 12 شهرا).

و تجدر الإشارة أن النظام المحاسبي المالي قد أدرج قسم عالج الكيفيات الخاصة للتقيـيم و المحاسـبة المتعلقة بالعمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، الإدماج و تجمعات الكيانات، العقود طويلـة الأجل، الضرائب المؤجلة، عقود الإيجار، الإمتيازات الممنوحة للمستخدمين، العمليات المنجزة بـالعملات الأجنبية، تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية و كيفيات التقييم و المحاسبة الخاصة بالكيانات الصغيرة.

3.3. عرض الكشوف (القوائم) المالية

يتولى كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي إعداد الكشوف المالية سـنويا، حيـث تشتمل هذه الكشوف على ما يلي : [1]

- ميزانية؛
- حساب نتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية، و يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحساب النتائج.

1.3.3. الميزانية

تبين الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و تبـرز علـى الأقـل بصـورة منفصلة البنود التالية :

أ- في جانب الأصول

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛

[1] مستخلص من المادة 1.210 إلى المادة 5.260 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 الحاملة لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة؛
- الزبائن و المدينون اللآخرون و الأصول الأخرى المماثلة؛
- خزينة الأموال الإيجابية.

ب- في جانب الخصوم

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر و الإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة)؛
- خزينة الأموال السلبية.

2.3.3. حساب النتائج

وهو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و تتمثل المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج في ما يلي :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، و الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية و الأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاك و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

3.3.3. جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة)

إن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، و باتالي يقدم هذا الجدول مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها و ذلك كما يلي :

- التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملياتية؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم، تقدم كل على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للإستثمار أو التمويل.

4.3.3. جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجـدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة في رؤوس الأموال؛
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصـحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة؛
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5.3.3. ملحق الكشوف المالية

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما و مفيدة لفهم العمليـات الـواردة فـي الكشوف المالية، و تخص هذه المعلومات النقاط التالية :

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم الكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و المؤسسات المشتركة، و الفروع أو الشـركة الأم، و كذلك المعاملات التي تتم مع هذه الكيانات و مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضـرورية للحصـول علـى صورة وافية.

المبحث الثالث : متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن اهتمام الجزائر بتطوير نظامها المحاسبي وفق ما تقتضيه متطلبات الإندماج في الإقتصاد الدولي، دفعها إلى تغيير المخطط المحاسبي الوطني و استبداله بآخر أعد طبقا للمعايير الدولية، غير أن إرساء أي نظام محاسبي و تشغيله متوقف عموما على مدى ملائمة عناصر المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام، من خلال تحضير تلك العناصر بهدف توفير كافة المتغيرات المسؤولة عن إنجاح هذه الخطوة.

و مع اقتراب موعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تعتزم الجزائر تبنيه في أول جانفي2010، تستدعي الفترة السابقة لهذا الموعد إجراء مختلف التحضيرات و اتخاذ كافة التدابير اللازمة، سواء من طرف المؤسسة كوحدة لإتخاذ القرار، أو من طرف بعض الجهات ذات التأثير و التأثر بالنظام الجديد. فعلى مستوى المؤسسة فإن الإستعدادات التي تقوم بها تنبثق من إيجاد حل لمجموعة من التساؤلات التقنية و المعلوماتية التي تدور أهمها حول التنبؤ، التقييم، المعالجة المحاسبية و عرض المعلومات، و ذلك ما يتطلب إعداد مشروع يشترك في تنفيذه جميع إدارات المؤسسة و أفرادها. أما على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة فإن أهم العناصر المرتبطة بسريان النظام الجديد تتمثل من جهة في إدارة الضرائب على أساس التأثير المباشر للجباية على الممارسة المحاسبية في الجزائر و نظام الإخضاع الذي يحدده التنظيم الجبائي، و من جهة أخرى ضرورة مسايرة المهنة و التعليم المحاسبي لتلك المستجدات الناتجة عن إتباع ممارسات محاسبية جديدة أو الإحتفاظ بممارسات قديمة و لكن بطرح جديد.

و في سياق ما تقدم سوف نتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، على مستوى المؤسسات الإقتصادية، على مستوى إدارة الضرائب، و أخيرا على مستوى المهنة و التعليم المحاسبي.

1. متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسة

تعتبر المؤسسة أول الأطراف المعنية بتغيير النظام المحاسبي في الجزائر، حيث أن إتباع مبادئ و مفاهيم جديدة في إعداد و نشر القوائم المالية يدعوها إلى تركيز جهودها حول تأمين كافة المستلزمات المادية و التنظيمية و البشرية الضرورية لذلك.

1.1. مزايا وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسة

أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي إبتداءا من 01 جانفي 2010 (الفقرة 62 من الأمر الصادر في 24 جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008)، و هي في حدود 244 284 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة و 711 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية و أكثر من 2000 مؤسسة كبيرة، و تجدر الإشارة أن هذه المؤسسات في السابق كانت تعتمد في تحديد أسس

و مبادئ المحاسبة و المراجعة على القوانين و المراسيم الوزارية الصادرة، حيث يغطي القانون التجاري شروط تأسيس الشركات، أما المؤسسات المسجلة في البورصة فتلتزم بموجب القـوانين الخاصـة بـالقيم المنقولة بتقديم قوائمها المالية سنويا إضافة إلى وجوب نشرها في الجرائد الرسمية، و تجدر الإشارة هنـا أن الهيئة المسؤولة عن تنظيم بورصة القيم المنقولة في الجزائر (COSOB) لا تتمتع بأي سلطة في تحديد القواعد المحاسبية للمؤسسات المسجلة في البورصة[1].

و على مستوى المؤسسة فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى إحداث تغيرات تتعدى نطاق التحول من تطبيق تقنيات محاسبية إلى تطبيق تقنيات أخرى، و بغض النظر عن حجم تلك التغيرات التي تمس بشكل متفاوت كافة أنظمة المؤسسة و هياكلها و وظائفها، يمكن الحكم على بعضها بالإيجاب، و بعد الإضطلاع على بعض الدراسات التي أعدت في هذا المجال، نذكر فيما يلي أهم المزايا التـي يمكـن أن تعود على المؤسسة الجزائرية جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي :

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة ملائمتها و مصداقيتها، و ذلك ما يـنعكس مباشرة على تحسين صورة المؤسسة لدى المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية؛
- تطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بإنتاج المعلومات و كذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
- تطوير نظام المعلومات المحاسبية و تعزيز أهميته في مجال إتخاذ القرار لمـا يـوفره مـن معلومات على درجة عالية من الحداثة و الشفافية؛
- تعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كميـة المعلومـات المفصح عنها و نوعيتها وهو ما يسمح بتدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة؛
- تحسين تنافسية المؤسسات خاصة أمام المؤسسات الأجنبية بفضل الإعتماد على معايير موحدة من أجل تقييم نقاط القوة و نقاط الضعف لدى المؤسسات المتنافسة؛
- تحسين فعالية الحسابات من أجل التحديد الدقيق للمركز المالي للمؤسسة و نتـائج نشـاطها، خاصة فيما يتعلق بالحسابات الواردة في الميزانية و المستخدمة من طرف المحلل المالي؛
- تسهيل مهام مراقب الحسابات الذي أصبح يستند إلى قواعد و مبادئ واضحة و محددة؛
- المساهمة في تطوير السوق المالي في الجزائر و التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال من هذا السوق.

أما من حيث الصعوبات التي يمكن أن تكون المؤسسة في مواجهتها عند تطبيـق النظـام المحاسـبي المالي نذكر ما يلي :

- التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة سواء قبل أو بعد التطبيق؛

[1] النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، يوم دراسي، جامعة قسنطينة، 26 أفريل 2009.

- صعوبة تطبيق بعض مبادئ و قواعد النظام المحاسبي المالي سببها عدم توفر الظروف اللازمة كغياب أسواق نشطة لبعض الأصول و الإلتزامات من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم؛
- نقص الخبرة في مجال المعايير الدولية بشكل عام، ذلك ما يستدعي ضرورة تكوين العاملين و تأهيلهم، و لا يقتصر ذلك على العاملين في قسم المحاسبة فقط و إنما كافة المشاركين في إنتاج المعلومة المالية و إستخدامها، و يعتبر تأهيل العنصر البشري أهم التحديات التي تواجه المؤسسة عند الإنتقال سعيا منها إلى تكوين خبرات جديد و التخلي عن خبرات دامت منذ 1975؛
- ضرورة اللجوء إلى التحكيم الشخصي في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني، حيث لا ينطبق هذا المبدأ دائما مع إعتبارات أخرى تجارية و جبائية.

2.1. الإجراءات التحضيرية السابقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

قبل إنطلاق المؤسسة في تطبيق النظام المحاسبي المالي يجب أن تكون في كامل الإستعداد لهذه المرحلة، و من أجل تحقيق ذلك في الأجل المحدد و بأقل المجهودات يجب إعداد مشروع يتم من خلاله هيكلة الإجراءات حسب ترتيب معين و بمواعيد محددة، و فيما يلي نقترح جدول تفصيلي لهذا المشروع :

جدول رقم(11) : مشروع الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

الترتيب	المهام	الجهات المعنية	الفترة	التعليق
01	المرحلة التحضيرية: إعداد المشروع	- الإدارة العامة - إدارة المحاسبة و المالية	03 أشهر	- تحديد الأهداف و النتائج المنتظرة - تحديد الموارد و الوسائل اللازمة - تحديد لجنة القيادة
02	تعيين فريق العمل	- لجنة القيادة	شهر	- تشكيل و تحفيز الفريق المسؤول عن المشروع - التحضير للمهام حسب المراحل المحددة مع مراعاة وجود مرونة كافية من أجل أي تعديلات محتملة في حالة وجود أي إختلافات بين التخطيطات و الإنجازات - وضع معايير من أجل التنسيق بين مهام التنفيذيين - إقتراح حلول تتعلق بالتنفيذ و كذا تنظيم الإتصال الداخلي على أساس الأهمية الإستراتيجية للمشروع
03	إعداد الأجندة،	- فريق العمل	02 شهر	- إعداد مخطط مفصل بكل المراحل الأساسية

	الخطـة التنظيميـة، الميزانية التقديرية	- الإدارة العامة - مجلس الإدارة		و الثانوية الواجب التقيد بها - تحديد تسلسل المهام الخاصة بكل عنصـر و مواعيدها - تحديد ميزانية تقديرية تغطي كافة النفقـات (أجور العاملين، نفقات التكوين، البرمجيـات، التجهيزات...)
04	تحسـيس و تجنيـد العاملين	- فريق العمل	شهر	- إعداد خطة للإتصال مـن أجـل إعـلام، تحسيس، تجنيد العـاملين و إلتفـافهم حـول المشروع، و العمل على تنفيذها
05	تكـوين المعنيـين بتطبيـق النظـام المحاسبي المالي	- فريق العمل	04 أشهر	- إختيار العاملين حسب خبراتهم و مهاراتهم و مدى تعاملهم بالمعلومات المحاسبية - إعداد خطة تكوينية مع مراعاة عدم إرباك المهام الحالية لكل مستفيد و وضـعها حيـز التطبيق
06	تشـخيص النظـام المحاسبي الحالي	- فريق العمل	03 أشهر	- وصف المحيط الداخلي و الخارجي الـذي يوجد فيه النظام الحالي - دراسة قدرة النظام الحالي على اسـتيعاب التغييرات المحتملة
07	متابعة الإجراءات و تعـديلها و تحيينهـا حسب المستجدات	- فريق العمل	04 أشهر	- متابعة الإجراءات المتعلقـة بالمعالجـات، الأنظمة، الوسائل... - إعداد تقارير تفصيلية عـن مـدى تقـدم الإنجازات
08	تحيين البرمجيات	- مـــوردوا البرمجيات - إدارة المحاسبة و المالية - قسم البحـث و التطوير	02 شهر	- تعديل البرمجيات أو تغييرها إن أسـتدعت الضرورة
09	إعـداد حسـابات تجريبية حسب النظام المحاسبي المالي	- إدارة المحاسبة و المالية	03 أشهر	- إجراء إختبار تجريبي من أجل التأكد مـن توافق الميزانية الإفتتاحية و تحضير الحسابات اللازمة لسنة 2010 حسب النظام المحاسـبي المالي
10	عرض النتائج على مجلس الإدارة	- مجلس الإدارة - فريق العمل	يوم	- دراسة النتائج من طرف مجلـس الإدارة و الموافقة على الإنطلاق في حـال وجـود أي إنحرافات
11	الإنتقـال النهـائي	- كافـة الأفـراد	01 جانفي	- الإستعداد الكلي للمؤسسة لتطبيـق النظـام

	ووضع النظام الجديد حيز التطبيق	والإدارات المعنية بتطبيـق النظـام المحاسبي المالي	2010	المحاسبي المالي

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Semir Merouani, op.cit, p150

على أساس الجدول الموضح أعلاه يمكن إسقاط هذه الإجراءات حسب برنامج نبينه فـي الجـدول التالي:

جدول رقم(12) : برنامج الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

	2008												2009												2010
	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
المرحلة التحضيرية: إعداد المشروع	■	■	■																						
تعيين فريق العمل				■																					
إعداد الأجنـدة، الخطـة التنظيميـــة، الميزانيـــة التقديرية					■	■																			
تحسيس و تجنيد العاملين							■																		
تكوين المعنيـين بتطبيـق النظام المحاسبي المالي								■	■	■	■														
تشخيص النظام المحاسبي الحالي												■	■	■											
متابعـــة الإجـــراءات و تعديلها و تحيينها حسـب المستجدات															■	■	■	■							
تحيين البرمجيات																			■	■					
إعداد حسـابات تجريبيـة حسب النظام المحاسـبي المالي																					■	■	■		
عرض النتائج على مجلس الإدارة																								■	

الإنتقال النهائي ووضـع النظام الجديد حيز التطبيق																							

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Semir Merouani, op.cit, p151

2. متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى إدارة الضرائب

إن أهم ما يميز المحاسبة في الجزائر هو ارتباطها بالضرائب و ذلـك لمراعـاة و تسـهيل عمليـة تحصيلها، حيث أن نظام الإخضاع الذي يحدده التنظيم الضريبي هو الذي يحدد مضمون القـوائم الماليـة التي تقوم المؤسسة بإعدادها من أجل الإسـتجابة لمتطلبـات التخطـيط الـوطني و إعـداد الحسـابات الماكرو‌إقتصادية و تسهيل مراقبة التحصيل الجبائي، سنتناول فيما يلي طبيعـة العلاقـة بـين المحاسـبة و الضرائب مع الإشارة لنظام الإخضاع في الجزائر، ثم نتطرق إلى الآثار الضريبية المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

1.2. طبيعة العلاقة بين المحاسبة و الضرائب في الجزائر

تتأثر الحسابات التي تقوم المؤسسة بإعدادها في ظل المخطط المحاسبي الوطني بشكل كبير بمتطلبات التحصيل الجبائي، إذ كثيرا ما يتوقف تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة على اعتبارات ضريبية، حيـث أن السلطات الضريبية تكتفي بالحصول على معلومات حول العمليات التي تقوم بها المؤسسة و نتائجها (ربح /خسارة)، و ذلك من أجل تحديد الأوعية الضريبية، فلا تحتاج بصفة أساسية إلى معلومات تمكن من تقييم المؤسسة أو الحكم على آداءها، لذلك يحدث في بعض الأحيان أن تسجل في الميزانية المحاسبية معاملات ما كانت لتظهر في ظل الإعتماد على المنطق الإقتصادي الموجه للممارسات المحاسبية أو العكس، و في هذا السياق نذكر مثال عن استخدام المؤسسة لأصول تم الإستحواذ عليها بموجب عقد إيجـار، فبالنسـبة لإدارة الضرائب لا يظهر الأصل في الميزانية إلا إذا كانت المؤسسة هي المالكة الفعلية له[1]. و على هـذا الأساس تم تصميم النظام المحاسبي السابق على ضوء وجود إرتباط وثيق بينه و بين الجباية، و قد كـان لوثاقة الصلة بينهما آثار إيجابية نذكر منها :[2]

- إستخدام لغة محاسبية – ضريبية موحدة؛
- المساهمة في تجسيد العلاقة تكلفة/منفعة؛
- تسهيل الرقابة الجبائية على المؤسسات؛
- تماثل المعلومات على مستوى المؤسسة من جهة وعلى مستوى إدارة الضرائب من جهـة أخرى.

و على أساس التأثير المباشر للجباية على الممارسة المحاسبية في الجزائر، إقترن دور المحاسب بالبحث الدائم على الحلول المحاسبية الأكثر قدرة على جلب المزايا الجبائية للمؤسسات بشكل كبير، و ذلك

[1] Saheb BACHAGHA, Op.cit, p 115.
[2] FISCALITE & Normes internationales IAS/IFRS, Ministère des Finances – CNC, Séminaires régionaux IAS/IFRS (Formation formateurs), Alger, 05 Décembre 2007.

من خلال ما يسمح به التنظيم الجبائي، خاصة فيما يتعلق بإمكانية قيام المؤسسة بتشكيل المؤونـات حتـى و إن كان الخطر غير قائم و كذلك حساب الإهتلاكات على فترات ثابتة حتى و إن لم تتعرض عناصـر الإستثمارات المعنية للنقص في قيمتها، لذلك فإن المدة التي يتم إعتمادها لاهتلاك معدات النقل و المقـدرة ب5 سنوات مثلا، قد لا تعكس فعليا مدة حياة الإستثمار التي تتوقف على طبيعة الإستخدامات التي يوجـه لها الإستثمار و التي تختلف بدورها من مؤسسة لأخرى.

و تجدر الإشارة أن ارتباط الجباية بالمحاسبة في الجزائر متوقف على نظام الإخضاع الـذي يحـدده التنظيم الجبائي و المتمثل في الإخضاع حسب النظام الجزافي و الإخضاع حسب النظام الحقيقي.

أ -الإخضاع حسب النظام الجزافي : يستند هذا النظام لتقييم وتقدير الإدارة الجبائية عند تحديد أرقام الأعمال والربح لكل الأشخاص الطبيعيين (ماعدا أولئك اللذين اختاروا نظام الإخضاع الحقيقي والمؤسسات الفرديـة في إطار تشغيل الشباب)، بعدها يتم تحديد الضرائب التي تقع على عاتق المكلفين بالضريبة، وتتمثـل هـذه الضرائب في الرسم على القيمة المضافة (ماعدا تجارة التجزئة) والرسم على النشاط المهني، والضريبة على الدخل الإجمالي.

ب- الإخضاع حسب النظام الحقيقي : يخضع لفرض الضريبة حسب النظام الحقيقي كل الشركات التجاريـة (الأشخاص المعنويين) حسب تعريف القانون التجاري، والأشخاص الطبيعيين اللذين بلغ رقم أعمالهم السنوي مبلغ معين، واختاروا هذا النظام بناء على طلب يقدم لإدارة الضرائب، حيث يظهر تأثير الجباية من خـلال الشروط المفروضة على المكلفين بالضريبة حسب هذا النظام، والتي تتمثل في مسك محاسبي منتظم حسـب قواعد المخطط المحاسبي الوطني بالإضافة لحيازة الدفاتر القانونية الإجبارية، و يمتد تـأثير الجبايـة علـى المحاسبة تبعا للتغيرات التي تطرأ على الهيكل الضريبي والتعديلات الضـريبية التـي تتضـمنها قـوانين الجمهورية سنويا، إذ يتأثر تحديد الربح المحاسبي أو الجبائي في كثير من الأحيان بهـذه التعـديلات التـي تتضمن تخفيضات أو إعفاءات من بعض الرسوم، خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية الممنوحة لتشـجيع الاستثمار وترقية بعض القطاعات أو بعض المناطق الجغرافية وفي إطار برامج تشغيل الشباب.[1]

2.2. الآثار الضريبية المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي مرهون بقدرة التنظيم الجبائي على مسايرة التغيـرات التـي ستعرفها الممارسة المحاسبية ذات الأثر على محتوى التصريح الجبائي المقدم من طـرف المؤسسـات و المتمثل عموما في :

- الميزانية الجبائية.
- جدول حسابات النتائج جبائي.
- الجداول الملحقة.

و من ثمة يصبح تعديل متطلبات المعلومة التي تطلبها إدارة الضرائب من المؤسسات أمـر حتمـي، حتى تتمكن المؤسسات من جهة و إدارة الضرائب من جهة أخرى من متابعة نشاطاتهما بشكل متناسـق،

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص192.

حيث يلاحظ وجود إختلافات جوهرية بين المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي و محتوى التصريح الجبائي ناتجة أساسا عن الفصل (La déconnection) بين المحاسبة و الجباية، ذلك ما يتطلب إعداد قائمة تقارب من أجل الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الخاضعة للضريبة، و تتمثل أهم العناصر التي تتسبب في إحداث إختلاف بين النتيجتين (الأولى تم إعدادها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي و الأخرى حسب التشريعات الضريبية) في :[1]

- طرق الإهتلاك و تقييم إنخفاض قيمة الأصول و مؤشرات إنخفاض القيمة؛
- التسجيل المحاسبي لعمليات الإيجار التمويلي و الضرائب المؤجلة؛
- طرق تقييم الأصول و الإلتزامات بالعملة الصعبة.

إن الفصل بين المحاسبة و الجباية يتطلب بالضرورة تغييرات كبيرة في النصوص الضريبية بحيث تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية الجديدة، في حين في النظام المحاسبي السابق في أغلب الحالات النظام المحاسبي هو الذي يخضع للنظام الضريبي، حيث تتم المعالجة المحاسبية طبقا لمتطلبات النظام الضريبي[2]، لذلك يصبح من الضروري ترجمة هذه التغيرات في نصوص و قوانين جديدة، خاصة تلك المتعلقة بتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة وكذلك نظام الإخضاع بشكل عام. و عموما فإن أهم مواد قانون الضرائب المباشرة و الرسوم التي ستكون محل إعادة النظر هي :

- المادة 10 : الربح الخاضع للضريبة للأشخاص الطبيعيين.
- المادة 138 : المجمعات.
- المادة 139 : الأرباح الخاضعة للضريبة (IBS).
- المادة 140 : الأرباح الخاضعة للضريبة.
- المادة 141 : الأعباء المخصومة لأغراض الضريبة.
- المادة 143 : فوائض القيمة الناتجة عن التوزيع بدون مقابل للأسهم أو المساهمات الإجتماعية.
- المادة 144 : إعانات التجهيز الممنوحة للمؤسسات من طرف الدولة أو الجماعات المحلية.
- المادة 169 : الأعباء الخاضعة للضريبة.
- المادة 170 : مصاريف البحث العلمي.
- المادة 174 : نظام الإهتلاكات.
- المادة 185 : إعادة تقييم الإستثمارات المادية.
- المادة 186 : فوائض القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الإستثمارات المادية.

3. متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى المهنة و التعليم المحاسبي

---

[1] Semir Merouani op.cit, p108.

[2] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، ملتقى دولي، معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) - تطوراتها و تطبيقاتها : حالة الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 20-21 ماي 2008.

تتوقف مستلزمات مهنة المحاسبة و مقومات تعليمها عموما على طبيعة النظام المحاسبي المعتمد، و قد تميز النظام المحاسبي في الجزائر باضطلاع الدولة بكل المهام المتعلقة بوضع أسسه و ضـمان سـيره، خاصة تلك المتعلقة بمعايير الحصول على إعتماد ممارسة المهنة أو الشهادة الأكاديمية. سوف نتناول فيما يلي محددات مهنة المحاسبة في الجزائر و مستلزمات تحضيرها من أجل تطبيق النظام الجديد، ثم نتناول سبل تكييف المناهج التعليمية وفقا له.

1.3. محددات مهنة المحاسبة في الجزائر

تم لأول مرة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بموجب الأمر 71-82 بتاريخ 1971/12/29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسب، و بإنشاء المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية، و حسب نص هـذا الأمر فإن ممارسة محافظة الحسابات من قبل مهنيين مستقلين إقتصرت على مؤسسات القطـاع الخـاص المشكلة عادة من مؤسسات فردية أو شركات تضامن غير ملزمة باعتماد محافظ حسابات، و لقد اسـتمر إحتكار الدولة لمهام محافظة الحسابات و لم تضطلع المهنة المحاسبية بهذه المهمة لدى المؤسسات الوطنية إلا بدخول الإصلاحات الإقتصادية التي أعطت للمؤسسات إستقلالية كبيرة في مجال التسيير. و تدعم هذا الإتجاه بصدور القانون رقم 01/88 بتاريخ 1988/01/12 المتضـمن للقـانون التـوجيهي للمؤسسـات العمومية الإقتصادية، و على أساسه تم التمييز بين وظيفة المراقبة التي يجب أن يضـطلع بهـا محـافظ الحسابات ووظيفة التسيير، و التي تدخل ضمن اهتمامات مجلس الإدارة كما فتح مجال محافظة الحسابات أمام المهنيين المستقلين .

و قد شهدت مهنة المحاسبة تحولا عميقا مع إصدار القانون رقـم 08/91 بتـاريخ 1991/04/27 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحاسابات و المحاسب المعتمد، و الذي نص في المادة رقـم 05 على إنشاء منظمة وطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات المعتمدين، حيـث تتمتـع بالشخصـية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة المهنة حسب الشروط التي يحـددها هذا القانون.

رغم الإصلاحات الهيكلية التي أدخلها القانون رقم 08/91 في سياق الإصلاحات الإقتصـادية التـي تبنتها الجزائر، إلا أن المهنة المحاسبية بقيت بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير التي احتفظت بهـا وزارة المالية بإعتبارها الهيئة الوصية بتنظيم المحاسبة في الجزائر، و اقتصر دور المنظمة على تقديم الإستشارة و المساهمة في تنظيم المهنة و التكوين. و يتضح ذلك من خلال نسبة تمثيل مختلف الفئات في المجلـس الوطني للمحاسبة الذي أنشأ بتاريخ 1996/09/25، حيث يلاحظ ضعف تأثير المهنة في مسار إعـداد و استحداث المعايير المحاسبية. و لقد كان لهذا الوضع القائم إنعكاسات عديدة و مختلفة على و مختلفة على عدة نواحي مرتبطة بمهنة المحاسبة في الجزائر أهمها [1]:

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 199.

- ضعف فعالية أصحاب المهنة المحاسبية حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسـبة أو المرتبطة بها، وابتعادهم شبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمـام انفـراد الإدارة به؛
- غياب شبه كلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم، مثل IFAC؛
- عدم الانضمام للهيئة الدولية للمعايير المحاسبية IASC وما ترتب عنه من ابتعاد عن مسـار التوحيد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية ومحاولة الاستفادة من كل المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها خاصة من الدول النامية؛
- ضعف وتيرة التكوين وتأخر كبير في منح الاعتماد للخبراء المتربصين وباقي الفئات الأخرى نتيجة الفراغ الذي عاشته المنظمة والذي تسبب في تعطل هياكلها) لجنة التكوين؛
- تعطل انطلاق عمل المصفات الجهوية التي يفترض أن تحظى باستقلالية في تسـيير شـؤون المهنة، نتيجة للاختلاف بين وجهات نظر بعض تجمعات المصالح حول جدواها؛
- طبيعة التكوين المؤهل لاكتساب صفة الخبير المحاسب، أصبح لا يتماشى مـع الاحتياجـات الفعلية للسوق.

2.3. مستلزمات تحضير مهنة المحاسبة

لقد ألقي على عاتق المهنة المحاسبية الجانب الأكبر من مسؤولية تطبيق النظام المحاسبي المالي، على أساس الأهمية البالغة لدور المهنيين على مستوى التطبيق العملي للنصوص و القـوانين الملزمـة، لـذلك يستلزم الأمر التحضير الجيد للمهنيين من أجل مواجهة أي صعوبات ممكنة، ومن بين هذه التحضـيرات نذكر :

- إعداد دورات تكوينية من شأنها القضاء على أوجه القصور التي تعاني منهـا المهنـة فـي ميدان المعايير الدولية، و من ثمة تهيئة المهنيين لدور الإشراف على المتربصين القـادمين من المعاهد و الجامعات، المتخصصين في المحاسبة و مجالات أخرى كالمالية و التسيير؛
- تنظيم ملتقيات و ندوات و أيام دراسية حول النظام المحاسبي المـالي الجديـد و العوامـل الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح تطبيقه، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بهـذا التطبيـق (إدارة الضرائب، البنوك،...)؛
- تحديد مقومات جديدة لمهنة المحاسبة في الجزائر، حيث لا تقتصـر علـى الإشـتراطات التقليدية لنيل مرتبة محافظ الحسابات و الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد؛

- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع مهنة المحاسبة في بلدان أجنبية، خاصة بين مكاتب المحاسبة و التدقيق المحلية و مكاتب المحاسبة و التدقيق و الإستشارات المالية الأكثر إنتشارا على الساحة الدولية (Earnest and young, Deloitte, KPMG,…)؛[1]
- العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليا، و ذلك من أجل جعل المهنة واحدة من بين المقومات المساعدة على تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية مع المؤسسات الأجنبية؛
- الإندماج في البرامج التكوينية التي يعمل على تنظيمها الإتحاد الدولي للمحاسبين من أجل الحصول على إعتماد هذه الهيئة في مجال المحاسبة و محافظة الحسابات؛
- العمل على إقامة شراكات إستراتيجية بين المهنيين الجزائريين و المهنيين الأجانب في إطار السعي للإستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال؛
- إعادة النظر في تمثيل المهنة في التنظيمات المحاسبية الوطنية و الإدارات الوصية من أجل التخفيف من إحتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي و فتح المجال أمام المهنيين لتحسين النظام المحاسبي و تطويره.

أما الممارسة المحاسبية في حد ذاتها فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال إضافة أدوار جديدة بفعل الإنتقال إلى تطبيق النظام الجديد، و من بين هذه الأدوار نذكر :

- التمييز بين الجوهر الإقتصادي و الشكل القانوني للمعاملة، حيث على أساسه يتوقف التسجيل المحاسبي للمعاملة و طريقة العرض في القوائم المالية؛
- القدرة على تحديد إحتمالات حصول المؤسسة على منافع إقتصادية من أصولها و مدة الإستفادة منها؛
- القدرة على تحديد العلاقة بين تكلفة إنتاج المعلومة و درجة المنفعة التي يتحصل عليها المستخدمين الخارجيين من إستعمال هذه المعلومة.

3.3. ضرورة تكييف المناهج التعليمية وفق النظام المحاسبي المالي

نقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة، و التي يتم تدريسها بالجامعة إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية في ميدان المحاسبة و ذلك مرتبط أساسا ب:

- طبيعة الجامعات أو الكليات التي تضمن التعليم وطبيعة المقاييس و محتوى البرامج التي تدرس؛
- البحث العلمي في ميدان المحاسبة؛
- الأساتذة المكلفين بتدريس هذه المقاييس و الطلبة.

---

[1] Semir Merouani , Op.Cit, p103.

و لقد اقتصرت برامج التعليم على تـدريس المحاسـبة (العامـة، التحليليـة، المعمقـة، محاسـبة الشركات،...) إستنادا للمخطط المحاسبي الوطني، و كان الإهتمام موجها لتقنيات المعالجـة و التسـجيل المحاسبي لمختلف العمليات المحاسبية، غير أن أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي هـو وجـود إطـار نظري و هو ما يمثل نقلة مفاهيمية في مجال التعليم المحاسبي الذي طالما ركز علـى الجانـب التقنـي للمحاسبة و على الحسابات و سيرها، كما يتوجب الآن قبل التطرق للقضايا التقنية إستيعاب أولا المفـاهيم النظرية التي دونها لا يمكن التحكم في تلك التقنيات و لا تطبيقها عمليا، مثلا عنـد التعـرض لموضـوع الأدوات المالية يجب على الدارس أن يستوعب أولا المفاهيم النظريـة المتعلقـة بالموضـوع كتعريـف الأدوات المالية و تصنيفها، المشتقات المالية و دورها ... و عموما فإن إعداد البيئة المحلية فـي جانبهـا الأكاديمي والعلمي من جامعات ومدارس وغيرها لأعداد طلبة وخريجين، أصبح ضروري ليتمكنوا مـن مواكبة التطبيقات العملية للنظام المحاسبي المالي وما يرافق تطبيقه من متطلبات، بحيث يكـون الخـريج معدا إعدادا جيدا وكفأ بموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية، و يمكن تلخيص أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال في النقاط التالية :

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المنـاهج الدراسـية الدولية ويمكن الاستعانة في هذا المجال بمناهج جامعات عالمية ناجحة؛
- إعادة النظر في مواضيع المنهج الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون المحتويـات النظريـة والتطبيقية متفقة مع النظام المحاسبي المالي وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال؛
- ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعـايير المحاسـبية الدولية بشكل عام و النظام المحاسبي المالي بشكل خاص وتطبيقاته، كي يقوموا بدورهم في نقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة؛
- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعـديلات الجاريـة فـي مجـال المحاسبة في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث

لازم التنظيم المحاسبي في الجزائر باستمرار تطورات المحيط الذي تمارس فيه المؤسسات نشـاطها، بداية بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني الذي حضي فيه كل من التخطيط و الجباية بمكانة هامـة، إلـى تغيير هذا المخطط مع تغير عناصر المحيط الإقتصادي الجزائري على إثر الإصـلاحات التـي تبنتهـا الجزائر في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق و السعي للإندماج في الاقتصاد الدولي، إذ أصـبح إصـلاح النظام المحاسبي الجزائري أمرا ضروريا من أجل مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المسـتجدات التـي تعرفها الجزائر على كل المستويات، و على هذا الأساس أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمـة بتطبيـق نظام محاسبي مالي جديد إبتداءا من سنة 2010، هذا الأخير تم إعداده وفق المعايير الدولية، يستجيب لتلك المتطلبات و يساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر علـى محتـوى القوائم المالية.

الفصل الرابع :

واقع المؤسسات الجزائرية تجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

ظهرت التحولات التي عرفتها المحاسبة في الجزائر في السنوات الأخيرة، نتيجة لعدم ملائمة قواعد المخطط المحاسبي الوطني للظروف المحلية و الدولية الجديدة، حيث تسعى الجزائر حاليا - في سياق الإصلاحات التي تبنتها بهدف تجاوز تداعيات هذه الظروف- لتطبيق نظام جديد تم إعداده بشكل متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيقه ابتداءا من 01 جانفي 2010، و قد تأكد تطبيقه في تاريخ 25 مارس 2009 و هو تاريخ صدور النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية[1]، بعد أن تم تأجيل تاريخ تطبيقه الذي سبق تحديده في مطلع سنة 2009 بموجب القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007[2].

و انسجاما مع أهداف البحث التي ترمي إلى دراسة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، تفرض علينا الدراسة الميدانية الوقوف على أهم الجوانب الكفيلة بإبراز هذه الآثار في الواقع العملي، لكن بما أن المؤسسات الجزائرية لازالت تطبق المخطط المحاسبي الوطني و ذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2009، فإن ضبط تلك الآثار في الواقع العملي لن يكون متاح إلا ابتداءا من ذلك التاريخ، من جهة أخرى تزامنت دراستنا الميدانية مع صدور النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية، هذا ما مكننا من متابعة عينة من المؤسسات الجزائرية خلال مرحلة التحويل، و استنادا لذلك ركزنا دراستنا الميدانية على واقع هذه المؤسسات قبيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و المتمثلة أساسا في الإجراءات التحضيرية المتخذة من طرفها و التي تهدف إلى تأهيل المؤسسات من خلال توفير جميع الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لنجاح الإنتقال إلى النظام الجديد و ضمان استمرارية تطبيقه في السنوات اللاحقة، و من أجل تدارك القصور الذي واجهناه فيما يخص تحديد الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، ارتأينا تحليل التوقعات الممكنة لهذه الآثار ما دامت الدراسة الميدانية حاليا لا تسمح لنا بتقصي معلومات واقعية عن ذلك.

و استنادا لمتطلبات البحث الميداني، اعتمدنا أساسا على تقنيتين هما المقابلة الشخصية و الإستبيان، فمن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع خاصة تلك المتعلقة بالمحيط الذي سيتم تطبيق النظام المحاسبي المالي فيه، استخدمنا تقنية المقابلة الشخصية بهدف الحصول على معلومات من بعض المسؤولين و المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى إدارة الضرائب، مهنة المحاسبة، و على مستوى التعليم المحاسبي، كما ركزنا على تقنية الاستبيان لسبب ملائمتها لأهداف البحث و قدرتها على تقديم معلومات من الميدان كفيلة بالإجابة عن الأسئلة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 لـ 25 مارس 2009 الحاملة للقرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 74 لـ 25 نوفمبر 2007 الحاملة للقانون رقم 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

المطروحة في مقدمة البحث، و قد تم استخدام التقنيتين في إطار متكامل ساعدنا على تدارك أوجـه القصور الذي واجهناه خلال قيامنا بإنجاز العمل الميداني.

وعلى أساس ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

نتناول في المبحث الأول تقديم الدراسة الميدانية بشكل عام، من خلال التطـرق إلـى المـنهج و التقنيات المستخدمة في إطار هذه الدراسة، و إلى محدداتها المتمثلة في مجتمع الدراسة، عينتهـا، حدودها و مشاكلها.

نقوم في المبحث الثاني بعرض الإستمارة المستخدمة كأداة جمع المعطيات من الميدان المتعلقـة بتقنية الإستبيان، من حيث مراحل إعدادها و هيكلها.

في المبحث الثالث نقوم بعرض نتائج معالجة و تحليل الإستبيان.

المبحث الأول : تقديم الدراسة الميدانية

لقد أملى علينا موضوع البحث إتباع منهج معين دون غيره من المناهج من أجل تقصي المعلومات من الميدان، حيث أصبح منهج دراسة الحالة أكثر المناهج ملائمة لهذا الغرض، بسبب توافقه مع هدف الدراسة و المتمثل في تقصي معلومات حول الآثار الحالية و المتوقعة لصدور القرار الملزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التحضيرية المتخذة خلال فترة التحويل من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، لذلك قمنا باختيار عينة من المؤسسات الواقعة في ولاية قسنطينة و التي تدخل في نطاق المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، من أجل الوقوف على ما يترتب عن هذا التطبيق من آثار حالية و الممتدة خلال الفترة السابقة لسنة 2010، و الآثار المرتقب حدوثها إنطلاقا من سنة 2010، كما قمنا بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين من أجل الحكم على مدى استعداد المحيط الذي تمارس فيه المحاسبة لاستيعاب التغيرات المقبلة.

على هذا الأساس سوف نتناول في هذا المبحث تقديم الدراسة الميدانية، من حيث المنهج و التقنيات المستخدمة و أدوات جمع المعطيات، ثم نتطرق إلى محددات الدراسة الميدانية و تضم مجتمع الدراسة، عينتها، حدودها و مشاكلها.

1. منهج و تقنيات الدراسة الميدانية

إعتمدنا في إنجاز الدراسة الميدانية على منهج دراسة الحالة، أما التقنيات المستخدمة فقد إعتمدنا على تقنيتين هما : المقابلة الشخصية و الإستبيان.

1.1. منهج الدراسة الميدانية

إن المنهج هو " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على مستوى العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "[1]، أما المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج دراسة الحالة ذلك لتوافقه مع أهداف و مراحل الدراسة، و يطلق على منهج دراسة الحالة في اللغة الفرنسية بالمنهج المونوغرافي (La méthode monographique) و المونوغرافيا تعني وصف موضوع منفرد. أما علماء الإجتماع الأمريكيين فقد عرفوا هذا المنهج "بالمنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما"[2].

[1] محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث العلمي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982، ص210.
[2] نفس المرجع السابق، ص240.

و على هذا الأساس تم اعتماد منهج دراسة الحالة في سبيل تقصي معلومات عن واقـع بعـض المؤسسات الجزائرية تجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي، و استطلاع آراء بعض الفئات المعنيـة بذلك.

2.1. تقنيات الدراسة الميدانية

إنطلاقا من طبيعة البحث الذي يستهدف دراسة الآثار الناتجة عن تطبيق المؤسسـة للمعـايير الدولية، تتطلب الدراسة الميدانية إسقاط المفاهيم النظرية على المسـتوى التطبيقـي المتمثـل فـي المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، لكن لا تزال الجزائر إلى غايـة سـنة 2009 تطبـق المخطـط المحاسبي الوطني الساري منذ سنة 1976، و تعتمد المؤسسات الجزائرية عليه في إعداد قوائمهـا المالية، غير أن سنة 2009 تعد آخر سنة تعتمد فيها المؤسسات الجزائرية على هذا المخطط، حيث تم تحديد أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية في 01 جـانفي 2010. و على هذا الأساس فإن دراستنا الميدانية ستركز على نقطتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي :

أ- يرتبط نظام المحاسبة و تطبيقه العملي بجهات أخرى تؤثر فيه و تتأثر به، و تتمثـل عموما في مصلحة الضرائب، المهنة المحاسبية الحرة و التعليم المحاسبي، لـذلك مـن الأهمية متابعة التطورات التي تشهدها هذه الجهات في إطار الأعمال التي تهدف إلـى إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، و التي تنعكس فـي مجملهـا علـى المؤسسـات الجزائرية.

ب- متابعة مرحلة التحويل، حيث صادفت دراستنا الميدانية صدور النظام المحاسـبي المالي بالجريدة الرسمية في 25 مارس 2009، و بالتالي تم تحديد طرق تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن للنظام المحاسـبي المـالي[1]، و عليه أصبحت المؤسسات الجزائرية الداخلة في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ملزمة باتخاذ جميع الإجراءات و التدابير التي تؤهلها لتطبيقه في الموعد المحدد، و هو ما دفعنا إلى توجيه اهتمامنا إلى تقييم هذه الإجـراءات مـن حيـث أبعادهـا الماديـة و التنظيمية و البشرية، و من حيث الآجال المحددة نظرا لتقيد المؤسسات بموعد زمني لا يمكنها مخالفته، ومن حيث المشاكل و العوائق التي تسببها هذه المرحلة. إضافة إلى محاولة الكشف عن توقعات و آراء إطارات و موظفين عاملين في المؤسسات المشكلة للعينة، فيما يخص الآثار المستقبلية المحتملة و المترتبة عن تطبيق النظـام المحاسـبي المالي.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 27 لـ 28 مايو 2008 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى سنة 1429 الموافق لـ 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 و المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

و استنادا لمتطلبات البحث الميداني، ارتأينا أن أكثر التقنيات ملائمة لطبيعة الموضوع و هدفه، و التي تسمح لنا بالنزول إلى الواقع و جمع المعطيات اللازمة للإجابة عن التساؤل المطروح في مشكل البحث هي المقابلة الشخصية و الإستبيان.

1.2.1. المقابلات الشخصية

و هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، و هي أفضل التقنيات من أجل اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد و اكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة.[1]

وانطلاقا من أهمية المقابلة الشخصية كمصدر من المصادر الرئيسية للمعلومات التي تتطلبها الدراسة الميدانية، قمنا باستخدامها من أجل تقصي معلومات حول البيئة التي تمارس فيها المحاسبة في الجزائر، و قد دار الحوار مع المستجوب حول المتطلبات الضرورية للإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي كل حسب مجاله و حسب نطاق تأثيره و تأثره بالنظام الجديد، و يتمثل المستجوبون في إطار المقابلة الشخصية في ثلاث فئات أساسية تتمثل في :

- الفئة الأولى : إطارات لدى مصلحة الضرائب بولاية قسنطينة؛
- الفئة الثانية : محاسبين مهنيين (محاسبين معتمدين، خبراء في المحاسبة،...)؛
- الفئة الثالثة : مسؤولين في مديرية التربية و التعليم بولاية قسنطينة.

و بعد تحليل محتوى إجابات المبحوثين إستطعنا الوقوف على حجم التطورات التي شهدتها هذه الجهات (على مستوى إدارة الضرائب، على مستوى المهنة المحاسبية، على مستوى التعليم المحاسبي) حتى لحظة انتهائنا من إنجاز الدراسة الميدانية، و سنقوم بتقديمها فيما يلي :

- الفئة الأولى (على مستوى إدارة الضرائب) : إقتصرت المعلومات التي يحوزها المسؤولون في مصلحة الضرائب في ولاية قسنطينة الذين سمحت لنا الفرصة باستجوابهم، على تلك الواردة في الجريدة الرسمية المتضمنة للنظام المحاسبي المالي، و هم الآن بصدد إنتظار أي نصوص أو تعليمات ترد من وزارة المالية بشأن متطلبات تطبيقه، و قد اعتبر المستجوبون أن أهم الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي و المنعكسة على إدارة الضرائب، تتمثل في الفصل بين الجباية و المحاسبة، لكن ذلك حسب رأيهم سيأدي إلى تسهيل عمل مصالح الضرائب، حيث ستعمل المؤسسات على توفير معلومات تستخدم لأغراض ضريبية محضة كحساب الصحن الضريبي و مختلف الإقتطاعات، على عكس المؤسسات التي ستلتزم مستقبلا بإعداد نوعين من الميزانيات أحدهما تستعمل لأغراض ضريبية و الأخرى تستعمل لأغراض مالية.

- الفئة الثانية (على مستوى المهنة المحاسبية) : أبدى معظم المستجوبون ارتياحهم للقرار الصادر بشأن إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر و سعيها لمواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة،

[1] محمد حسن عبد الباسط، مرجع سابق، ص197

و اعتبروا أن ذلك فرصة لتطوير المهنة وفق المعايير المعمول بها دوليا، و إعادة النظر في تمثيل المهنة في مسار التنظيم المحاسبي في الجزائر من أجل التخفيف من احتكار الدولة، و القضاء على نقائص نظام التكوين في المحاسبة. و قد ركز أصحاب المهنة المحاسبية الحرة على دورهم في عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، حيث يقع على عاتق هؤلاء مهمة التحويل من الحسابات القديمة إلى الحسابات الجديدة، و إعداد الميزانية الإفتتاحية لسنة 2010 على أساس النظام الجديد، هذه المهمة التي تعجز عن آدائها المؤسسات بمفردها في كثير من الأحيان، خاصة و أن الدولة حاليا تسعى إلى تكوين 350 إطارا على الصعيد الوطني و 6600 ألف متربصا، أما فيما يخص تكلفة المتربص الواحد تقدر بحوالي 30 ألف دينار جزائري. و تجدر الإشارة أنه رغم تحديد موعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سيكون سنة 2010، إلا أنه لا يزال المتربصون الناجحون في الإمتحان الكتابي للخبرة المحاسبية يقومون بإعداد تقاريرهم الثلاثية حسب المخطط المحاسبي الوطني.

- **الفئة الثالثة (على مستوى التعليم المحاسبي)** : من خلال اتصالنا بمديرية التربية و التعليم الواقعة بولاية قسنطينة، أكد لنا بعض المسؤولين هناك أنه سيواصل الإعتماد على المقررات و الكتب المدرسية الخاصة بالتعليم المحاسبي للسنة الدراسية 2009-2010 المعتمدة سابقا، و أن المسؤولين عن إعداد و تطوير المناهج التعليمية بوزارة التربية و التعليم قد قاموا فعلا باقتراح نماذج جديدة لكن النسخ النهائية لم تصدر بعد.

2.2.1. الإستبيان

يعتبر الإستبيان ثاني تقنية مستخدمة في هذا البحث بعد المقابلة، و هو تقنية مباشرة لجمع المعطيات من خلال طرح أسئلة على الأفراد بطريقة موجهة، ذلك لأن الإجابات محددة مسبقا، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجات كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية[1].

سنتناول فيما يلي محددات الدراسة الميدانية المتعلقة بتقنية الإستبيان، و نظرا لأهمية الإستبيان في هذا البحث سنقوم في المبحثين اللاحقين بعرض الإستمارة المستخدمة و عرض النتائج التي توصلنا إليها بعد تحليل الإستبيان.

2. محددات الدراسة الميدانية المتعلقة بتقنية الإستبيان

بعدما قمنا بتحديد منهج الدراسة الميدانية و تقنياتها نقوم الآن بالتقرب أكثر من الواقع، و ذلك بتقديم مجتمع الدراسة المتعلق بتقنية الإستبيان و عينتها، حدودها و المشاكل التي واجهناها خلال إجرائها.

[1] نفس المرجع السابق، ص204.

1.2. مجتمع الدراسة و عينتها

يضم مجتمع الدراسة المؤسسات الإقتصادية (الصناعية و الخدمية) التي تمارس نشـاطها فـي ولاية قسنطينة، و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدد ضمن القرار الصادر بإلزامية تطبيقه (سبق تحديد هذا النطاق في مرحلة سابقة من هذا البحث).

أما عينة الدراسة فلم يتم تحديد حجمها بشكل مسبق قبل توزيع الاستمارة، حيث قمنـا بتوزيـع حوالي 30 إستمارة عن طريق التسليم و الإستيلام المباشر أي إستمارة الملأ الذاتي، و 20 إستمارة تم ملأها بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملأ الإسـتمارة مـن طـرف المبحـوث و مقابلته و هو ما يعرف بالإستمارة بالمقابلة، و في هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومـات أكثر تتعلق بإجابات المبحوث في حالة وجود أي غموض قد يكتنف إجاباته. و بعد عمليـة الفـرز و التبويب و التنظيم، تقرر الإبقاء على جميع الإستمارات التي تم ملأها بطريقة الإستمارة بالمقابلة، أما استمارات الملأ الذاتي فقد احتفظنا منها ب 15 فقط، حيث استبعدت الإستمارات المتبقية نتيجـة للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها.

2.2. حدود الدراسة الميدانية

لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية و زمانية و بشرية و أخرى موضوعية.

- **الحدود المكانية :** تلقي هذه الدراسة الضوء على الإنعكاسات المتوقعـة مـن تطبيـق النظـام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية و التحضيرات التنظيمية المتخذة من قبلهـا و اللازمـة قبل الشروع في تطبيقه، و تشمل هذه المؤسسات فقط تلك التي خصها القـرار بـالتطبيق، حيـث تستثنى بعض المؤسسات التي لا تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين و طبيعة النشاط من تطبيقه، وتلتزم بتطبيق محاسبة مبسطة تعرف بمحاسبة الخزينة، و تتمثل عمومـا فـي بعض المؤسسات التي تمارس نشاط معين بحيث لا يتعدى رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.

- **الحدود الزمانية** : إرتبطت الدراسة الميدانية بمجال زمني حيث امتدت خمسة أشهر (في الفترة الواقعة ما بين شهر أفريل و شهر أوت من سنة 2009).

- **الحدود البشرية** : تستند هذه الدراسة إلى إجابات و آراء و توقعات الأفراد العاملين في مجـال المحاسبة و المالية في المؤسسات المكونة للعينة، و الشاغلين لمناصب مختلفة (مدراء في الماليـة، رأساء مصالح، محاسبين،...) و في بعض الأحيان فرضت طبيعة الإجابات عـن الأسـئلة التـي تضمنتها الإستمارة اللجوء إلى أفراد عاملين في إدارات أخرى في المؤسسة خاصة إدارة المـوارد البشرية.

- **الحدود الموضوعية** : إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بآثار تطبيـق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دون غيره من المواضيع الأخـرى سواء كان له علاقة بالمحاسبة أم لا.

3.2. مشاكل الدراسة الميدانية

لم تخلو الدراسة الميدانية من بعض المشاكل و القيود الشكلية و الموضوعية، إلا أنها لم تـأثر على قابلية إستخدام المعطيات الواردة ضمن الإستمارات في التحليـل و المعالجـة وفـق بعـض الأساليب الإحصائية الملائمة، و تتمثل أهم هذه المشاكل و القيود فيما يلي :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة سواء من خلال الرفض النهائي لملأ الإستمارة، أو من خلال تقديم إجابات مضللة؛
- إنتشار أفراد العينة في مناطق بعيدة نوعا ما عن موقع الباحث؛
- تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع الإستمارات، ذلك ما أجبرنا على العـودة إلـى مقـر المؤسسة عدة مرات من أجل إسترجاع الإستمارة؛
- نقص الخبرة و أحيانا المعرفة التي يحوزها المستجوب و التي تمكنـه مـن التعامـل مـع الاستمارة بشكل مفيد، ذلك ما إستدعى المرور بأكثر من فرد من المؤسسة الواحدة.

المبحث الثاني : عرض الإستمارة

يعتبر الإستبيان ثاني التقنيات المستخدمة في إطار هذه الدراسة الميدانية، و قد تم إعداد الإستمارة التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية و أداة جمع البيانات المرتبطة بتقنية الإستبيان، بشكل مخطط و مهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الإعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الإستمارة و تداخلها و كذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها.

من جهة أخرى راعينا في إعداد الإستمارة تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات في وقت لاحق، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن المبحوث من الإجابة بسهولة. و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الإستبيان إلى ثلاث أقسام رئيسية، يتضمن القسم الأول أسئلة خاصة بتقديم المؤسسات المشكلة للعينة، في القسم الثاني أدرجنا الأسئلة الخاصة بالتحضيرات التنظيمية المتخذة من طرف المؤسسات بهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما القسم الثالث فقد خصصناه للأسئلة المتعلقة بتوقعات المستجوبين بشأن مستقبل المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

نتناول فيما يلي عرضا مفصلا للإستمارة، نتطرق أولا إلى مراحل إعدادها و تتمثل في ثلاث مراحل، بناء الإستمارة، اختبار الإستمارة و نشرها و معالجة الإستمارات المرتجعة، ثم نقوم بعرض هيكل الإستمارة و أقسامها الرئيسية بالتفصيل.

1. مراحل إعداد الإستمارة

تم إعداد الإستمارة حسب مراحل متتالية ساعدنا إحترام ترتيبها على تسهيل بناء الأداة المطلوبة، سوف نتعرض فيما يلي إلى هذه المراحل و الإجراءات التي اتخذناها في كل واحدة منها.

1.1. مرحلة تحضير الإستمارة

تتمثل أول خطوة في مرحلة تحضير الإستمارة في تحديد الإحتياجات من البيانات، أي تحديد نوع البيانات الواجب تجميعها و الملائمة لمتطلبات البحث، وعلى هذا الأساس رجعنا إلى تساؤلات الدراسة و أهدافها من أجل إستخراج المعطيات المطلوب تجميعها و التي ستساعدنا في الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، إضافة إلى تحديد المستهدفين من الدراسة و المتمثلين في المؤسسات الإقتصادية المقبلة على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

بعدما حددنا ما نحتاجه من المعطيات، حاولنا في هذه المرحلة تحديد هيكـل قائمـة الأسـئلة الموجهة للمبحوثين، و التي تحتوي على إجابات محددة مسبقا من خلال إحترام جملة من المبـادئ هي :

- البساطة، الدقة، الحيادية، الإختصار؛
- شمولية الخيارات لكل الأجوبة الممكنة؛
- الدقة في توزيع خيارات الإجابات لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

أما نماذج الأسئلة المستخدمة تنوعت إلى :

- أسئلة مغلقة (ذات بدائل محددة) : تتكون الإستمارة أساسا من الأسئلة المغلقة، حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المبحوث أن يقوم باختيار جواب من بـين عـدد معـين مـن الإجابات المقترحة، دون الخروج عنها إلا إذا ترك له مجال لذلك.
- أسئلة مفتوحة : يترك هذا النوع من الأسئلة كامل الحرية للمبحوث لصياغة إجاباته، و قـد كانت هذه الأسئلة ذات مغزى خاصة في حالة الإستمارات التي تـم ملأهـا عـن طريـق المقابلة، حيث تحصلنا على معطيات أكثر ثراءا و شمولية ذلك بسبب وجودنا لحظـة مـلأ الإستمارة، و من ثمة تسنى لنا تقديم توضيحات فيما تعلق بمختلـف الإسـتفهامات التـي طرحها المبحوث.

إن جودة نتائج الدراسة الميدانية تعتمد على الإعداد الجيد للتقنيات المسـتخدمة فـي إنجازهـا، وتعتبر عملية تصميم و صياغة الأسئلة من أهم خطوات إعداد الإستمارة، و تجدر الإشارة أنه تـم تحميل الإستمارة على ورق عادي، أعدت باللغتين العربية و الفرنسية و تضمنت 15 سؤالا.

2.1. مرحلة اختبار الإستمارة و نشرها

قبل استخدام قائمة الأسئلة في جمع البيانات قمنا بعملية إختبار أولية لها، تمـت فـي ظـروف مشابهة لظروف جمع البيانات من الميدان من أجل التأكد من إمكانية الإجابة علـى الأسـئلة التـي تضمنتها الإستمارة بشكل عملي و ملائم، و تجنب أي ملل قد يلحق بالمستجوب، و قد قمنا باختيار مؤسستين أحدهما عمومية (مركب المحركات و الجرارات) و الأخرى خاصـة (شـركة سـيليس الدولية للزجاج) من أجل تحقيق ذلك الغرض، مع إبلاغهما أنه مجرد إختبار للإستمارة، و هذا مـا ساعدنا فعلا على التصميم النهائي لقائمة الأسئلة بعد الإطلاع على ملاحظات المبحوثين و تعليقاتهم حول بعض الأسئلة و التي بفضلها تمكنا من تحسين شكل و مضمون الإستمارة.

بعد التصميم النهائي لقائمة الأسئلة، باشرنا أهم مرحلة من مراحل الإستبيان، و هـي الخـروج الفعلي للميدان و إجراء المقبلات الشخصية في حالة سماح المبحوث بذلك، و في حالة عدم سماحه باستقبالنا اكتفينا بتسليمها ثم استرجاعها في وقت لاحق بعد ما يتم ملئها من طرفه.

3.1. معالجة الإستمارة

تضم هذه المرحلة عمليات فرز وتحليل محتوى الإجابات التي تضمنتها إستمارات الإسـتبيان، حيث تجمع لدينا من خلال مراحل سابقة كافة الإستمارات الصالحة للإستخدام و ذلك بعد اسـتبعاد الإستمارات الملغاة، تمهيدا لبناء قاعدة الإستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من إستمارات الإستبيان.

في بداية هذه المرحلة تكون المعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين على شكلها الخام، كما جمعت من مصادرها، و ذلك ما يجعلها غير قابلة للتحليل، لذلك يجـب ترتيبهـا و تنظيمهـا باستعمال طرق للترميز، و مراجعتها ثم تحميلها على حامل مناسب بهدف جعلها قابلة للتحليـل، و ذلك ما قمنا به فعلا حيث تم إتباع أسلوب الترميز العددي بحيث :

- يرمز للجواب لا بالحرف (A)، الجواب نعم بالحرف (B)، الجواب دون جـواب بـالحرف (C)؛
- يرمز للخيار الأول بالعدد (1)، الخيار الثاني بالعدد (2)، الخيار الثالث بالعدد (3)،...
- فيما يخص السؤال المفتوح قمنا بتحليل محتوى الإجابات النثرية التي أدلى بها المبحوث، ثم لخصنا أهمها في عبارات أساسية و أفكار محددة، بعد ذلـك اخترنـا ترميـز الإجابـات المستخرجة حسب الترميز السابق (يرمز للجـواب الأول بالعـدد (1)، للجـواب الثـاني بالعدد (2)، للجواب الثالث بالعدد (3)،...)

قمنا بتفريغ محتوى الإجابات و تحميلها في جدول، حيث خصصت الأعمدة للأسئلة مع مراعاة تخصيص خانة لكل جواب رئيسي و خانة لكل جواب فرعي وذلك إذا تضمن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية، أما الأسطر فقد خصصت للإستمارات المقبولة حيث لكل إستمارة سطر، و سـتتم عـرض نتائج تحليل المعطيات المتحصل عليها في المبحث الموالي.

2. هيكل الإستمارة

تضمنت الإستمارة 15 سؤالا، توزعت على ثلاث أقسام رئيسية، تم إعداد الأسئلة على أسـاس النوع المغلق الذي يحتمل إجابة واحدة، حتى يتسنى لنا تحديد إجابات المستجوبين في نقاط محـددة، كما اعتمدنا نوع الإجابات المفتوح للوقوف على وجهات نظر المستجوبين حول جملة من القضـايا المرتبطة بالموضوع، و على أساس السؤال المغلق أبقينا على مجال مفتوح للإجابة أمام أفراد العينة لإضافة وجهة نظرهم التي لم تتضمنها قائمة الخيارات المقترحة، و فيا يلي سنبين الأقسام الرئيسية للإستمارة.

1.2. تقديم المؤسسة

يضم هذا القسم مجموعة من الأسئلة العامة المتعلقة بالبيانات النوعية عن أفراد العينة، من حيث إسم المؤسسة، القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، حجمها (استخدمنا عدد العاملين كمعيار) و موقع وضيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، إضافة إلى تضمين سؤال خاص بوظيفة الفرد الذي يقوم بملأ الإستمارة، و قد تضمن هذا القسم سبعة أسئلة رئيسية.

2.2. الإنعكاسات الحالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي

يضم هذا القسم ثلاث أسئلة رئيسية و ستة أسئلة فرعية، تـدور الأسـئلة حـول الإجـراءات التحضيرية المتخذة من طرف المؤسسة في مرحة التحويل، و الضرورية من أجل تأهيلها لتطبيـق النظام المحاسبي المالي، و من بين هذه الإجراءات ركزنا على نقطتين أساسيتين هما :

- تكوين و تأهيل الأفراد المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أن أهم التحضـيرات المتخذة من طرف المؤسسات تكون على مستوى الأفراد، فمن الضروري أن تسعى لتكوين خبرات جديدة في مجالات لم تكن موجودة في ظل تطبيق المخطط المحاسـبي الـوطني، و المتعلقة بإجراءات التسجيل و التقييم و العرض في القوائم المالية. و ركزنا على الـدورة التكوينية من جانب الأفراد المستفيدين منها من أجل تحديد مدى توافق مستواهم التكـويني و التعليمي مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، و من ثمة مدى استيعابهم للتقنيـات الجديدة، من جهة أخرى ركزنا على الحجم الساعي للدورة التكوينية و المـدة المخصصـة لإجرائها.
- تكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث يتطلب تطبيقه إجراء تغييرات على مستوى أنظمة المعلومات سواء كانت يدوية أو آلية، و هنـا ركزنـا علـى الطريقة المتبعة من طرف المؤسسة، و على تحديد أنواع أنظمة المعلومات التـي سـوف تتأثر بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

3.2. الإنعكاسات المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

يضم هذا القسم خمسة أسئلة رئيسية (من السؤال رقم 11 إلى السؤال رقم15) و خمسة أسـئلة فرعية، تدور الأسئلة حول توقعات المستجوبين المتعلقة ب :

- العوائق و المشاكل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة خلال مرحلة التحويل أو خلال تطبيـق النظام المحاسبي المالي، و كذلك قدرة المؤسسات على التغلب على هذه العوائق بالنظر إلى الإمكانات المسخرة؛
- الآثار التي يتوقع المستجوب حدوثها بفعل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث : معالجة و تحليل نتائج الإستبيان

لقد تجمع لدينا الآن كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة و منظمة تسمح لنا باستخدامها كمدخلات في عمليات المعالجة و التحليل، و ذلك باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، و تنتهي عمليات المعالجة و التحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

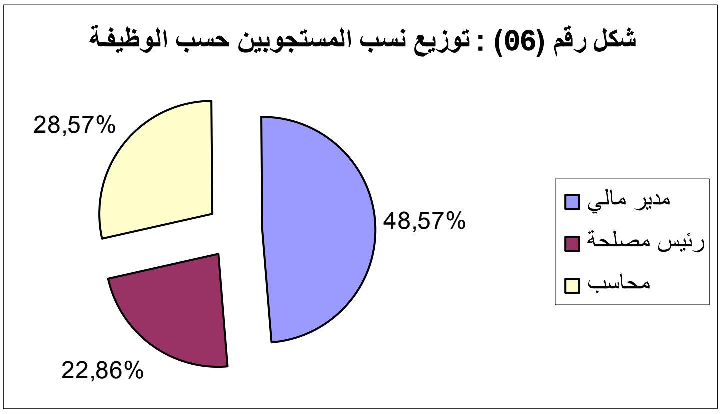
على هذا الأساس سوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة و تحليل المعطيات التي سبق لنا جمعها من الميدان، نستهلها باستعراض خصائص العينة التي أخضعناها للدراسة، ثم نقوم بتقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالتحضيرات التنظيمية المتخذة من طرف المؤسسات، و في الأخير نعرض نتائج تحليل توقعات المستجوبين بشأن آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي و العوائق التي يحتمل أن تواجهها المؤسسات في هذا الإطار، إضافة إلى تقييم قدرة المؤسسات على تطبيق النظام الجديد في الموعد المحدد.

1. خصائص العينة

يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم خصائص العينة التي أخضعناها للدراسة، فبمعرفة هذه الخصائص يمكننا إجراء التحليلات اللازمة في المراحل اللاحقة و المتعلقة بالمواضيع التي تطرقنا إليها في الإستمارة. سوف نتناول فيما يلي استعراض خصائص المؤسسات المشكلة للعينة من حيث وظيفة الشخص المستجوب و الممثل للمؤسسة التي يعمل بها، و من حيث القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، حجمها و كذلك من حيث محددات وظيفة المحاسبة.

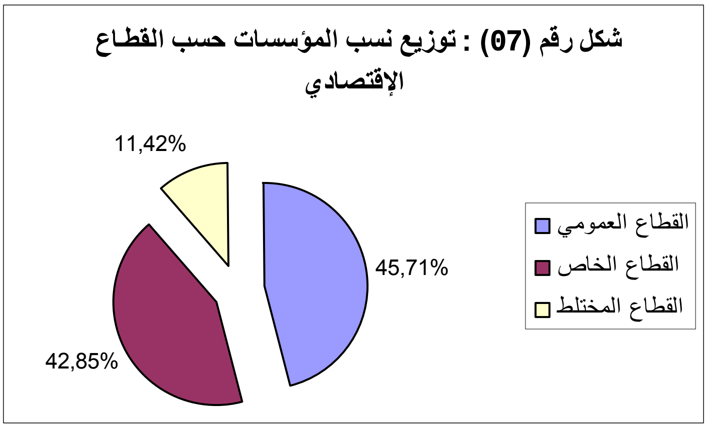
1.1. من حيث وظيفة الشخص المستجوب

لقد تنوعت وظائف المستجوبين في المؤسسات المشكلة للعينة، حيث أن 48.57% من الإستمارات تم ملأها من طرف مدراء ماليين، 28.57% منها تم ملأها من طرف محاسبين، و 22.86% تم ملأها من طرف رأساء مصالح.



2.1. من حيث القطاع الإقتصادي

على أساس القطاعات الإقتصادية قمنا بتصنيف المؤسسات المشكلة للعينة، حيث تنتمـي نسـبة 45.71% من المؤسسات إلى القطاع العمومي، و تنتمي نسبة 42.85% من المؤسسات إلى القطاع الخاص، أما نسبة 11.42% من المؤسسات المشكلة للعينة فتنتمي إلى القطاع المختلط[1].



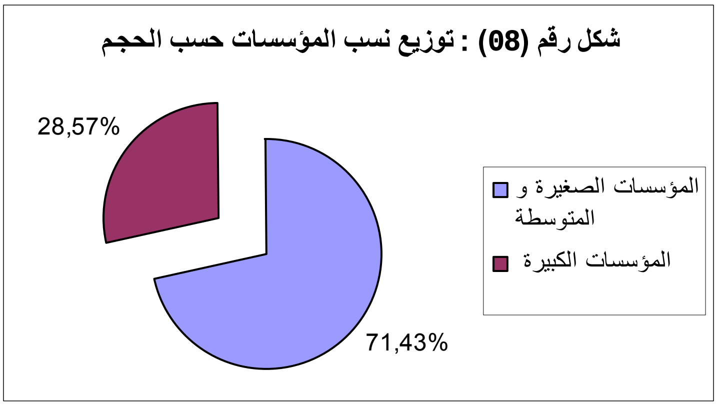
3.1. من حيث حجم المؤسسة

قمنا باختيار المعيار المستخدم عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم و هـو عـدد العمـال، و صنفنا الفئات على أساس التقسيم المعتمد في الجزائر(حسب الجريدة الرسمية رقم-77- الصادرة في 15 ديسمبر2001) و على أساسه نميز ثلاث فئات :

- الفئة الأولى : المؤسسات المصغرة و يتراوح عدد العمال فيها من 1 إلى 9 عمال؛
- الفئة الثانية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتراوح عدد العمال فيها مـن 10 إلـى 500 عامل؛
- الفئة الثالثة : المؤسسات الكبيرة و يتجاوز عدد العمال فيها 500 عامل.

و قد قمنا باستبعاد الفئة الأولى مادامت لا تدخل في نطاق تطبيق النظـام المحاسـبي المـالي، و بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العينة 71.43%، أما المؤسسات الكبيـرة فقـد بلغت نسبتها 28.57%.

[1] و يظم القطاع المختلط المؤسسات التي تعود ملكية رأس مالها إلى الدولة و إلى الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب.



4.1. من حيث محددات وظيفة المحاسبة في المؤسسة

سنتطرق إلى محددات وظيفة المحاسبة في المؤسسات المشكلة للعينة من خلال موقع وظيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة و عدد الأفراد العاملين في هذه الوظيفة، و من خلال مستوى التعليم و التكوين للأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة.

أولا – موقع وظيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة و عدد الأفراد العاملين في هذه الوظيفة : تنوع موقع وظيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات المشكلة للعينة من مديرية فرعية، قسم، مصلحة، مكتب، هياكل تنظيمية أخرى، و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (13) : نسب المؤسسات حسب موقع وظيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي

	مديرية فرعية	قسم	مصلحة	مكتب	أخرى
التكرار	08	16	07	03	01
النسبة	%22.85	%45.71	%20	%8.57	%2.85

من خلال الجدول يتبين أن 45.71% من المؤسسات المشكلة للعينة يتم هيكلة وظيفة المحاسبة فيها من خلال أقسام، تليها فئتي المؤسسات التي تقوم بهيكلة وظيفة المحاسبة من خلال مديريات فرعية و مصالح بنسب متقاربة و هي 22.85% و 20% على التوالي، و 8.57% من المؤسسات توجد بها مكاتب من أجل إنجاز الأعمال المحاسبية، إضافة إلى وجود مؤسسة يقوم فيها المسير بأعمال المحاسبة و تكون النسبة في هذه الحالة 2.85%.

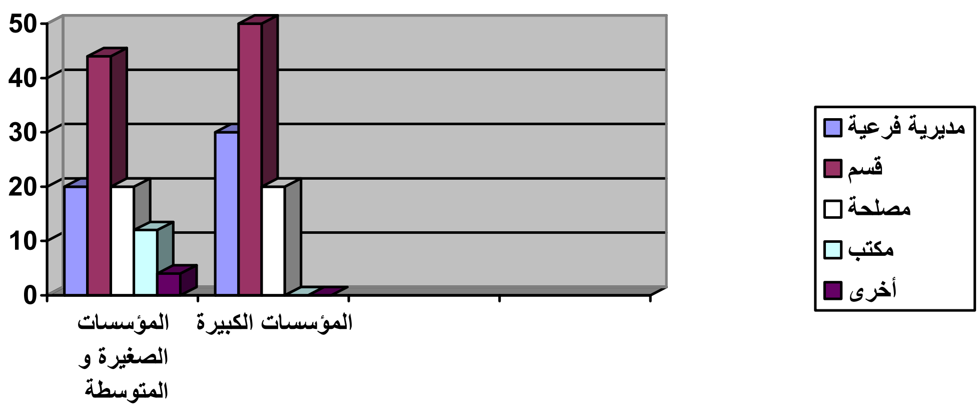
قمنا فيما بعد بتصنيف المؤسسات حسب الحجم (مؤسسات صغيرة و متوسطة، مؤسسات كبيرة) وحسب الهيكل التنظيمي لوظيفة المحاسبة (مديرية فرعية، قسم، مصلحة، مكتب، أخرى)، و نبين النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي :

جدول رقم (14) : نسب المؤسسات حسب حجمها و حسب الهيكل التنظيمي لوظيفة المحاسبة

	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		**المؤسسات الكبيرة**	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مديرية فرعية	05	%20	03	%30
قسم	11	%44	05	%50
مصلحة	05	%20	02	%20
مكتب	03	%12	-	-
أخرى	01	%4	-	-
المجموع	25	%100	10	%100

من خلال مقارنة نسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نسب المؤسسات الكبيرة الموزعة حسب الهيكل التنظيمي لوظيفة المحاسبة، نلاحظ أن هذه النسب متشابهة نوعا ما من حيث ترتيبها، كما نجد أعلى النسب عند هيكلة وظيفة المحاسبة على أساس أقسام، ففي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدر ب 44% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما في المؤسسات الكبيرة فتساوي نصفها، و عموما فإن خصائص المؤسسات المشكلة للعينة من حيث توزيعها حسب الهيكل التنظيمي لوظيفة المحاسبة تتشابه مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائص المؤسسات الكبيرة من نفس الجانب.

شكل رقم (09) : التمثيل البياني لنسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة حسب الهيكل التنظيمي لوظيفة المحاسبة



من جهة أخرى استطعنا الحصول على العدد الإجمالي للأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة من خلال جمع العدد المتحصل عليه من كل مؤسسة (35 مؤسسة)، و يبلغ العـدد الإجمـالي للأفـراد العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات المشكلة للعينة 205 فرد. و يبين الجدول الموالي توزيع هذه النسب حسب حجم المؤسسات.

جدول رقم (15) : نسب العاملين في وظيفة المحاسبة حسب حجم المؤسسات

	العدد	النسبة
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	118	%57.56
المؤسسات الكبيرة	87	%42.44
المجموع	205	%100

تمثل نسبة العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 57.56% مـن إجمالي العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات المشكلة للعينة، أما نسبة العاملين فـي وظيفـة المحاسبة في المؤسسات الكبيرة فتمثل 42.44% من الإجمالي. و تعتبر هذه النسب نسب ملائمـة على العموم، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توظف ما بين 04 و 05 أفـراد فـي المتوسط من أجل إنجاز الأعمال المحاسـبية (بقسـمة 118 فـرد علـى 25 مؤسسـة صـغيرة و متوسطة)، في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة توظف ما بين 08 و 09 أفراد في المتوسط لنفس الغرض (بقسمة 87 فرد على 10 مؤسسات كبيرة).

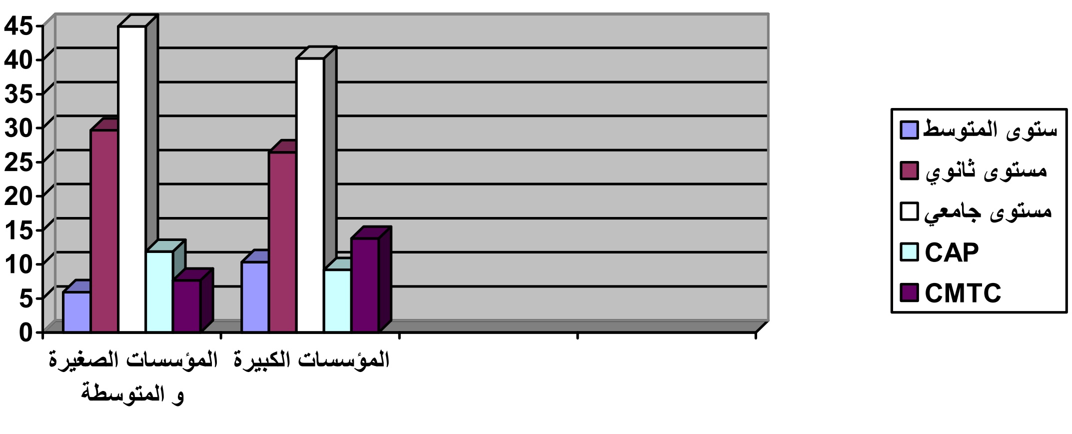
ثانيا : مستوى التعليم و التكوين للأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة : بعد تحديد عدد العـاملين فـي وظيفة المحاسبة في العينة، قمنا بتحديد مستواهم التعليمي حسـب الأطـوار (المتوسـط، الثـانوي و الجامعي)، و تحديد مستواهم التكويني على أساس الحصول على شهادة الكفاءة المهنيـة (CAP) و شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة (CMTC)، و تجدر الإشارة أنه في حالة كون الفـرد حاصـل على مستوى جامعي إضافة إلى شهادة أخرى في التكوين يصنف حاصل على مستوى جامعي، أما إذا كان مستواه التعليمي أقل (مستوى ثانوي أو متوسط) و في نفس الوقت حاصل على شهادة فـي التكوين فيعتد في هذه الحالة بشهادة التكوين، و يوضـح الجـدول المـوالي المسـتوى التعليمـي و التكويني للعاملين في وظيفة المحاسبة على أساس حجم المؤسسة.

جدول رقم(16) : نسب العاملين في وظيفة المحاسبة حسب مستواهم التعليمي و التكويني و حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسات المستوى التعليمي والتكويني	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		المؤسسات الكبيرة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مستوى المتوسط	07	%5.93	09	%10.34
مستوى ثانوي	35	%29.66	23	%26.44
مستوى جامعي	53	%44.92	35	%40.22
CAP	14	%11.86	08	%9.20
CMTC	09	%7.63	12	%13.80
المجموع	118	%100	87	%100

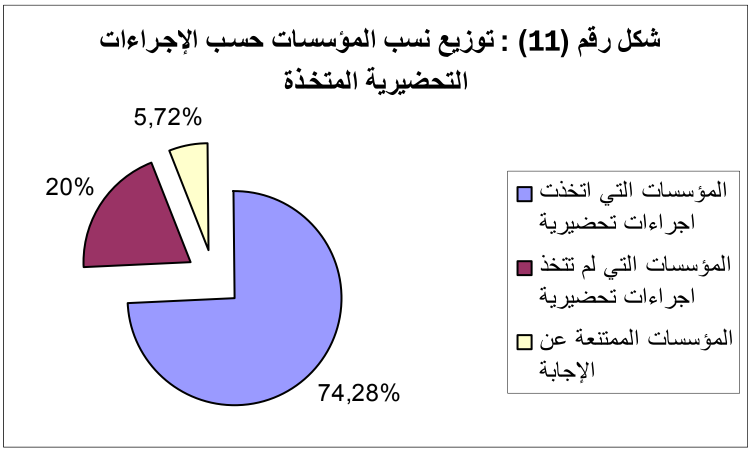
يتبين من خلال الجدول أن النسبة الأكبر في التوظيف كانت من نصيب خرجي الجامعات سواء لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (بنسبة 44.92%) أو لـدى المؤسسـات الكبيـرة (بنسـبة 40.22%)، و لعل السبب الرئيسي يرجع إلى المجهودات المعتبرة التي تقوم بها الدولة الجزائريـة من أجل تشغيل هذه الفئة بالذات خاصة الإدماج في إطار عقود ما قبل التشغيل، تليها نسب الأفـراد ذوي المستوى الثانوي في كلى الفئتين من المؤسسات، أما فيما يخص الشهادات المتبقيـة فنجـد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعطي أهمية أكبر في التوظيف لشهادة (CAP) بنسـبة 11.86%، في حين نجد أن المؤسسسات الكبيرة تعطي أهمية أكبر لشهادة (CMTC) بنسبة 13.80%.

شكل رقم(10) : التمثيل البياني لنسب العاملين في وظيفة المحاسبة حسب مستواهم التعليمي و التكويني و حسب حجم المؤسسة



2. الإجراءات التحضيرية المتخذة من طرف المؤسسات

أعلنت 74.28% من المؤسسات المشكلة للعينة أنها قد اتخذت إجراءات تحضيرية من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و 20% أعلنت عن عدم اتخاذها لأي إجراء من أجل هذا الغرض، أما النسبة المتبقية و هي 5.72% امتنعت عن الإجابة. و تعتبر هذه النسب نسب لحظية أي سجلات عند قيامنا بتوزيع الإستمارات ما بين شهري ماي و جوان 2009، بمعنى أنها قابلة للتغيير بمجرد التقدم في تنفيذ المهام المخطط لها. و من بين هذه الإجراءات المتخذة ركزنا دراستنا على مجالين أساسيين، من حيث تكوين و تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسة، و من حيث تكييف أنظمة المعلومات من أجل أن تصبح قادرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة للمعلومة سواء الموجهة للاستخدام الداخلي أو الاستخدام الخارجي.



1.2. تكوين و تأهيل الأفراد

من خلال الإجابات المتحصل عليها من المستجوبين بشأن السؤال المطروح عن قيام المؤسسة ببرمجة دورة لتكوين العاملين في وظيفة المحاسبة من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي، توصلنا إلى النتائج المدرجة في الجدول التالي :

جدول رقم (17) : نسب المؤسسات حسب تكوين العاملين في وظيفة المحاسبة من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي

	المؤسسات التي قامت ببرمجة دورة تكوينية	المؤسسات التي لم تقم ببرمجة دورة تكوينية	المؤسسات الممتنعة عن الإجابة
التكرار	20	05	01
النسبة	%76.92	%19.23	%3.85

من بين المؤسسات التي اتخذت إجراءات تحضيرية (عددها 26 مؤسسة) يوجـد 20 مؤسسـة قامت ببرمجة دورة تكوينية في إطار هذه الإجراءات، حيث بلغت نسبة هذه المؤسسات 76.92%، أما نسبة 19.23% فلم تقم بعد ببرمجة أي دورة تكوينية، في حين امتنعـت نسـبة 3.85% عـن الإجابة. وقمنا بالتعمق أكثر في كيفية إختيار المؤسسات التي سبق لهـا أن قامـت ببرمجـة دورة تكوينية للأفراد المستفيدين منها من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث تبين أنه من مجموع العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات المشكلة للعينة (عددهم 205 فرد) قد استفاد 148 منهم من التكوين بنسبة 72.19%، و يوضح الجدول الموالي نسب هؤلاء الأفراد من مجموع العـاملين في وظيفة المحاسبة حسب مستواهم التعليمي و التكويني فـي كـل مـن المؤسسـات الصـغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة.

جدول رقم (18) : نسب المستفيذين من التكوين من مجموع العاملين في وظيفة المحاسبة

عدد المؤسسات المستوى التعليمي و التكويني	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		المؤسسات الكبيرة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مستوى المتوسط	01	%0.85	07	%8.04
مستوى ثانوي	20	%16.95	22	%25.29
مستوى جامعي	46	%38.98	35	%40.23
CAP	-	-	06	%6.90
CMTC	02	%1.69	09	%10.34
المجموع	69	%58.47	79	%90.80

تمثل النسب الواردة في الجدول أعلاه نسب المستفيذين من التكوين حسب مسـتواهم التعليمـي و التكويني من مجموع العاملين في وظيفة المحاسبة حسب حجم المؤسسات. مـثلا مـن مجمـوع الأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يقدر عـددهم ب118 فرد، يوجد فرد واحد فقط من الأفراد الحاصلين على المستوى المتوسط قد استفاد من التكوين فـي النظام المحاسبي المالي، و من مجموع الأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات الكبيـرة و يقدر عددهم ب87 فرد، يوجد 09 أفراد من بين الأفراد الحاصلين علـى شـهادة (CMTC) قـد استفاد من التكوين في النظام المحاسبي المالي، أما مجموع الأفـراد المسـتفيدين مـن التكـوين و العاملين في مؤسسات صغيرة و متوسطة فيقدر ب69 فرد أي مايعادل نسبة 58.47% من مجموع الأفراد العاملين في هذه الفئة من المؤسسات، في حين مجموع الأفراد المسـتفيدين مـن التكـوين

و العاملين في مؤسسات كبيرة فيقدر ب79 فرد أي مايعادل نسبة 90.80% من مجموع الأفراد العاملين في هذه الفئة من المؤسسات.

من أجل معرفة نسب المستفيذين من التكوين عند كل مستوى من المستويات التعليمية و التكوينية من مجموع الأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة المنتمين لنفس المستوى التعليمي و التكويني ندرج الجدول التالي :

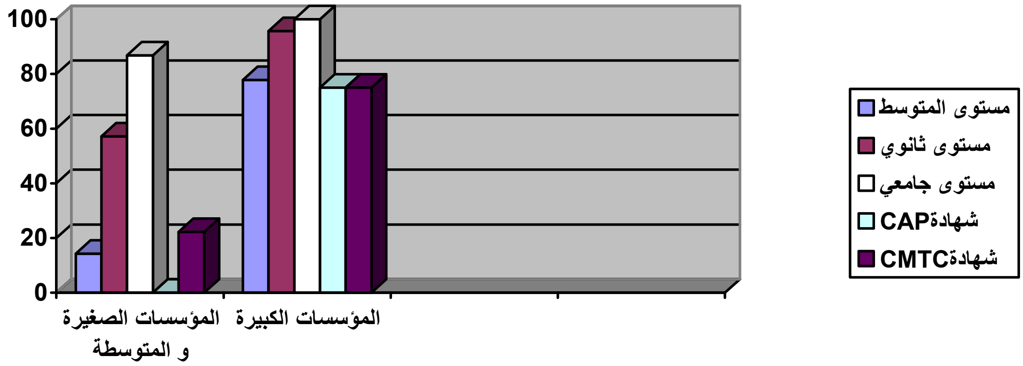
جدول رقم (19) : نسب المستفيذين من التكوين عند كل مستوى من المستويات التعليمية و التكوينية

عدد المؤسسات المستوى التعليمي و التكويني	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة			المؤسسات الكبيرة		
	عدد العاملين في وظيفة المحاسبة	عدد المستفيذين من التكوين	النسبة	عدد العاملين في وظيفة المحاسبة	عدد المستفيذين من التكوين	النسبة
مستوى المتوسط	07	01	%14.28	09	07	%77.77
مستوى ثانوي	35	20	%57.14	23	22	%95.65
مستوى جامعي	53	46	%86.79	35	35	%100
CAP	14	-	-	08	06	%75
CMTC	09	02	%22.22	12	09	%75

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه من مجموع الأفراد الذين لديهم مستوى المتوسط و العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستفاذ 14.28% منهم فقط من التكوين في النظام المحاسبي المالي (من بين 07 أفراد إستفاد واحد منهم فقط من التكوين)، و سجات أعلى النسب عند المستوى الجامعي بنسبة 86.79%، في حين لم يستفد أي فرد من الأفراد العاملين في مؤسسات صغيرة و متوسطة و الحاملين لشهادة (CAP) من التكوين، من جهة أخرى و في فئة المؤسسات الكبيرة نجد أن أعلى النسب سجلت عند المستوى الجامعي كذلك بنسبة 100% أي أن كل الأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة في مؤسسات كبيرة و الحاملين لشهادات جامعية قد استفادوا من التكوين، يليها المستوى الثانوي ثم مستوى المتوسط أما نسب المستفيدين من التكوين الحاملين لشهادتي (CAP) و (CMTC) فكانت متساوية و بلغت 75%. و بذلك تبين أن إستفادة الفرد من الدورة التكوينية متوقف على مستواه التعليمي و التكويني، أما الأفراد الذين لم يشاركوا في الدورة التكوينية فيمكنهم الإستفادة من زملائهم المستفيدون من التكوين في وقت لاحق، حيث تعدر على المؤسسات تكوين جميع العاملين في وظيفة المحاسبة بسبب التكاليف الناجمة عن ذلك، و قد تبين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت أقل قدرة على تحمل هذه التكاليف و ذلك ما

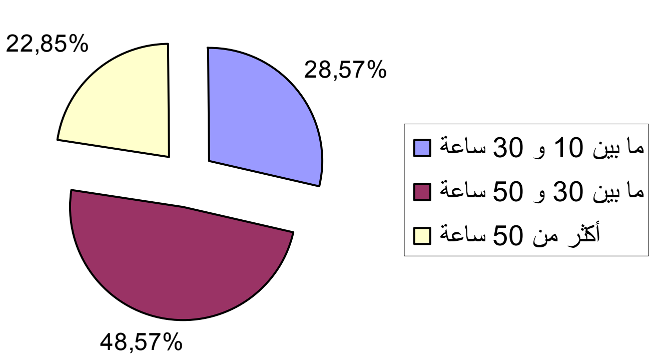
يفسر إنخفاض نسبة المستفيذين من التكوين و التي قدرت ب58.47% فقط من مجموع العاملين في وظيفة المحاسبة في هذه الفئة من المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتستطيع تحمل هذه التكـاليف بفضل الإمكانيات التي تتوفر عليها لدى بلغت نسبة المستفيذين من التكوين 90.80% من مجمـوع العاملين في وظيفة المحاسبة في المؤسسات الكبيرة.

شكل رقم (12) : التمثيل البياني لنسب الأفراد المستفيدين من التكوين حسب مستواهم التعليمي و التكويني



و فيما يخص الحجم الساعي للدورة التكوينية فقد بينت الدراسة أنها استلزمت لـدى30% مـن المؤسسات فترة ما بين 10 و 30 ساعة، و 50% من المؤسسات قدرت الفترة ما بـين 30 و 50 ساعة، أما 20% من المؤسسات قد تجاوز الحجم الساعي للدورة التي أعدتها 50 ساعة.

شكل رقم (13) : توزيع نسب المؤسسات حسب الحجم الساعي للدورة التكوينية



و قد توزعت هذه الدورة على فترات مختلفة، إذ تبين أن 15% من المؤسسات إمتدت دورتها على فترة تقل عن الشهر، و 55% إمتدت من شهر إلى 4 أشهر، و تعدت 4 أشهر بالنسبة ل30% المتبقية من المؤسسات. و تشير هذه النتائج أن ما يقارب نصف المؤسسات التي اتخذت إجراءات تحضيرية قد أجرت الدورة التكوينية بوتيرة معتدلة نوعا ما و قدرت ما بين 3 إلى 6 ساعات أسبوعيا.

بالمقارنة مع برنامج الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تم اقتراحه في الفصل الثالث من هذا البحث (اعتمادا على تجارب المؤسسات الأوربية في تطبيق المعايير الدولية)، نلاحظ أن الفترة المخصصة من طرف 55% من المؤسسات المشكلة للعينة تتطابق مع الفترة المحددة حسب البرنامج المقترح و التي لا تقل عن 4 أشهر، أما المؤسسات المتبقية فستعمل على إجراء الدورة التكوينية إما بوتيرة متسارعة (في فترة تقل عن الشهر) و ذلك بالنسبة ل 15% من المؤسسات، أو بوتيرة متباطئة (في فترة تتعدى 4 أشهر) و ذلك بالنسبة ل30% من المؤسسات.

و قد تبين أن غالبية المؤسسات المشكلة للعينة كلفت جهة خارجية من أجل إجراء الدورة التكوينية، حيث بلغت نسبتها 95%، أما النسبة المتبقية و هي 5% كلفت أفراد عاملين بها من أجل إجرائها، إرتأت أنهم على قدر كاف من الكفاءة و الخبرة.

2.2. تكييف أنظمة المعلومات

من بين المؤسسات التي قامت باتخاذ إجراءات تحضيرية و عددها 26 مؤسسة بدأت 14 منها في العمل على تكييف أنظمة معلوماتها وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي أي بنسبة 53.85%، أما النسبة المتبقية الممثلة في 46.15% لم تبدأ بعد بتكييف أنظمتها المعلوماتية، أما عن الطريقة المتبعة من طرف الفئة الأولى من المؤسسات فكانت حسب الجدول التالي :

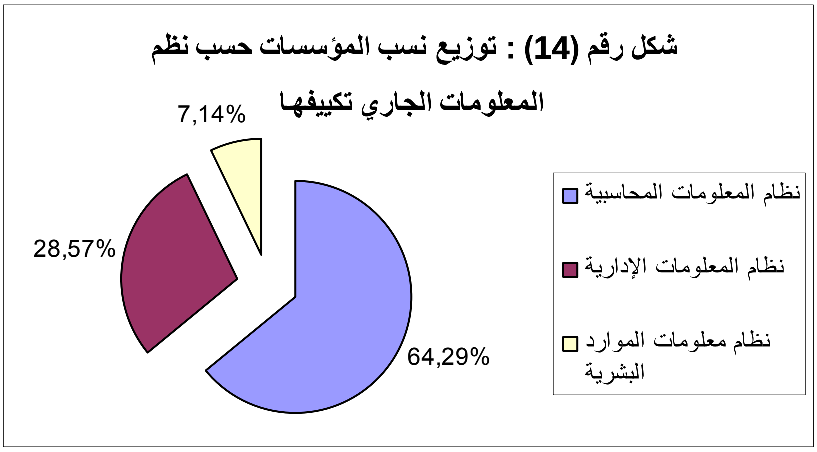
جدول رقم(20) : الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات من أجل تكييف أنظمة المعلومات

الطريقة المتبعة	التكرار	النسبة
تعديل أنظمة المعلومات القديمة	09	%64.28
إعادة بناء أنظمة معلومات جديدة	02	%14.29
تعديل مؤقت للأنظمة القديمة ثم إعادة بناء أنظمة جديدة في وقت لاحق	03	%21.43

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من نصف المؤسسات التي اتخذت إجراءات تحضيرية قد قامت بتعديل أنظمة معلوماتها القديمة وفق متطلبات النظام الجديد، أما نسبة المؤسسات التي تعمل على إعادة بناء أنظمة معلومات جديدة فهي 14.29%، في حين تبين أن هناك نسبة 21.43% من

المؤسسات ارتأت أنه من المناسب إقامة تعديلات مؤقتة في أنظمتها المعلوماتية الحالية حتى يتسنى لها التقييم الفعلي للآثار المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي و التي يجب أخذها في الإعتبار عند إعادة بناء أنظمتها المعلوماتية في وقت لاحق.

و قد تنوعت أنظمة المعلومات التي يجري تكييفها، لكن سجل نظام المعلومات المحاسبية أعلى النسب، حيث أن نسبة 64.29% من المؤسسات قامت بتكييف هذا النظام وفـق متطلبـات النظـام المحاسبي المالي، يليه نظام المعلومات الإدارية حيث بلغت نسبة المؤسسات التي عملت على تكييفه 28.57%، ثم نظام معلومات الموارد البشرية بنسبة 7.14%.



3. توقعات المستجوبين بمستقبل المؤسسات في ظل تطبيق النظـام المحاسـبي المـالي

سنتناول فيما يلي توقعات المستجوبين العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات المشكلة للعينة بشأن الانعكاسات المستقبلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، من حيث العوائق التي يمكن أن تواجهها المؤسسات عند تطبيقه، آثار تطبيقه - و نقوم بدراسة الآثار المتوقعة ذات الأبعاد الإيجابية و السلبية - إضافة إلى التعرف على طبيعة الخبرات الجديدة التي تكون المؤسسات في حاجة إليها، و في الأخير نقوم بتقييم قدرة المؤسسات على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعـد المحـدد بالنظر إلى العوائق الممكنة و إلى قدرة المؤسسات على التغلب عليها.

1.3. عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي

بلغت نسبة المستجوبين الذين يتوقعون أن تواجه المؤسسات العاملين بها عوائق عنـد تطبيـق النظام المحاسبي المالي 62.86%، و نسبة 34.28% فيعتبرون أن تطبيقه سـيتم دون ظهـور أي عوائق، أما نسبة 2.86% فقد امتنعت عن الإجابة، و قـد اختلفـت هـذه العوائـق حسـب رأي المستجوبين، غير أن أهم عائق بالنسبة لهم يتمثل في نقص الخبرة و التأهيل، إضافة إلـى وجـود

عوائق أخرى نبينها حسب نسب إجابات المستجوبين في الجدول التالي علما أنه يمكن للمستجوب اختيار أكثر من عائق.

جدول رقم (21) : العوائق المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

العوائق المتوقعة	التكرار	النسبة
نقص الخبرة و التأهيل	27	%77.14
عدم ملائمة الهياكل و نقص الإمكانيات المادية	19	%54.28
عدم قدرة نظام المعلومات على التكيف مع متطلبات النظام المحاسبي المالي	10	%28.57
عدم ملائمة الظروف الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، كغياب أسواق نشطة من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم	19	%54.28
عدم قدرة المؤسسة على التحكم في مرحلة التحويل	14	%40
عدم ملائمة الموعد المحدد لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي	23	%65.71

يعتبر نقص الخبرة و التأهيل أهم عائق بالنسبة للمؤسسات التي تتوقع مواجهة صعوبات و عوائق عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت نسبة المستجوبين الذين أكدت إجابتهم ذلك 77.14%، وذلك ما لاحظناه فعلا من خلال تعامل المستجوب مع الإستمارات التي تم ملأها عن طريق المقابلة حيث تبين عدم تحكم المستجوب في الموضوع، إضافة إلى اعتبار الموعد المحدد لأول تطبيق قريب من تاريخ تأكيد هذا الموعد و ذلك ما لا يتيح للمؤسسات فرصة اكتساب المؤهلات اللازمة لنجاح استخدامه، حيث أكد ذلك 65.71 % من المستجوبين، بالإضافة إلى عوائق أخرى تتمثل في عدم ملائمة الهياكل و نقص الإمكانيات المادية الضرورية سواء في المرحلة التحضيرية أو خلال السنوات اللاحقة، عدم ملائمة الظروف الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة غياب أسواق نشطة من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم، عدم قدرة المؤسسة على التحكم في مرحلة التحويل من حيث تنفيذ مشروع الإنتقال و توفير مستلزماته المادية و البشرية و التنظيمية، و عدم قدرة نظام المعلومات على التكيف مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

2.3. آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي

من أجل تحديد آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي خصصنا له ثلاث أسئلة رئيسية (من السؤال رقم 12 إلى السؤال رقم 14).

أولا، السؤال رقم 12 و الخاص بتوقعات المستجوبين حول قدرة النظام المحاسبي المالي على القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني، و قد أظهرت الدراسة أن نسبة 51.43% تتوقع أن

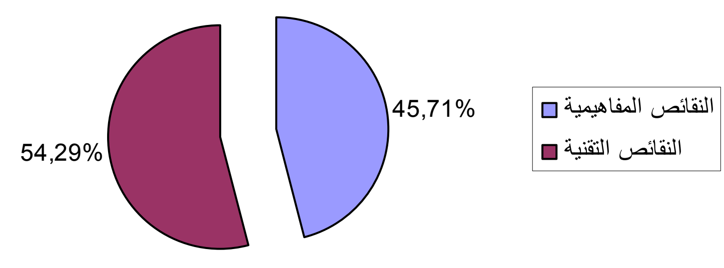
تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني، أما نسبة 31.43% تتوقع عدم قدرته على ذلك، و نسبة 17.14% امتنعت عن الإجابة. و كانت إجابات المستجوبين حول جوهر هذه النقائص كما هو موضح في الجدول التالي، حيث قمنا بتصنيف نقائص المخطط المحاسبي الوطني إلى فئتين أساسيتين كما سبق التطرق إليه في الفصل الثالث.

جدول رقم (22) : نقائص المخطط المحاسبي الوطني التي سيقضي عليها النظام المحاسبي المالي

النقائص	التكرار	النسبة
نقائص مفاهيمية	16	%45.71
نقائص تقنية	19	%54.29

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن نسب النقائص المفاهيمية و النقائص التقنية التي يتوقع المستجوبون أن النظام المحاسبي المالي سيقضي عليها متقاربة على العموم، ويفسر ذلك بأهمية الإطار المفاهيمي الذي يسمح بتحديد الأهداف و المبادئ التي يتم على أساسها بناء القواعد المحاسبية الخاصة بالمسك المحاسبي و بإعداد القوائم المالية، حيث كانت تعاني المحاسبة في الجزائر من قصور كبير في هذا الجانب، إضافة إلى النقائص المرتبطة بالتقنيات التي يتيحها في التطبيق العملي.

شكل رقم (15) : توزيع نسب نقائص المخطط المحاسبي الوطني



ثانيا، السؤال رقم 13 و الخاص بتوقعات المستجوبين عن الآثار الإيجابية و السلبية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، و قد أظهرت النتائج أن غالبية المستجوبون الذين سئلوا عن توقعاتهم حول وجود آثار إيجابية ناتجة عن تطبيق النظام الجديد قد أجابوا بنعم و نسبتهم 68.57%، أما نسبة 22.85% كانت إجابتهم لا، و النسبة المتبقية و تقدر ب 8.57% امتنعت عن الإجابة، و نبين في الجدول التالي مختلف الآثار المتوقعة و نسب الإجابات الموافقة لها.

جدول رقم (23) : الآثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

الآثار الإيجابية المتوقعة	التكرار	النسبة
تحسين عملية تقييم و مقارنة آداء المؤسسات	9	%37.5
رفع جودة المعلومات الموجهة للمستخدمين الداخليين و الخارجيين	24	%100
تحسين عملية معالجة البيانات و زيادة سرعة إيصالها	15	%42.85
توحيد نظام التقارير الداخلية و نظام التقارير الخارجية	12	%50
القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني	6	%25
أخرى	3	%12.5

إن أهم الآثار الإيجابية حسب 68.57% من المؤسسات المشكلة للعينة تتمثل في رفـع جـودة المعلومات الموجهة للمستخدمين الداخليين و الخارجيين، حيث أكدت ذلك جميع المؤسسـات التـي تعتبر أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له آثار إيجابية، حيث يعتبر رفع منفعـة (جـودة) المعلومات عامل أساسي تعمل المعايير الدولية علـى تـوفيره إسـتجابة لمتطلبـات المسـتخدمين الخارجيين (المستثمر على وجه الخصوص)، وقد اتضح كذلك أنه من أهم مساعي النظام المحاسبي المالي ما دام إعداده قد تم بشكل متوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى تحقيق آثار تنعكس بشـكل إيجابي أكثر على المؤسسة في حد ذاتها، كتوحيد نظام التقارير الداخلية و نظام التقارير الخارجيـة (بنسبة 50%) و تحسين عملية معالجة البيانات و زيادة سرعة إيصالها (بنسبة 42.85%)، أمـا 25% من المؤسسات فقط اعتبرت أن القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني من ايجابيات النظام المحاسبي المالي.

أما الآثار السلبية المتوقعة من تطبيقه فقد تم تحديدها في النقاط التالية و ذلك بعد تحليل محتوى الإجابات المتحصل عليها، نبين في الجدول التالي هذه الآثار المتوقعة و نسب الإجابـات الموافقـة لها.

جدول رقم (24) : الآثار السلبية المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

الآثار السلبية المتوقعة	التكرار	النسبة
التكاليف الإضافية	7	%87.5
الفصل (la déconnexion) بين الميزانية المحاسبية و الميزانية الجبائية	4	%50
تأثر الميزانية بتطبيق القيمة العادلة في التقييم	3	%37.5
أخرى	4	%50

ثالثا، السؤال رقم 14 و الخاص بتوقعات المستجوبين حول إمكانيـة تسـبب تطبيـق النظـام المحاسبي المالي في ظهور حاجة لخبرات جديدة على مستوى المؤسسة، و تدل النتـائج علـى أن 77.14% من المستجوبين قد أجابوا بنعم، و نسبة 22.85 % منهم أجابوا بلا، و قـد تـم تحديـد مضمون هذه الخبرات حيث يتوقع المستجوبون أن المؤسسة ستكون بحاجة أكثر إلـى خبيـر فـي التقييم وذلك بنسبة 66.66%، و إلى محاسب متخصص في المعـايير الدوليـة بنسـبة 62.96%، و قدرت نسبة 44.44% أن المؤسسة ستكون بحاجة إلى خبير في أنظمة المعلومات، أمـا النسـبة المتبقية و هي 18.51% قدمت إجابات أخرى.

3.3. تقييم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد

سوف نتناول في هذا العنصر توقعات المستجوبين بشأن قدرة المؤسسات على تطبيـق النظـام المحاسبي المالي في الموعد المحدد، بالنظر إلى العوائق الممكنة و إلى قدرة المؤسسات على التغلب على هذه العوائق من خلال الموارد التي قامت بتسخيرها ، سوف نوضح في الجدول الموالي نتائج توقعات المستجوبين و النسب الموافقة لها :

جدول رقم (25) : توقعات المستجوبين بشأن قدرة المؤسسات على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد

التوقعات	التكرار	النسبة
التطبيق في الموعد المحدد نظرا لعدم وجـود عوائق تمنع المؤسـسة	8	%22.85
التطبيق في الموعد المحدد رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسة التغلب عليها بفضل توفر الإمكانيات اللازمة	14	%40
التأخيـر في التـطبيـق رغم وجـود عوائق تحاول المؤسسـة التغلب عليها من خلال تسخير إمكانيات معتبرة	8	%22.85
التأخيـر في التـطبيـق نظرا لوجـود عوائق تحاول المؤسسـة التغلب عليها من خلال تسخير إمكانيات محدودة	5	%14.28

يلاحظ من خلال الجدول أن غالبية المؤسسات تتوقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد، رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسات التغلب عليها بفضل توفر الإمكانيات اللازمة، حيث أن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد أو فشله يتوقف على حجم العوائق التـي تواجهها المؤسسة من جهة و على الإمكانيات المسخرة من جهة أخرى، و تجدر الإشارة أنـه فـي حالة التأخر في التطبيق تبقى المؤسسات دائما ملزمة بتقديم قوائمها المالية في 31 ديسـمبر2010 وفق النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل الرابع

يمكن تبيين أهم ما استخلصناه من الدراسة الميدانية في النقاط التالية :

- أوضح تحليل محتوى الإجابات التي تحصلنا عليها من خلال إجراء المقابلات الشخصية، أن التحضيرات المتخذة من طرف أهم الأطراف المساهمة في نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية نهاية شهر أوت من سنة 2009، لا تعد كافية خاصة على مستوى وزارتي المالية و التربية و التعليم، حيث من المتوقع أن يشهد الربع الأخير من سنة 2009 صدور العديد من القوانين و التشريعات من أجل تدارك هذا التأخير.
- أظهرت نتائج تحليل و معالجة الإستبيان أن 74.28% من المؤسسات المشكلة للعينة قد اتخذت إجراءات تحضيرية من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما النسبة المتبقية من المؤسسات فستضطر لإجراءها في فترة لا تتعدى أربعة أشهر، و هي فترة ليست كافية بالمقارنة مع برنامج الإنتقال المتبع من طرف مؤسسات في دول أخرى سبق لها الإنتقال إلى تطبيق المعايير الدولية، و حتى بالنسبة للمؤسسات التي اتخذت مثل هذه الإجراءات فإن 53.85% منها فقط عملت على تكييف أنظمة معلوماتها، و 76.92% من هذه النسبة قامت ببرمجة دورة تكوينية من أجل تكوين العاملين، و قد تبين أن نسبة المستفيدين من التكوين أقل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (58.47%) عنها في المؤسسات الكبيرة (90.80%)، كما أن إختيار الأفراد المستفيدون من التكوين يكون على أساس مستواهم التعليمي و التكويني حيث سجلت أعلى النسب عند المستوى الجامعي.
- يتوقع غالبية المستجوبون أن نقص الخبرة و التأهيل سيشكل أهم عائق عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، و هناك إجماع بينهم أن رفع جودة المعلومات الموجهة للمستخدمين الداخليين و الخارجيين هو أهم الآثار الإيجابية المتوقعة، أما بالنسبة للآثار السلبية المتوقعة فأهمها يتمثل في التكاليف الإضافية.
- أظهر المستجوبون تفاءلهم على الرغم من التأخير النسبي في إتخاذ و تنفيذ الإجراءات التحضيرية من طرف المؤسسات التي تنتمي للعينة، حيث أعلن غالبيتهم أنهم يتوقعون نجاح المؤسسات في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد، رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسات التغلب عليها بفضل توفر الإمكانيات اللازمة.

الخـاتمـة

ظهرت معايير المحاسبة الدولية و اتسع نطاق استخدامها نتيجة لتنامي و شمولية نشاطات المؤسسة و رغبتها في احتواء الأسواق الدولية، و ما صاحب ذلك من تعاظم في حاجة المتعاملين الإقتصاديين لتدعيم الأمن و الضمان الضروريين في عالم الأعمال. حيث أن تطبيق معايير محاسبية تحدد بدقة كيفية إعداد محتوى القوائم المالية و طريقة عرضها على جمهور دولي غير متجانس، يوفر من المزايا ما يبرر الإنتشار الواسع لتطبيق هذه المعايير.

و لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الإقتصادية، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول تحليل الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، و الانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق هذه المعايير. حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون المؤسسة بصدد تحديد مضمونها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي "منفعة" المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف المحاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الإتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات و درجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

و انسجاما مع أهداف المستثمر الذي يسعى إلى الحصول على المعلومات التي تمكنه من تقييم مختلف البدائل الإستثمارية المتاحة، تبادر المؤسسة إلى تبني إستراتيجية إتصال قوية كفيلة بربطها مع المستثمر من أجل استقطاب مدخراته، و بلوغ مستويات الإفصاح المطلوبة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال و تبادل المعلومات على المستوى الدولي. و من هذا المنطلق بدأ الإهتمام بإرساء نظام محاسبي مبني على إخضاع الممارسة المحاسبية للمؤسسات على مستوى كل دولة للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا قصد التوفيق بين وجهتي نظر المؤسسة و المستثمر من الهدف من الإفصاح المالي، و السعي لتحقيق ذلك الهدف في الإتجاهين معا.

و في سياق السعي إلى زيادة منفعة المعلومات التي تتحقق عند التقيد بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، تتحمل المؤسسة أعباء إضافية على مستواها الداخلي، و يظهر الجزء الأكبر من هذه الأعباء عموما في مرحلة الإنتقال من تطبيق نظام محاسبي مبني على مفاهيم نظرية و أساليب تطبيقية معينة، إلى تطبيق نظام جديد مبني على الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية و تطبيقاته العملية. و يمكن توضيح ما سبق من خلال التمييز بين الآثار المرتقبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الإقتصادية على مستويين إحدهما خارجي و الآخر داخلي.

أولا – على المستوى الخارجي

إن أبرز العوامل التي ساعدت على تطور أشكال و طرق إتصال المؤسسة بعالمها الخارجي، هو تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية و المالية عن حصيلة نشاطها و مركزها المالي، المعبر عنه من طرف فئات تنتمي إلى بيئات متعددة و تحضى بثقافات محاسبية مختلفة. و قد كان استعداد المؤسسة للإستجابة لهذه المطالب بهدف التقرب أكثر من المستثمرين، مقدمي رأس المال للمؤسسة، و المهتمين بتجنب الآثار السلبية الناتجة عن استخدام معلومات غير مناسبة على قراراتهم المتخذة، فمن وجهة نظر المؤسسة لا يعتبر الإفصاح المالي غاية في حد ذاته، و إنما وسيلة تسعى من خلالها المؤسسة إلى توفير كافة العوامل التي تتيح لها زيادة فرصها في الوصول إلى مصادر التمويل و الحصول عليه وفق شروط تتلائم و أهدافها، خاصة و أن طبيعة القيود التي تفرضها هيئات تسيير و مراقبة الأسواق المالية، تقضي بإلتزام المؤسسات التي ترغب في دخول السوق بتقديم القوائم المالية وفقا لأكثر المعايير المحاسبية قدرة على توفير حق المستثمر في الحصول على المعلومات الملائمة. و على هذا الأساس اتجهت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مراعاة كافة المقومات الضرورية لتشغيل نظام المحاسبة على مستوى المؤسسات المتعاملة في الأسواق المالية، التي تكفل إبلاغ المستثمر بالواقع الإقتصادي للمعاملات التي تقوم بها و المعلومات المترتبة عن تلك المعاملات، حتى تحقق العرض العادل للقوائم المالية و ما يترتب عن ذلك من آثار تنعكس على المؤسسة و المستثمر على حد سواء، و لعل ذلك ما يبرر التحول في مجال اهتمام اللجنة من معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS).

ثانيا – على المستوى الداخلي

عملت العديد من المؤسسات عبر مختلف دول العالم على تطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء بصفة إختيارية أو بصفة إلزامية، إلا أن إنتاج المعلومة المالية وفق المرجعية الدولية يثير قضية الأعباء المترتبة عن الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية المنظمة لمسار إنتاج المعلومة المالية، حيث تتفاوت هذه المتطلبات بين تأهيل العنصر البشري و توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتجميع و نشر المعلومات و تشغيل النظام، و بين التعديلات التي تظهر على بعض الوظائف التي تمارس عادة داخل المؤسسة. كما تتحمل المؤسسة أعباء أخرى غير مباشرة سببها الإفصاح عن وضعها التنافسي الذي يترتب عن استخدام القيمة العادلة في التقييم. غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الآثار الإيجابية أهمها تحسين منفعة المعلومات الموجهة لاتخاذ القرارات نتيجة إثراء محتوى القوائم المالية، و تجدر الإشارة أن المستخدمين الداخليين يعتبرون خارج الإطار المفاهيمي الصادر عن اللجنة، فهم قادرون على الوصول إلى كافة المعلومات التي تساعدهم على القيام بوظائف الإدارة.

و في القسم التطبيقي لهذا البحث تناولنا واقع عينة من المؤسسات الجزائرية قبيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، في إطار ما سمحت به التطورات التي شهدتها أعمال إصلاح النظام المحاسبي الجزائري حتى لحظة إنتهائنا من إنجاز الدراسة الميدانية. فعلى غرار العديد من دول العالم المتقدمة و النامية التي إلتحقت بركب التوافق المحاسبي الدولي، تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق و المتطلبات الدولية للمعلومة المحاسبية و المالية، كأحد الأساليب المحفزة لتسهيل المعاملات الدولية و جذب الإستثمار و تنشيط سوق رأس المال، و ذلك في سياق الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي من أجل الإنتقال إلى إقتصاد السوق، حيث يعجز المخطط المحاسبي الوطني الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الإقتصاد الموجه، على تلبية الإحتياجات الجديدة للمعلومة المعبر عنها من طرف جمهور واسع من المتعاملين الإقتصاديين، لم يعد يقتصر على إدارة الضرائب أو بعض الفئات المحدودة من المتعاملين المحليين كما كان الحال في السابق.

و قد أصبحت المؤسسات الجزائرية التي تدخل في نطاق تطبيق القرار الصادر في 25 مارس سنة 2009 المتضمن لوجوب تطبيق النظام المحاسبي المالي، ملزمة بتقديم قوائمها المالية وفقا له إبتداءا من01 جانفي 2010، لذلك لم يتح لنا الإسقاط الكلي للمفاهيم التي تناولناها في الفصول النظرية على الواقع العملي، على أساس أن مرحلة إعداد الدراسة الميدانية التي تمت سنة 2009 صادفت فترة صدور القرارات و القوانين المشرعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، و أن تقييم آثار تطبيقه لن يكون ممكنا إلا بعد مرور فترة لا تقل عن السنة من إلتزام المؤسسات فعليا بتطبيق متطلبات النظام الجديد في التسجيل المحاسبي و التقييم و الإفصاح، غير أن ذلك لم يمنعنا من الوقوف على متطلبات المرحلة الإنتقالية و تحديد مدى جاهزية المؤسسات للإلتزام به في الموعد المحدد، و تقصي معلومات حول مدى استعداد البيئة التي تمارس فيها المحاسبة عموما ذات التأثير الكبير على ترسيخ نظام محاسبي معين دون الآخر، حيث ركزنا اهتمامنا على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنة و التعليم المحاسبي. لذلك اتبعنا أسلوب الإستقصاء الميداني بالإعتماد على الإستبيان و المقابلة الشخصية، و قد تبين من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت أن الإجراءات التحضيرية المتخذة من طرف المؤسسات المشكلة للعينة مقبولة عموما و ذلك تزامنا مع الفترة التي أعدت فيها الدراسة، و على الرغم من التأخير النسبي في إتخاذ و تنفيذ مثل هذه الإجراءات من طرف بعض المؤسسات (بنسبة تقل عن 30%) فإن توقعات المستجوبين (بنسبة 40%) تشير إلى نجاح المؤسسات في تطبيق النظام الجديد في الموعد المحدد رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسات التغلب عليها بفضل توفر الإمكانيات اللازمة. أما من حيث التحضيرات المتخذة من طرف أهم الأطراف المساهمة في نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية نهاية شهر أوت من سنة 2009، لا تعد كافية خاصة على مستوى وزارتي المالية و التربية و التعليم، حيث

كان من المتوقع أن يشهد الربع الأخير من سنة 2009 صدور العديد من القوانين و التشريعات من أجل تدارك هذا التأخير.

و استنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناء على نتائج الجانب العملي منها، ارتأينا ضرورة التأكيد على الإستنتاجات التالية :

- قبل الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي من الضروري دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسيرية المرتبطة به، ثم تكوين و رسكلة الإطارات و المختصين والأكاديميين وتأهيلهم لتطبيقه.
- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع النظام الجديد.
- الإسراع في سن و تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بسريان القرار الملزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي، و الإصلاحات المرافقة لتنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة مع المؤسسات لاسيما إدارة الضرائب.
- أهمية تفعيل دور الدولة في مرافقة المؤسسات خلال مرحلة الإنتقال، من خلال توفير الدعم المالي للمؤسسات غير القادرة على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد نظرا للتكاليف الناتجة عنه.
- التركيز على مسايرة الجانب الأكاديمي للمحاسبة التطورات التي يشهدها جانبها العملي، من خلال تحديث البرامج التعليمية و تنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات علمية حول المواضيع المتعلقة بالنظام المحاسبي الجديد و آثاره على الساحة الاقتصادية.
- العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليـا كالإنظمـام إلـى الإتحاد الدولي للمحاسبين، و تدعيمها بفضل إقامة شـراكات إسـتراتيجية بـين المهنيـين الجزائريين و المهنيين الأجانب، كما تظهر أهمية إعادة النظر فـي تمثيـل المهنـة فـي التنظيمات المحاسبية الوطنية و الإدارات الوصية من أجل التخفيف من إحتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي.
- إن التأثير الكبير للدول المتقدمة بشكل عام و الإنجلوسكسونية بشكل خاص في سيرورة إعداد المعايير و صياغتها يجعلها أكثر ملائمة لخصوصيات البيئة السائدة في هذه الدول، مما يحتم على الدول النامية توحيد جهودها من أجل إيصال صوتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي تأخذ مطالبها في الحسبان.

- يتطلب تطبيق المعايير الدولية توفر الظروف المحلية الملائمة كضرورة وجود أسواق نشطة من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم مثلا، ذلك ما يفرض على الدولة ضرورة دراسة و تحليل بنية بيئتها الداخلية و العمل على تكييفها مع متطلبات المعايير الدولية قبل الشروع في التطبيق.
- يجب الأخذ بعين الإعتبار أن نجاح استخدام القيمة العادلة يتوقف على كفاءة السوق المالي أين تعكس القيم السوقية بشكل آني وكلي المعلومات المتاحة، و ذلك بناءا على وجود إرتباط قوي بين التقييم المحاسبي و التقييم السوقي للأصول و الإلتزامات المالية، و هو أمر غير متوفر في كثير من الأسواق المالية لا سيما في الجزائر.

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

15	توزيع نسب نقائص المخطط المحاسبي الوطني	225

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا - الكتب

1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الآداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

2- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

3- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

4- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

5- حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، 2000.

6- حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، 2008.

7- حسين القاضي و مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006.

8- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2007.

9- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية،2007 (IAS/IFRS)، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

10- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

11- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2004.

12- ريتشارد شرويدر و آخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

13- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى ، دار الراية، عمان، 2009.

14- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

15- طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.

16- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

17- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار و ائل للنشر، عمـان، 2003.
18- عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي (مع حالات تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
19- فريدريك تشوي و آخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004 .
20- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
21- محمد السيد الناغي، الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
22- محمد السيد الناغي، نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، الإسكنرية، 2002.
23- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، الطبعـة الأولـى، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
24- هيني فان جريوننج، تعريب طارق عبد العال حماد، معايير التقارير الماليـة الدوليـة دليـل التطبيق، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر، 2006.
25- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسـبة الماليـة، الـدار الجامعيـة، الإسكندرية، 2004.
26- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة: القيـاس و التقيـيم و الإفصـاح المحاسبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
27- يوسف محمود جربوع، سالم عبد ا حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيـق العملـي لمعـايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، مصر، 2005.

ثانيا - المجلات و الدوريات

1- الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المسـتوى الدولي، مجلة الإدارة العامة، العدد 64، الرياض، نوفمبر 1989.
2- تقرير صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 423، القاهرة، 2003.
3- دور المحاسبين و مراقبي الحسابات في قرارات الإدارة و تنمية المـوارد، المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية، الشارقة، 2006.
3- عبد الرزاق خليل، عادل عاشور،أثر تطبق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلومـاتي للقوائم المالية، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة،، العدد 03، ديسمبر 2005.

4- عقاري مصطفى، التقارير المالية : لمن؟ مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 19، 2002.

5- لطيف زيود و آخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد (29)، سوريا، مارس2007.

6- محمد الشريف توفيق، رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسـبية، مجلة الإدارة العامة، العدد55، الرياض، سبتمبر .1987

7- محمد عباس سراج، دراسة تحليلية لفاعلية إستخدام المدخل المعياري و المدخل الإيجابي فـي مجال التنظير المحاسبي، مجلة الإدارة العامة، العدد 64، الرياض، 1989.

8- محمد مطر، الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلـى منظمـة التجارة العالمية)، دراسات إستراتيجية، العدد 18، أبو ظبي، 1998.

9- محمد مطر، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اليرموك، العـدد 04، المجلد 09، عمان، 1993.

10- نعيم دهيمش و آخرون، الحاجة إلى نظرية المحاسبة، مجلـة المـدقق، العـدد 71، الأردن، جويلية 2007.

ثالثا - الرسائل الجامعية

1- عقاري مصطفى، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005.

2- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيـد الدوليـة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

رابعا – المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية

1- المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني، عنابة، نوفمبر 2007.

2- النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، يوم دراسي، جامعة قسـنطينة، 26 أفريل 2009.

3- مفاهيم المعايير الدوليـة للمحاسبة، ملتقى وطني، الجزائر، 10–11- 12 نوفمبر2007.

4- الأزمة المالية العالمية، مؤتمردولي، جامعة الإسراء، الأردن، 29 أفريل 2009.

5- معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) - تطوراتها و تطبيقاتها: حالة الجزائر، ملتقى دولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 20-21 ماي 2008.

خامسا - مواقع الأنترنيت

1- حامـــد داود الطحلـــة، معـــايير المحاســـبة الدوليـــة النشـــأة و المفهـــوم، http://www.geocities.com/tahla1/acc8.html، 2008/02/21.

2- حازم الخطيب و ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة و الدخل الإقتصادي و أثر ذلك على الإقتصاد، http://www.alqashi.jeeran.com ، 2008/11/12.

3- رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية أهميتها و مجالات تطبيقها، http://www.financialmanager.wordpress.com، 2009/01/28.

4- مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، http://www.asca-sy.com/data/Main_Pages/Download/hamdan.doc، 2008/11/28.

5- مدى إرتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات، مؤتمر دولـي، جمعيـة المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية، http://www.finance.dm.ae/NR/rdonlyres/doc ، 2009/02/13.

6- نعيم سابا خوري، محاضرة حول القيمة العادلة و الإبلاغ المالي، http://www.kantakji.com/fiqh/files/Accontancy/Kema.doc ، 2008/11/17.

7- هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، http://www.gccaao.org/smd1.html، 2008/10/25.

سادسا – الجريدة الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 74 لـ 25 نوفمبر 2007 الحاملة للقانون رقم 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 27 لـ 28 مايو 2008 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى سنة 1429 الموافق لـ 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 و المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 لـ 25 مارس 2009 الحاملة للقرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

II - المراجع باللغة الأجنبية

A – LIVRES :

1- Bernard COLASSE, Comptabilité Générale (PCG 1999 et IAS), 7eme édition, Economica, Paris, 2001.
2 - Bernard RAFFOURNIER et autres, Comptabilité internationale, Vuibert, Paris, 1997.
3 - Bruno CAVALIER, Evaluation et Financement des entreprises, LGDJ, Université panthein Assas (paris 2) , paris, 1994.
4 - Catherine MAILLET, Anne LE MANH, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, BERTI Edition, Alger, 2007.
5 - Doria TREMBLAY, Théories et Modèles Comptables (Développement et Perspectives), 2 ème Edition, Presse de l'Université du Québec, Canada, 1993.
6 - Eve CHIAPELLO et autres, Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier, la découverte, paris, 2005.
7 - Jacqueline LONGO, COMPTABILITE ANGLO-SAXONNE (normes US GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS), 5ème édition ECONOMICA, Paris, 2002.
8 - Jacques MISTRAL, Les normes comptables et le monde poste-Enron, la documentation française, Paris, 2003.
9 - Jeane Davide AVENEL, Comptabilités nationales et normalisation internationale, Ellipses Edition, Paris, 2005.
10 - Jean-François CASTA, JUSTE VALEUR : enjeux techniques et politiques, éd.Economica, Paris, 2001.
11 - Muriel Namias, L'essentiel des normes IAS/IFRS, Edition d'organisation, Paris, 2004.
12 - Pascal BARNITO, Pierre GRUSON, Instrument financier et IFRS, Evaluation en IAS 32,IAS 39 et IFRS7,DUNO, Paris, 2006.
13 - Robert OBERT, Pratique Internationale de la Comptabilité et de l'Audit, Duno, Paris, 1994.
14 - Ross M. SKINNER, J. Alex Milburn, Adaptation Française : Nadi CHLALA, Jaques Fortin, Normes Comptables (Analyse et Concepts), 2ème Edition, Québec, 2003.
15 - Saheb Bachagha, Pour un référentiel comptable Algérien qui repende aux exigences de l'économie de marché, Dar el-Houda, Algérie, 2003.
16 - Stephan BRUN, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2006.
17 - Sylvie LEPICIER et autres, Pratique des normes IFRS par la profession bancaire, la revue banque, Paris, 2005.

B - Revues

1- Peter WALTON, La Normalisation Comptable Internationale : Origine, Pratique et enjeux, revue Française de Gestion, Volume 29, n°147, Décembre 2003.
2- Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, Normes IAS/IFRS: Que faut-il faire, Comment s'y prendre, collection DFCG, Paris, ed. d'organisation, 2005.

C - Thèses

1- Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable financier Algérien, Magistère en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE, Alger, 2007.

2- Imed REZZEG, Nécessite d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables internationales, Magistère en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE, Alger, 2004.

D – Séminaires

1- Les normes internationales IAS IFRS, Séminaire nationale, Constantine, 11 et 12 Décembre 2007.
2- Ministère des Finances – CNC, Séminaires régionaux IAS IFRS, Formation formateurs, Alger, 05 Décembre 2007.

E –Sites d'internet

1- Akim A.TAIROU, Normes comptables internationales et diagnostic financier, **http://www.n-cidf.com** , 15/03/2009.
2- Bernard COLASSE, De l'ascension de IASC/IASB**, http://www.kpmg.fr**
3- B.DRUIS, Gérer son projet de conversion IAS/IFRS : le temps du concret , **http://www.protivité.fr/portal/site/pro-fer/menuitem** , 25/12/2008.
4- Christian CADIOU, La valorisation en IFRS, **http://www.univ-brest.fr/masterif/travetnd/valoifrs.pdf** , 10/01/2009.
5- Christian Hoarau, Evaluation de la chaîne de valeur de l'information comptable et formation des responsables de reporting consolidé, **http://www.apdc-france.com/fichier/bulletin/71.pdf,** 23/02/2009.
6- David TWWEEDIE, les IFRS en route : vers un référentiel universel, **http://www.kpmg.fr/**
7- ITAPOIT, IFRS et système d'information : quels enjeux en 2006, **http://www.euclead.fr/event/up/livreblanc/ITapoint-IFRS**, 30/11/2008.
8- Jean Guy DEGOS, Diagnostic des performances financière en normes IAS/IFRS, cahier électronique du CRECCI 15-2005, **http://www.iae-bordaux.fr/documents/cahier-recherche/15-2005**, pdf. 23/01/2009.
9- Jean-luc SURUGUET, L'impact des normes IAS/IFRS pour les directions des ressources humaines, **http://www.finabanque.fr,** 10/12/2008.
10- Pascal Morvillier, Interprétation des IFRS : point de vue d'un émetteur, , 12/02/2009. **http://www.apdc-france.com/fichier/bulletin/69.pdf**
11- Peter WALTON, Petit historique de IASC/IASB, **http://www.kpmg.fr/,** 15/01/2009.
12- Sabrina ALIOUI, Normalisation comptable et structure organisationnelle, Impacts de la norme IAS 14 relative à l'information sectorielle, **http://www.univnancy2.fr/COLLOQUES/METAMORPHOSE_06/fichier_pdf**
12 - Salustro REYDEL, Maîtriser l'essentiel des IFRS, **http://www.enset-media.ac.ma/cpa/fixe/IFRS%20propositions%20CCIP.pdf** , 02/01/2009.
13 - Samira DEMARIA, projet IFRS et PME, **http://www.management.free.fr/**, 23/12/2008.
14- Sana Taboubi, l'information financière à la juste valeur risques et enjeux de la révolution : le cas Tunisien, **http://www.memoireonline.com**
15- Stephan OUVRARD, La présentation de la performance en normes IFRS: enjeux et perspective, cahier électronique du CRECCI 22-2006, **http://www.iae-bodaux.fr/documents/cahier-recherche/22-2006.pdf,** 02/12/2008
15- Vers une approche managériale de l'information financière : de l'information sectorielle (IAS 14) aux segments opérationnels, **http://www.dfcg.com/images/echanges/2449-p50a52.pdf**, 15/01/2009.

16- Walfgang Dick, les IFRS dans l'enseignement de la comptabilité**,**
http://www.essec-kpmg.net/fr/recherche/pdf/ifrs-enseignement-comptabilité. pdf,
23/02/2009.
17- http://www.essec-kpmg.net/
18- http://www.iasb.org.
19- http://www.iasc.org.uk/cmt/0001.asp
20- http://www.deloitte.com/.
21- http://www.focusifrs.com/lettre-trimestrielle/accueil/2007/lettre-n-4-mars-2007
22- http://www.deloitte.fr/dtt/cda/content/ca_fr_IFRS_lesifrsaucanada_fr.pdf,
23- http://www.el-massa.com
24- http://www.cegid.fr/commun/pdf/05-table-ronde-conduite-de-projet.pdf ,
25- http://www.kpmg.fr
26- http://www.sagecoala.com/Document/livret-ias-/ifrs.pdf
27- http://www.sage.com
http://www.groaperf.com/catalogue/general/320/extrait.pdf28-

الملاحـق

الملحق رقم (01) : رسالة الإستبيان

جامعة منتوري – قسنطينة-
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم التسيير

سيدي، سيدتي :

في إطار إنجاز مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان : " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية قسنطينة "

إسمحوا لي بطلب مساعدتكم في إطار البحث الميداني المنجز على عينة من المؤسسات الكائنة بولاية قسنطينة من أجل إستقصاء آراء العاملين بهذه المؤسسات حول مسائل تتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

و نظرا لأهمية هذا البحث بالنسبة للباحثة و للمهتمين بهذا المجال عموما، أرجوا أن تتفضلوا سيادتكم بالإجابة عن الأسئلة المطروحة ضمن الإستمارة المرفقة.

تقبلوا مني سيادتكم فائق الإحترام و التقدير.

بورويسة سعاد

الملحق رقم (02) : إستمارة الإستبيان باللغة العربية

1- مؤسسة : ....

2- الوظيفة :
مدير مالي ☐ رئيس مصلحة ☐
محاسب ☐ أخرى ....

3- القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة :
عمومي ☐ خاص ☐ مختلط ☐

4- ما هو عدد الأفراد العاملين في المؤسسة ؟
بين 10 و 500 فرد ☐ أكثر من 500 فرد ☐

5- ما هو موقع وظيفة المحاسبة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ؟
مديرية فرعية ☐ قسم ☐
مصلحة ☐ مكتب ☐ أخرى.................................

6- كم يبلغ عدد الأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة ؟.............................

7- ما هو مستوى التعليم و التكوين للأفراد العاملين في وظيفة المحاسبة ؟
مستوى المتوسط …… مستوى ثانوي …… مستوى جامعي ......
حاصل على شهادة الكفاءة المهنية (CAP)...... حاصل على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة (CMTC) ......

8- هل قامت المؤسسة باتخاذ إجراءات تؤهلها لتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐
إذا كان الجواب لا انتقل إلى السؤال رقم 11

9- هل تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐
إذا كان الجواب نعم :

- ما هو عدد الأفراد المستفيدين من التكوين حسب مستواهم التعليمي و التكويني ؟
مستوى المتوسط …. مستوى ثانوي …. مستوى جامعي ......
حاصل على شهادة الكفاءة المهنية (CAP)...... حاصل على شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة(CMTC) ......

- ما هو الحجم الساعي للدورة التكوينية ؟
أقل من 10 ساعـة ☐ بين 10 و 30 ساعة ☐
بين 30و 50 ساعة ☐ أكثر من 50 ساعـة ☐

- ما هي المدة المحددة لإجراء الدورة التكوينية ؟
أقل من شهر☐ من 1 شهر إلى 4 أشهر ☐ أكثر من 4 أشهر ☐

- ما هي الجهة المكلفة بإجراء الدورة التكوينية ؟
جهة داخلية ☐ جهة خارجية ☐ أخرى ....

10- هل قامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

إذا كان الجواب نعم :
- ما هي الطريقة المتبعة من طرف المؤسسة ؟
تـــعديـــل أنـظـمـــة الـمعـــلومـــات القـديـمـــة ☐
إعــــادة بـنــاء أنــظـمــــة مـعـلومـــات جديـــدة ☐
تعديل مؤقت للأنظمة القديمة ثم إعادة بناء أنظمة أخرى جديدة في وقت لاحق ☐
أخرى...

- ما هي أنظمة المعلومات المعنية بهذا التكييف ؟

نظام المعلومات المحاسبية ☐ نظام المعلومات الإدارية ☐
نظام معلومات الموارد البشرية ☐ أخرى......................................

11- هل تتوقع أن تواجه المؤسسة عوائق عند تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

- إذا كان الجواب نعم، ما هي هذه العوائق المتوقعة ؟
نقص الخبرة و التأهيل ☐
عدم ملاءمة الهياكل و نقص الإمكانيات المادية ☐
عدم قدرة أنظمة المعلومات على التكيف مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ☐
عدم ملائمة الظروف الإقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، كغياب أسواق نشطة من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم ☐
عدم قدرة المؤسسة على التحكم في مرحلة التحويل ☐
عدم ملائمة الموعد المحدد لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ☐
أخرى ....

12- هل تتوقع أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

- إذا كان الجواب نعم ما هي حسب رأيك هذه النقائص ؟
....
....
....

13- هل تتوقع أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يمكن أن يكون له آثار إيجابية ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب☐

- إذا كان الجواب نعم، ما هي حسب ر أيك ؟
تحسين عملية تقييم و مقارنة آداء المؤسسات ☐
رفع جودة المعلومات الموجهة للمستخدمين الداخليين و الخارجيين ☐
تحسين عملية معالجة البيانات و زيادة سرعة إيصالها ☐
توحيد نظام التقارير الداخلية مع نظام التقارير الخارجية☐
القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني ☐
أخرى..

- في حالة التوقع بظهور آثار سلبية ما هي حسب رأيك ؟
....
....
....

14- حسب رأيك هل تطبيق النظام المحاسبي المالي سيجعل المؤسسة بحاجة إلى خبرات جديدة ؟
نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- إذا كان الجواب نعم، ما هي :
خبير في أنظمة المعلومات ☐ خبير في التقييم ☐
محاسب متخصص في معايير المحاسبة الدولية ☐
أخرى ....

15- كيف تقيم قدرة المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الموعد المحدد بالنظر إلى العوائق الممكنة و إلى قدرة المؤسسة على التغلب عليها ؟
التطبيق في الموعد المحدد نظرا لعدم وجود عوائق تمنع المؤسسة ☐
التطبيق في الموعد المحدد رغم وجود عوائق تستطيع المؤسسة التغلب عليها بفضل توفر الإمكانيات اللازمة ☐
التأخير في التطبيق رغم وجود عوائق تحاول المؤسسة التغلب عليها من خلال تسخير إمكانيات معتبرة ☐
التأخير في التطبيق نظرا لوجود عوائق تحاول المؤسسة التغلب عليها من خلال تسخير إمكانيات محدودة ☐
أخرى..

الملحق رقم (03) : إستمارة الإستبيان باللغة الفرنسية

1- Entreprise :…………………………………………………………

2- Profession :
Directeur financier ☐ Chef de service ☐
Comptable ☐ Autre…………..…….……

3- Secteur économique :
Public ☐ Privé ☐ Mixte ☐

4- Quel est l'effectif de l'entreprise ?
Entre 10 et 500 personnes ☐ Plus que 500 personnes ☐

5- Quelle est la place de la fonction comptable dans l'organigramme de l'entreprise ?
Sous-direction ☐ Département ☐
Service ☐ Bureau ☐ Autre……..…………………………..….

6- Quel est l'effectif de la comptabilité ? …………………….………

7- Quel est le niveau de formation des personnels de la comptabilité ?
secondaire…..... terminal ………. universitaire……
certificat d'aptitude professionnel……… certificat de maîtrise des techniques comptables…………..

8- Est-ce que l'entreprise a pris des mesures afin de la mettre à niveau pour l'application du SCF ?
Oui ☐ non ☐ sans réponse ☐
Si non, passez à la question n° 11

9- Parmi ces mesures, est ce que l'entreprise a programmé une formation ?
Oui ☐ non ☐ sans réponse ☐

- Quelle est la répartition des bénéficiaires de la formation selon leur niveau de formation ?
secondaire…..... terminal ………. universitaire……
certificat d'aptitude professionnel……… certificat de maîtrise des techniques comptables…………..

- Quel est le volume horaire de la formation ?
Moins de 10 heures ☐ Entre 10 et 30 heures ☐
Entre 30 et 50 heures ☐ Plus que 50 heures ☐

- Quelle est la durée de cette formation ?
Moins d'un mois ☐ Entre 1 et 4 mois ☐ Plus que 4 mois ☐

- Quelle est l'entité chargée de cette formation ?
interne ☐ externe ☐ Autre:…………………………..……

10- Est-ce que l'entreprise a adapté ses systèmes d'informations aux exigences du SCF ?
Oui ☐ non ☐ sans réponse ☐

- Si oui, quelle est la méthode utilisée par l'entreprise ?
Modification des anciens systèmes ☐
Mise en place de nouveaux systèmes ☐
Modification temporelle des anciens systèmes suivie d'une mise en place de nouveaux systèmes ☐
Autre……………………………………………………………………………………………….……

- quels sont les systèmes d'information consternés par cette adaptation ?
Système d'information comptable ☐ Système d'information administrative ☐
Système d'information ressources humaines ☐ autre ……………………………………

11- Selon vous est ce que l'entreprise aura des difficultés dans l'application du SCF ?
Oui □ non □ sans réponse □

-Si oui, quelles sont ces difficultés ?
Formation insuffisante et manque d'expérience □
Structures inadaptées et manque de moyens financiers □
L'incapacité des systèmes d'information à s'adapter aux exigences du SCF □
L'impertinence du contexte économique pour l'application du SCF, par exemple le manque de marchés actifs pour appliquer la juste valeur □
L'incapacité de l'entreprise à maîtriser la phase transitoire □
Date de la première application trop rapprochée □
Autre……………………………………………………………..................……………………………………........

12- Pensez-vous que l'application du SCF peut supprimer les insuffisances du PCN ?
Oui □ non □ sans réponse □

-Si oui, quelles sont ces insuffisances ?
……
……
……

13- Pensez-vous que l'application du SCF peut avoir des incidences avantageuses ?
Oui □ non □ sans réponse □

- Si oui, quelles sont ces incidences:
L'évaluation et la comparabilité des entreprises □
La qualité de l'information destinée aux utilisateurs internes et externes □
Meilleur traitement des données et communication plus rapide □
Uniformisation des systèmes de reporting interne et externe □
Elimination des insuffisances du plan comptable national □
Autre ………

- Au cas ou vous pensez que l'application aura des incidences désavantageuses, quelles sont ces incidences :
……
……
……

14- Comment évaluer la capacité de l'entreprise à appliquer le SCF a la date prévue en tenant compte d'éventuels obstacles et de sa capacité a les surmonter ?
Capacité à appliquer le SCF a la date prévue parce qu'il n'y a aucun obstacle □
Capacité à appliquer le SCF a la date prévue malgré l'existence d'obstacles que l'entreprise pourrait surmonter grâce aux moyens disponibles □
Application tardive à cause des obstacles existants que l'entreprise essaye de surmonter en utilisant les moyens adéquats □
Application tardive à cause des obstacles existants que l'entreprise aura du mal à surmonter en utilisant des moyens limités □
Autre……..

15- Selon vous, est ce que l'application du SCF exige la présence de nouvelles compétences ?
Oui □ non □ sans réponse □

-Si oui quelles sont ces compétences ?
Expert en évaluation □ Expert en systèmes d'informations □
Comptable former dans les normes comptables internationales □
Autre…………………………………………………………………………………………………….…

الملحق رقم (04) : قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي

قانون رقم 07 – 11 مؤرّخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمّن النظام المحاسبي المالي.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و120 و122– 9 و126 و127 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني المحاسبي،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية"، وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.

الفصل الأول
التعاريف ومجال التطبيق

المادة 2 : تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

المادة 3 : المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

المادة 4 : تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية :

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،

– التعاونيات،

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،

– وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

المادة 5 : يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

المادة 6 : يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولاسيما :

- محاسبة التعهد،
- استمرارية الاستغلال،
- قابلية الفهم،
- الدلالة،
- المصداقية،
- قابلية المقارنة،
- التكلفة التاريخية،
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

المادة 7 : يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري :

- مجال التطبيق،
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية،
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

المادة 8 : تحدد المعايير المحاسبية :

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات،
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها،

تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.

المادة 9 : تسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

تنظيم المحاسبة

المادة 10 : يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

المادة 11 : يحدد الكيان تحت مسؤوليته، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء.

المادة 12 : تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

المادة 13 : تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

المادة 14 : تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية.

يجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.

المادة 15 : لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.

المادة 16 : تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج": يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

المادة 17 : يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.

المادة 18 : تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان وفي نفس اليوم في وثيقة محاسبية وحيدة.

المادة 19 : يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات.

المادة 20 : تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا، ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة.

يتفرع الدفتر اليومي والدفتر الكبير إلى عدد من الدفاتر المساعدة والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات الكيان.

تسجل في الدفتر اليومي حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ومنتجات الكيان. وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة، فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة (المجاميع العامة الشهرية لكل دفتر مساعد)،

يتضمن الدفتر الكبير مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعنية،

تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحساب النتائج الخاصان بالكيان.

تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها، وكذا الوثائق الثبوتية، لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية.

المادة 21 : يرقم رئيس محكمة مقر الكيان ويؤشر على الدفتر اليومي ودفتر الجرد.

المادة 22 : *تمسك الكيانات الخاضعة لمحاسبة مالية* مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات، وتلزم بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية.

تحدد كيفيات مسك الضبط اليومي لإيرادات ونفقات الكيانات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم.

المادة 23 : تمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، أو نقل إلى الهامش.

المادة 24 : تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

يجب أن تلبي كل محاسبة ممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات.

تحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع
الكشوف المالية

المادة 25 : تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل.

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة :

- الميزانية،
- حساب النتائج،
- جدول سيولة الخزينة،
- جدول تغير الأموال الخاصة،
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

يحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.

المادة 26 : يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

المادة 27 : تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن *المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان*.

المادة 28 : تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية.

المادة 29 : توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الاقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

المادة 30 : مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر(12) شهرا تغطي السنة المدنية.

غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.

في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من اثني عشر (12) شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف الكيان أو في حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الخامس

الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة

المادة 31 : كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي موجودا في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، يعد وينشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات.

المادة 32 : علاوة على الأحكام المنصوص عليها في مواد الفصول السابقة، يهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الكيانات على أنها كيان وحيد.

المادة 33 : يكون إعداد ونشر الكشوف المدمجة على عاتق الأجهزة الاجتماعية للكيان المهيمن للمجموع المدمج، والذي يدعى الكيان المدمج.

المادة 34 : تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، وتنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

المادة 35 : يخضع إعداد الحسابات المركبة ونشرها إلى القواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدمجة، مع مراعاة الأحكام الناتجة عن خصوصية الحسابات المركبة المتعلقة بغياب روابط المساهمة في رأس المال.

المادة 36 : تحدد شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة عن طريق التنظيم.

الفصل السادس

تغيير التقديرات والطرق المحاسبية

المادة 37 : يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية.

المادة 38 : يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها.

المادة 39 : تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية.

لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني.

المادة 40 : تحدد كيفيات أخذ تغير التقدير والطرق المحاسبية، بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية، عن طريق التنظيم.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة 41 : يدخل النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير سنة 2009.

المادة 42 : تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة، لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

المادة 43 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007.

عبد العزيز بوتفليقة

الملحق رقم (05) : مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضن للنظام المحاسبي المالي

مرسوم تنفيذيّ رقم 08 – 156 مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008، يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 – 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد 5 و7 و8 و9 و22 و25 و30 و36 و40 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

المادة 2 : إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 7 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه :

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعيّن التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية،

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة،

- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

المادة 3 : يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على :

- تطوير المعايير،

- تحضير الكشوف المالية،

- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية،

- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

المادة 4 : يتعيّن على محاسبة كل كيان :

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي،

- تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيّسة،

- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

يجب أن تسمح المحاسبة بإجراء مقارنات دورية وتقييم تطور الكيان بهدف استمرارية النشاط في المستقبل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 5 : تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد أدناه، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية.

المادة 6 : تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.

المادة 7 : تعدّ الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

المادة 8 : يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

المادة 9 : يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها.

تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتوجاته وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه.

يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها.

المادة 10 : يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية.

يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان.

كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.

لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا.

غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

المادة 11 : بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية :

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان،

- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة،

- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة،

- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

المادة 12 : تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعيّن أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

المادة 13 : يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية.

لا يتمّ إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات. ويجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستعملي الكشوف المالية.

المادة 14 : يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء.

يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطيات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

المادة 15 : يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيّر في التنظيم.

المادة 16 : تقيّد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول *البيولوجية أو الأدوات المالية تقيّم بقيمتها الحقيقية*.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 17 : يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

المادة 18 : تقيّد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف المالية.

المادة 19 : يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان.

في الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

المادة 20 : تتكوّن الأصول من الموارد التي يسيّرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.

مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول.

المادة 21 : تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.

تحتوي الأصول الجارية على ما يأتي :

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أواستهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة،
- الأصول التي تتمّ حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا،
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي :

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية،
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

المادة 22 : تتكوّن الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

تصنف الخصوم خصوما جارية عندما :

- يتوقع أن تتمّ تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية،
- أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

المادة 23 : تصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان :

- استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا،
- الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل،
- وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

المادة 24 : تمثل رؤوس الأموال الخاصة أوالأموال الخاصة أوالرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية كما هو محدد في المواد أعلاه.

المادة 25 : تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 26 : تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 27 : يمثل رقم الأعمال مبيعات البضائع والمنتوجات المباعة وسلع وخدمات مقومة على أساس سعر البيع دون احتساب الرسوم، والمحققة من طرف الكيان مع الزبائن في إطار نشاطه العادي والمعتاد.

يحتسب رقم أعمال الكيانات غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة أو الخاضعة للنظام الجزافي على أساس سعر البيع مع احتساب كل الرسوم.

المادة 28 : تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات.

تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية.

المادة 29 : تشكل المعايير المحاسبية المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، الوسائل التقنية الناتجة عن الإطار التصوري والتي تحدد طرق التقييم ومحاسبة عناصر الكشوف المالية والموضحة في المادة 30 أدناه.

المادة 30 : تتمثل المعايير المتعلقة بالأصول أساسا فيما يأتي :

- التثبيتات العينية والمعنوية،
- التثبيتات المالية،
- المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

تتمثل المعايير المتعلقة بالخصوم أساسا فيما يأتي :

- رؤوس الأموال الخاصة،
- الإعانات،
- مؤونات المخاطر،
- القروض والخصوم المالية الأخرى.

تتمثل المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة فيما يأتي :

- الأعباء،
- المنتوجات.

تتمثل المعايير ذات الصفة الخاصة أساسا فيما يأتي :

- تقييم الأعباء والمنتوجات المالية،
- الأدوات المالية،
- عقود التأمين،
- العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير،
- العقود طويلة المدى،
- الضرائب المؤجلة،
- عقود إيجار – تمويل،
- امتيازات المستخدمين،
- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 31 : طبقا للمادة 9 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، فإن مدونة الحسابات هي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا.

تحدد مدونة الحسابات ومحتواها وقواعد سيرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 32 : طبقا للمادة 25 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تشتمل الكشوف المالية على ما يأتي :

- الميزانية،
- حساب النتائج،
- جدول سيولة الخزينة،
- جدول تغير الأموال الخاصة،
- الملحق.

المادة 33 : تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

يحدد محتوى ونموذج وعرض الميزانية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 34 : يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

يحدد محتوى ونموذج وعرض حساب النتائج بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 35 : يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

تحدد وتدقق الفصول ونموذج وعرض جدول سيولة الخزينة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 36 : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

تحدد وتدقق الفصول ونموذج وعرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 37 : يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف.

تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم. ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

يحدد نموذج ومحتوى الملحق وكذا الملاحظات الملحقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 38 : طبقا للمادة 30 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، يمكن السماح لكيان قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر.

تحدد كيفيات وشروط تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 39 : تطبيقا للمادة 36 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تعد الحسابات المدمجة من طرف أي كيان يراقب كيانا أو عدة كيانات أخرى.

تعرف الرقابة على أنها سلطة إدارة السياسات المالية والعملياتية لكيان بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات.

المادة 40 : يعتبر أن كيانا يراقب كيانا آخر في الحالات الآتية :

– الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع، لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر،

– السلطة على أكثر من 50 % من حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين،

– سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر،

– سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للكيان،

– سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لكيان.

المادة 41 : تعد الكيانات المذكورة في المادتين 31 و34 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، حسابات مدمجة وحسابات مركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة.

تحدد كيفيات إعداد وعرض ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 42 : تطبيقا للمادة 40 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تأخذ الكشوف المالية بعين الاعتبار تغيرات التقدير والطرق المحاسبية.

تحدد الإجراءات المحاسبية للتكفل بأثر التغيرات المذكورة أعلاه على الكشوف المالية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 43 : طبقا للمادتين 5 و22 من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تخضع الكيانات الصغيرة التي تستجيب لشروط النشاط ورقم الأعمال وعدد المستخدمين إلى محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، إذا وقع اختيارها على طريقة أخرى، وتخضع إلى إعداد كشوف مالية خاصة تتشكل من :

– وضعية نهاية السنة المالية،

– حساب نتائج السنة المالية،

– جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 44 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008.

عبد العزيز بلخادم

الملحق رقم (06) : نماذج الكشوف (القوائم) المالية حسب النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في ....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في ....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من .... إلى ....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من .... إلى..............

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العدية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العدية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في ....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
		290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و 292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و 269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و 272 و 273	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و 275 و 276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 486 و 489]	495 و 496
الضرائب	444 و 445 و 447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات و أصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في ....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و 108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض و الديون المالية	16 و 17
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و 132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون و الحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و 445 و 447
الديون الأخرى	419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46 و 48]
خزينة الخصوم	519 و غيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من .... إلى...............

	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1 - إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2 - استهلاك السنة المالية	
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
4 - إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
5 - النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6 - النتيجة المالية	
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	67
9 - النتيجة غير العادية	
10 - صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من .... إلى ....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من .... إلى ....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

فهرس المحتويات

ملخص

لقد تعاظمت أهمية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي في مجال اتخاد القرارات على المستوى المحلي و الدولي على حد سواء، وذلك على إثر التطورات التي عرفتها بيئة الأعمال تحت تأثيرات العولمة و ما ترتب عنها من تغيرات في طبيعة المعاملات الإقتصادية، التي أصبحت تأخذ في كثير من الأحيان أبعادا دولية. و على هذا الأساس أصبح من الضروري إخضاع الممارسات المحاسبية إلى معايير تضمن فهم و تفسير تلك المعلومات بطريقة موحدة، و هكذا ظهرت معايير المحاسبة الدولية و انتشر تطبيقها من طرف دول عديدة عبر العالم.

و بموجب معايير المحاسبة الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم قوائم مالية تفي أساسا باحتياجات المستثمرين من المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز منفعتها في اتخاد القرارات الإستثمارية، و في هذا السياق تجد المؤسسة في هذه المعايير وسيلة لتحقيق أهدافها من الإفصاح المالي، و الوصول إلى مصادر التمويل خاصة بعد تنامي مطالب الأسواق المالية بتبني معايير المحاسبة الدولية من أجل تدعيم وعي المتعاملين و رفع مستويات الشفافية في المعاملات. لكن تأخذ المؤسسة في الإعتبار أن التقيد بمتطلبات الإفصاح التي يستدعيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يحملها أعباء تسجلها على مستويات مختلفة (نظام معلومات، تكوين الأفراد،...) في سبيل إعداد المعلومات و توفيرها للعامة.

و في ظل التغيرات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر على المستوى الداخلي و الخارجي، تسعى في السنوات الأخيرة إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق و المتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية و خاصة مهام المستثمر الأجنبي، الذي يجد صعوبة في التأقلم و التعامل مع المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات الجزائرية و التي أعدت أساسا للإستجابة لمتطلبات التخطيط الوطني و التحصيل الجبائي.

لقد جاءت الدراسة التطبيقية كمحاولة للوقوف على أهم الجوانب الكفيلة بإبراز آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة في الواقع العملي قدر الإمكان، من خلال اتباع أسلوب الإستقصاء الميداني بالإعتمد على الإستبيان و المقابلة الشخصية بشكل متكامل. و قد تبين أن التحضيرات المتخذة من طرف المؤسسات المشكلة للعينة كانت مقبولة عموما، لكن يبقى أن تعمل بعض الجهات هي الأخرى في هذا الإتجاه، خاصة إدارة الضرائب، من أجل ضمان نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي.

<u>الكلمات المفتاحية</u> : المؤسسة، المحاسبة، المعلومة المالية، القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية، المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي.

Résumé

L'information fournie par le système comptable en matière de prise de décision, tant au niveau national qu'international, et dans un contexte de développement des affaires et de mondialisation, a pris beaucoup d'importance dans la gestion de l'entreprise. L'internationalisation des transactions économiques exige, désormais, que les pratiques comptables s'effectuent selon les normes susceptibles de permettre une même compréhension, ainsi qu'une même interprétation par des opérateurs appartenant à différents pays. C'est pour cela que les normes comptables internationales ont été adoptées et sont, désormais, appliquées dans de nombreux pays.

En vertu de ces normes, l'entreprise doit fournir des états financiers qui prennent en considération, de manière prioritaire, les intérêts et les besoins des investisseurs. L'application des normes comptables internationales permet à l'entreprise de transmettre aux opérateurs intéressés une information transparente et fiable qui lui facilite, ainsi l'accès au marché financier. Cependant, l'application par l'entreprise de ces normes se traduit par une augmentation des charges relatives au personnel et à son système d'information en raison de l'élaboration spécifique de ces informations et de leur divulgation au public.

A la suite des réformes économiques qu'elle a engagées depuis maintenant deux décennies, l'Algérie a adopté un nouveau Système Comptable Financier conforme aux normes comptables internationales (IFRS); il devrait faciliter la communication financière d'une manière générale et les transactions internationales, en particulier. L'investisseur étranger disposera d'une information comptable transparente, compréhensible et fiable contrairement à celle qui était fournie jusque là par l'entreprise algérienne conformément au Plan Comptable National.

L'étude pratique que nous avons effectuée a pour objectif l'identification des incidences de l'application du Système Comptable Financier sur l'entreprise en Algérie. Pour des raisons pratiques, nous avons choisi un échantillon d'entreprises situées dans la Wilaya de Constantine et nous avons essayé, en utilisant les deux techniques du questionnaire et de l'interview, de savoir si ces entreprises s'étaient suffisamment préparées à appliquer le SCF à partir de janvier 2010 et quelles sont les difficultés éventuelles qu'elles ont rencontrées pour cela.

Mots clés: Entreprise, comptabilité, Information financière, Etats financiers, Normes comptables internationales, Plan Comptable National, Système comptable Financier.

Abstract

The importance of the accounting system is becoming greater due to the information it provides for both local and intrnational decisions. Following the developments busines environment has knows influenced by globalization and it impact on economical transactions in wich are taking on international dimensions, the fact that imposes the placing of acconnting practices to the standards to ensure understanding and interpreting that information in uniforme manner, and so emerged the International Accounting Standards and applied by so many countries in the world.

And thanks to International Accounting Standards the firm must provides financial statements to meet the investors information needs in the investment decisions, and achieve financial disclosue objectives as well as access to the funding sources, especially after the growing demands of financial markets to adopt International Accounting Standards to strengthen customers's awareness and raising levels of transparency in transactions. The firm must take into account the necessity of disclosure requirements comply of the application of the International Accounting Standards carrying burdens recorder at different levels (information system, individual formation…). In order to prepare information and makes it available to the public.

Because of economical changes which taking place in Algeria at the internal and external levels, is seeking in recent years to adopt a financial accounting system respecting international requirements, so as to facilate international transactions especially foreign investors taskes, who find difficulty in adjusting and dealing whith information that algerian firms gives, and which was basicly prepared to respond to national planning and tax collection.

The practical study is an attempt to identify the most important aspects to brought out the implications of applying International Accounting Standards on the firm in practice as soon as possible, through field survey approach, basing on questionnaire and personnel interview in an integrated manner in order to be knowledgeable about all research straw aspects.

Key words : Firm, accounting, Financial information, Financial statements, International Accounting Standards, Planned nationa accounting, Financial accounting system.